

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم  
شعبة: العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد كمي  
بعنوان:

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي  
دراسة قياسية باستخدام بيانات panel لحالة الدول العربية (1999-2019)

تحت إشراف:  
أ.د. بلمقدم مصطفى

إعداد الطالبة:  
معط الله أمال

#### أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يحي برويقات عبد الكريم
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلمقدم مصطفى
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شيببي عبد الرحيم
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. ساهد عبد القادر
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بطاهر سمير
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شكوري سيدي محمد

السنة الجامعية: 2020-2021

# كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله رب العالمين.. خلق الدوح والقلم.. وخلق الخلق من عدم.. ودبر الأرزاق والآجال بالقدائر وحكم.. وجعل الليل بالنجوم في الظلم.

الحمد لله رب العالمين.. الذي علا فقهر.. ومَلَكَ فقدر.. وعفا فغفر.. وعَلِمَ وستر.. وهزَمَ ونصر.. وخلق ونشر.

الحمد لله رب العالمين.. يُجِبُّ من دعاه خفياً.. ويُجِيبُ من ناداه نجياً.. ويزيدُ من كان منه حياً.. ويكرم من كان له وفياً.. ويهدي من كان صادق الوعد رضياً.

الحمد لله رب العالمين.. الذي جعل لكل شيء قدراً.. وجعل لكل قدر أجلاً.. وجعل لكل أجل كتاباً.

سبحانك يا رب.. يا من بالحكم مُنفرد.. يا من لا صاحبةٌ له ولا ولد.. يا من نعمه ليس لها عدد.. يا من آياته كُلُّها  
رشد.. يا من رفع السماء بلا عمد.. وبسط الأرض على ماء جمد.. وأحصى العباد ولم ينس أحداً.. يا من لم يلد ولم يولد  
ولم يكن له كفواً أحد.

سبحانك يا رب.. لا يُقال لغيرك سبحان.. وأنت عظيم البرهان.. شديد السلطان.. لا يُعجزك إنس ولا جان.  
سبحان الله ومحمد.. سبحان الله العظيم.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى لإشرافه على هذا العمل وعلى ما قدمه من إرشادات و نصائح قيمة.  
كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.  
و إلى كل الأساتذة الذين ساعدوني.





## المحتويات

كلمة شكر

الفهرس

1	.....المقدمة العامة
	<b>الفصل الأول: مفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق العام</b>
19	.....تمهيد
20	.....المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
20	.....1- مفهوم السياسة المالية
21	.....2- تطور السياسة المالية
22	.....1-2- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
25	.....2-2- السياسة المالية في الفكر الكينزي
29	.....2-3- أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر
33	.....المبحث الثاني: مفهوم الإنفاق العام، قواعده، وتصنيفاته
33	.....1- مفهوم الإنفاق العام
34	.....2- قواعد الإنفاق العام
36	.....3- تصنيف الإنفاق العام
36	.....1-3- التصنيف العلمي للنفقات العامة استنادا إلى معايير اقتصادية
36	.....1-1-3- التصنيف على أساس المنفعة
37	.....2-1-3- التصنيف على أساس العائد أو الدخل
37	.....3-1-3- التصنيف على أساس الأثر الاقتصادي على الدخل القومي
38	.....4-1-3- التصنيف على أساس الإنتاجية
38	.....2-3- تصنيف النفقات العامة استنادا إلى معايير غير اقتصادية
38	.....1-2-3- التصنيف الوظيفي
39	.....2-2-3- تصنيف النفقات العامة تبعا لانتظامها و دوريتها
40	.....المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
40	.....1- آثار الإنفاق العام على الإنتاج القومي
40	.....1-1- آثار الإنفاق العام على القدرة على العمل، الادخار والاستثمار
41	.....2-1- آثار الإنفاق العام على الرغبة في العمل، الادخار والاستثمار
42	.....3-1- آثار الإنفاق العام على تحويل موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق



42	.....	2- آثار الإنفاق العام على التوزيع.....
43	.....	3- آثار الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي.....
43	.....	3-1- الإنفاق العام والكساد.....
44	.....	3-2- الإنفاق العام والتضخم.....
45	.....	4- آثار الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية.....
46	.....	<b>المبحث الرابع: فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.....</b>
46	.....	1- فعالية سياسة الإنفاق العام ضمن نموذج IS-LM.....
46	.....	1-1- أثر اتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية.....
48	.....	1-2-1- فعالية سياسة الإنفاق العام في الحالات المتطرفة لمنحنى (LM).....
48	.....	1-2-1- الحالة الكينزية (مصيدة السيولة).....
48	.....	1-2-2-1- الحالة الكلاسيكية.....
51	.....	2- فعالية سياسة الإنفاق العام ضمن نموذج IS-LM-BP.....
51	.....	1-2-1- نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف الثابت.....
52	.....	1-2-1-1- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال.....
53	.....	1-2-1-2- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة غير التامة لتنتقل رؤوس الأموال.....
56	.....	2-2-1- نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف المرن.....
57	.....	1-2-2-1- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال.....
58	.....	1-2-2-2- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة غير التامة لتنتقل رؤوس الأموال.....
61	.....	<b>خلاصة الفصل الأول.....</b>
		<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي</b>
62	.....	<b>تمهيد.....</b>
63	.....	<b>المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات الكلاسيكية المفسرة له.....</b>
63	.....	1- مفهوم النمو الاقتصادي.....
64	.....	2- مقاييس النمو الاقتصادي.....
64	.....	1-2- الناتج المحلي الإجمالي GDP.....
65	.....	2-2- متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج.....
68	.....	3- محددات النمو الاقتصادي.....
68	.....	1-3- العوامل الاقتصادية.....
68	.....	1-1-3- الموارد الطبيعية.....

68	.....2-1-3- الموارد البشرية.....
69	.....3-1-3- تكوين رأس المال.....
69	.....4-1-3- التقدم التكنولوجي.....
70	.....2-3- العوامل غير الاقتصادية.....
70	.....1-2-3- انتشار التعليم.....
70	.....2-2-3- العوامل السياسية.....
70	.....3-2-3- العوامل الاجتماعية.....
71	.....4- نظرية النمو الكلاسيكية.....
71	.....1-4- نظرية Adam Smith (1790-1723).....
73	.....2-4- نظرية David Ricardo (1823-1772).....
75	.....3-4- نظرية Thomas Malthus (1834-1766).....
76	.....4-4- نظرية Karl Marx (1883-1818).....
78	.....5-4- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو.....
80	.....المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....
80	.....1- نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي.....
83	.....2- نموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي.....
83	.....1-2- نموذج Harrod.....
86	.....2-2- نموذج Domar.....
87	.....3-2- نموذج Harrod-Domar المشترك.....
88	.....3- نموذج Robert Solow (1956) للنمو الاقتصادي.....
88	.....1-3- المعادلة الأساسية لنموذج Solow-Swan.....
90	.....2-3- نموذج Solow-Swan عند إدخال التقدم التكنولوجي.....
93	.....المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي.....
93	.....1- نموذج Rebelo (1991): نموذج AK.....
95	.....2- نموذج Uzawa-Lucas (1988).....
98	.....3- نموذج Paul Romer للنمو الاقتصادي.....
98	.....1-3- نموذج Paul Romer (1986).....
99	.....2-3- نموذج Paul Romer (1990).....
104	.....4- نموذج Robert Barro (1990).....

107	.....(1992) Peter Howitt و Philippe Aghion نموذج
110	المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.....
110	1- قانون Wagner لتفسير وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....
112	2- سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الطويل الأجل.....
115	3- أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ظل نموذج النمو الداخلي.....
119	..... <b>خلاصة الفصل الثاني</b>
	<b>الفصل الثالث: تحليل وضعية سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية</b>
120	..... <b>تمهيد</b>
121	.....المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الدول العربية.....
121	1- تحليل تطور الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
125	2- تحليل تطور الإنفاق العام الرأسمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
129	3- تحليل تطور الإنفاق العام الجاري في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
133	4- هيكل التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
135	.....المبحث الثاني: الوضع الكلي للموازنات العامة والدين العام في الدول العربية.....
135	1- تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
139	2- الدين العام في الدول العربية.....
139	1-2- تحليل تطور الدين العام الداخلي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
143	2-2- تحليل تطور الدين العام الخارجي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
149	.....المبحث الثالث: أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية.....
	1- تحليل تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة 1999-
149	.....2019
	2- تحليل تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال الفترة 1999-
153	.....2019
157	3- الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
161	.....المبحث الرابع: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية.....
161	1- اتجاهات التشغيل والبطالة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
161	1-1- تحليل تطور حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
164	1-2- تحليل تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
167	2- تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في الدول العربية.....

167	1-2- تحليل تطور معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
171	2-2- تحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.....
174	خلاصة الفصل الثالث.....
	<b>الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية</b>
175	<b>تمهيد</b> .....
176	<b>المبحث الأول: نماذج بيانات البائل الخطية والديناميكية</b> .....
176	1- مفهوم بيانات البائل، مزاياها وحدودها.....
178	2- نماذج بيانات البائل الخطية.....
178	1-2- نموذج التأثيرات الثابتة.....
180	2-2- نموذج التأثيرات العشوائية.....
181	3-2- اختبار Hausman.....
183	3- نماذج بيانات البائل الديناميكية.....
184	1-3- عرض نموذج Arellano و Bond.....
187	2-3- اختبار التحديد المفرط للقيود.....
188	<b>المبحث الثاني: اختبارات جذر الوحدة والتكامل المتزامن في إطار بيانات البائل</b> .....
188	1- اختبارات جذر الوحدة.....
188	1-1- اختبار Levin، Lin و Chu (LLC).....
191	2-1- اختبار Im، Pesaran و Shin (IPS).....
192	3-1- اختبار Breitung.....
193	4-1- اختبارات Fisher: Maddala و Wu (1999) و Choi (2001).....
194	5-1- اختبار Hadri.....
195	2- اختبارات التكامل المشترك.....
195	1-2- اختبارات Pedroni.....
196	2-2- اختبار التكامل المشترك المتعدد.....
197	3- طرق تقدير علاقات التكامل المشترك في إطار بيانات البائل.....
197	1-3- طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS).....
198	2-3- طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS).....
199	4- اختبار سببية Granger في إطار بيانات البائل.....

200	المبحث الثالث: اختبار صحة قانون Wagner في الدول العربية.....
200	1- تحديد معطيات الدراسة ومصادرها.....
202	2- تحديد النموذج والمتغيرات.....
203	3- اختبارات جذر الوحدة.....
204	4- دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية.....
204	5- اختبار التكامل المتزامن للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية.....
205	5-1- اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni.....
206	5-2- اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Fisher.....
207	5-3- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.....
209	6- اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).....
209	6-1- تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى.....
210	6-2- نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).....
	<b>المبحث الرابع: اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام طريقة</b>
213	<b>العزوم المعممة في إطار نماذج البائل الديناميكية.....</b>
213	1- تحديد النموذج والمتغيرات.....
215	2- اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة.....
215	2-1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.....
	2-2- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار
216	العشوائية.....
218	2-3- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة.....
221	3- اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.....
221	3-1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.....
	3-2- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار
222	العشوائية.....
224	3-3- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة.....
	4- اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس
225	التعاون الخليجي.....
225	4-1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.....

226	.....العشوائية
227	.....3-4- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة
230	.....خلاصة الفصل الرابع
232	.....الخاتمة العامة
240	.....قائمة المراجع
	.....قائمة الجداول والأشكال
	.....قائمة الملاحق

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية المتبعة في مختلف دول العالم، سواءً في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو في مجال التنمية، تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل والثروة، ويشكل الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية الموجهة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن الناحية النظرية، تم الاعتقاد بأن الإنفاق العام يساهم في خلق مجموعة واسعة من الآثار القصيرة والطويلة الأجل على النمو الاقتصادي.

وقد ساهمت النظريات الاقتصادية في شرح وتفسير كيفية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ومن أبرزها النظرية الاقتصادية الكينزية التي أشارت إلى أن الإنفاق العام قد يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وبالتالي، من المحتمل أن تؤدي زيادة الاستهلاك العام إلى حدوث زيادة في التوظيف، الربحية والاستثمار من خلال أثر مضاعف الإنفاق على الطلب الكلي، ونتيجة لذلك يساهم الإنفاق العام في رفع الطلب الكلي والذي بدوره سيققق زيادة في الناتج اعتماداً على مضاعف الإنفاق، وفي هذا الصدد، يمثل الإنفاق العام أداة مهمة لسياسة الاستقرار يمكن استخدامها للحد من التقلبات القصيرة الأجل في الإنتاج والتوظيف (Zagler و Durnecker، 2003).

عموماً، تجدر الإشارة إلى أن العلاقة المفترضة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تتعلق بفعالية هذا الإنفاق في تحقيق استقرار الطلب الكلي وبالتالي النمو. في الواقع، إن فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو تعتمد على ما إذا كان هذا الإنفاق يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص في الاقتصاد، على سبيل المثال، إن حدوث زيادة في الإنفاق العام دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإيرادات العامة تؤدي بطبيعة الحال إلى تمويل عجز الموازنة العامة "budget deficit financing" (Akpan و Abang، 2013). حسب Kandil (2006)، إذا تم تمويل هذا العجز عن طريق إصدار سندات الدين، فإن ذلك سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي نظراً لأن هذا النوع من السياسات قد تكون له آثار سلبية على أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى مزاحمة الإنفاق الخاص (الاستهلاكي والاستثماري)، ومن جهة أخرى، إذا تم تمويل الإنفاق العام بواسطة سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم التوقعات التضخمية نتيجة توسع الائتمان ومن ثم السيولة المحلية، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، وبالتالي مزاحمة الإنفاق الخاص (Wahab، 2011)، مما سيعيق الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير، ويؤدي إلى تقليل تراكم رأس المال على المدى الطويل، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.



لدى نماذج النمو وجهات نظر مختلفة بشأن دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تنص نماذج النمو النيوكلاسيكية لـ Solow (1956) و Swan (1956) على أن معدل نمو حالة الثبات أو الاستقرار للاقتصاد "steady state growth rate" يتحدد بواسطة عاملين خارجيين وهما: معدل النمو السكاني ووتيرة التقدم التكنولوجي، ونظراً لأن هذين العاملين مستقلين عن قرارات الأعوان الاقتصادية، فإنه لا يمكن للسياسة المالية للدولة أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن، في المدى القصير، خلال مرحلة انتقال الاقتصاد إلى حالة الثبات أو الاستقرار، فإن السياسة المالية يمكنها تحديد معدل النمو من خلال تقديم حوافز للأعوان الاقتصادية للاستفادة بشكل أفضل من الطاقات والقدرات، على سبيل المثال، من خلال تعزيز النفقات العامة، أو استثمارات الدولة، ففي هذه الحالة، تستطيع الدول التأثير على مختلف الأعوان الاقتصادية، ولكن في إطار نطاق محدود وبشكل مؤقت فقط (Erös، 2010)، وعلى هذا الأساس، تمثل سياسة الإنفاق العام محددا هاما لمستوى الناتج، ولكن من غير المحتمل أن يكون لها تأثير مهم على معدل النمو الطويل الأجل.

ومع ظهور نماذج النمو الداخلي من خلال الأعمال الرائدة لـ Romer (1986)، Lucas (1988)، Barro (1990)، و Rebelo (1991)، والتي تنص على أن معدل النمو في المدى الطويل يتم تحديده من قبل عوامل داخلية للنظام الاقتصادي والتي تحكم الفرص والحوافز لخلق التغيير التكنولوجي، تغيرت وجهات النظر حول دور الدولة بشكل كبير، حيث أصبح بإمكانها التأثير على معدل النمو سواءاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (DeGroot، Brons، و Nijkamp، 2000)، ونتيجة لذلك، قد يكون هناك اختلاف في معدلات النمو بين الدول على المدى الطويل، كما أنه ليست هناك ضرورة لحدوث تقارب في متوسط الدخل الفردي.

هناك دراسات تجريبية عديدة ومتنوعة حول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث أن معظمها يستخدم البيانات المقطعية، والتي تضم في كثير من الأحيان عينة مكونة من كل من الدول المتقدمة والنامية، وقد تمثلت النتيجة الأساسية لمعظم هذه الدراسات في أن الإنفاق العام الاستهلاكي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي (Grier و Tullock، 1989؛ Barro، 1991؛ Easterly و Rebelo، 1993؛ Tanninen، 1999)، كما توصلت الدراسة التي قام بها Hansson و Henrekson (1994) إلى أن الإنفاق العام الاستهلاكي يعيق النمو الاقتصادي بينما الإنفاق العام على التعليم يؤثر إيجابياً على النمو. وجد Kneller وآخرون (1998) أن النفقات المنتجة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في حين أن النفقات المنتجة تؤثر سلباً على النمو.

وفي الواقع، تتطلب المشاكل الاقتصادية العالمية والداخلية التي تواجهها الدول النامية عامة، والمنطقة العربية على وجه الخصوص اتخاذ سياسات اقتصادية محددة تتناسب مع حجم وطبيعة هذه المشاكل، وفي إطار السياسات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة، احتلت السياسات المالية موقعا مهما، وقد نجحت الجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التصحيح المالي والنقدي خلال الثمانينيات في الوصول بالعجز في ميزانياتها إلى درجة من الاعتدال، وكان من المتوقع أن تستمر هذه المسيرة التصحيحية لتؤدي مزيدا من ثمار الاستقرار المالي والنقدي، إلا أن الظروف الأليمة التي مر بها الوطن العربي خلال أزمة الخليج، اضطرت عددا من الدول العربية إلى زيادة نفقاتها العامة، وإحداث عجز أكبر في ميزانياتها العمومية، وفي نهاية التسعينيات، تابعت الدول العربية الجهود التي بدأتها خلال السنوات الماضية لتصويب الاختلالات في أوضاعها المالية، وتقليص العجزات في موازاناتها العامة، واستكمال الإصلاحات الهيكلية التي بدأتها في جانبي الإيرادات والنفقات سعيا منها لإيجاد بيئة أكثر استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي ملائمة لتحقيق النمو القابل للاستمرار، حيث حققت الموازنات العامة في الدول العربية مجتمعة تحسنا كبيرا في مؤشرات أداء المالية العامة خلال سنة 2004، مع وجود تفاوت في الأداء بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط وبقية الدول العربية، ولكن معظم هذه الاقتصاديات العربية سجلت تراجعا في أوضاعها المالية في سنة 2009 متأثرة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومع حلول سنة 2010، شهد الوضع المالي لمعظم الدول العربية تحسنا، حيث اتخذت هذه الدول سياسات مالية جاءت توسعية في الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، ومنضبطة أو انكماشية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا طبقا لظروفها وتوجهاتها، إلا أن وضع الاقتصاد العالمي المتقلب قد ساهم بقدر كبير في خلق ظروف غير مناسبة لتحقيق معدلات نمو بوتيرة مرتفعة في عدد من الدول العربية، مما انعكس سلبا على قطاع الأعمال وحركة النشاط الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، ومن جانب آخر، تأثرت المالية العامة بالأوضاع الأمنية والسياسية غير الملائمة التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال هذه الفترة، حيث أن عملية تعزيز مقومات الأمن تضمنت نفقات كبيرة، الأمر الذي ألقى بضغوطات إضافية على الموازنة العامة، هذا إلى جانب تأثير الوضع الأمني على المناخ الاستثماري بشكل عام من خلال بث عوامل عدم الثقة وزعزعة مقومات الاستقرار، مما انعكس سلبا على الاستثمار المحلي وكذلك الأجنبي، وقد تزامن ذلك مع ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال زيادة النفقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز النفقات الرأسمالية، مما شكل تحديات كبيرة كان لزاما على الحكومات في عدد من الدول العربية مواجهتها و التصدي لها خصوصا في الدول العربية التي لها حيز مالي محدود.

إشكالية الدراسة:

إن المشاكل الاقتصادية المشتركة التي تواجهها الدول النامية عامة، والمنطقة العربية على وجه الخصوص والمتمثلة في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، سوء استخدام الموارد المتاحة، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي تستدعي اتخاذ سياسات اقتصادية محددة تتناسب مع حجم وطبيعة هذه المشاكل، وقد احتلت السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة، خاصة وأن ممارستها لم تقتصر على كونها أداة استقرار فحسب بل استخدمت أيضا كأداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تسليط الضوء على جانب الإنفاق العام كأحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية، ومحاولة اختبار أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين (1999-2019)، مما يقود إلى صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

ولكشف جوانب هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟
- ما هو تقييم وضع سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية؟
- ما هي آثار النفقات العامة الجارية والرأسمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟
- ما هي القيود التي تحد من فعالية سياسة الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية يتم صياغة مجموعة من الفرضيات بهدف مناقشتها واختبار مدى صحتها وهي كالتالي:

- يساهم تحسن أداء النمو الاقتصادي للدول العربية بشكل مباشر في توسع حجم نفقاتها العامة.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية.
- لدى الإنفاق العام الإجمالي أثر غير معنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه سياسة الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع ظهور نماذج النمو الداخلي التي ساهمت في تغيير وجهة النظر حول دور الدولة بشكل أساسي، حيث أصبح بإمكانها التأثير على النمو الطويل الأجل سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وما يُكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الدول العربية أنها جاءت لتُظهر مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل العديد من الجهود التي بذلتها هذه الدول لتصويب الاختلالات في أوضاعها المالية، وتقليص العجزات في موازنتها العامة بهدف إيجاد بيئة أكثر استقراراً على مستوى الاقتصاد الكلي ملائمة لتحقيق النمو المستدام.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الإنفاق العام واختبار أثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)، وذلك لإبراز مدى فعالية أصناف الإنفاق العام المتمثلة في الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري في تعزيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية سياسة الإنفاق العام في ظل السياسات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- نظراً لأهمية موضوع فعالية سياسة الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة من أجل المساهمة في النقاش العام بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية في سياق قانون Wagner والنظرية الكينزية.

- الاهتمام بإسقاط هذا الموضوع على حالة مجموعة من الدول العربية مجتمعة جاء نتيجة لقيام العديد من الدراسات السابقة بمعالجة هذا الموضوع على حالة دول أجنبية مختلفة من جهة، أو دول عربية ولكن بشكل فردي من جهة أخرى، وهذا ما يشكل إضافة جديدة للأعمال الأكاديمية التي تزخر بها مكتبة الكلية إضافة للسعي بالبحث في مواضيع حديثة تشهد تطورات مستمرة.

## المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفًا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف أنواع الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الدول العربية، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية الحديثة كاستخدام بيانات Panel من خلال دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة ستعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية وكذا المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي (IFS) والبنك العالمي (WDI)، كما سيتم استعمال برنامج (Eviews 10.0) كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

## صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات الدراسة في صعوبة الحصول على معطيات إحصائية حول الإنفاق العام لكافة الدول العربية ولفترة زمنية أطول، إضافة إلى عدم توفر بيانات حول تصنيفات النفقات العامة حسب مختلف القطاعات.

## الدراسات السابقة:

قام العديد من الباحثين بدراسة وفحص العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عدة دول منها المتقدمة والنامية، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها، وفيما يلي سيتم الإشارة إلى بعض تلك الأعمال العلمية:

- دراسة **Daniel Landau (1983)**<sup>1</sup>: قام الباحث في هذه الدراسة باختبار العلاقة بين نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي باستخدام بيانات مقطعية من أجل 96 دولة نامية ومتقدمة على مدى فترات زمنية مختلفة ممتدة ما بين 1961 و 1976، حيث توصل إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

- دراسة **Roger C. Kormendi و Philip G. Meguire (1985)**<sup>2</sup>: حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي (النمو الاقتصادي) وبعض المتغيرات المقترحة من قبل الأدبيات النظرية باستخدام بيانات مقطعية من أجل 47 دولة خلال فترة ما بعد الحرب 1950-1977، وقد توصلت النتائج إلى أن متوسط معدل نمو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج له أثر إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي.

- دراسة **Daniel Landau (1986)**<sup>3</sup>: قام الباحث بدراسة آثار أصناف مختلفة من النفقات العامة على النمو الاقتصادي من أجل عينة مكونة من 65 دولة نامية خلال الفترة 1960-1980، وقد توصلت دراسته إلى أن النفقات العامة الاستهلاكية باستثناء النفقات العسكرية ونفقات التعليم لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، النفقات العسكرية والنفقات التحويلية ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي، النفقات العامة على التعليم ليس لها ارتباط قوي ومعنوي مع معدل النمو الاقتصادي، كما توصل إلى أن النفقات العامة الرأسمالية لا تلعب أي دور في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار العام في حد ذاته له أثر إيجابي ضعيف على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Landau, D. (1983), "Government Expenditure and Economic Growth : A Cross-Country Study", Southern Economic Journal, 49(3), pp. 783-792.

<sup>2</sup> Kormendi, R. C. and Meguire, P. G. (1985), "Macroeconomic determinants of growth : cross-country evidence", Journal of Monetary Economics, 16(2), pp. 141-163.

<sup>3</sup> Landau, D. (1986), "Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980", Economic Development and Cultural Change, 35(1), pp. 35-75.

• دراسة **Rati Ram (1986)**<sup>1</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حجم القطاع العام والنمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات التالية: معدل الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، الاستثمار الداخلي الإجمالي، الاستهلاك العام، معدل الزيادة في القوى العاملة، وذلك من أجل 115 دولة خلال الفترة 1960-1980، وقد تمثلت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة في أن الأثر الإجمالي لحجم القطاع العام على النمو كان إيجابيا في جميع الحالات تقريبا، كما أن الأثر الخارجي (الحدّي) لحجم القطاع العام هو إيجابي عموما، وأن الأثر الإيجابي لحجم القطاع العام على النمو قوي ومعنوي خاصة بالنسبة للدول النامية.

• دراسة **Kevin B. Grier و Gordon Tullock (1989)**<sup>2</sup>: قام الباحثان باختبار أثر حجم القطاع العام على النمو الاقتصادي (حيث تم التعبير عن حجم القطاع العام بواسطة معدل نمو نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي) بالنسبة لـ 113 دولة خلال الفترة 1951-1980، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل نمو الاستهلاك العام له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي الممثل بواسطة معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، ولكن هذا الأثر كان إيجابيا بالنسبة للدول الآسيوية.

• دراسة **Robert J. Barro (1991)**<sup>3</sup>: قام الباحث بدراسة النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية لـ 98 دولة خلال الفترة 1960-1985، وقد توصلت دراسته إلى أن نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي لها أثر سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، وتفسير ذلك هو أن الاستهلاك العام يدخل تشوهات مثل معدلات ضريبية مرتفعة ولكنه لا يوفر حافزا تعويضا للاستثمار والنمو، ومن جهة أخرى، توصل إلى أن هناك علاقة غير معنوية بين حجم الاستثمار العام والنمو الاقتصادي.

• دراسة **William Easterly و Sergio Rebelo (1993)**<sup>4</sup>: تمثل هدف هذه الدراسة في اختبار آثار متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية لحوالي 100 دولة خلال الفترة 1970-1988، حيث توصلت إلى أن الاستثمار في النقل والاتصالات له ارتباط إيجابي ومعنوي مع النمو الاقتصادي. إجمالي الاستثمار العام وكذا استثمار المؤسسات العامة يرتبطان عكسيا مع الاستثمار الخاص، أما الاستثمار الحكومي العام يرتبط إيجابيا مع كل من النمو والاستثمار الخاص.

<sup>1</sup> Ram, R. (1986), "Government Size and Economic Growth : A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data", The American Economic Review, 76(1), pp. 191-203.

<sup>2</sup> Grier, K. B. and Tullock, G. (1989), "An Empirical Analysis of Cross-National Economic Growth, 1951-80", Journal of Monetary Economics, 24, pp. 259-276.

<sup>3</sup> Barro, R. J. (1991), "Economic Growth in a Cross Section of Countries", The Quarterly Journal of Economics, 106(2), pp. 407-443.

<sup>4</sup> Easterly, W. and Rebelo, S. (1993), "Fiscal policy and economic growth: An empirical investigation", Journal of Monetary Economics, 32, pp. 417-458.

• دراسة **Kon S. Lai و Edward Hsieh (1994)**<sup>1</sup>: حاولت هذه الدراسة اختبار طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عن طريق اختبار التفاعلات الزمنية بين معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، حصة الإنفاق الحكومي، ونسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لمجموعة الدول السبعة التالية: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1885-1987، وقد أشارت النتائج التجريبية إلى أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو قد تختلف بشكل كبير عبر الزمن، وكذلك حسب الدول الصناعية الكبرى والتي يفترض أنها تنتمي إلى نفس نادي النمو، كما أنه لم يتم العثور أي دليل قاطع بخصوص أن الإنفاق العام يساهم في رفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، إضافة إلى ذلك، لا يوجد دعم قوي للعلاقة العكسية بين هذين المتغيرين، حيث تم التوصل إلى أن الإنفاق العام يساهم بنسبة ضئيلة في النمو الاقتصادي بالنسبة لمعظم الدول محل الدراسة.

• دراسة **Heng-fu Zou، Vinaya Swaroop، Shantayanan Devarajan (1996)**<sup>2</sup>: قام الباحثون باختبار العلاقة بين تركيبة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات سنوية لـ 43 دولة نامية خلال الفترة 1970-1990، حيث تشمل البيانات المجموعة إجمالي النفقات العامة (والتي تضم النفقات الجارية والرأسمالية)، نفقات الدفاع، التعليم، الصحة، والنقل والاتصالات، وقد تم استخدام هذه النفقات الأخيرة (نفقات النقل والاتصالات) كمؤشر للإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية، وقد أظهرت النتائج أن حدوث زيادة في نسبة النفقات العامة الجارية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن العلاقة بين النفقات العامة الرأسمالية والنمو الفردي هي سلبية، وبالتالي، يتضح أن النفقات المنتجة تصبح غير منتجة في حالة ما إذا تم استخدامها بشكل مفرط، حيث أشارت هذه النتائج إلى أن هناك سوء تخصيص للنفقات العامة في الدول النامية لصالح النفقات الرأسمالية على حساب النفقات الجارية، والعكس صحيح بالنسبة للدول المتقدمة.

<sup>1</sup> Hsieh, E. and Lai, K. S. (1994), "Government spending and economic growth: the G-7 experience", Applied Economics, 26, pp. 535-542.

<sup>2</sup> Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), "The composition of public expenditure and economic growth", Journal of Monetary Economics, 37, pp. 313-344.



• دراسة **James Gwartney، Robert Lawson و Randall Holcombe (1998)**<sup>1</sup>: حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين حجم ووظائف القطاع العام والنمو الاقتصادي، حيث أظهر التحليل القياسي للبيانات المأخوذة من 23 دولة من مجموعة دول OECD خلال الفترة 1960-1996 وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من (أ) حجم القطاع العام ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي و(ب) الزيادة في النفقات العامة ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 10% تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 1%، كما أن تحليل البيانات لمجموعة أوسع مكونة من 60 بلد قد أظهر نفس النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في تحليل دول OECD، مما يدل على أن الحجم الكبير للقطاع العام يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

• دراسة **Khalifa H. Ghali (1998)**<sup>2</sup>: استخدم الباحث طريقة التكامل المتزامن لاختبار العلاقة بين حجم القطاع العام والنمو الاقتصادي في إطار نظام يشمل خمس متغيرات وهي: معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي، إجمالي الإنفاق العام، الاستثمار، الصادرات، والواردات، ومن خلال استخدام بيانات حول 10 دول من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن حجم القطاع العام يسبب حسب مفهوم Granger النمو الاقتصادي في جميع هذه الدول مع بعض الاختلافات والتي تتعلق بنسبة مساهمة حجم القطاع العام في تفسير وشرح التغيرات المستقبلية في معدلات النمو.

• دراسة **Richard Kneller، Michael F. Bleaney و Norman Gemmell (1999)**<sup>3</sup>: قام الباحثون بإجراء اختبار قياسي لأثر السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي الذي يتنبأ بأن تركيبة الضرائب والنفقات العامة سوف تؤثر على معدل نمو حالة الثبات "steady state growth rate"، وذلك باستخدام بيانات البانل لـ 22 دولة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-1995، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النفقات المنتجة تؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات غير المنتجة لها أثر حيادي على معدل النمو، وهذه النتائج متوافقة مع نموذج Barro (1990).

<sup>1</sup> Gwartney, J., Lawson, R., and Holcombe, R. (1998), "The size and functions of government and economic growth", Joint Economic Committee, Washington, DC., pp. 1-32.

<sup>2</sup> Ghali, K. H. (1998), "Government size and economic growth: evidence from a multivariate cointegration analysis", Applied Economics, 31, pp. 975-987.

<sup>3</sup> Kneller, R., Bleaney, M. F., and Gemmell, N. (1999), "Fiscal policy and growth: evidence from OECD countries", Journal of Public Economics, 74, pp. 171-190.

• دراسة **Stefan Fölster و Magnus Henrekson (2001)**<sup>1</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حجم القطاع العام والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل لعينة مكونة من 23 دولة من مجموعة دول OECD خلال الفترة 1970-1995، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

• دراسة **Atul A. Dar و Sal Amirkhalkhali (2002)**<sup>2</sup>: حاولت هذه الدراسة اختبار أثر حجم القطاع العام والذي يقاس بواسطة المتغيرات المالية الإجمالية على النمو الاقتصادي في 19 دولة من مجموعة دول OECD خلال الفترة 1971-1999 باستخدام نموذج المعاملات العشوائية "Random coefficients model"، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الحجم الكبير للقطاع العام يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أثره السلبي على إنتاجية عوامل الإنتاج، ويظهر هذا الأثر السلبي ليعكس انخفاض إنتاجية مدخلات رأس المال في البلدان التي تتميز بحجم كبير للقطاع العام، ولكن هذا الأثر السلبي هو ضعيف في مجموعة البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع العام، في حين أنه لا يظهر هناك أي اختلاف في حجم هذا التأثير عندما تتم مقارنة مجموعة البلدان ذات الحجم المتوسط للقطاع العام مع مجموعة البلدان التي تتميز بحجم كبير للقطاع العام.

• دراسة **A.F. Al-Faris (2002)**<sup>3</sup>: قام الباحث بدراسة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في إطار قانون Wagner والنظرية الكينزية، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة، اختبار التكامل المتزامن، واختبار سببية Granger بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC) وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، وقطر باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-1997، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل القومي من جهة وإجمالي النفقات العامة، النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية من جهة أخرى بالنسبة لجميع البلدان التي سبق ذكرها، كما أشارت نتائج الدراسة في معظم هذه الدول إلى قبول الفرضية التي تفيد بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عامل تنبؤي "predictive factor" لتوسع حجم القطاع العام الممثل بواسطة الإنفاق العام، وهي الفرضية التي وضعها Wagner، وقد تم إيجاد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين هذين المتغيرين فقط بالنسبة للبحرين. نتائج هذه الدراسة لا تدعم الفرضية القائلة بأن الإنفاق العام يسبب الدخل القومي على النحو الذي اقترحتة النظرية الكينزية، وقد أشار الباحث إلى أن رفض الفرضية الكينزية يعتبر أمراً محيراً وذلك نظراً للدور المركزي الذي يلعبه الإنفاق العام خاصة في المراحل الأولى

<sup>1</sup> Fölster, S. and Henrekson, M. (2001), "Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries", *European Economic Review*, 45, pp. 1501-1520.

<sup>2</sup> Dar, A. A. and Amirkhalkhali, S. (2002), "Government size, factor accumulation, and economic growth : evidence from OECD countries", *Journal of Policy Modeling*, 24, pp. 679-692.

<sup>3</sup> Al-Faris, A. F. (2002), "Public expenditure and economic growth in the Gulf Cooperation Council countries", *Applied Economics*, 34, pp. 1187-1193.

من التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد رأى بأن ذلك قد يرجع إلى ارتفاع نسبة النفقات العامة ذات الإنتاجية المنخفضة نسبياً مثل: الإنفاق على الدفاع، الإعانات، والتوظيف بدوافع اجتماعية وسياسية في القطاع العام، والفارق الزمني الطويل بين الإنفاق الاجتماعي والتنمية.

• دراسة **Suleiman Abu-Bader** و **Aamer S. Abu-Qarn** (2003)<sup>1</sup>: استخدم الباحثان طريقة التكامل المتزامن وتجزئة التباين لاختبار علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العينة التي تشمل الدول التالية بالنسبة للفترة التالية: مصر (1975-1998)، إسرائيل (1967-1998)، وسوريا (1973-1998)، وقد أظهرت نتائج الدراسة عند الأخذ بعين الاعتبار إجمالي النفقات العامة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مع وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين هذين المتغيرين في حالة إسرائيل وسوريا، وعلاقة سببية قصيرة الأجل سلبية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق العام في حالة مصر، ولكن، عند اختبار علاقة السببية في إطار نظام ثلاثي المتغيرات يضم: نسبة النفقات العامة المدنية إلى الناتج الداخلي الإجمالي، الأعباء العسكرية، والنمو الاقتصادي، تم التوصل إلى أن الأعباء العسكرية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بالنسبة لجميع البلدان الثلاثة، وأن النفقات العامة المدنية تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في إسرائيل ومصر، ولكنها تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في سوريا على المدى الطويل.

• دراسة **Naved Ahmad** و **Fareed Ahmed** (2005)<sup>2</sup>، قام الباحثان باختبار العلاقة طويلة الأجل بين حجم القطاع العام ونصيب الفرد من الدخل بالنسبة لثمانية (8) دول نامية وهي: بنغلاديش، مصر، أندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، وتركيا خلال الفترة 1973-2003، وذلك باستخدام نموذج Musgrave (1969)، وقد توصلت الدراسة عن طريق استخدام اختبار التكامل المتزامن إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين حجم القطاع العام ومتوسط نصيب الفرد من الدخل بالنسبة لمجموعة الدول الثمانية محل الدراسة خلال الفترة 1973-2002، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن حجم القطاع العام ليس عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إضافة إلى ذلك، تم التوصل من خلال الاستعانة باختبار سببية Granger إلى أن حجم القطاع العام لا يسبب متوسط نصيب الفرد من الدخل في المدى القصير في جميع البلدان الثمانية باستثناء إيران، حيث تم إيجاد علاقة سببية قصيرة الأجل ثنائية الاتجاه بين حجم القطاع العام ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في إيران، وبالتالي، توصلت الدراسة إلى أن السياسات الرشيدة مع أو بدون تدخل القطاع العام تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول.

<sup>1</sup> Abu-Bader, S. and Abu-Qarn, A. S. (2003), "Government expenditures, military spending and economic growth: Causality evidence from Egypt, Israel, and Syria", Journal of Policy Modeling, 25, pp. 567-583.

<sup>2</sup> Ahmad, N. and Ahmed, F. (2005), "Does Government Size Matter? A Case Study of D-8 Member Countries", Pakistan Economic and Social Review, 43(2), pp. 199-212.

• دراسة **Daniel M'Amanja** و **Oliver Morrissey** (2005)<sup>1</sup>: قام الباحثان بدراسة أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في كينيا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 1964-2002، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) إضافة إلى اختبارات سببية Granger، حيث أظهرت النتائج أن النفقات المنتجة تؤثر بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك أثر حيادي لكل من النفقات غير المنتجة والضرائب غير المباشرة على النمو، ومن جهة أخرى، يساهم الاستثمار العام في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

• دراسة **Sugata Ghosh** و **Andros Gregoriou** (2006)<sup>2</sup>: حاولت هذه الدراسة تحليل السياسة المثلى في إطار نموذج النمو الداخلي، حيث استخدم الباحثان بيانات البانل لـ 15 دولة نامية خلال الفترة 1972-1999، وعن طريق الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية (نموذج التأثيرات الثابتة) وطريقة GMM في التحليل القياسي، توصلت الدراسة إلى أن النفقات العامة الجارية لها أثر إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي، في حين أن النفقات العامة الرأسمالية لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وهذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة Devarajan وآخرون (1996).

• دراسة **Niloy Bose**، **M. Emranul Haque** و **Denise R. Osborn** (2007)<sup>3</sup>: قام الباحثون بدراسة آثار النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل لـ 30 دولة نامية خلال الفترة 1970-1990، مع التركيز بصفة خاصة على النفقات حسب القطاعات، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي ترتبط بشكل إيجابي ومعنوي مع النمو الاقتصادي، في حين أن أثر النفقات العامة الجارية على النمو الاقتصادي غير معنوي بالنسبة لمجموعة الدول محل الدراسة، أما على مستوى القطاعات، تم التوصل إلى أن الاستثمار العام والنفقات الإجمالية على قطاع التعليم تمثل النفقات الوحيدة التي لها ارتباط معنوي مع النمو خلال جميع مراحل التحليل.

<sup>1</sup> M'Amanja, D. and Morrissey, O. (2005), "Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya", CREDIT Research Paper No. 05/06, Center for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham.

<sup>2</sup> Ghosh, S. and Gregoriou, A. (2006), "On the composition of government spending, optimal fiscal policy, and endogenous growth: Theory and evidence", Economics and Finance Discussion Papers No.06-19, Economics and Finance Section, Brunel University.

<sup>3</sup> Bose, N., Haque, M. E., and Osborn, D. R. (2007), "Public expenditure and economic growth: A disaggregated analysis for developing countries", The Manchester School, 75(5), pp. 533-556.

• دراسة **Constantinos Alexiou (2009)**<sup>1</sup>: حاول الباحث اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية من أجل 7 دول من جنوب شرق أوروبا خلال الفترة 1995-2005، حيث أشارت النتائج إلى أنه لدى الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال، المساعدة الإنمائية، الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

• دراسة **Eric S. Lin و Jenn-Hong Tang، Shih-Ying Wu (2010)**<sup>2</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي عن طريق إجراء اختبار سببية Granger في إطار نماذج البائل، حيث تم استخدام بيانات البائل لمجموعة تضم 182 دولة خلال الفترة 1950-2004، وقد توصلت هذه الدراسة إلى قبول كل من قانون Wagner وفرضية أن الإنفاق الحكومي مهم ومفيد للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كيفية قياس حجم القطاع العام والنمو الاقتصادي، وعند تصنيف البلدان حسب مستويات الدخل ودرجة الفساد، أكدت نتائج هذه الدراسة أيضا وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين أنشطة الدولة والنمو الاقتصادي بالنسبة لعينات فرعية مختلفة من الدول باستثناء الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تم التوصل إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب حسب مفهوم Granger النمو الاقتصادي في هذه الدول، والتفسير المحتمل الذي تم تقديمه للنتيجة الأخيرة هو أن الدول ذات الدخل المنخفض تمتاز بوجود مؤسسات ضعيفة وزيادة درجة الفساد، ما يجعل النفقات العامة غير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي.

• دراسة **شيببي عبد الرحيم و بطاهر سمير (2010)**<sup>3</sup>: قام الباحثان بإجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث تبين من خلال استخدام اختبار السببية لـ Granger لغرض كشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التوظيف، ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو إلى البطالة، في حين وُجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكداً بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر، كما قام الباحثان كذلك بدراسة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من هذا الناتج باستخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، وقد تبين أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام، مما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت

<sup>1</sup> Alexiou, C. (2009), "Government spending and economic growth: Econometric evidence from the South Eastern Europe (SEE)", *Journal of Economic and Social Research*, 11(1), pp. 1-16.

<sup>2</sup> Wu, S. Y., Tang, J. H., and Lin, E. S. (2010), "The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?", *Journal of Policy Modeling*, 32(6), pp.804-817.

<sup>3</sup> عبد الرحيم شيببي، سمير بطاهر (2010)، "فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 39-59.

فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، وهذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر.

• دراسة **Mohamed Abdel Rahman Salih (2012)**<sup>1</sup>: قام الباحث بإجراء دراسة قياسية لاختبار صحة فرضية Wagner في السودان عن طريق استخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة 1970-2010، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى قبول فرضية Wagner بالنسبة للسودان خلال الفترة المأخوذة بعين الاعتبار، حيث أن نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي له علاقة سببية أحادية الاتجاه مع حصة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي، كما تم التوصل إلى استنتاج مماثل عند استخدام نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي، ومن هنا رأى الباحث بأن النظرية الكينزية التي تفيد بأن الزيادة في الإنفاق العام ينتج عنها زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي لا تنطبق على حالة السودان، وبالتالي، ينبغي على الدولة أن تكون حذرة بشأن اعتماد الإنفاق العام كأداة للسياسة العامة لتحفيز الاقتصاد.

• دراسة **دحماني محمد ادريوش و ناصور عبد القادر (2012)**<sup>2</sup>: حاولت هذه الدراسة فحص صحة قانون Wagner حول العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل بالنسبة لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2009، حيث قام الباحثان باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) والتي عرضها Pesaran وآخرون (2001)، إضافة إلى استخدام منهج الحدود، وكذا اختبار Toda-Yamamoto الموسع، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام في أربع إصدارات والتي تعكس وتدعم الإطار النظري لقانون Wagner، كما أظهر التحليل على المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على حجم الإنفاق العام، ومن هنا توصل الباحثان إلى أن قانون Wagner صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق العام في الجزائر.

<sup>1</sup> Salih, M. A. R. (2012), "The relationship between economic growth and government expenditure: Evidence from Sudan", *International Business Research*, 5(8), pp. 40-46.

<sup>2</sup> محمد ادريوش دحماني، عبد القادر ناصور (2012)، "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، ص ص 1-23.

• دراسة **Ali J. Alsadiq و Saad A. Alshahrani (2014)**<sup>1</sup>: حاولت هذه الدراسة اختبار أثر مختلف أصناف النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1969-2010 باستخدام تقنيات VAR، التكامل المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، حيث توصلت النتائج إلى أن المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى القصير تتمثل في الاستثمار المحلي الخاص، الانفتاح التجاري، الاستثمار العام، والإنفاق العام على الصحة والتعليم، بينما على المدى الطويل، يشكل كل من الاستثمار المحلي الخاص، النفقات العامة الرأسمالية، وكذا النفقات العامة على الصحة والتي تشمل رأس المال البشري أهم القوى الدافعة للنمو.

• دراسة **طاوش قندوسي (2014)**<sup>2</sup>: حاول الباحث قياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012، حيث طبق في البداية نموذج Ram (1986) لدراسة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، كما قام باستخدام نموذج Robinson و Landau لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي، حيث بينت النتائج أن نفقات التسيير تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الجزائري على عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومن جهة أخرى، استخدم الباحث نموذج VAR مع دراسة سببية Granger لاختبار علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام ومختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة، وقد بينت النتائج أن قطاع الصناعة، الطاقة والمناجم يسبب النمو الاقتصادي أي أن هذه النفقات لها تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

• دراسة **Michael Connolly و Cheng Li (2016)**<sup>3</sup>: قام الباحثان باختبار أثر كل من الإنفاق العام الاستهلاكي، الإنفاق العام الاجتماعي، والاستثمار العام على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، ونموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية بالنسبة لـ 34 دولة من مجموعة دول OECD خلال الفترة 1995-2011، حيث أشارت النتائج إلى أن الإنفاق العام الاجتماعي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك أثر غير معنوي لكل من الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثمار العام على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Alshahrani, S.A. and Alsadiq, A.J. (2014), "Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation", IMF Working Paper 14/3, Washington: International Monetary Fund.

<sup>2</sup> قندوسي طاوش (2014)، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

<sup>3</sup> Connolly, M. and Li, C. (2016), "Government spending and economic growth in the OECD countries", Journal of Economic Policy Reform, 19(4), pp. 386-395.

• دراسة بلطرش ربيعة (2020)<sup>1</sup>: حاولت هذه الدراسة قياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مجموعة 20 دولة نامية متوسطة الدخل خلال الفترة 1980-2018، من خلال الاعتماد على نموذج Ram (1986) ونموذج Landau وRubinson، إضافة إلى محاولة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام واختبار مدى صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على هذه الدول، وقد استخدمت الباحثة نماذج ديناميكية لبيانات البانل، والتي تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Panel DOLS)، ونماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة (Panel ARDL)، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إجمالي موجب لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التأثير الحدي الخارجي الموجب لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص، ومن جهة أخرى، أشارت النتائج إلى تجاوز نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي حدها المثالي المقدر بـ 24.95%، مما يؤكد صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على عينة هذه الدول.

#### محتويات الدراسة:

بناءً على أهمية وأهداف البحث والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها يقتضي الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة.

يأتي الفصل الأول من هذه الدراسة تحت عنوان "مفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق العام"، حيث يتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تتناول صفحات المبحث الأول مفهوم السياسة المالية وتطورها، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى مفهوم الإنفاق العام، قواعده، وتصنيفاته وصولاً إلى المبحث الثالث الذي يعرض الآثار الاقتصادية للإنفاق العام، ثم يأتي المبحث الرابع ليوضح فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فيأتي تحت عنوان "الإطار النظري للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي" من خلال مباحثه الأربعة التي يأتي مضمونها على النحو التالي: المبحث الأول يعرض مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات الكلاسيكية المفسرة له، أما المبحث الثاني فيتناول النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، ثم المبحث الثالث الذي يتطرق إلى نماذج النمو الداخلي، وأخيراً المبحث الرابع الذي يحلل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> ربيعة بلطرش (2020)، "تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2018)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.



ثم يأتي الفصل الثالث تحت عنوان "تحليل وضعية سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، والذي يتضمن أربعة مباحث، حيث يتخصص المبحث الأول منها في عرض سياسة الإنفاق العام في الدول العربية، أما المبحث الثاني فيتضمن تحليل الوضع الكلي للموازنات العامة والدين العام في الدول العربية، بينما المبحث الثالث فيتضمن تحليل أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية، ثم يأتي المبحث الرابع ليعرض تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية.

وأخيرا، يأتي الفصل الرابع الذي يمثل الجانب التطبيقي تحت عنوان "الدراسة القياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، والذي يتألف من أربعة مباحث، حيث يعرض المبحث الأول نماذج بيانات البائل الخطية والديناميكية، أما المبحث الثاني فيتناول اختبارات جذر الوحدة والتكامل المتزامن في إطار بيانات البائل، ثم يتطرق المبحث الثالث إلى اختبار صحة قانون Wagner في الدول العربية، وأخيرا يخصص المبحث الرابع لاختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام طريقة العزوم المعممة في إطار نماذج البائل الديناميكية.

## الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق العام

## تمهيد:

كان للمالية العامة حتى أوائل القرن العشرين طابعها الحيادي، حيث ركز الاقتصاديون الكلاسيك على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية، والذي اعتبر رمزا للإدارة السليمة، فالإنفاق العام آنذاك لم يكن يتعدى نطاقا ضيقا محدودا، وبقيت هذه حال المالية العامة إلى أن تتالت الأزمات الاقتصادية وعلى الأخص أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت أرجاء العالم في الثلاثينات من القرن العشرين، وتوالت الحروب وتضخمت ميزانيات الحكومات بسبب هذه الحروب، مما دفع الأفراد إلى مطالبة حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة، وبهذا فقد تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة"، فبعد أن كان نشاطها مقتصرًا على ضمان الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، امتد هذا النشاط فشمّل ميادين الخدمات العامة من نشر التعليم، رعاية الصحة العامة وزيادة أسباب الرفاهية الاجتماعية، كما شمل ميادين المشاريع الإنتاجية للعمل على استغلال الموارد وتنمية ثروة المجتمع.

ولقد كان لمفهوم سياسة الإنفاق العام النصيب الأوفر من هذا التطور، حيث أصبحت تمثل في العصر الحديث شكلا من أشكال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي، لم تعد النفقات العامة تدرس من الناحية الكمية فحسب كما كان الحال سابقا، وإنما أصبحت تدرس أيضا من الناحية النوعية أو الكيفية، وكذا من ناحية آثارها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والتي يتم الاسترشاد بها في وضع قواعد عامة تسيّر عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، يتم تخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لغرض التعرف على مختلف النقاط والمفاهيم الأساسية الخاصة بسياسة الإنفاق العام، وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفهوم السياسة المالية وتطورها.

**المبحث الثاني:** مفهوم الإنفاق العام، قواعده، وتصنيفاته.

**المبحث الثالث:** الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

**المبحث الرابع:** فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، وقد حظيت السياسة المالية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية بأهمية كبيرة في الدول الحديثة لغرض التأثير على حجم وتكوين الناتج الوطني، العمالة، الأسعار، ... الخ، حيث يعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أثبتت فعالية السياسة المالية في تحقيق العمالة الكاملة والحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد، وذلك نتيجة الأسباب التالية:<sup>1</sup>

- ◆ عدم فعالية السياسة النقدية كوسيلة لإزالة البطالة الجماعية خلال أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات.
- ◆ تطوير "الاقتصاد الجديد New Economics" من طرف J.M. Keynes مع تأكيده على دور الطلب الكلي الفعال.
- ◆ الأهمية المتزايدة للإنفاق الحكومي والضرائب فيما يتعلق بالدخل والناتج القوميين.

## 1- مفهوم السياسة المالية:

استخدم Keynes مصطلح السياسة المالية Fiscal Policy في كتابه "النظرية العامة للاستخدام، الفائدة و النقود" عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور<sup>2</sup>، حيث يعني مصطلح "Fisc" في اللغة الانجليزية "Treasury" أي "الخزينة أو خزنة الدولة"<sup>3</sup>، ومن هنا تشير السياسة المالية إلى تلك السياسة التي تتعلق باستخدام خزينة الدولة أو مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية معينة<sup>4</sup>.

◀ حسب Musgrave، تتعلق السياسة المالية بتلك الجوانب من السياسة الاقتصادية التي تنشأ في عمليات الموازنة العامة.<sup>5</sup>

◀ وقد عرّف Arthur Smithies (1949) السياسة المالية على أنها السياسة التي بموجبها تستخدم الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي، الإنتاج والعمالة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Vaish, M. C. (2009), "Essentials of Macroeconomic Management", New Delhi: VIKAS Publishing House Pvt. Ltd., p. 347.

<sup>2</sup> Ibid, p. 347.

<sup>3</sup> Jain, T. R. and Sandhu, A. S. (2010), "Macroeconomics", New Delhi, India: V. K. Publications, p. 394.

<sup>4</sup> Dwivedi, D. N. (2010), "Macroeconomics: Theory and Policy", 3<sup>rd</sup> edition, New Delhi, India: Tata McGraw-Hill Education Private Limited, p. 600.

<sup>5</sup> Jain, T. R. and Sandhu, A. S. (2010), op. cit, p. 394.

<sup>6</sup> Smithies, A. (1949), "Federal Budgeting and Fiscal Policy", in H. S. Ellis (ed.), A Survey of Contemporary Economics, Vol. I, Philadelphia: The Blakiston Company, p. 174.

◀ كما عرّفها G.K. Shaw (1971) على أنها أي قرار أو تخطيط لتغيير مستوى، تركيب أو توقيت الإنفاق الحكومي أو تنويع عبء، هيكل ووتيرة دفع الضرائب.<sup>1</sup>

◀ في حين يعرف Harvey و Johnson (1971) السياسة المالية على أنها تلك التغييرات في الإنفاق الحكومي والضرائب المصممة للتأثير على نمط ومستوى النشاط.<sup>2</sup>

◀ حسب Samuelson و Nordhaus (1989)، تعني السياسة المالية عملية تشكيل الضرائب والإنفاق العام من أجل (أ) المساعدة على كبح تقلبات الدورة الاقتصادية و (ب) المساهمة في الحفاظ على مستوى عالي من الاستخدام في ظل اقتصاد خالي من التضخم المرتفع والمتقلب.<sup>3</sup>

◀ ومن وجهة نظر الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA)، ينبغي أن تعني السياسة المالية تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل، الإنتاج و الاستخدام.<sup>4</sup>

وبصفة عامة، يمكن تعريف السياسة المالية على أنها برنامج الحكومة لإجراء تغييرات تقديرية في نمط ومستوى نفقاتها، الضرائب والقروض العامة من أجل تحقيق أهداف معينة للسياسة الاقتصادية الكلية مثل: النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة، عدالة توزيع المداخيل، والاستقرار الاقتصادي.

## 2- تطور السياسة المالية:

ساهمت التغييرات التي شهدتها النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي في تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" ولقد كان لمفهوم السياسة المالية وأساليبها النصيب الأوفر من هذا التطور حتى أصبحت في الأربعينات تختلف في مفهومها وإطارها عن تلك السائدة حتى نهاية العشرينات (الفكر الكلاسيكي) متأثرة بذلك بالفكر الاقتصادي الذي نبع من نظرية Keynes للعمالة، الفائدة والنقود، ولكن مجريات الأحداث الاقتصادية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية أظهرت بعض التناقضات والأخطاء في السياسات المالية التي صممت وفقا لتحليل Alvin Hansen للنموذج الكينزي، حيث انتشرت في الخمسينات محاولة أخرى لتفسير نظرية Keynes تحت اسم نموذج Weintraub والذي مهد لتطوير أسس السياسة المالية في العصر الحديث.

<sup>1</sup> Shaw, G. K. (1971), "An Introduction To The Theory of Macroeconomic Policy", London: Martin Robertson and Company Ltd., p. 87.

<sup>2</sup> Harvey, J. and Johnson, M. (1971), "Introduction to Macroeconomics", London: Macmillan, p. 205.

<sup>3</sup> Samuelson, P. A. and Nordhaus, W. D. (1989), "Economics", 13<sup>th</sup> edition, New York: McGraw-Hill International, p. 385.

<sup>4</sup> Chand, S. N. (2008), "Public Finance", New Delhi, India: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd., p. 258.

## 2-1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

أشار الاقتصاديون الكلاسيك إلى أن السياسة المالية تضم مجموعة محدودة من العمليات، والميزانية الحكومية يجب أن تكون ميزانية صغيرة ولكن متوازنة<sup>1</sup>، حيث مثل قانون Say للأسواق جوهر النظرية الكلاسيكية، والذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، فهذا القانون الذي يعتبر بداية التفكير السليم في الاقتصاد الكلي، يقدم تبريرا للرأي الكلاسيكي بأن الاقتصاد يميل دائما إلى مستوى التشغيل الكامل، حيث مهما كان مستوى العرض فإنه سوف يجد دائما طلبا عليه سواء من أجل الاستهلاك المباشر والنهائي أو لمزيد من الإنتاج (الاستثمار أو تكوين رأس المال)<sup>2</sup>، فقواعد قانون ساي تنفي إمكانية حدوث توازن عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة<sup>3</sup>، كما تنفي كذلك إمكانية ظهور فائض عام في الإنتاج Over-Production أو البطالة الإجبارية<sup>4</sup>.

إن المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا تعني غياب الاختلالات في مختلف القطاعات، فمعظم السلع يمكن أن يتم انتاجها بكمية فائضة تفوق الطلب عليها، وأخرى بكمية تقل عن مستوى الطلب، هذه الاختلالات سرعان ما تزول بفضل مرونة الأسعار النسبية، لذلك يمكن أن يضع المنتجون ثقتهم في آليات السوق من أجل تصريف منتجاتهم<sup>5</sup>.

يقوم قانون Say على افتراض أساسي وهو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لأن ذلك سيعرقل آليات الضبط الذاتي والتلقائي للاقتصاد<sup>6</sup>، وبموجب ذلك ينبغي على الدولة أن تعتمد على سياسة "دعه يعمل Laissez- faire"<sup>7</sup>، أي يجب أن تؤدي عددا محددا من الوظائف الضرورية لوجود المجتمع<sup>8</sup>، والتي حددها الاقتصاديون الكلاسيك في ثلاث وظائف أو واجبات رئيسية، وهي<sup>9</sup>:

أ- واجب الدفاع و الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

ب- واجب إنشاء والحفاظ على المحاكم لتسوية النزاعات بين المواطنين.

<sup>1</sup> Somashekar, N. T. (2003), "Development and Environmental Economics", New Delhi: New Age International (P) limited, Publishers, p. 421.

<sup>2</sup> Kennedy, M. M. J. (2011), "Macroeconomic Theory", New Delhi: PHI Learning Private Limited, p. 57.

<sup>3</sup> Mukherjee, S. (2002), "Modern Economic Theory", 4<sup>th</sup> edition, New Delhi: New Age International (p) Limited, Publishers, p. 608.

<sup>4</sup> Pal, K. and Kumar, S. (2008), "Managerial Economics", New Delhi: EXCEL Books, p. 322.

<sup>5</sup> Waquet, I., Montoussé, M. (2006), "Macroeconomie", Paris: Editions Bréal, p. 19.

<sup>6</sup> Gupta, K. R., Mandal, R. K., and Gupta, A. (2008), "Macroeconomics", 5<sup>th</sup> edition, New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd., p. 66.

<sup>7</sup> Jain, T. R. (2007), "Macroeconomics", New Delhi: V.K. Publications, p. 46.

<sup>8</sup> Somashekar, N. T. (2003), op. cit, p. 422.

<sup>9</sup> Montoussé, M. (2008), "100 Fiches de lecture : en économie , sociologie, histoire et géographie économique", Paris: Editions Bréal, p. 21-22.

ج- واجب إنشاء وصيانة بعض الأشغال والمشاريع العامة مثل: الطرق السريعة، الجسور، القنوت المائية، الموانئ... الخ، إضافة إلى نفقات التعليم، وينبغي على الدولة أن تكون مسؤولة عن هذه الأنشطة.

ونتيجة لذلك، كانت النفقات العامة خلال تلك الفترة مرتبطة أساساً بهذه المهام وبمبالغ منخفضة نوعاً ما، إضافة إلى ذلك، بما أن معظم هذه المهام ذات طبيعة إدارية، فإن نفقات الدولة كانت لديها نفس الطبيعة أو الخاصة<sup>1</sup>. حسب Adam Smith، إن أي تدخل إلزامي للدولة في الميدان الاقتصادي هو غير فعال وأيضاً مضر، حيث أن الممارسة الحرة للمصلحة أو المنفعة الفردية تتناسب في الحياة الاقتصادية من أجل ضمان أفضل تخصيص ممكن للموارد الوطنية<sup>2</sup>، كما بين أيضاً أن المبادرة الفردية الحرة التي تقودها اليد الخفية تؤدي بالضرورة إلى الأمثلية الاقتصادية<sup>3</sup>، فهذا التشبيه يعبر عن الفكرة الجوهرية بأنه ليس هناك أي تناقض بين البحث عن المصلحة الفردية من جهة وإشباع حاجات المجتمع من جهة أخرى، إذن ليس هناك حاجة إلى يد مرئية (مثل الدولة) لتهدئة أو تخفيف الأنانية الفردية، وذلك لجعلها متوافقة، لأن هناك يدا خفية بواسطتها، وبطريقة عفوية، يتم الجمع بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية (المشتركة)<sup>4</sup>، وبالتالي، فإن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية<sup>5</sup>، ومن أجل إشباع جميع المنافع أو المصالح، يجب أن يكون تدخل الدولة في حده الأدنى بحيث لا تعيق أداء ونشاط السوق<sup>6</sup>.

ولكي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي، فهم يصرون على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية، والذي يعني تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات لميزانية الدولة سنوياً<sup>7</sup>، حيث يمثل توازن الميزانية حجر الزاوية بالنسبة للمالية العامة الكلاسيكية، ويعتبر رمزاً للإدارة السليمة<sup>8</sup>، وذلك لعدة أسباب منها<sup>9</sup>:

♦ إن الميزانية غير المتوازنة تدفع إلى الاقتراض العام، والذي يخفض بشكل طبيعي كمية الأموال المتاحة للإقراض لأصحاب المشاريع الخاصة لأغراض إنتاجية.

<sup>1</sup> Chanhtam, N. (1990), "Finances Publiques sénégalaises", Paris: Editions L'Harmattan, p. 10-11.

<sup>2</sup> Aprile, G. (1984), "Les dépenses publiques en Suisse", Genève: Librairie DROZ, p. 17.

<sup>3</sup> Ibid., p. 23.

<sup>4</sup> Montoussé, M. (2006), "Macroéconomie", Paris: Editions Bréal, p.15.

<sup>5</sup> هشام مصطفى الجمل (2007)، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 53.

<sup>6</sup> Montoussé, M., Chamblay, D. (2005), "100 Fiches pour comprendre les sciences économiques", 3<sup>ème</sup> édition, Paris: Editions Bréal, p. 212.

<sup>7</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 24.

<sup>8</sup> Chanhtam, N. (1990), op. cit, p.11.

<sup>9</sup> Somashekar, N. T. (2003), op. cit, p. 422.

♦ تسبب القروض الحكومية المترتبة على ميزانية غير متوازنة ارتفاعاً في سعر الفائدة السوقي، والذي بدوره يؤثر سلباً على النشاط الاستثماري الخاص في الاقتصاد.

♦ تؤدي الميزانية غير المتوازنة إلى زيادة مستمرة في عبء الدين العام، فخلال فترة النضج، يتوجب على الحكومة البحث عن الموارد المالية اللازمة من خلال فرض الضرائب الإضافية وذلك من أجل تسديد الدين العام، وهذه الضرائب سوف تؤثر مرة أخرى سلباً على القدرة الادخارية للأفراد، إلى جانب تثبيط حافزهم على العمل.

♦ تساهم الميزانية غير المتوازنة في توليد الضغوط التضخمية في الاقتصاد على حساب النفقات العامة المفرطة وخاصة الغير منتجة.

وبهذا أكد الاقتصاديون الكلاسيك مرارا وتكرارا على أن السياسة المالية يجب أن تكون محايدة في تأثيرها على النظام الاقتصادي، وبخصوص مبدأ التمويل، دافعوا على أن أفضل حكومة هي التي تنفق القليل، وتقرض أقل مبلغ من الضرائب.<sup>1</sup>

ولكن الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية قد أثبتت في الواقع عدم مقدرة هذه السياسة وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فإنه وفقاً للسياسة المالية في الفكر التقليدي، في أوقات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مما يدفع الدولة إلى زيادة الإنفاق العام بغية تحقيق مبدأ توازن الميزانية، مما يزيد من حدة التضخم ويضيف قوة جديدة لزيادة الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية ... وهكذا، وقد يحدث عكس ذلك في أوقات الركود أو الكساد، مما يدل بأي حال من الأحوال على عدم إمكان تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Pal, K. and Kumar, S. (2008), op. cit, p. 322.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 55.



## 2-2- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

قام الاقتصادي الشهير J.M. Keynes في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود" بانتقاد النظرية الكلاسيكية، وطرح نظرية حديثة للاقتصاد الكلي استنادا على تجارب الكساد العظيم لسنة 1929، حيث رأى Keynes بأن التشغيل الكامل ليس حالة طبيعية لاقتصاد رأسمالي متطور<sup>1</sup>، كما أظهر إمكانية حدوث توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل<sup>2</sup>، وذلك بسبب وجود نقص في الطلب الكلي<sup>3</sup>، فالمؤسسات تقوم بضبط مستوى إنتاجها وفقا لمستوى الطلب الفعال، ومستوى الإنتاج هو الذي يحدد مستوى التشغيل، ولكن ليس بالضرورة أن يتوافق هذا المستوى مع مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي احتمال وجود بطالة إجبارية هو ممكن<sup>4</sup>.

كما أثار Keynes هجوما شديدا على قانون Say للأسواق. حسب قانون Say، فإن ارتفاع مستوى العمالة يؤدي إلى ارتفاع الدخل، والذي ينفق كليا وتلقائيا إما على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، أما من وجهة نظر Keynes فإن جزءا من الدخل الإضافي يتم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، والجزء المتبقي يتم ادخاره، ولكن ليس هناك ضمان بأن الجزء الذي تم ادخاره من الدخل سيتم إنفاقه على السلع الاستثمارية، وبالتالي سوف يظهر هناك نقص في الطلب والذي بدوره يؤدي إلى ظهور البطالة، حيث أبطل Keynes قانون Say من خلال التذرع بمبدأ أن الميل الحدي للاستهلاك هو أقل من الواحد<sup>5</sup>، فالمنهج الكينزي يعترف بأن نظام السوق ليس بالضرورة أن يتم تصحيحه أو تعديله تلقائيا، ولكن يمكن إنقاذه من الانهيار بفضل القليل من التوجيه والدعم من طرف الحكومة، حيث يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بحقق أو ضخ الطلب الكلي في الاقتصاد عندما تكون هناك علامات للركود والكساد، وبالتالي فإن إدارة الطلب الكلي هو الحل الكينزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>6</sup>.

ولقد أوضح Keynes خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك وأكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائما ذو سلوك رشيد فقد يخطئ أكثر مما يصيبين وبالتالي، فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا من الأفراد لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2007), "Macroeconomic management", New Delhi: V.K. (India) Enterprises, p.

2.

<sup>2</sup> Kennedy, M. M. J. (2011), op. cit, p. 64.

<sup>3</sup> Fallis, G. (2007), "Multiversities, Ideas, and Democracy", Canada: University of Toronto Press Incorporated, p. 98.

<sup>4</sup> Montoussé, M., Chamblay, D. (2005), op. cit, p. 218.

<sup>5</sup> Kennedy, M. M. J. (2011), op. cit, p. 64.

<sup>6</sup> Karagiannis, N. and Madjd-Sadjadi, Z. (2007), "Modern State Intervention in the Era of Globalisation", Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Limited, p. 32.

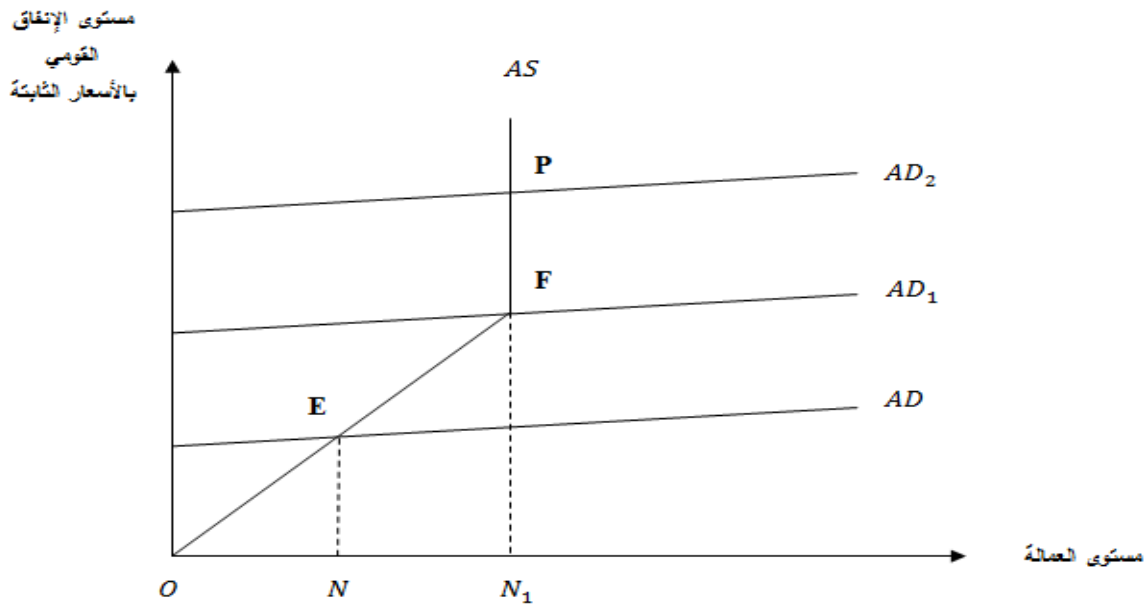
<sup>7</sup> هشام مصطفى الجمل (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ومن هنا يلقي Keynes على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية<sup>1</sup>، فالتحليل الكينزي يؤكد على أهمية السياسة المالية و يعتبرها أقوى أداة يمكن أن تستخدمها الحكومة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد<sup>2</sup>.

من بين أهم المساهمين في تطوير مفهوم السياسة المالية نجد Alvin Hansen، حيث أن ندوة السياسة المالية التي أجريت في Harvard خلال أواخر سنة 1930، كانت المحرك الرئيسي والأساسي للفكر الجديد في الولايات المتحدة<sup>3</sup>.

فقد قام Hansen بتحليل نظرية Keynes مستخدماً معادلة الدخل القومي ومستعينا بالتمثيل البياني الموضح في الشكل رقم (1-1) ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي وليقارن نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل حتى يتمكن من تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع<sup>4</sup>.

#### الشكل (1-1): محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي



المصدر: Jain, T. R. (2007), op. cit, p. 59

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>2</sup> Espinosa-Vega, M. A. (2002), "How Powerful Is Monetary Policy in the Long Run ?", in J. Rabin and G. L. Stevens (eds.), Handbook of Monetary Policy, New York: Marcel Dekker, Inc., p. 833.

<sup>3</sup> Musgrave, R. A. (1985), "A Brief History of Fiscal Doctrine", in A. J. Auerbach and M. Feldstein (eds.), Handbook of Public Economics (Vol. I), New York: Elsevier-North Holland, p. 46.

<sup>4</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

إن الفكرة الأساسية للاقتصاد الكينزي هي أن مستوى التشغيل يتم تحديده عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي وتسمى هذه النقطة "نقطة الطلب الفعال" أو "نقطة التعادل The break-even point".<sup>1</sup>

من خلال الشكل رقم (1-1) يظهر بأن الاقتصاد القومي في حالة توازن عند النقطة E حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS، تمثل القطعة  $NN_1$  وجود عددا من الأشخاص عاطلين عن العمل لأن  $ON_1$  تمثل العدد الكلي للأشخاص الراغبين في العمل، وبالتالي، فإن توازن الاقتصاد القومي عند النقطة E هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل معبرا بذلك عن ظهور الفجوة الانكماشية ووجود البطالة الإجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة E غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل.

في حالة ما إذا أدت الزيادة في الاستثمار إلى زيادة في الطلب، فإن منحنى الطلب الجديد سوف ينتقل نحو الأعلى كما هو موضح بـ  $AD_1$  والذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي AS عند النقطة F التي تشير إلى وضعية التوازن الجديدة. عند نقطة التوازن الجديدة F، سيتم توظيف جميع الأفراد الراغبين في العمل  $ON_1$ ، وبالتالي فإن هذا التوازن يطلق عليه توازن العمالة الكاملة Full-Employment Equilibrium. إذا كانت زيادة الاستثمار لاتزال مستمرة، فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل مرة أخرى نحو الأعلى كما هو موضح بـ  $AD_2$  والذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند النقطة P، التي سوف تمثل نقطة التوازن الجديدة. في هذه الحالة لن يحدث ارتفاع في مستوى التشغيل والإنتاج، وذلك لأن الاقتصاد قد وصل بالفعل إلى مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي، إذا استمر الطلب الكلي في الارتفاع في هذه الحالة، فإن ذلك سوف يؤدي ببساطة إلى ارتفاع مستوى الأسعار، حيث تبدأ الضغوط التضخمية في الظهور، ويشار إلى هذه الحالة بوضعية التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل Over Full Employment Situation.<sup>2</sup>

وبمثل هذا التحليل لنظرية Keynes هاجم Hansen الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، فانتقد مبدأ الحياد المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما اهتم اهتماما شديدا بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث رفض مبدأ توازن الميزانية رفضا باتا ليطلق للدولة الحرية في رسم سياساتها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Gupta, K. R., Mandal, R. K., and Gupta, A. (2008), op. cit, p. 95-96.

<sup>2</sup> Jain, T. R. (2007), op. cit, p. 59.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

حيث اقترح Keynes فكرة الإنفاق التعويضي Compensatory Spending خلال فترة الكساد العظيم 1929-1933، ويقصد به ذلك الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص<sup>1</sup>، وهكذا تم النظر إلى دور المالية العامة باعتبارها مالية تعويضية Compensatory Finance لأول مرة.

ولكن في ظل الاتجاهات التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب، تم الاعتراف أيضا بدور الحكومة لأداء مهام مكافحة التضخم وإعادة التأهيل، وبالتالي حدث الانتقال من المالية التعويضية إلى المالية الوظيفية Functional Finance، المفهوم الذي جاء به A.P. Lerner سنة 1943<sup>2</sup>، حيث ينطوي مفهوم المالية الوظيفية على التطبيق البديل لسياسات العجز والفائض في الميزانية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبتعبير آخر، تهدف المالية الوظيفية إلى ميزانية حكومية غير متوازنة من أجل تحقيق والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة، أما في ظل الدول المتخلفة، فإنه يمكن تغيير مفهوم المالية الوظيفية ليشمل عجز الميزانية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، لأن المشكلة القائمة في هذه الدول لا تكمن في تحقيق حالة التشغيل الكامل وإنما تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة<sup>3</sup>.

ولكن سرعان ما كشفت الأحداث والتجارب في اقتصاديات الدول المتقدمة عن كثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج Hansen أساسا لصياغتها، كما بدى واضحا منذ اللحظات الأولى لتطبيق هذه السياسات المالية في الدول النامية فشلها في تحقيق ما هدفت إليه.

ففي الدول المتقدمة لاحظ الاقتصاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمسينات حتى اليوم مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار<sup>4</sup>، وقد عجز هذا النوع من التحليل الاقتصادي عن تقديم تشخيص سليم لأسباب التضخم، وبالتالي فقد تعذر الوصول إلى أسس سليمة للسياسات المالية المثلى، وذلك لأن نموذج Hansen يتم التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى نصل إلى مستوى العمالة الكاملة ومن ثم فلا مجال لظهور التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة، كذلك فإن نموذج Hansen بإغفاله لجانب العرض الكلي تماما قد عجز على تتبع أثر تغير تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة معدلات الأجور النقدية أو تغير الفن الإنتاجي أو درجات المنافسة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Ghodke, N. B. (1985), "Encyclopaedic Dictionary of Economics", New Delhi: Mittal Publications, p. 212.

<sup>2</sup> Gupta, J. R. (2007), "Public Economics in India: Theory and Practice", New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd., p. 8.

<sup>3</sup> Somashekar, N. T. (2003), op. cit, p. 425.

<sup>4</sup> حامد عيد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>5</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 38-39.

## 2-3- أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر:

أشار S. Weintraub إلى أن الاقتصاد الكينزي التقليدي الممثل بنموذج خط 45° ونموذج IS-LM قد تجاهل عوامل جانب العرض<sup>1</sup>، كما استبعد عنصري السعر والأجر النقدي بالرغم من إدراجه للفجوات التضخمية والانكماشية<sup>2</sup>، وبذلك أفاد Weintraub أنه ينبغي التخلي عن هذه النماذج لصالح نموذج "العرض الكلي - الطلب الكلي"، والذي من شأنه أن يقدم تمثيلاً جيداً لأفكار Keynes، لذلك اهتم Weintraub بتطوير هذا النموذج، كما قام فيما بعد بتمديده من أجل تحليل قضايا الاقتصاد الكلي المهمة مثل النمو والتوزيع<sup>3</sup>.

قام S. Weintraub بتطبيق أسس اقتصاد جزئي جديدة تتوافق مع النظرية الكينزية للعمالة وذلك بدمج المعلمتين المتمثلتين في السعر والأجر النقدي، على أساس هذا التحليل، اقترح إضافة إلى السياسات الكينزية التقليدية لإدارة الطلب سياسة المداخل من أجل السيطرة على التضخم<sup>4</sup>، حيث ربط S. Weintraub نظرية العمل والإنتاج مع نظرية القيمة والتوزيع عبر دالة العرض الكلي والتي يمكن اشتقاقها من منحني العرض للمؤسسة<sup>5</sup>.

وبذلك بدأ أولاً باشتقاق منحني العرض الكلي من خلال تجميع منحنيات العرض لكافة الصناعات والقطاعات الإنتاجية (الخاصة والعامة) وتعديلها لتناسب مع حجم العمالة والإيرادات المتوقعة<sup>6</sup>، حيث تمثل دالة العرض الكلي (AS) إجمالي عدد العمال (N) الذين يرغب رجال الأعمال في توظيفهم عند كل مستوى ممكن من إيرادات المبيعات المتوقعة من أجل تعظيم أرباحهم نظراً لمعدل الأجر النقدي، التكنولوجيا، ودرجة المنافسة (أو الاحتكار)<sup>7</sup>، في حين تربط دالة الطلب الكلي (AD) مستويات العمالة بالعوائد التي تتوقع المؤسسات تحقيقها بالأسعار الجارية نتيجة لبيع إنتاجها للعائلات، المؤسسات الأخرى

<sup>1</sup> Holt, R. P. F. and Pressman, S. (2001), "What is Post Keynesian Economics?", in R. Holt and S. Pressman (eds.), A New Guide to Post Keynesian Economics, London and New York: London and New York, p. 5.

<sup>2</sup> Arestis, P. and Sawyer, M. (2000), "A Biographical Dictionary of Dissenting Economists", 2<sup>nd</sup> edition, Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Limited, p. 704.

<sup>3</sup> Holt, R. P. F. and Pressman, S. (2001), op. cit, p. 5.

<sup>4</sup> Beaud, M. and Dostaler, G. (1997), "Economic Thought Since Keynes : A History and Dictionary of Major Economists", London and New York: Routledge, p. 441.

<sup>5</sup> Rima, I. H. (2001), "Development of Economic Analysis", 6<sup>th</sup> edition, London: Routledge : Taylor and Francis Group, p. 554.

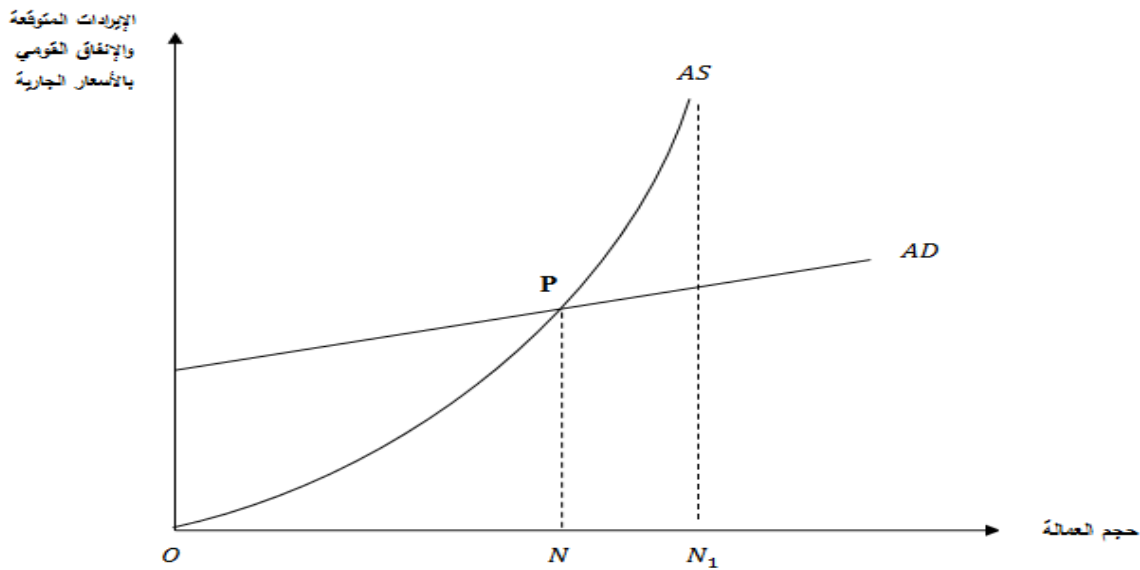
<sup>6</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>7</sup> Davidson, P. (2013), "Keynesian Foundations of Post-Keynesian Economics", in G.C. Harcourt and P. Kriesler (eds.), The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics , Volume 1: Theory and Origins, Oxford: Oxford University Press, p. 132.

والحكومة<sup>1</sup>، بمعنى آخر، فإن منحني الطلب الكلي سوف يعبر هنا عن مجموع نفقات الاستهلاك، الاستثمار، ونفقات الحكومة بالأسعار الجارية عند كل مستوى من مستويات التوظيف.<sup>2</sup>

وبتقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي تتحدد نقطة التوازن الفعلي (أو المتوقع) للاقتصاد القومي عند مستوى العمالة  $N$ ، والذي يتوافق مع مستوى السعر  $P$ <sup>3</sup>، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (1-2): التوازن الفعلي (أو المتوقع) للاقتصاد القومي



المصدر: حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 43

فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل عند النقطة  $N_1$ ، فإن معنى هذا أن توازن الاقتصاد القومي عند النقطة  $N$  هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل معبرا بذلك عن وجود بطالة إجبارية، ولكن التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة عدم ظهور التضخم (كما في نموذج Hansen)، فنموذج Weintraub يكشف عن احتمال حدوث التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار ارتفاع حجم البطالة الإجبارية، وبالتالي، فإن استخدام سياسة مالية خاطئة بناءً على قواعد المالية التعويضية مثلا قد تؤدي إلى أضرار جسيمة بالاقتصاد القومي.<sup>4</sup>

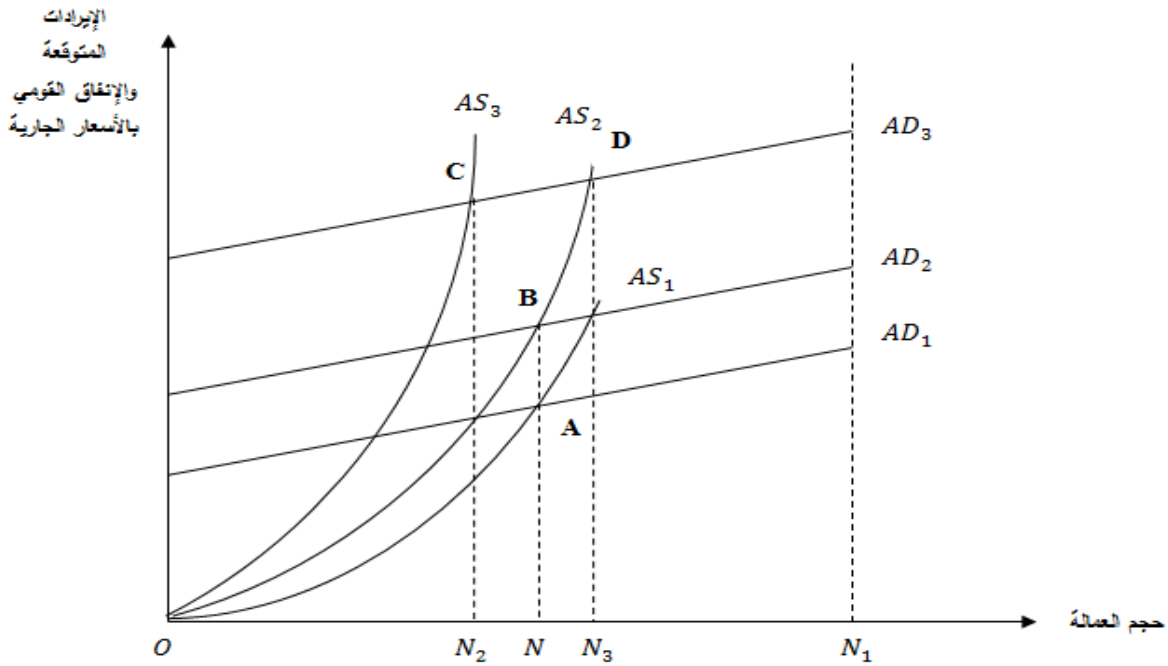
<sup>1</sup> Rima, I. H. (1996), "Labor Markets in a Global Economy : An Introduction", New York: M.E. Sharpe , Inc., p. 54.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>3</sup> Rima, I. H. (2001), op. cit, p. 555.

<sup>4</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل (3-1): حالة الكساد التضخمي



المصدر: حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 50

في الشكل (3-1) يتقاطع منحنى الطلب الكلي  $AD_1$  مع منحنى العرض الكلي  $AS_1$  عند النقطة A التي توافق مستوى التوظيف N حيث يتوازن الاقتصاد القومي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإذا افترضنا أن أحد عناصر الإنتاج قد ارتفعت أسعاره (بفعل قوى السوق العالمي مثلا) أو أن معدل الأجر النقدي قد ارتفع بأزيد من الارتفاع في معدلات الإنتاجية الحدية (إما نتيجة لضغط نقابات العمال في الدول المتقدمة أو بقرار حكومي لتحقيق هدف اجتماعي أو سياسي في الدول النامية) فإن منحنى العرض الكلي سوف يرتفع إلى الأعلى متخذاً الوضع  $AS_2$ ، ولكن هذا الارتفاع في دخول العمال سوف يؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي متخذاً الوضع  $AD_2$ ، وهنا نلاحظ أن نقطة التوازن الجديدة B قد وقعت عند نفس مستوى التوظيف السابق N، ولكن مع ارتفاع مستويات الأسعار فإن نقطة التوازن الجديدة C قد تقع عند مستوى أقل من مستوى التوظيف السابق وهذا عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي الجديدة  $AD_3$  مع منحنى العرض الكلي  $AS_3$  عند النقطة C الموافقة لمستوى العمالة  $N_2$ ، وهذه حالة من حالات الكساد التضخمي.

وكمثال آخر، لنفترض أن الاقتصاد القومي قد توازن عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي  $AD_2$  مع منحنى العرض الكلي  $AS_2$ ، وباعتبار هذا التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن الحكومة قد اتخذت قراراً بزيادة الطلب الفعال (وفقاً لأسس المالية التعويضية) عن طريق زيادة المنح، الإعانات والمعاشات النقدية لأفراد المجتمع، وتمويل ذلك عن طريق الإصدار النقدي، وفي هذه الحالة، فإن منحنى العرض الكلي  $AS_2$  لن يتأثر، وسينتقل منحنى الطلب الكلي نحو الأعلى إلى  $AD_3$  متقاطعاً مع  $AS_2$  عند النقطة  $D$  الموافقة لمستوى التوظيف  $N_3$ ، ومن الواضح أن الفائدة التي عادت على الاقتصاد القومي من زيادة مستوى التوظيف نتيجة لهذه السياسة المالية من  $N$  إلى  $N_3$  أقل بكثير من الضرر الذي نتج من ارتفاع مستويات الأسعار.<sup>1</sup>

لذلك فإن الجهود لتطوير أسس السياسة المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن تتجه نحو إعادة صياغة المالية الوظيفية بأسلوب أكثر عمقا وعلى أسس عملية سليمة بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية للتأثير على متغيرات كل من منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي (وليس الطلب الكلي فقط أو العرض الكلي فقط) التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية المعاصرة في كل دولة على حدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 55.



## المبحث الثاني: مفهوم الإنفاق العام، قواعده، وتصنيفاته

ساهمت المشاركة الفعالة والنشطة للدولة في النشاط الاقتصادي في إعطاء أهمية عظيمة للإنفاق العام باعتباره يمثل شكلا من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد، وكذا أداة فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والتي تسعى من خلالها إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيب الإنفاق الحكومي تنتج عنه آثار مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي.

## 1- مفهوم الإنفاق العام:

يشير مصطلح الإنفاق العام Public Expenditure إلى ذلك الإنفاق الذي تتحمله الدولة من أجل بقائها وكذا المحافظة على رفاهية المجتمع والاقتصاد ككل<sup>1</sup>، حيث تعتبر النفقة العامة بمثابة "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)"<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس، تشمل النفقة العامة ثلاثة عناصر أساسية وهي:

◀ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تنفق الدولة مبالغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، وبيع وخدمات ضرورية لتسيير المرافق العامة، وثماناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية، وكذا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة<sup>3</sup>، وقد أدت عوامل متعددة اقتصادية، سياسية، واجتماعية إلى جعل الإنفاق النقدي من أحسن الوسائل التي تستخدمها الدولة لغرض إشباع الحاجات العامة، كما أن استخدام الدولة للنقود في الإنفاق يسهل ممارسة الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضماناً لحسن استخدامها بناء على الضوابط والقواعد المحققة للمصلحة العامة للأفراد<sup>4</sup>.

◀ **صدور النفقة العامة عن هيئة عامة:** حيث تشمل النفقات العامة كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة، دون النظر إلى الصفة السيادية أو السلطة الأمر، أو طبيعة الوظيفة التي صدر عنها الإنفاق<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Chand, S. N. (2008), op. cit, p. 138.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش (1992)، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 63.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله (1994)، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 16.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش (2006)، "اساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 63.

<sup>5</sup> زينب حسين عوض الله (1994)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

◀ **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تخصص لتحقيق منفعة عامة، ويقوم هذا المبدأ على سندانين: أولهما: أن النفقة العامة يجب أن يكون الغرض منه إشباع حاجة عامة، والحاجة لا تكون عامة إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة، وثانيهما: أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، فإذا هدفت النفقة العامة تحقيق نفع خاص لبعض الأفراد دون غيرهم أو لبعض الفئات دون غيرها فإن هذا يعني تخفيف ثقل الأعباء العامة عليهم على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى.<sup>1</sup>

## 2- قواعد الإنفاق العام:

يلتزم الإنفاق العام ببعض المبادئ من أجل أن يحقق الآثار والأهداف المرجوة، وهذه المبادئ يطلق عليها قواعد الإنفاق العام، حيث جاء Findlay Shirras بأربعة قواعد منها، وهي: قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد، قاعدة الترخيص وقاعدة الفائض، ثم بعدها أضاف بعض الاقتصاديون قواعد جديدة تتمثل في: قاعدة المرونة، قاعدة الإنتاجية، وقاعدة التوزيع العادل.

### ♦ قاعدة المنفعة: Canon of Benefit

حسب F. Shirras لا ينبغي تخصيص أي جزء من النفقات العامة لفائدة شخص معين أو فئة معينة وإنما للمجتمع ككل<sup>2</sup>، أي أن الأموال العامة يجب توجيهها بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة أو المنفعة العامة<sup>3</sup>، وتتحقق الرفاهية الاجتماعية القصوى عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة الحدية في كل حالة، وبالتالي يتعين على الدولة أن تخصص نفقاتها بالطريقة التي تتساوى بها المنافع الحدية في كل حالة، لذلك يمكن أن يطلق على هذه القاعدة أيضا قاعدة تعادل المنفعة الاجتماعية الحدية<sup>4</sup>.

### ♦ قاعدة الاقتصاد: Canon of Economy

حسب هذه القاعدة، ينبغي على الدولة تخصيص نفقاتها فقط على تلك الأنشطة الأساسية التي تعزز المنفعة الاقتصادية والاجتماعية<sup>5</sup>، فعند وضع النفقات العامة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين وهما: أ- تجنب التبذير والإسراف، و ب- مساهمة النفقات العامة في رفع الطاقة الإنتاجية للبلاد<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، "مبادئ المالية العامة"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ص 53.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2011), "Development problems and policies", New Delhi: V.K. Publications, p. 475.

<sup>3</sup> Sarkar, K. R. (1978), "Public Finance In Ancient India", New Delhi: Abhinav Publications, p. 147.

<sup>4</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 109.

<sup>5</sup> Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2011), op. cit, p. 475.

<sup>6</sup> Suri, R. K., Budhiraja, J. K., and Rajput, N. (2006), "A Text Book of I.S.C Economics", Vol. II, New Delhi: Pitambar Publishing Company (P) Ltd., p. 408.

حيث رأى F.Shirras أنه من المفضل أن تساعد النفقات العامة على توسيع حجم الإيرادات للدولة<sup>1</sup>، حالياً، يطبق الاقتصاديون أساليب عديدة من أجل الحد من سوء استخدام النفقات العامة والاستفادة منها بشكل سليم من بينها: أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة Cost-benefit analysis فهذا التحليل، يمكن من إجراء تقديرات حول مقدار الاقتصاد في الإنفاق العام على المشروع.<sup>2</sup>

#### ◆ قاعدة الترخيص: Canon of Sanction

حسب F. Shirras فإنه لا ينبغي تحمل أي نفقة عامة دون الحصول على إذن مسبق من السلطة المختصة<sup>3</sup>، وذلك لضمان تخصيص المال العام بالطريقة التي تساعد على تحقيق أقصى قدر من المنفعة الاجتماعية وتجنب أي شكل من أشكال التبذير أو الإسراف و اختلاس الأموال<sup>4</sup>.

#### ◆ قاعدة الفائض: Canon of Surplus

من وجهة نظر F. Shirras، تشير قاعدة الفائض إلى التحقق من أن النفقات العامة لا تتجاوز الإيرادات العامة، حيث يتعين على الحكومة مثل الأفراد العاديين أن تحافظ على نفقاتها ضمن الحدود المطلوبة والمسموح بها<sup>5</sup>، ولكن الاقتصاديون الجدد لا يوافقون على هذه القاعدة، ذلك لأن عجز الميزانية يعتبر حالة ضرورية لتحفيز الطلب الكلي والإنتاج خلال فترات الكساد<sup>6</sup>، كما أن الدول النامية تحتاج إلى إنفاق المزيد من الأموال بشكل يتجاوز إيراداتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستدعي اللجوء إلى التمويل بالعجز<sup>7</sup>، ففي الواقع، هذه القاعدة ليس لها أي مكان في نظرية المالية العامة الحديثة<sup>8</sup>.

#### ◆ قاعدة المرونة: Canon of Elasticity

تدل هذه القاعدة على أن سياسة الإنفاق العام يجب أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع ظروف البلد<sup>9</sup>، بحيث يكون من الممكن تغيير حجم واتجاه الإنفاق العام وفقاً لاحتياجات ومتطلبات الاقتصاد<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 111.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2011), op. cit, p. 475-476.

<sup>3</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 111.

<sup>4</sup> Bhatia, H. L. (2008), "Public Finance", 26<sup>th</sup> edition, New Delhi: VIKAS Publishing House Pvt. Ltd., p. 234.

<sup>5</sup> Suri, R. K., Budhiraja, J. K., and Rajput, N. (2006), op. cit, p. 408.

<sup>6</sup> Bhatia, H. L. (2008), op. cit, p. 235.

<sup>7</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), "Public Finance and International Trade", New Delhi: V.K. Publications, p. 16.

<sup>8</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 115.

<sup>9</sup> Ibid., p. 114.

<sup>10</sup> Deepashree (2007), "Microeconomics and Macroeconomic Environment", 4<sup>th</sup> edition, New Delhi: Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, p. 28.14.

◆ قاعدة الإنتاجية: Canon of Productivity

حسب هذه القاعدة، ينبغي توجيه جزءا مهما من النفقات العامة نحو أغراض الإنتاج والتنمية<sup>1</sup>، لأن ذلك يساهم في رفع الإيرادات العامة للدولة مما يجعلها بالتالي قادرة على تمويل تزايد حجم الإنفاق العام<sup>2</sup>.

◆ قاعدة التوزيع العادل: Canon of Equitable Distribution

تتطلب هذه القاعدة أن تقوم الحكومة بتخصيص وتوجيه نفقاتها بالطريقة التي تضمن تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع في توزيع الدخل والثروة.<sup>3</sup>

3- تصنيف الإنفاق العام:

3-1- التصنيف العلمي للنفقات العامة استنادا إلى معايير اقتصادية:

ساهم علماء المالية العامة في وضع تصنيفات متعددة للنفقات العامة يركز كل منها على وجهة نظر معينة، وهي تمثل أهمية كبيرة في إظهار طبيعة الإنفاق العام، آثاره وأغراضه.

3-1-1- التصنيف على أساس المنفعة:

قام كل من Cohen و Plehn بتصنيف النفقات العامة وفقا للمنفعة أو الفائدة التي تحققها كل فئة من فئات الإنفاق<sup>4</sup>، حيث قدم Plehn التصنيف التالي:<sup>5</sup>

- النفقات التي تقدم منفعة مشتركة للجميع مثل: الإنفاق على الدفاع، التعليم والصحة العامة... الخ.
- النفقات التي تقدم منفعة خاصة لفئات معينة ولكنها تعامل على أنها مشتركة مثل: إعانة الفقراء.
- النفقات التي تقدم منفعة خاصة لبعض الأشخاص وفي الوقت نفسه تمثل منفعة مشتركة لبقية الأشخاص الآخرين مثل: الإنفاق العام على الطرق، إقامة العدل.
- النفقات التي تقدم فقط منافع خاصة للأفراد مثل: الإنفاق على مؤسسات الدولة.

<sup>1</sup> Deepashree (2007), op. cit, p. 28.14.

<sup>2</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 115.

<sup>3</sup> Ibid., p. 114.

<sup>4</sup> Chand, S. N. (2008), op. cit, p. 142.

<sup>5</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 103.

## 3-1-2- التصنيف على أساس العائد أو الدخل:

قام J.S. Nicholson بتصنيف النفقات العامة حسب مقدار العائد الذي تحققه الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها من خلال النفقات العامة، ويعتبر هذا التصنيف أفضل من ذلك الذي قدمه Cohen و Plehn الخاص بالمنفعة<sup>1</sup>، ويشمل<sup>2</sup>:

- نفقات بدون عوائد مباشرة مثل: نفقات إعانة الفقراء، أو في بعض الحالات قد تكون مصحوبة بخسائر مباشرة وغير مباشرة مثل: نفقات الحرب.
- نفقات بدون عوائد مباشرة ولكنها تحقق فائدة غير مباشرة للإيرادات مثل: النفقات على التعليم المجاني، المرافق الطبية،... الخ.
- نفقات مع عوائد مباشرة جزئية، مثل: الإنفاق العام على التعليم الذي يفرض بعض أنواع الرسوم.
- نفقات مع عوائد كاملة من الإيرادات وقد تساهم في كسب الأرباح مثل: الإنفاق على صناعات ومشاريع الدولة، مكاتب البريد،... الخ.

## 3-1-3- التصنيف على أساس الأثر الاقتصادي على الدخل القومي:

قام Pigou بتصنيف النفقات العامة تبعاً لآثارها على الإنتاج القومي إلى نفقات حقيقية، ونفقات تحويلية<sup>3</sup>.

- **النفقات الحقيقية Real Expenditure**: ويقصد بها تلك النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي<sup>4</sup>، أي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية وتشمل الإنفاق على الدفاع، المرافق العامة، التعليم، الطرق، الموانئ،... الخ<sup>5</sup>.
- **النفقات التحويلية Transfer Expenditure**: ويراد بها تلك النفقات التي لا ترتبط بإنتاج السلع والخدمات أو توليد الدخل في الاقتصاد<sup>6</sup>، فهي تتمثل في تحويل جزء من الدخل القومي من الحكومة إلى بعض فئات المجتمع، وبالتالي، فإن هذه النفقات تميل إلى تغيير توزيع الدخل في المجتمع<sup>7</sup>، مثل: إعانات البطالة، منح التقاعد،... الخ.

<sup>1</sup> Chand, S. N. (2008), op. cit, p. 143.

<sup>2</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 104.

<sup>3</sup> Ibid., p. 107.

<sup>4</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>5</sup> Bhatia, H. L. (2008), op. cit, p. 232.

<sup>6</sup> Ibid., p. 232.

<sup>7</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 18.

### 3-1-4- التصنيف على أساس الإنتاجية:

قام Joan Robinson بتصنيف النفقات العامة على أساس الإنتاجية إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة<sup>1</sup>.

تتعلق النفقات المنتجة Productive Expenditure بأنشطة النمو للدولة، فهي تؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية مثل: الإنفاق على الصناعة، الزراعة، الطرق، القنوات، توليد الطاقة... الخ.<sup>2</sup>

أما النفقات غير المنتجة Unproductive Expenditure فهي تتعلق بالأنشطة الأخرى غير التنموية للدولة، فهذه النفقات لا تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للدولة مثل: النفقات على الإدارة، الشرطة والجيش، القانون والنظام... الخ.<sup>3</sup>

### 3-2- تصنيف النفقات العامة استنادا إلى معايير غير اقتصادية:

#### 3-2-1- التصنيف الوظيفي:

يقوم هذا التصنيف على تنظيم النفقات العامة وفقا لمختلف الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الدولة<sup>4</sup>، وبالتالي تشمل النفقات على:<sup>5</sup>

- **نفقات الخدمات الاقتصادية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل: نفقات القيام بالاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، نفقات النقل، الكهرباء... الخ.
- **نفقات الخدمات الاجتماعية:** تضم النفقات العامة المخصصة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، الضمان الاجتماعي والرفاهية العامة.
- **نفقات الإدارة العامة:** تشمل النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة كما تضم كذلك نفقات الأمن، الدفاع والنظام العام.
- **نفقات الخدمات أو الوظائف الأخرى:** وهي تشمل الفوائد والتحويلات العامة إلى باقي أجهزة الحكومة.

<sup>1</sup> Sarkar, K. R. (1978), op. cit, p. 150.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 18.

<sup>3</sup> Pailwar, V. K. (2008), "Economic Environment of Business", New Delhi: PHI Learning Private Limited, p. 186.

<sup>4</sup> Ibid., p. 185.

<sup>5</sup> Pradhan, S. (1996), "Evaluating Public Spending: A Framework For Public Expenditure Reviews", World Bank Discussion Papers 323, Washington, D.C., U.S.A: The World Bank, p. 34.

### 3-2-2- تصنيف النفقات العامة تبعا لانتظامها و دوريتها:

يصنف البعض النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية و نفقات غير عادية.

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تنفق سنويا بصورة دورية منتظمة، والمهم في اعتبار النفقات العامة عادية هو تكرر هذه النفقات بصورة دورية دون أن يعني ذلك تكرارها بذات الحجم مثل: رواتب الموظفين، نفقات صيانة الطرق، نفقات الإدارة و العدالة، و فوائد القروض<sup>1</sup>.

- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية وإنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر حدوث أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة مثل: نفقات مكافحة البطالة، نفقات الحرب،...الخ<sup>2</sup>.

وبصفة عامة، فإن تقسيم النفقات بين عادية وغير عادية يثير الكثير من أوجه النقد نظرا لقصوره من جهة، وافتقاره إلى الضوابط التي تنسم بالموضوعية من جهة أخرى<sup>3</sup>، لذلك، اتجه الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين نوعين من النفقات العامة و هي:

- **النفقات الجارية Current Expenditure:** وهي تشمل تكاليف تشغيل الإدارة و توفير الخدمات مثل: الدفاع، التعليم، الصحة، الأمن والنظام في البلد،...الخ<sup>4</sup>.

- **النفقات الرأسمالية Capital Expenditure:** تمثل نفقات طويلة الأجل حيث تساهم في خلق الأصول الرأسمالية للاقتصاد مثل: مشاريع الطاقة، مشاريع الري، إنشاء الطرق والسكك الحديدية،...الخ<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي (2008)، "مالية الدولة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 119.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش (1992)، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 17.

<sup>5</sup> Suri, R. K., Budhiraja, J. K., and Rajput, N. (2006), op. cit, p. 402.

## المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام آثارا اقتصادية مهمة على كل من الإنتاج القومي، التوزيع، الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس، ينبغي رسم السياسة الإنفاقية العامة بالشكل الذي يتفق مع الآثار المرغوب حدوثها لتحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة، وهو ما يطلق عليه البعض مبدأ "النفقات الوظيفية"، حيث تصبح النفقات العامة بمثابة أداة تستخدم لتأدية وظيفة معينة ووسيلة لتحقيق غاية محددة، فإذا ألغي الهدف الوظيفي لها، فإن ذلك يعني إلغاء الحكمة من إنفاق الدولة لها، ومن هنا تتضح أهمية دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

## 1- آثار الإنفاق العام على الإنتاج القومي:

يرى Dalton أن مستوى الإنتاج والعمالة لأي دولة يعتمد على قدرة ورغبة الأفراد في العمل، الادخار والاستثمار، وعلى تحويل عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق، حيث يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على هذه العوامل إما تأثيرا إيجابيا أو سلبيا.<sup>1</sup>

## 1-1- آثار الإنفاق العام على القدرة على العمل، الادخار والاستثمار:

يساهم الإنفاق العام في زيادة قدرة الفرد على العمل إذا كان يزيد من كفاءته، وهذا يفتح مجالا واسعا للنفقات الاجتماعية مثل: النفقات المخصصة لتوفير العلاج المجاني، المرافق التعليمية، المرافق السكنية، إعانات البطالة... الخ<sup>2</sup>، فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة كفاءة الفئات ذات الدخل المنخفض ورفع قدرتها على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى عرض العمالة الماهرة و الكفاءة<sup>3</sup>.

من الواضح، أن جميع هذه النفقات التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل، تؤدي إلى زيادة الجهد المبذول من طرفهم، مما يساهم في زيادة دخل الأفراد، وبالتالي، زيادة الجزء المخصص للادخار من هذا الدخل، ومن جهة أخرى، فإن النفقات العامة التي تؤدي إلى توزيع دخل الأفراد تساهم في زيادة دخل المستفيدين منها سواء بشكل مباشر من خلال حصول الأفراد على هذه النفقات بصورة مباشرة كالرواتب، الأجور، والإعانات، أو بشكل غير مباشر عن طريق حصول الأفراد على هذه النفقات بصورة غير مباشرة كخدمات مثل الصحة والتعليم،... الخ، مما يعني توفير جزء من مداخلهم النقدية، وبالتالي، زيادة إمكانيات الأفراد على الادخار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Chand, S. N. (2008), op. cit, p. 181.

<sup>2</sup> Dalton, H. (2003), "Principles of Public Finance", Vol. 1, London: Routledge Library Editions, p. 216.

<sup>3</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 117.

<sup>4</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 104.



وتجدر الإشارة إلى أن زيادة قدرة الأفراد على الادخار تساهم من ناحية أخرى في زيادة قدرتهم على تمويل الاستثمارات وبالتالي رفع مستوى الاستثمار، كما أن النفقات العامة قد ترفع القدرة على الاستثمار إذا وضعت هذه النفقات في أيدي هيئات تعمل في ميدان الاستثمار (سواء كانت هذه الهيئات خاصة أم عامة).<sup>1</sup>

## 1-2- آثار الإنفاق العام على الرغبة في العمل، الادخار والاستثمار:

يعتبر Dalton أن بعض أنواع النفقات العامة التي تأخذ شكل منح تقدم بدون شروط Unconditional Grants والتي يتوقع الأفراد بموجبها الحصول على دخل مضمون ومنظم مثل: رواتب التقاعد والفوائد على الدين العام، تؤثر سلباً على رغبة الأفراد في العمل والادخار<sup>2</sup>، ولكن في الواقع، هذا الرأي ليس صحيحاً على الإطلاق، ذلك أن حصول الأفراد على هذا النوع من النفقات لن يتم إلا بعد توافر شروط معينة، فرواتب التقاعد لا يحصل عليها الفرد إلا بعد أدائه عملاً خلال فترة طويلة، وفوائد الدين العام لا يحصل عليها الفرد إلا بعد أن يكون قد اكتتب في الدين العام بمبلغ من المال كان قد بذل في تحصيله عملاً لمدة قد تكون طويلة، وعلى هذا فإن هذه النفقات لا تؤثر كثيراً في رغبة الفرد بالعمل<sup>3</sup>.

وفي المقابل، يرى Dalton أن الأنواع الأخرى للنفقات العامة مثل: إعانات البطالة والتأمين ضد العجز والمرض، قد لا تخفض من رغبة الأفراد في العمل والادخار لأنها تعتبر منح مشروطة Conditional Grants، فهذه المنح تساهم في بعض الحالات في رفع الرغبة في العمل عن طريق رفع معنويات الأفراد، وبالمثل، فإن المنح التي يفترض أنها غير ثابتة، ولكن تزيد مع الزيادة في حجم العمل والادخار يمكن أن تساهم في زيادة الرغبة في العمل والادخار<sup>4</sup>.

ومن جهة أخرى، تؤدي النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد في الاستثمار إذا أصبحت بمثابة أداة للتوازن الاقتصادي، وفي هذه الحالة، سوف يقبل الأفراد على الاستثمار بنظرة متفائلة نظراً لاطمئنانهم لإمكانية مساندة الدولة لهم في حالة حدوث أزمة تتعلق باستثماراتهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 118.

<sup>3</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 105.

<sup>4</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 118.

<sup>5</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 106.

## 1-3- آثار الإنفاق العام على تحويل موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق:

يمكن أن يؤثر الإنفاق العام بشكل كبير على مستوى ونمط الإنتاج من خلال تحويل الموارد الاقتصادية بين مختلف الاستخدامات والمناطق، فالإنفاق العام بحد ذاته يعني تحويل الموارد من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام<sup>1</sup>، و يمكن للحكومة من خلال الإنفاق العام أن تقوم بتوجيه بعض الموارد من إنتاج سلع الاستهلاك إلى إنتاج السلع الرأسمالية وذلك صيانة لرأس مال المجتمع وإنماء ثروته القومية<sup>2</sup>، وهذا يمكن أن يساهم في تحويل الموارد من الجيل الحاضر إلى الأجيال القادمة<sup>3</sup>.

والإنفاق العام يجعل الاقتصاد متوازنا من خلال إعادة توزيع مصادر الدخل من أنشطة غير منتجة إلى أنشطة منتجة، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج<sup>4</sup>، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الإنفاق العام في تحويل الموارد بين مختلف المناطق والأقاليم، فالإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على حسن قيامها بوظائفها، تؤدي إلى زيادة هذه الهيئات لنفقاتها مما يستدعي انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المناطق<sup>5</sup>.

## 2- آثار الإنفاق العام على التوزيع:

إن التخطيط الجيد للإنفاق العام يساهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، الذي يمثل مشكلة المجتمع الرأسمالي الحديث. حسب Dalton إذا كانت النفقات العامة تنازلية Regressive أو نسبية Proportional فإنها ستعود بمنفعة كبيرة على الفئات ذات الدخل المرتفع مقارنة بالفئات ذات الدخل المنخفض أو المحدود<sup>6</sup>، على سبيل المثال، رفع الأجر أو الراتب بنسبة مئوية ثابتة ينتج عنه تأثير نسبي بالنسبة لكل موظف<sup>7</sup>.

أما إذا كانت النفقات العامة تصاعدية Progressive فإنها تساهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل إلى أدنى درجة، ذلك لأن هذا النوع من الأنظمة تستفيد منه الفئات ذات الدخل المنخفض بشكل أكبر مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفع مثل: الإنفاق العام على التعليم، الرعاية الصحية،... الخ، وبالتالي، من وجهة نظر التوزيع، يعتبر نظام المنح التصاعدية أفضل نظام من أجل الحد من التفاوت في توزيع الدخل و تعظيم الرفاهية الاجتماعية<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 118.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي (1972)، "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 82.

<sup>3</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 118.

<sup>4</sup> Jain, T. R. (2007), "Development Problems and Policies", New Delhi: V.K. Publications, p. 381.

<sup>5</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 107.

<sup>6</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 120.

<sup>7</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 19.

<sup>8</sup> Gupta, J. R. (2007), op. cit, p. 120.

وبالنسبة للتفاوت الجهوي أو الإقليمي يمكن للحكومة أن تخصص المزيد من النفقات لتنمية المناطق المتخلفة من أجل رفع مستوى دخلها ومعيشتها وجعله يقترب من المستوى المعيشي للمناطق المتقدمة، كما ينبغي كذلك أن تقدم مساعدات مالية للصناعات الحرفية والتقليدية الصغيرة من أجل المساهمة في زيادة دخل الأفراد العاملين في تلك الصناعات.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن آثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني لا تتوقف على طبيعة النفقات العامة فحسب، وإنما تتوقف أيضا على مصدر تمويل هذه النفقات، وعلى هذا الأساس، فإن النفقات العامة التي تهدف إلى التوزيع المتساوي يجب أن يتم تمويلها بواسطة الضرائب التصاعديّة على الأغنياء حتى تحقق أهدافها، في حين لا يجب تمويلها من خلال الضرائب المفروضة على الطبقات المتوسطة والفقيرة أو من إيرادات أملاك الدولة، وعلى العكس من ذلك، فإن النفقات العامة التي تهدف إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا تم تمويلها من خلال ضراب تفرض على الطبقات المتوسطة والفقيرة.<sup>2</sup>

### 3- آثار الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي:

تستمر التغييرات الدورية في الظهور لتأخذ مكانا في اقتصاد السوق الحر، ونتيجة لذلك يمر الاقتصاد بحالات الكساد والازدهار. يساعد الإنفاق العام على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع الأساليب التالية:

#### 3-1- الإنفاق العام والكساد:

حسب Keynes، ينبغي على الدولة خلال فترة الكساد أن تستخدم مختلف طرق وأشكال الزيادة في الإنفاق العام<sup>3</sup>، ومن بينها:

#### ❖ الإنفاق التعويضي Compensatory Expenditure:

يمثل الإنفاق التعويضي ذلك الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تعويض النقص في الإنفاق الخاص بهدف تعزيز مستوى الطلب الكلي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Jain, T. R. (2007), op. cit, p. 382.

<sup>2</sup> محمد سعيد فرهود (1979)، مرجع سبق ذكره، ص 116.

<sup>3</sup> Bhatia, H. L. (2008), op. cit, p. 237.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 27.

فالفكرة الأساسية هي أنه عندما ينخفض مستوى الاستثمار الخاص إلى أقل من المستوى العادي أو الطبيعي تقوم الحكومة بتوسيع نفقاتها العامة بهدف محدد هو تعويض النقص في الطلب الكلي مما يساهم بذلك في زيادة الدخل، الناتج والعمالة<sup>1</sup>، مثل القيام بمختلف المشاريع والأشغال العامة Public Works، نفقات الدعم والإعانة، نفقات التأمين الاجتماعي،... الخ<sup>2</sup>.

### ❖ إنفاق المضخة Pump Priming Expenditure:

يشير إنفاق المضخة إلى ذلك النوع من الإنفاق العام الذي يساعد على إعادة إحياء النشاط الاقتصادي خلال فترة الكساد، فهو يهدف إلى زيادة الاستثمار الخاص من خلال حقن قوة شرائية جديدة على شكل زيادة في الإنفاق العام<sup>3</sup>.

من خلال هذا الإنفاق، قد يتحرك الاقتصاد بنفسه اعتمادا على قوته الذاتية نحو المستوى الملائم والمطلوب دون المزيد من المساعدة من طرف الحكومة، بالضبط كما هو الحال بالنسبة إلى مضخة الماء التي يلزم أن يوضع فيها قليل من الماء في البداية من أجل تشغيل محركها، وبالتالي تستطيع توريد تدفق لانتهائي من الماء<sup>4</sup>، والمعيار الأساسي لتحديد حجم إنفاق المضخة هو أن النظام قد يستطيع العمل بعد ذلك بشكل مستمر اعتمادا على قوته المحركة الخاصة به<sup>5</sup>.

### 3-2- الإنفاق العام والتضخم:

من أهم أسباب ظهور الضغوط التضخمية هو ارتفاع الإنفاق الكلي بشكل غير طبيعي<sup>6</sup>، لذلك يجب أن تهدف السياسة الإنفاقية العامة إلى الحد من الإنفاق الحكومي، بعبارة أخرى، يجب التخلي عن بعض المخططات وتأجيل البعض الآخر. وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي إلغاء أو تأجيل النفقات العامة ذات طبيعة إنتاجية لأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة التضخم<sup>7</sup>، فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي يرتفع عرض السلع الذي يقوم بكبح ارتفاع الأسعار<sup>8</sup>، بينما تخفيض النفقات غير المنتجة يعتبر مفيدا في هذه الحالة مثل قيام الحكومة بتخفيض نفقاتها الاستهلاكية فهذا سوف يساعد على انخفاض الأسعار<sup>9</sup>، وعموما خلال فترة التضخم ينبغي تحقيق فائض في ميزانية الدولة<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> Pal, K. and Kumar, S. (2008), op. cit, p. 327.

<sup>2</sup> Kennedy, M. M. J. (2012), "Public Finance", New Delhi: PHI Learning Private Limited, p. 171.

<sup>3</sup> Goyal, A. (2007), "Business Environment", New Delhi: V.K. (India) Enterprises, p. 181.

<sup>4</sup> Pal, K. and Kumar, S. (2008), op. cit, p. 327.

<sup>5</sup> Goyal, A. (2007), op. cit, p. 181.

<sup>6</sup> Pal, K. and Kumar, S. (2008), op. cit, p. 326.

<sup>7</sup> Bhatia, H. L. (2008), op. cit, p. 238.

<sup>8</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 27.

<sup>9</sup> Bhatia, H. L. (2008), op. cit, p. 238.

<sup>10</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 27.

## 4- آثار الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية:

يساعد الإنفاق العام الاقتصاديات المتقدمة على الحفاظ على كمية كافية من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبالتالي الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل والتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

كما يلعب الإنفاق العام كذلك دورا حاسما وهاما في تسريع معدل التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال القيام بمختلف النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية من أجل المساهمة في تطوير أنشطة الدولة الصناعية، الزراعية إضافة إلى توسيع الأسواق، وإجراء العديد من البحوث والاختراعات الجديدة مما يساهم بذلك في رفع معدل الاستثمار<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن القيام بعمليات الإنفاق العام من خلال رأس المال الأجنبي قد يحقق فعالية أكثر، كما يجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار إلى أنه في حالة تخصيص الإنفاق العام لأغراض غير منتجة فإن ذلك لن يؤدي سوى إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Bhatia, H. L. (2008), op. cit, p. 301.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), op. cit, p. 29.

<sup>3</sup> Pailwar, V. K. (2008), op. cit, p. 183.

المبحث الرابع: فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي

يمكن تحليل فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في إطار التحليل التقليدي لنموذج IS-LM الذي يمثل نموذجا للتوازن العام باعتباره يحدد تركيبات الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن الآني في سوق السلع والخدمات (القطاع الحقيقي للاقتصاد) وسوق النقد (القطاع النقدي للاقتصاد)، وذلك من خلال تفسير التغير الذي يحدث في وضع التوازن لهذين السوقين تدريجيا مع اتباع سياسة إنفاقية توسعية، كما سيتم تحليل آثار وفعالية هذه السياسة في ظل افتراضات مختلفة لنظم أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال، وذلك بعد إدراج التغييرات الرئيسية اللازمة لتمديد نموذج IS-LM على اقتصاد مفتوح.

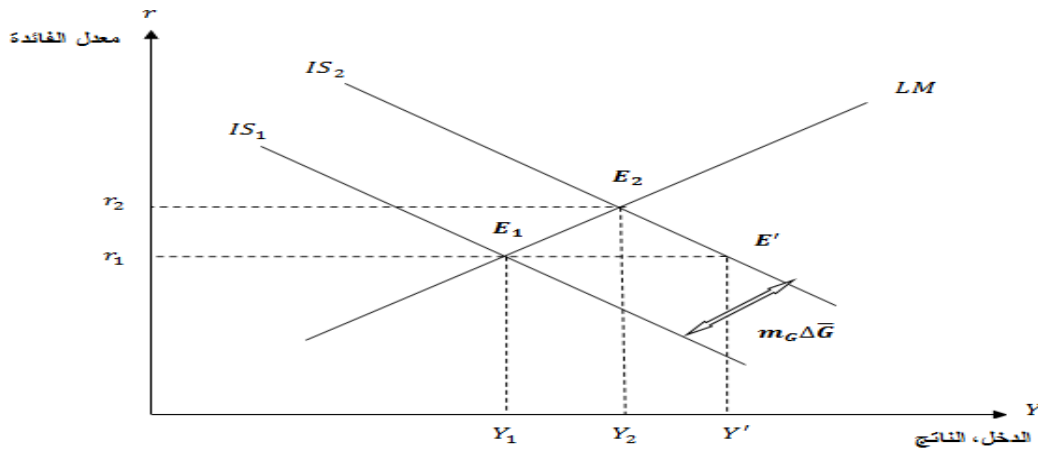
1- فعالية سياسة الإنفاق العام ضمن نموذج IS-LM:

يضع التفاعل المتداخل بين سوقي الإنتاج والنقود قيودا على فعالية سياسة الإنفاق العام في إحداث التأثير المرغوب على مستوى النشاط الاقتصادي، ويمكن إيضاح ذلك من خلال مراقبة أثر اتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية على وضع التوازن لسوقي الإنتاج والنقد تدريجيا.

1-1- أثر اتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية:

يمكن التعبير عن التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال العبارة  $\Delta Y = m_G \Delta \bar{G}$  (حيث  $m_G$  يمثل المضاعف) كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل (4-1): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي



المصدر: Deepashree and Agarwal, V. (2007), "Macroeconomics", New Delhi:

Tata McGraw-Hill Publishing Company, p. 4.6

نفترض أن التوازن الابتدائي هو عند النقطة  $E_1$ . عند سعر الفائدة  $r_1$ ، تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي  $AD$ ، ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات، يجب أن تكون هناك زيادة في الإنتاج، وبالتالي ينتقل منحنى  $(IS)$  من  $IS_1$  إلى  $IS_2$ ، وتتحرك نقطة التوازن من  $E_1$  إلى  $E'$  عند سعر الفائدة الثابت  $r_1$ ، حيث يرتفع مستوى الدخل التوازني من  $Y_1$  إلى  $Y'$  بمقدار  $m_G \Delta \bar{G}$  عند كل مستوى لسعر الفائدة.

عند النقطة  $E'$ ، على الرغم من أن سوق السلع والخدمات هو في حالة توازن لأن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج، إلا أن هناك اختلال في توازن سوق النقد. حيث أن زيادة الدخل قد خلقت فائضا في الطلب على الأرصدة الحقيقية، ونتيجة لذلك سيرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري وبالتالي انخفاض الطلب الكلي كمحصلة لذلك.

ويبين الشكل (4-1) أعلاه، بأن النقطة التوازنية  $E_2$  هي النقطة الوحيدة التي تحقق التوازن المتزامن لسوق السلع والخدمات و سوق النقد، أي عند هذه النقطة فقط يكون الإنفاق المخطط يساوي الدخل، وفي نفس الوقت يكون الطلب على الأرصدة الحقيقية مساويا لعرض النقود الحقيقي، ويمكن ملاحظة أن التوسع المالي قد أدى إلى ارتفاع مستوى الدخل، ولكن ارتفاع أسعار الفائدة يخفف من حدة هذا التوسع<sup>1</sup>.

#### ❖ أثر المزاحمة: Crowding Out Effect

من خلال الشكل رقم (4-1)، تكشف المقارنة بين التوازن في سوق السلع عند النقطة  $E_2$  والنقطة  $E'$  بأنه نتيجة للآثار التوسعية للإنفاق الحكومي قد ارتفع الدخل إلى المستوى  $Y_2$  بدلا من أن يرتفع إلى المستوى  $Y'$ ، سبب ذلك هو ارتفاع سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$ ، الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي قد زاحمت "طردت" الإنفاق الاستثماري، و يظهر أثر المزاحمة Crowding Out Effect عندما تتسبب سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية في ارتفاع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الخاص، وبالتحديد الإنفاق الاستثماري الخاص.

وبالتالي، فإن التعديلات في أسعار الفائدة تكبح الزيادة في الإنتاج الناجمة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي<sup>2</sup>، و بهذا يرى بعض الاقتصاديون أن أثر المزاحمة يحد من فعالية سياسة الإنفاق العام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.6.

<sup>2</sup> Ibid., p. 4.6-4.7.

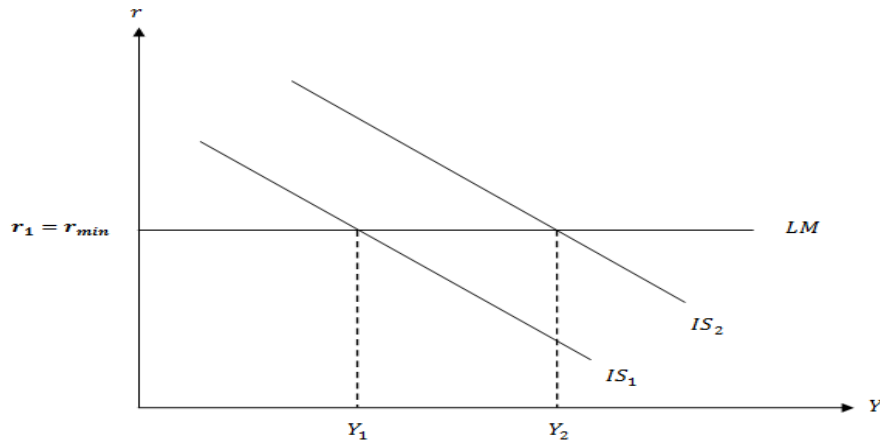
<sup>3</sup> Sexton, R. L. (2013), "Exploring Macroeconomics", 6<sup>th</sup> edition, South-Western, U.S.A: Cengage Learning, p. 463.

1-2-2- فعالية سياسة الإنفاق العام في الحالات المتطرفة لمنحنى (LM):

1-2-2-1- الحالة الكينزية (مصيدة السيولة):

في هذه الحالة يكون منحنى (LM) أفقياً، أي يكون لانهايي المرنة ( $e = \infty$ ) عند الحد الأدنى لمعدل الفائدة، مما يشير إلى أن الاقتصاد هو في حالة مصيدة السيولة، وبالتالي، فإن أي زيادة في عرض النقود لا يمكن أن تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى أقل من  $r_1^1$ ، في هذه الحالة، يكون للتوسع في الإنفاق الحكومي أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل التوازني  $\Delta Y = m_G \Delta \bar{G}$ ، حيث لا يوجد تغير في سعر الفائدة الذي ينتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي، ومنه لا ينخفض الاستثمار<sup>2</sup>، وبالتالي، ينتقل منحنى (IS) نحو اليمين كما هو موضح في الشكل (5-1) من  $IS_1$  إلى  $IS_2$ ، حيث يرتفع مستوى الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، في حين يظل سعر الفائدة عند حده الأدنى.

الشكل (5-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في الحالة الكينزية (مصيدة السيولة)



المصدر: Michl, T. R. (2002), "Macroeconomic Theory: A Short Course", New York: M.E. Sharpe, Inc., p. 82

1-2-2-1- الحالة الكلاسيكية:

في حالة ما إذا كان منحنى (LM) عمودياً أي عندما تكون مرونته تساوي صفر ( $e = 0$ )، فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من  $IS_1$  إلى  $IS_2$ ، وبالتالي تنتقل نقطة التوازن من  $E_1$  إلى  $E_2$ .

<sup>1</sup> Kennedy, M. M. J. (2011), op. cit, p. 223.

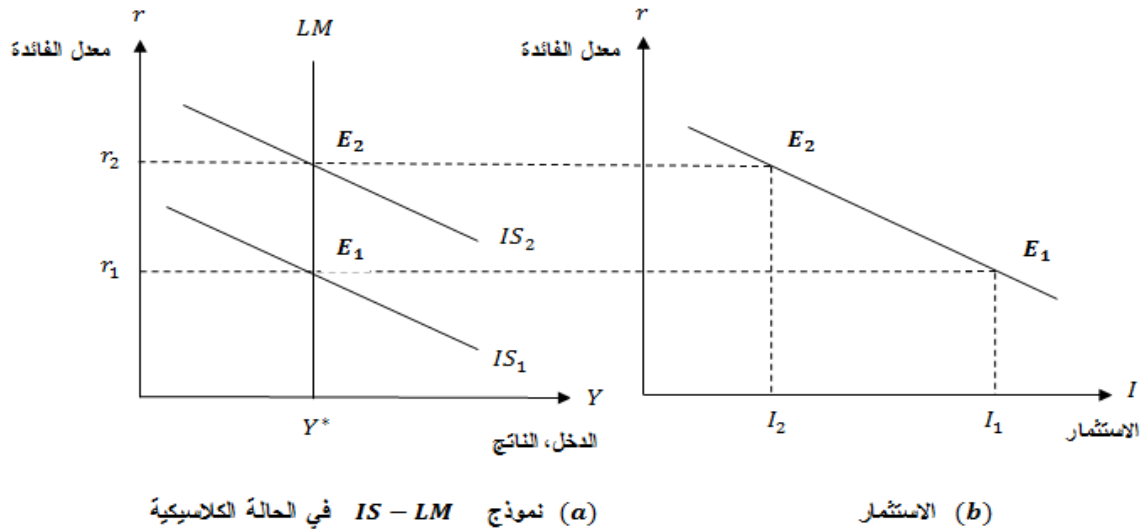
<sup>2</sup> Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.7.



في هذه الحالة فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تؤثر على مستوى الدخل التوازني وإنما تؤثر فقط على سعر الفائدة التوازني، حيث يرتفع من  $r_1$  إلى  $r_2$  ، أي أنه عندما يكون منحنى (LM) عمودياً، فإنه يوجد مستوى وحيد من الدخل  $Y$  ، يحقق حالة التوازن في سوق النقد.<sup>1</sup>

ففي هذه الحالة تطرد الزيادة في أسعار الفائدة (كنتيجة لزيادة الطلب على النقود) مقداراً من الإنفاق الاستثماري الخاص مساوياً لتلك الزيادة في الإنفاق الحكومي أي  $\Delta I = -\Delta G$  ، وبالتالي يظهر أثر المزاخمة الكاملة كما هو موضح في الشكل (6-1)، حيث أن السياسة الإنفاق الحكومي التوسعية ترفع من سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$  بالجزء (a) من الشكل، وينخفض الإنفاق الاستثماري كنتيجة لذلك من  $I_1$  إلى  $I_2$  بالجزء (b) من الشكل.<sup>3</sup>

### الشكل (6-1): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي والمزاخمة الكاملة



(a) نموذج IS - LM في الحالة الكلاسيكية

(b) الاستثمار

المصدر: Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.7

وبذلك تكون سياسة الإنفاق العام عديمة الفعالية في الحالة الكلاسيكية، حيث تعمل فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص.<sup>4</sup>

وبصفة عامة، تكون سياسة الإنفاق العام كاملة الفعالية في المنطقة الكينزية، وعديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية لمنحنى (LM).

<sup>1</sup> Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.7.

<sup>2</sup> Michl, T. R. (2002), op. cit, p. 81.

<sup>3</sup> Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.8.

<sup>4</sup> Dwivedi, D. N. (2010), op. cit, p. 365.

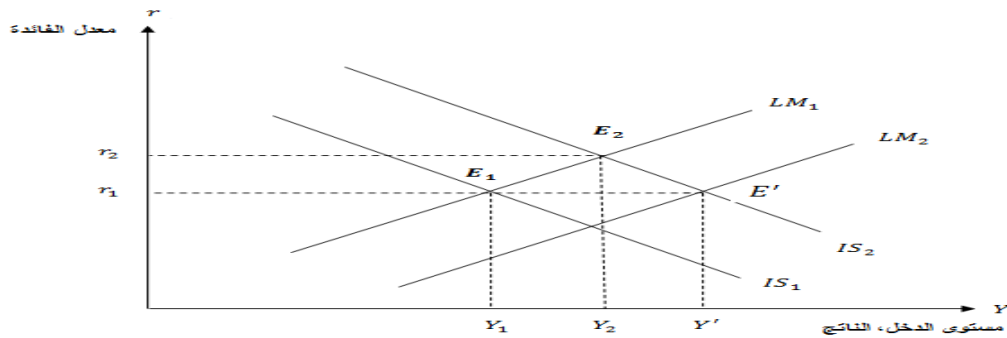
وللبحث في أهمية المزامنة نعتبر ثلاث حالات:

أ- في اقتصاد يكون فيه مستوى الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى زيادة مستوى الأسعار مما يؤدي بالتالي إلى تخفيض الأرصدة النقدية الحقيقية حيث ينتقل منحني (LM) إلى اليسار، في هذه الحالة، ارتفاع أسعار الفائدة وحتى الزيادة الأولية في مستوى الطلب الكلي تؤدي إلى ظهور أثر مزامنة كلية.

ب- في اقتصاد يكون فيه الإنتاج عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن منحني (LM) لن يكون عمودياً، فهنا كلما حدث التوسع المالي، وارتفع الطلب الكلي، يمكن للمؤسسات أن توظف المزيد من العمال من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالي سيرتفع كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل، ومع زيادة الدخل يزداد مستوى الادخار. إن هذا التوسع في الادخار يجعل بدوره من الممكن تمويل جزء كبير من عجز الميزانية بدون الكبح الكامل للاستثمار الخاص، وبالتالي لن تكون هناك مزامنة كاملة.

ج- في اقتصاد يتميز بوجود موارد عاطلة عن العمل، قد يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى توسع الإنتاج لكنه لا يرفع من سعر الفائدة، كما هو مبين في الشكل (7-1)، وسبب ذلك قد يكون زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية لتكثيف التوسع في الإنفاق الحكومي حتى يصبح قادراً على منع ارتفاع سعر الفائدة. التكثيف أو التوفيق النقدي "Monetary accommodation" ويدعى كذلك تنقيد عجز الميزانية "Monetizing budget deficits" ينطوي على قيام السلطة النقدية بصك أو خلق نقوداً جديدة لشراء السندات التي تدفعها الحكومة في حالة عجز الميزانية. في هذه الحالة، سينتقل كل من منحني (IS) و (LM) إلى اليمين، ولن تكون هناك حاجة لانخفاض الاستثمار، وبالتالي لن يظهر أي أثر للمزامنة<sup>1</sup>.

الشكل (7-1): السياسة النقدية المصاحبة للتوسع في الإنفاق الحكومي



المصدر: Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.8

<sup>1</sup> Deepashree and Agarwal, V. (2007), op. cit, p. 4.8.

## 2- فعالية سياسة الإنفاق العام ضمن نموذج IS-LM-BP:

في ظل اقتصاد مفتوح، يحتاج نموذج IS-LM التقليدي إلى بعض التعديلات لمراعاة القطاع الخارجي، وذلك بإدخال ميزان المدفوعات في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة والمتغيرة، حيث أنه إلى جانب المنحنيين IS و LM يتم إضافة منحنى جديد يعكس التوازن في ميزان المدفوعات وهو منحنى BP وذلك اختصاراً لعبارة ميزان المدفوعات Balance of Payments ، وبهذا الشكل سيحدث الانتقال من نموذج IS-LM لاقتصاد مغلق إلى نموذج IS-LM-BP<sup>1</sup>، وسيتم استخدام هذا النموذج لتحليل آثار وفعالية سياسة الإنفاق العام في ظل افتراضات مختلفة لنظم أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال.

## 2-1- نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف الثابت:

إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج IS-LM-BP لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيداً من تحليل نموذج IS-LM للاقتصاد المغلق، فالفكرة المعتمدة على تقاطع منحنيي (IS) و (LM) لتحديد مستويي الدخل وسعر الفائدة التوازنيين، كما هو معروف في الاقتصاد المغلق، لم تعد بالشروط الكافية لحدوث التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح، حيث أنه إذا كان تقاطع (IS) مع (LM) يقع فوق منحنى (BP) يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود. إن ارتفاع مخزون النقود يعني أن منحنى (LM) سوف ينتقل نحو اليمين بحيث يرتفع مستوى الدخل وينخفض معه سعر الفائدة، وبالتالي يتوسع الاقتصاد عبر منحنى (IS). يستمر التحرك في (LM) إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا تقاطع كل من منحنى (IS) و (LM) في نقطة تقع تحت منحنى BP، فإذا ذلك يعبر عن وجود عجز في ميزان المدفوعات، حيث ينخفض مخزون النقود و يتحرك منحنى (LM) نحو اليسار ليتبعه تدهور في الدخل وارتفاع في سعر الفائدة المحلي وبتراجع الاقتصاد عبر المنحنى (IS) إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة (BP)، (IS) و (LM') في نقطة توازن جديدة تعبر عن اختفاء ذلك العجز<sup>2</sup>، وبالتالي، في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يتم تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال انتقال منحنى (LM)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Wang, P. (2009), "The Economics of Foreign Exchange and Global Finance", 2<sup>nd</sup> edition, Berlin: Springer – Verlag, p. 139.

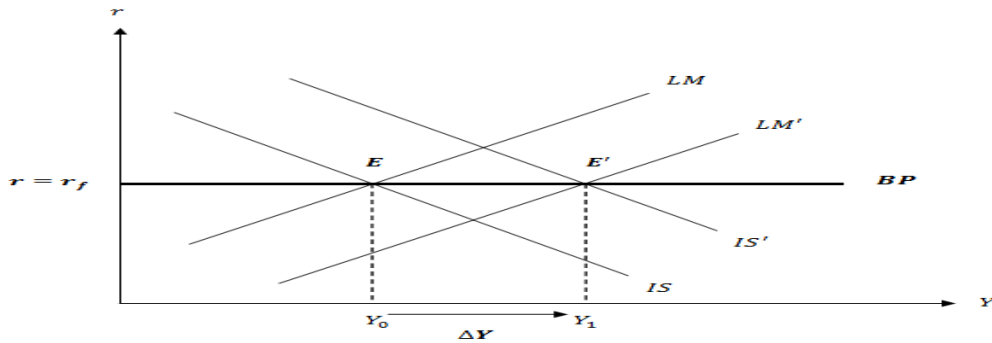
<sup>2</sup> صالح تومي (2009)، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 222-223.

<sup>3</sup> Michl, T. R. (2002), op. cit, p. 193.

2-1-1- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال:

في ظل الحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال يكون منحنى BP أفقياً عند المستوى  $r = r_f$  ، حيث يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل<sup>1</sup>. ارتفاع أسعار الفائدة يشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي يظهر فائض في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت، يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وبالتالي تتراكم احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي<sup>3</sup>، والتي تساهم بذلك في زيادة عرض النقود، حيث يتحرك منحنى (LM) في هذه الحالة نحو اليمين، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل مرة أخرى، وانخفاض سعر الفائدة<sup>4</sup>، ويتم التوصل إلى حالة التوازن عندما يكون عرض النقود قد ارتفع بشكل كاف ليُجعل سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصلي  $r = r_f$  ، ومنه يتضح في هذه الحالة أن عرض النقود قد أصبح متغيراً داخلياً وليس خارجياً لأن سعر الفائدة أصبح مثبتاً بفعالية<sup>5</sup>، وبالتالي، تكون سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال كاملة الفعالية، حيث يكون للتوسع في الإنفاق الحكومي في هذه الحالة أثر المضاعف الكامل مع عدم وجود أي أثر لمزاحمة الاستثمار الخاص<sup>6</sup>.

الشكل (8-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنتقل رؤوس الأموال



المصدر: Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 465

<sup>1</sup> Bénassy-Quéré, A., Coeuré, B., Jacquet, P., and Pisani-Ferry, J. (2010), "Economic Policy: Theory and Practice", New York: Oxford University Press, p. 186.

<sup>2</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), "International Economics", 5<sup>th</sup> edition, London and New York: Routledge, p. 464.

<sup>3</sup> Bénassy-Quéré, A. et al. (2010), op. cit, p. 186.

<sup>4</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 464.

<sup>5</sup> صالح تومي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 224.

<sup>6</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), "Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State", Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar, p. 130.

## 2-1-2- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال:

في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، قد لا يعود سعر الفائدة المحلي بعد تعرضه لصدمة مثل التوسع أو الانكماش المالي إلى مستواه الأصلي في نهاية المطاف، كما أنه في هذه الحالة، قد لا يكون المستوى الأصلي لسعر الفائدة المحلي مساويا لسعر الفائدة الأجنبي<sup>1</sup>.

يوضح الشكل (9-1) آثار التوسع في الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل وميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية، حيث أنه في كلا الجزئين (a) و (b) من هذا الشكل، يكون الاقتصاد مبدئياً في حالة توازن عند النقطة  $(E)$  التي يتحقق عندها تقاطع المنحنيات الثلاثة  $IS$ ،  $LM$  و  $BP$ . إن إتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى  $(IS)$  نحو اليمين من  $IS$  إلى  $IS'$  وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة المحلي (تحسن حساب رأس المال) وارتفاع مستوى الدخل في الأجل القصير من  $Y_0$  إلى  $Y_1$  (تدهور الحساب الجاري)، ويمكن ملاحظة من خلال الجزئين (a) و (b) من الشكل (9-1)، أن الحصيلة الصافية للتوسع في الإنفاق العام على وضعية ميزان المدفوعات تعتمد أساساً على ميل المنحنيين  $LM$  و  $BP$ <sup>2</sup>.

في الجزء (a) من الشكل (9-1) يكون منحنى  $(LM)$  أشد انحداراً من منحنى  $BP$  نظراً لأن تدفق رؤوس الأموال يكون أكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة بالمقارنة مع الطلب على النقود<sup>3</sup>، حيث تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة قوية و لكنها ليست بحركة تامة<sup>4</sup>.

ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين  $IS'$  و  $LM$  عند النقطة  $E_1$  التي تقع فوق منحنى  $BP$ <sup>5</sup>، مما يدل على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ( $BP > 0$ ) نتيجة لظهور تدفقات هائلة لرؤوس الأموال<sup>6</sup>، و نظراً لعدم إمكانية تعقيم الفائض في الأجل الطويل، تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف إلى أن ينخفض سعر الفائدة و يعود مرة أخرى إلى المستوى الذي يوافق توازن ميزان المدفوعات أي ( $BP = 0$ ).

<sup>1</sup> Wang, P. (2009), op. cit, p. 150.

<sup>2</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 126-127.

<sup>3</sup> Ibid., p. 127.

<sup>4</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 465.

<sup>5</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 127.

<sup>6</sup> Eicher, T. S., Mutti, J. H., and Turnovsky, M. H. (2009), "International Economics", 7<sup>th</sup> edition, New York: Routledge, p. 536.

إن هذا التوسع النقدي المستمال (المحث) يضغط على التوسع المالي الأصلي ويجعله أكثر فعالية<sup>1</sup>، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) نحو اليمين من  $LM$  إلى  $LM'$  مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني مرة أخرى إلى  $Y_2$ ، حيث يتحقق التوازن في المدى الطويل عند النقطة  $E_2$  أين يكون  $(BP = 0)$  كما يكون كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن<sup>2</sup>، ويمكن ملاحظة أن سياسة الإنفاق العام في هذه الحالة تكون عالية الفعالية في رفع مستوى الدخل التوازني<sup>3</sup>.

بينما في الجزء (b) من الشكل (9-1) يكون منحنى BP أشد انحداراً من منحنى  $LM$ ، حيث يكون تدفق رؤوس الأموال أقل استجابة للتغيرات في سعر الفائدة مقارنة بالطلب على النقود، وبالتالي تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة ضعيفة<sup>4</sup>، ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين  $IS'$  و  $LM$  عند النقطة  $E_1$  التي تقع أسفل وعلى يمين منحنى  $BP$ <sup>5</sup>، أي في المنطقة التي يكون فيها  $(BP < 0)$ ، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي قد أدى إلى تدفقات محدودة لرؤوس الأموال والتي ساهمت في خلق فائض في حساب رأس المال، ولكن هذا الفائض يعتبر غير كافي لتمويل العجز في الحساب الجاري الناتج عن زيادة مستوى الدخل الحقيقي، مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات  $(BP < 0)$ <sup>6</sup>.

في هذه الحالة، يمكن المحافظة على الدخل عند المستوى  $Y_1$  إذا كان البنك المركزي مستعداً لتمويل نتيجة العجز في ميزان المدفوعات وتعقيم أثره على عرض النقود المحلي<sup>7</sup>، أما في الأجل الطويل، وفي ظل غياب التعقيم تنخفض احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية وبالتالي ينخفض عرض النقود مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليسار من  $LM$  إلى  $LM'$  كما هو موضح في الجزء (b) من الشكل (9-1)<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> صالح تومي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 225.

<sup>2</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 129.

<sup>3</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 465.

<sup>4</sup> Ibid., p. 465.

<sup>5</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 127.

<sup>6</sup> Eicher, T. S., Mutti, J. H., and Turnovsky, M. H. (2009), op. cit, p. 534.

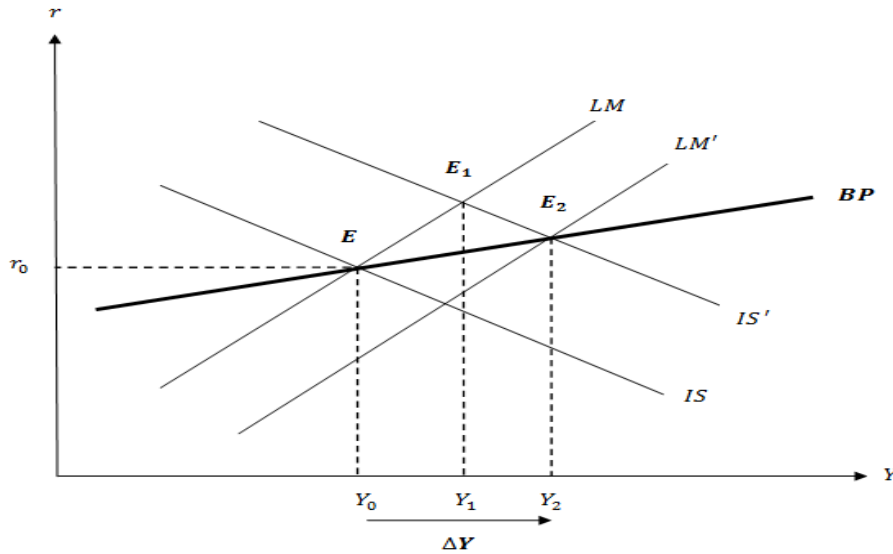
<sup>7</sup> صالح تومي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 225.

<sup>8</sup> Eicher, T. S., Mutti, J. H., and Turnovsky, M. H. (2009), op. cit, p. 535.

انخفاض عرض النقود يرفع من سعر الفائدة إلى مستوى أعلى مما يؤدي إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال وبالتالي يستمر تحسن حساب رأس المال في حين أن مستوى الدخل التوازني في الأجل الطويل ينخفض من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  ولكنه يعتبر أعلى من ذلك السائد في البداية  $Y_0$  ، حيث ينخفض العجز التجاري وبالتالي يتحسن الحساب الجاري، مما يحقق أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، وللوصول إلى نقطة التوازن الجديدة  $E_2$  ، حيث تكون الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات، سوق النقد وسوق الصرف الأجنبي) في حالة توازن يجب أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى جذب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال كافية لإلغاء الزيادة في الواردات (أي تمويل العجز في الحساب الجاري)، بحيث يبقى  $(BP = 0)$  <sup>1</sup> ، وبالتالي، تكون سياسة الإنفاق العام في هذه الحالة قليلة الفعالية في رفع مستوى الناتج أو الدخل الحقيقي <sup>2</sup>.

الشكل (9-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال

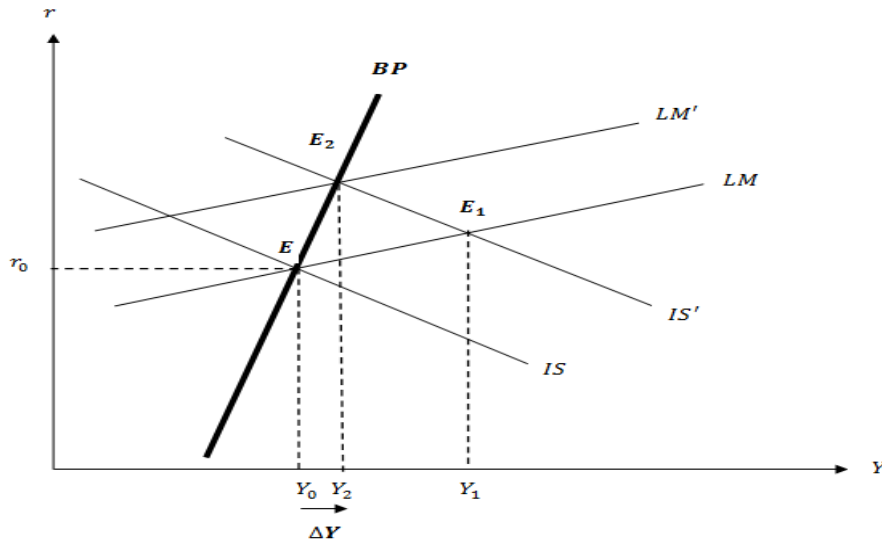
الجزء (a):



<sup>1</sup> Eicher, T. S., Mutti, J. H., and Turnovsky, M. H. (2009), op. cit, p. 536.

<sup>2</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 466.

الجزء (b):



المصدر: Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 465-466

وبصفة عامة، في ظل نظام سعر الصرف الثابت تكون سياسة الإنفاق العام عالية الفعالية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول كبيرة.

## 2-2- نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف المرن:

يتضح مما سبق أن ثبات أسعار الصرف يجعل موقف العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يؤثر مباشرة في العرض النقدي المحلي وذلك من خلال انخفاض عرض النقود في حالة العجز وزيادته في حالة الفائض، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير مستقلة عن موقف ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، ولكن في ظل مرونة أسعار الصرف فإنه من المتوقع أن ينعكس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات مباشرة في المستوى التوازني لسعر الصرف بدلا من العرض النقدي حيث يميل سعر الصرف إلى الارتفاع في حالة العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس في الحقيقة وجود فائض طلب على العملات الأجنبية، ومن المفترض أن يستمر الارتفاع في سعر الصرف حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ومن ناحية أخرى، فإن ظهور فائض في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف التوازني حيث يعكس ذلك وجود فائض عرض من العملات الأجنبية، ويفترض أيضا أن يستمر الانخفاض في سعر الصرف حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

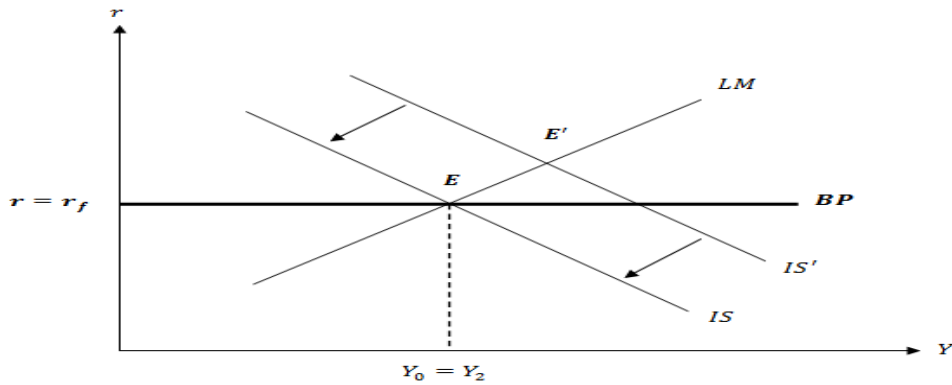
<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف (2003)، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 272-



2-2-1- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال:

في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال أين يكون منحنى BP أفقياً تكون سياسة الإنفاق العام عديمة الفعالية في التأثير على مستوى الناتج الحقيقي والعمالة<sup>1</sup>، كما هو موضح في الشكل (10-1)، حيث يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من  $IS$  إلى  $IS'$ ، مما ينتج عنه توازن مؤقت عند النقطة  $E'$  التي تقع فوق منحنى BP وبالتالي يرتفع كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة في الأجل القصير<sup>2</sup>. ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجذب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>، وفي ظل مرونة أسعار الصرف فإن هذا الفائض في ميزان المدفوعات لن يغير العرض النقدي المحلي وإنما سوف يتسبب في انخفاض سعر الصرف الاسمي أي تحسن قيمة العملة المحلية<sup>4</sup>، يؤدي هذا التحسن في قيمة العملة إلى تدهور الحساب الجاري نتيجة لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات مما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) وعودته إلى اليسار معبراً عن انخفاض الطلب على المنتجات المحلية<sup>5</sup>، وبالتالي يعود التوازن إلى وضعيته الأصلية عند النقطة  $E$ <sup>6</sup>، ففي هذه الحالة، لا يكون لسياسة الإنفاق العام التوسعية أي أثر على مستوى الدخل نظراً لوجود مزاحمة تامة، فالطلب العام هنا لا يزاحم الاستثمار الخاص المحلي، وإنما يزاحم صافي الطلب الخارجي على صادرات البلد<sup>7</sup>.

الشكل (10-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر: Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 487

<sup>1</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 132.

<sup>2</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 487.

<sup>3</sup> Bénassy-Quéré, A. et al. (2010), op. cit, p. 185.

<sup>4</sup> أحمد رمضان نعمة الله وآخرون (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 274.

<sup>5</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 487.

<sup>6</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 132.

<sup>7</sup> Bénassy-Quéré, A. et al. (2010), op. cit, p. 185.

2-2-2- سياسة الإنفاق العام في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال:

في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، تعتمد فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على كل من الناتج والعمالة على ميل المنحنيين (LM) و  $(BP)^1$ ، كما هو موضح في الجزأين (a) و (b) من الشكل (11-1).

ففي الجزء (a) من الشكل أين يكون منحنى (LM) أشد انحدارا من منحنى (BP) معبرا عن وجود حركة قوية لانتقال رؤوس الأموال، يكون الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن عند النقطة  $E$  حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة  $IS$ ،  $LM$  و  $BP^2$ ، فإذا قامت الحكومة بإتباع سياسة إنفاق حكومي توسعية حيث أن عملية تمويل هذا الإنفاق تتم بطريقة لا تؤثر على العرض النقدي (أي أن منحنى (LM) يبقى ثابتا)<sup>3</sup>، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين من  $IS$  إلى  $IS'$  حيث يتقاطع المنحنيين  $IS'$  و  $LM$  عند النقطة  $E_1$  التي تقع فوق منحنى  $BP$  مما يدل على ظهور فائض في ميزان المدفوعات نظرا لوجود تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الدولية تجذبها أسعار الفائدة المرتفعة<sup>4</sup>، وبالتالي يظهر فائض في عرض العملات الأجنبية يؤدي إلى تحسن القيمة الخارجية للعملة الوطنية أي انخفاض سعر الصرف الاسمي، مما يتسبب في انتقال المنحنيين  $IS'$  و  $BP$  نحو اليسار، حيث تظهر حالة توازن جديدة عند النقطة  $E_2$  التي يتقاطع عندها كل من  $LM$ ،  $IS''$  و  $BP'$ ، وبالتالي تكون سياسة الإنفاق العام في هذه الحالة قليلة الفعالية في التأثير على الإنتاج والعمالة ذلك لأن انخفاض سعر الصرف يحد من آثار التوسع في الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي.<sup>5</sup>

أما الجزء (b) من الشكل (19-1) والذي يمثل حالة حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال حيث يكون منحنى (BP) أشد انحدارا من منحنى (LM)، يكون الاقتصاد كذلك مبدئيا في حالة توازن عند النقطة  $E$  حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة  $IS$ ،  $LM$  و  $BP$ . يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) نحو اليمين من  $IS$  إلى  $IS'$  حيث يظهر عجز في ميزان المدفوعات (فالمنحنيين  $IS'$  و  $LM$  يتقاطعان عند النقطة  $E_1$  التي تقع تحت منحنى  $BP$ )<sup>6</sup>، نظرا لوجود تدفقات محدودة لرؤوس الأموال غير كافية لتمويل العجز في الحساب الجاري الناجم عن الزيادة الكبيرة في الواردات مع زيادة مستوى الدخل.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 130.

<sup>2</sup> Ibid., p. 132

<sup>3</sup> أحمد رمضان نعمة الله وآخرون (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 274.

<sup>4</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 487.

<sup>5</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 132.

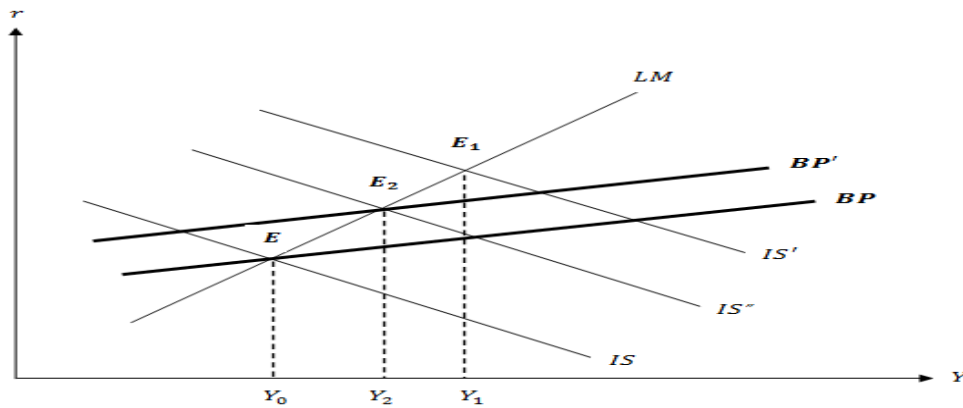
<sup>6</sup> Ibid., p. 130.

<sup>7</sup> Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 488.

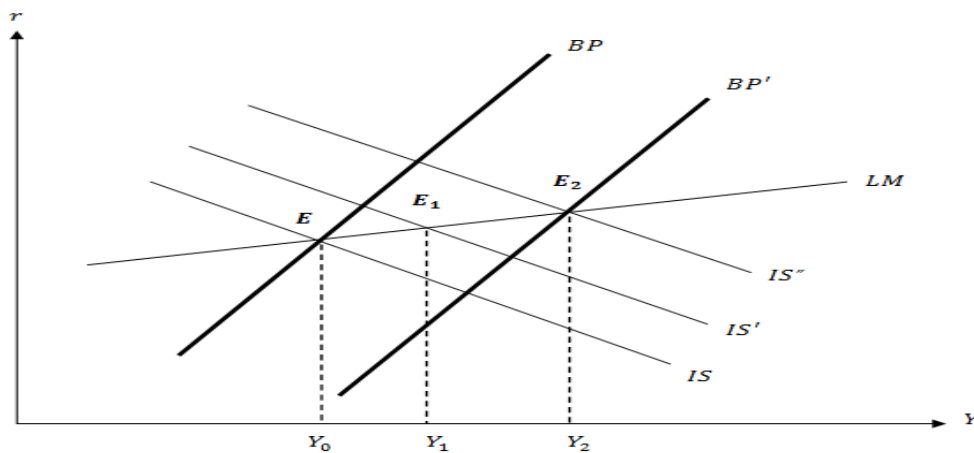
وبالتالي يظهر فائض في الطلب على العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي أي تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يتسبب في انتقال المنحنيين  $IS'$  و  $BP$  نحو اليمين حيث يتم التوصل إلى توازن جديد على طول منحنى  $(LM)$  عند النقطة  $E_2$  التي تتقاطع عندها المنحنيات الثلاثة  $IS''$ ،  $LM$  و  $BP'$  مما يساهم في رفع مستوى الدخل إلى  $Y_2$ ، كما هو موضح في الجزء (b) من الشكل (11-1). ففي هذه الحالة تصبح سياسة الإنفاق العام كبيرة الفعالية في تحقيق مستوى أعلى من الإنتاج والعمالة نظراً لأن ارتفاع سعر الصرف يحفز آثار التوسع المالي المحلي على الطلب الكلي<sup>1</sup>.

الشكل (11-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال

الجزء (a):



الجزء (b):



المصدر: Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 131

<sup>1</sup> Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), op. cit, p. 132.

وبصفة عامة، في ظل نظام سعر الصرف المرن تكون سياسة الإنفاق العام كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة.

يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بفعالية سياسة الإنفاق العام في ظل أسعار الصرف الثابتة والمرنة في الجدول التالي:

الجدول (1-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة

حركة قوية لانتقال رؤوس الأموال (منحنى LM أشد انحدارا من منحنى BP)	حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال (منحنى BP أشد انحدارا من منحنى LM)	
سياسة قوية (كبيرة الفعالية)	سياسة ضعيفة (قليلة الفعالية)	نظام سعر الصرف الثابت
سياسة قوية (كبيرة الفعالية)	سياسة ضعيفة (قليلة الفعالية)	نظام سعر الصرف المرن

المصدر: Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), op. cit, p. 489

## خلاصة الفصل الأول:

لقد اتضح جليا من خلال هذا الفصل أن تطور الدولة في الحياة الاقتصادية قد ساهم في تعاضم أهمية الإنفاق العام باعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية الموجهة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وبالتالي، يتعين على الدولة رسم السياسة الإنفاقية العامة بالشكل الذي يتفق مع الآثار المرغوب احداثها لتحقيق أكبر منفعة جماعية ممكنة، حيث تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد في العمل، الادخار والاستثمار، وعلى تحويل عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق، كما أن التخطيط الجيد للإنفاق العام يساهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ومن جهة أخرى، يساعد الإنفاق العام على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة الكساد، ينبغي على الدولة استخدام مختلف طرق وأشكال الزيادة في الإنفاق العام، والتي تتمثل سواء في الإنفاق التعويضي الذي يهدف إلى تعويض النقص في الإنفاق الخاص بهدف تعزيز مستوى الطلب الكلي، أو إنفاق المضخة الذي يعمل على زيادة الاستثمار الخاص من خلال حقن قوة شرائية جديدة على شكل زيادة في الإنفاق العام، أما في حالة التضخم، ينبغي أن تهدف السياسة الإنفاقية العامة إلى الحد من الإنفاق الحكومي، كما يلعب الإنفاق العام كذلك دورا حاسما وهاما في الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، إضافة إلى تسريع معدل التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال القيام بمختلف النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية من أجل المساهمة في تطوير أنشطة الدولة، وعموما، يضع التفاعل بين التغيرات في سوق السلع والخدمات وسوق النقد قيودا على فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ففي ظل الاقتصاد المغلق، تتعدم فعالية سياسة الإنفاق العام في ظروف الرواج الشديد والعمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما، أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور والأسعار، تتوقف فعالية سياسة الإنفاق العام على نظام سعر الصرف السائد ودرجة حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث تكون هذه السياسة في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول كبيرة، في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف المرن، تكون سياسة الإنفاق العام كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة.

ونظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه سياسة الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظرية النمو، فإنه ينبغي التعرف بشكل دقيق ومفصل على مختلف النظريات والنماذج الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي، إلى جانب دراسة وتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهذا ما سيتناوله الفصل الثاني الموالي.



## الفصل الثاني:

الإطار النظري للعلاقة بين  
سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

## تمهيد:

تمثل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية، والذي شكل قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار، ولقد كانت لنماذج النمو وجهات نظر مختلفة بشأن دور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من بينها نماذج النمو النيوكلاسيكية لـ Solow (1956) و Swan (1956)، والتي تنص على أن معدل نمو حالة الثبات أو الاستقرار للاقتصاد يتحدد بواسطة عاملين خارجيين وهما: معدل النمو السكاني ووتيرة التقدم التكنولوجي، وباعتبار هذين العاملين مستقلين عن قرارات الأعوان الاقتصادية، فإنه لا يمكن للسياسة المالية للدولة أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن، في المدى القصير، تستطيع الدولة التأثير على مختلف الأعوان الاقتصادية بشكل مؤقت فقط، وذلك بتقديم حوافز للاستفادة بشكل أفضل من الطاقات والقدرات، وعلى هذا الأساس، تمثل سياسة الإنفاق العام محددا هاما لمستوى الناتج، ولكن من غير المحتمل أن يكون لها تأثير مهم على معدل النمو الطويل الأجل، وفي المقابل، فإن نماذج النمو الداخلي التي تفيد بأن معدل النمو في المدى الطويل يتم تحديده من قبل عوامل داخلية للنظام الاقتصادي، قد ساهمت في تغيير وجهات النظر حول دور الدولة بشكل كبير، بحيث يمكن لسياسة النفقات العامة أن تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في رفع الطلب الكلي، وكذا تنمية رأس المال البشري عن طريق تمويل الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع كالتعليم، الصحة، الإسكان، النقل، وغيرها، فضلا عن دورها في دعم البنية الأساسية للاقتصاد، والتي تمثل أساسا لأي خطة تنموية ناجحة، ومن جهة أخرى، قد يؤدي الإنفاق العام إلى مزاحمة الإنفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري، مما يعيق الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير، ويؤدي إلى تقليل تراكم رأس المال على المدى الطويل، وبالتالي، يصبح هذا الإنفاق عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وبناء على ذلك، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم والنظريات الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي، إضافة إلى تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات الكلاسيكية المفسرة له.

**المبحث الثاني:** النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

**المبحث الثالث:** نماذج النمو الداخلي.

**المبحث الرابع:** تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات الكلاسيكية المفسرة له

يشكل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تطمح إليها الحكومات باعتباره يمثل شرطا ضروريا لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويتحدد النمو الاقتصادي وفقا للعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تمثل المناخ الملائم لتطوره، إلا أن توفر عامل واحد أو أكثر أو كافة هذه العوامل قد لا يضمن تحقيق النمو السريع، فقد تكون هناك حاجة إلى بعض العوامل الأخرى التي تقوم بدور المحفز في عملية النمو، وهذه الوظيفة يمكن أن تؤديها أيضا الدولة.

## 1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما عبر الزمن، ومن جهة أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يتحقق فقط عندما تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، والذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP Per Capita.

◀ حسب François Perroux (1969)، يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج حسب الحجم لبلد ما، والمعبر عنه بواسطة الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية<sup>1</sup>.

◀ بالنسبة لـ Simon Kuznets (1973)، يعرف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، حيث تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسسية والإيديولوجية التي تتطلبها<sup>2</sup>.

◀ ومن وجهة نظر Paul A. Samuelson، يتمثل النمو الاقتصادي في توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، كما يرتبط ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، والذي يسمح بقياس مستوى المعيشة في البلد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Massé, P. (2011), "Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XX<sup>e</sup> siècle", Tome 1, Paris : Editions L'Harmattan, p. 357.

<sup>2</sup> Kuznets, S. (1973), "Modern economic growth : Findings and reflections", American Economic Review, 63(3), pp. 247-258.

<sup>3</sup> Samuelson, P. A. and Nordhaus, W. D. (2010), "Economics", 19<sup>th</sup> edition (Special Indian Edition), New Delhi: Tata McGraw- Hill Education Private limited, p. 650.



◀ حسب Dominick Salvatore، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في مستوى الإنتاجية للفرد<sup>1</sup>.

◀ وبالنسبة لـ Peterson، يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات، وكذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات<sup>2</sup>.

وبصفة عامة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي تتحقق من خلالها زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي الحقيقي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الاقتصادي يعني:

- ◆ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ◆ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ◆ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

## 2- مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي عادة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي GDP، وكذا متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الملائم للقياس الداخلي للأداء الاقتصادي لبلد ما، في حين يستخدم متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر لمقارنة مستوى الرفاهية الاقتصادية بين الدول<sup>3</sup>.

### 2-1- الناتج المحلي الإجمالي GDP:

حسب Simon Kuznets، يمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام معيار نمو الدخل القومي أو الناتج الإجمالي الذي ينتجه سكان البلد وبأسعار ثابتة<sup>4</sup>، فالنمو الاقتصادي يعكس التوسع في الطاقة الإنتاجية (زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP)، وكذا التغيرات في معدل استخدام هذه الطاقة (نسبة الزيادة)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Salvatore, D. (1992), "Development Economics", USA: McGraw- Hill, p. 4.

<sup>2</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), "Development and environmental economics and international trade", New Delhi: V. K. Publications, p. 2.

<sup>3</sup> Ezeala- Harrison, F. (1996), "Economic development : Theory and policy applications", USA: Greenwood Publishing Group, Inc., p. 6.

<sup>4</sup> Padhyay, T. B. (2009), "On measuring economic development", in S. Ghatak and P. Levine (eds.), Development Macroeconomics: Essays in memory of Anita Ghatak, London and New York: Routledge, p. 49.

<sup>5</sup> Ezeala- Harrison, F. (1996), op.cit, p. 6-7.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة زمنية معينة تقدر بسنة واحدة<sup>1</sup>.

كذلك، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي ( $Y$ ) من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي للاقتصاد، والذي يضم الإنفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري)، حيث يشمل إجمالي إنفاق القطاع المحلي إنفاق القطاع الخاص (الأفراد والعائلات) أي (الاستهلاك  $C$ )، إجمالي نفقات قطاع الأعمال أو المؤسسات (الاستثمار  $I$ )، ومجموع نفقات القطاع العام (الإنفاق الحكومي  $G$ )، في حين أن المعاملات التجارية الخارجية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات ( $X$ ) ناقص الحجم الكلي للواردات ( $M$ )، ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي GDP بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M \quad (2.1)$$

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في كل قطاع من القطاعات الموضحة في المعادلة (2.1)، حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع هذه القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP مع مرور الوقت<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي GDP يمثل المقياس الأكثر ملائمة للنمو الاقتصادي، إلا أنه ينطوي على بعض العيوب والنقائص والتي تتمثل في عدم دقته لكونه يتسم بعدم الاستقرار، وذلك بسبب المشاكل المرتبطة بالتغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك، إضافة إلى عدم استقرار حجم الإنتاج المادي باعتباره يتبع اتجاهات الدورة الاقتصادية<sup>3</sup>.

## 2-2- متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كميّار لقياس حالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، باعتباره يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد<sup>4</sup>. حسب Gustav Rains يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي<sup>5</sup>، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فإن هذا يدل على تحقيق نمو اقتصادي في البلد بأكمله<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> O'Connor, D. E. (2004), "The basics of economics", USA: Greenwood Publishing Group, Inc., p. 224.

<sup>2</sup> Ezeala- Harrison, F. (1996), op.cit, p. 7.

<sup>3</sup> Ibid, p. 7-8.

<sup>4</sup> Ibid, p. 8.

<sup>5</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), "Development economics", New Delhi: V. K. Publications, p. 10.

<sup>6</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 30.

وبصفة عامة، يمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل على أساس أسعار السنة الجارية أو أسعار سنة الأساس، وبالتالي، هناك مفهومين للدخل الفردي:

- **الدخل الفردي النقدي أو الاسمي:** والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي عدد السكان}} = \text{الدخل الفردي النقدي}$$

وبما أن الدخل القومي يساوي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$\frac{\text{القيمة السوقية للسلع و الخدمات النهائية}}{\text{إجمالي عدد السكان}} = \text{الدخل الفردي النقدي}$$

حيث أن القيمة السوقية للسلع والخدمات تساوي  $Q \times P$  ، مع  $Q$  تمثل كمية السلع والخدمات، و  $P$  يمثل السعر.

وبالتالي، يمكن كتابة ما يلي:

$$\frac{Q \times P}{\text{عدد السكان}} = \text{متوسط الدخل الفردي النقدي}$$

في حالة بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي النقدي يمكن أن يرتفع سواءً عند ارتفاع الكمية  $Q$  أو ارتفاع السعر  $P$  ، ومن هنا، إذا حدثت زيادة في الدخل الفردي الاسمي نتيجة حدوث زيادة فقط في مستوى الأسعار  $P$  ، فإن ذلك يشير إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض مستواهم المعيشي، وبناء على ذلك، يمكن القول أن متوسط الدخل الفردي الاسمي لا يمثل مؤشراً جيداً للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

- **الدخل الفردي الحقيقي:** يقدر الدخل الفردي الحقيقي بافتراض أن مستوى السعر  $P$  يبقى ثابتاً، لذلك يدعى كذلك الدخل الفردي بالأسعار الثابتة أو بأسعار سنة الأساس، وبالتالي، عند بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع فقط عند ارتفاع كمية السلع والخدمات  $Q$  ، وبهذا يعتبر أفضل مؤشر للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الدخل الفردي الاسمي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), op. cit, p. 26-27.

<sup>2</sup> Ibid, p. 27.

يعطى معدل النمو بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t - \text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t - 1}{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t - 1} \times 100$$

حيث يستخدم هذا المعدل لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنييتين متتاليتين.

كما يمكن حساب معدل النمو السنوي المركب ( $CM_c$ ) بالطريقة التالية:<sup>2</sup>

$$Y_N = Y_0(1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

$CM_c$  : معدل النمو المركب.

$N$  : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة.

$Y_0$  : متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

$Y_N$  : متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة ( $N$ ).

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا (2006)، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 91.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 91-92.

**3- محددات النمو الاقتصادي:**

تتأثر عملية النمو الاقتصادي بعدة عوامل منها العوامل الاقتصادية المتمثلة في عوامل الإنتاج والتي تشمل الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية تضم العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي، سيتم عرض هذه العوامل باختصار:

**3-1- العوامل الاقتصادية:**

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي للبلد فيما يلي:

**3-1-1- الموارد الطبيعية:**

إن الموارد الطبيعية والتي تشمل عموماً مساحة الأراضي ونوعية التربة، الثروة الغابية، المعادن والموارد النفطية، المناخ الجيد والمعتدل، الخ<sup>1</sup>، تشكل العامل الرئيسي الذي يحدد درجة النمو الاقتصادي للبلد<sup>2</sup>، حيث أن وفرة هذه الموارد يعد أمراً ضرورياً ومهماً خاصة في المرحلة الأولية للنمو إذا تم استغلالها بشكل مناسب<sup>3</sup>، ولكن في نفس الوقت، لا تمثل الموارد الطبيعية شرطاً كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي<sup>4</sup>، وذلك في حالة ما إذا كان البلد يتميز بوجود موارد طبيعية غير مستخدمة أو غير مستغلة نتيجة نقص أو غياب التقدم التكنولوجي مثلما هو حال بعض الدول النامية.

**3-1-2- الموارد البشرية:**

تحتل الموارد البشرية مكانة هامة بين محددات النمو الاقتصادي، حيث تستدعي عملية التنمية النمو السريع لهذه الموارد والفرص المتاحة لتوظيفها<sup>5</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن تنمية الموارد البشرية تتطلب الاستثمار في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب، الصحة، التغذية، وغيرها من البرامج والمخططات الاجتماعية الأخرى<sup>6</sup>، والتي تنعكس بشكل مباشر على الناتج الوطني ومستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى استغلال كفاء للموارد الاقتصادية.

<sup>1</sup> Goyal, A. and Goyal, M. (2010), "Business Environment", New Delhi: V.K. ( India) Enterprises, p. 199.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), "Development Economics", New Delhi: V. K. Publications, p. 22.

<sup>3</sup> Ibid, p. 22.

<sup>4</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 10.

<sup>5</sup> Ibid, p. 12.

<sup>6</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), op. cit, p. 17.

## 3-1-3- تكوين رأس المال:

يمثل تكوين رأس المال Capital Formation أحد العوامل الأخرى المهمة لعملية نمو وتطور الاقتصاد، حيث يعرف على أنه المخزون من العوامل المادية المتعددة للإنتاج<sup>1</sup>، ويتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل أساسية وهي:<sup>2</sup>

- ♦ حجم المدخرات الحقيقية في البلد، والذي يتوقف على الرغبة والقدرة على الادخار.
- ♦ وجود المؤسسات المالية والائتمانية لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات المطلوبة.
- ♦ تخصيص هذه المدخرات للاستثمار في السلع الرأسمالية.

إن رفع معدل الادخار الفردي للدول النامية لا يكون عن طريق الادخار الاختياري فقط، وإنما يستدعي اللجوء إلى الادخار الاجباري، والذي يعمل على تقليل الاستهلاك، وبالتالي جمع الادخار من أجل تكوين رأس المال<sup>3</sup>، حيث تمثل كل من الضرائب، التمويل بالعجز Deficit Financing، وكذا الاقتراض العام من أهم الأدوات المتاحة للدولة لجمع الادخار وتراكم رأس المال<sup>4</sup>.

## 3-1-4- التقدم التكنولوجي:

تكتسي التكنولوجيا أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي باعتبارها تشكل أحد مستلزمات الإنتاج<sup>5</sup>، حيث أشار Adam Smith إلى الأهمية العظيمة للتقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية، كما عرّف David Ricardo تنمية الاقتصاديات الرأسمالية على أنها سباق بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، ومن جهة أخرى، أكد Karl Marx على أهمية التقدم التقني في التطور الرأسمالي<sup>6</sup>، فالنمو الاقتصادي يتطلب حدوث تقدم وتغير تكنولوجي لغرض توسيع الطاقات الإنتاجية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية<sup>7</sup>، إضافة إلى ذلك، يلعب التقدم التكنولوجي دورا مهما في البحث عن استخدام طرق جديدة وأفضل للإنتاج أو تحسين الطرق القديمة، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يسمح بالحصول على ناتج أكبر انطلاقا من استخدام الموارد المتاحة أو قد يساعد على الحصول على ناتج معين باستخدام كمية أقل من الموارد<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 10.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 42.

<sup>3</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 10.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 42.

<sup>5</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 142.

<sup>6</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 11.

<sup>7</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 142-143.

<sup>8</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 11-12.

## 3-2- العوامل غير الاقتصادية:

تحتل كل من العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية بنفس القدر من الأهمية التي تحتل بها العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية للنمو فيما يلي:

## 3-2-1- انتشار التعليم:

يعد انتقال أو انتشار التعليم أحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، حيث أكد J.K. Garlbrait في كتابه "التنمية الاقتصادية" على دور التعليم كمحرك للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>، كما أشار Walter Krause إلى أن التعليم يولد الثورات أو الانقلابات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى، يرى Singer أن الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، وإنما يساهم أيضا في زيادة العوائد، وبالتالي، فإن التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري وتعزيز التقدم الاجتماعي، والذي يحقق بدوره النهوض الاقتصادي للبلد<sup>3</sup>.

## 3-2-2- العوامل السياسية:

يتأثر النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير ببيئته السياسية، حيث يعتبر كل من الاستقرار السياسي، وكذا الإدارة القوية والفعالة من العوامل الضرورية والمفيدة للنمو الاقتصادي الحديث<sup>4</sup>، فكلما زاد الاستقرار السياسي في البلد، كلما زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة، كما أن وجود القوانين والأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة، وبالتالي تحقيق المزيد من تكوين رأس المال<sup>5</sup>، والذي يساهم بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

## 3-2-3- العوامل الاجتماعية:

ترتبط عملية النمو الاقتصادي بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة توسع وانتشار التعليم، إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر<sup>6</sup>، مما يؤدي إلى تغير المواقف، القيم والمؤسسات الاجتماعية، حيث تساهم التغيرات الاجتماعية والمؤسسية المناسبة في زيادة عرض رأس المال، إلى جانب تطوير الكفاءة العلمية والمعرفة التقنية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 15.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2011), op. cit, p. 52.

<sup>3</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), op. cit, p. 21.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2011), op. cit, p. 52.

<sup>5</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), op. cit, p. 21.

<sup>6</sup> Goyal, A. and Goyal, M. (2010), p. 201.

<sup>7</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), op. cit, p. 22.

## 4- نظرية النمو الكلاسيكية:

اتجه الفكر الكلاسيكي إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي مستندا بذلك على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، وفيما يلي سيتم عرض أهم الأفكار التي قدمها أبرز مفكري هذه المدرسة: Adam Smith، David Ricardo، T.R. Maltus، و Karl Marx فيما يخص النمو الاقتصادي وحالة الثبات والركود.

## 4-1- نظرية Adam Smith (1723-1790):

تمثل الآراء التي جاء بها Adam Smith (1776) في كتابه: "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations" بداية التفكير الاقتصادي المنظم الخاص بعملية النمو الاقتصادي، فقد أشار إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص كحجر أساس لنمو إنتاجية العمل، كما أكد على دور الادخار باعتباره جوهر تراكم رأس المال، وتتمثل أهم المبادئ الأساسية لنظريته فيما يلي:

◀ **تراكم رأس المال:** يعتبر Adam Smith أن الطريقة الوحيدة لزيادة الثروة تكمن في زيادة الإنتاج من خلال المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، مما يستدعي تكوين المزيد من رأس المال عن طريق المزيد من الادخارات<sup>1</sup> الناتجة عن الأرباح المحققة من النشاط الصناعي والزراعي، إضافة إلى تخصص العمل<sup>2</sup>.

◀ **تقسيم العمل:** يمثل العمل حسب Adam Smith مصدرا لثروة الأمة، كما يعتبر تقسيم العمل وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي ثروة الأمة، حيث يولد تقسيم العمل وفورات خارجية، كما يساهم في تحسين مستوى التكنولوجيا، والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 55.

<sup>2</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>3</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 56.



◀ القانون الطبيعي وسياسة عدم التدخل 'دعه يعمل Laissez-faire': يرى Adam Smith النمو الاقتصادي كنتيجة حتمية للأداء الحر للقوى الاقتصادية<sup>1</sup>، حيث أكد على مبدأ عدم تدخل الدولة، أي لا ينبغي لها أن تفرض قيودا على حرية الفرد في العمل<sup>2</sup>، وبهذا تعتبر سياسة "دعه يعمل Laissez-faire" بمثابة قوة دافعة لتعزيز متغيرات النمو كالادخار، الاستثمار، الخ<sup>3</sup>، كما أن الاقتصاد ينظم دائما بواسطة اليد الخفية Invisible Hand التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية<sup>4</sup>.

◀ أعوان النمو الاقتصادي والتجارة الحرة: يعتبر Adam Smith أن المزارعين، المنتجين ورجال الأعمال يشكلون الأعوان الاقتصادية الرئيسية للنمو الاقتصادي، فقد أكد على أن التجارة الحرة والمنافسة التامة في السوق المفتوحة تدفع بالمزارعين، المنتجين وكذا رجال الأعمال إلى توسيع الأسواق سواء المحلية أو الدولية، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي<sup>5</sup>.

◀ التنمية الاقتصادية هي عملية تدريجية وتراكمية تؤدي إلى ظهور حالة الثبات: يأخذ Adam Smith بمبدأ النمو التراكمي Cumulative Growth، أي أن التنمية الاقتصادية تكون تدريجية وتراكمية، فخلال مرحلة التوسع، تتحرك جميع متغيرات النمو الاقتصادي في اتجاه صاعد، حيث يرتفع الادخار، تراكم رأس المال، العمالة، الأجور، الدخل والطلب، كما يتوسع السوق ويتم امتصاص الزيادة في الإنتاج، وبالتالي، تتوسع عملية التنمية الاقتصادية<sup>6</sup>، ثم بعد ذلك يصل الاقتصاد إلى حالة الثبات أو الركود Stationary state<sup>7</sup>، والتي تمثل الحالة التي يبلغ فيها تراكم رأس المال وحجم السكان حددهما الأقصى، وبالتالي، قد لا يستطيع الاقتصاد التقدم أكثر من ذلك<sup>8</sup>، وفي الواقع، لم يقترح Adam Smith أي طريقة للخروج من هذه الحالة.

وبصفة عامة، على الرغم من أن نظرية Adam Smith عجزت عن تقديم تفسير علمي لعملية النمو الاقتصادي، إلا أن الأفكار التي طرحها حول النمو كان لها تأثير عميق على الكتاب الكلاسيكيين الآخرين والكلاسيكيين الجدد.

<sup>1</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 98-99.

<sup>2</sup> O'Brien, D. P. (2004), "The Classical Economists Revisited", New Jersey, USA: Princeton University Press, p. 35.

<sup>3</sup> Ekelund Jr., R. B. and Hébert, R. F. (2014), "A History of Economic Theory and Method", 6<sup>th</sup> edition, USA: Waveland Press, Inc., p. 109.

<sup>4</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>5</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 56.

<sup>6</sup> Ibid, p. 57.

<sup>7</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 100.

<sup>8</sup> Sardadvar, S. (2011), "Economic Growth in the Regions of Europe : Theory and Empirical Evidence from a Spacial Growth Model", London and New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, p. 9.

## 4-2- نظرية David Ricardo (1772-1823):

تستند نظرية David Ricardo للنمو الاقتصادي على ثلاث مبادئ أساسية، وهي:<sup>1</sup>

- مبدأ Malthus للنمو السكاني، والذي ينص على أن عدد السكان يميل إلى التوسع بمعدل أسي.
- المبدأ الأساسي لتناقص الغلة، والذي ينطبق خاصة على الموارد النادرة من الأراضي الزراعية.
- نظرية تراكم رأس المال، والتي يمثل فيها الربح متغيراً رئيسياً.

وتتمثل أهم الأفكار التي قدمها David Ricardo بشأن النمو الاقتصادي فيما يلي:

◀ **الزراعة باعتبارها القطاع الرئيسي للنمو:** أشار Ricardo إلى أن النمو الاقتصادي يستند على ازدهار القطاع الزراعي<sup>2</sup>، كما يرتبط تطور الصناعات بحجم الفائض المحقق في هذا القطاع<sup>3</sup>، ولكنه في الواقع، لم يول أي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر تناقص الغلة<sup>4</sup>.

◀ **تراكم رأس المال:** أكد Ricardo على أن معظم الادخارات تتحقق من الأرباح التي تجنيها الطبقة الرأسمالية<sup>5</sup>، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة استثمار أرباحها، مما يساهم في زيادة تراكم رأس المال وتحقيق وتحقيق الفائض الاقتصادي للبلد<sup>6</sup>، ومن جهة أخرى، يمثل الإيراد الصافي والذي يضم كلا من الربح والربح عنصراً مهماً لتوسيع عملية تكوين رأس المال، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي<sup>7</sup>، إضافة إلى ذلك، أشار Ricardo إلى ضرورة استخدام الادخارات الاختيارية كوسيلة لزيادة تراكم رأس المال دون اللجوء إلى الضرائب لكونها تعيق أداء الطبقة الرأسمالية<sup>8</sup>، حيث تؤدي إلى تخفيض الدخل، الأرباح، وبالتالي تراكم رأس المال<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 106.

<sup>2</sup> Ibid, p. 111.

<sup>3</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 62.

<sup>4</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>5</sup> Kurz, H. D. and Salvadori, N. (2003), "Theories of economic growth : old and new", in N. Salvadori (ed.), The Theory of Economic Growth: A Classical Perspective, Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, p. 6.

<sup>6</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 107.

<sup>7</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

<sup>8</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 111.

<sup>9</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 60.

◀ **حالة الثبات والركود Stationary State:** حسب Ricardo، ينمو رأس المال خلال المرحلة الأولى لعملية النمو الاقتصادي بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، مما يؤدي إلى زيادة معدل الأجور بحيث يتجاوز مستوى أجر الكفاف. زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة عدد السكان، وفي هذه الحالة، يتم استخدام الأراضي الأقل خصوبة في الزراعة، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة للأراضي<sup>1</sup>، وبالتالي، ترتفع تكاليف وأسعار المنتجات الزراعية<sup>2</sup>، وهذا ما يشجع العمال على المطالبة بزيادة الأجور النقدية<sup>3</sup> لغرض الحفاظ على مستوى الكفاف لمعيشتهم<sup>4</sup>، مما يؤدي إلى انخفاض حصة الأرباح مقابل ارتفاع حصة كل من الأجور والربح في الدخل<sup>5</sup>، وبالتالي، تنخفض الادخارات، وتتوقف عملية تراكم رأس المال<sup>6</sup>، مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، وبهذا الشكل يصل الاقتصاد إلى حالة الثبات والركود Stationary State<sup>7</sup>.

◀ **التجارة الخارجية:** أكد Ricardo مثل Adam Smith على أهمية التجارة الخارجية في تحسين الوضع الاقتصادي باعتبارها تحقق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة للبلد<sup>8</sup>، وفي هذا الصدد، ركز Ricardo على التجارة الخارجية الحرة، نظراً لأن تدخل الدولة في التجارة الخارجية يقيد حركة انتقال رأس المال والعمالة من بلد إلى آخر<sup>9</sup>، كما تستند فرضيته الخاصة بالتجارة الحرة على مبدأ ميزة التكلفة النسبية، فهو يعتبر أنه يمكن تأجيل حدوث تناقص الغلة في القطاع الزراعي من خلال استيراد المنتجات الزراعية (الذرة) وتصدير السلع الصناعية ذات التكلفة النسبية المنخفضة<sup>10</sup>، وبهذه الطريقة، يمكن تجنب ظهور حالة الثبات في المدى القصير، بينما في المدى الطويل، تتوقف عملية النمو ويصل الاقتصاد إلى حالة الثبات<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> Haque, M. S. (1999), "Restructuring Development Theories and Policies: A Critical Study", Albany, New York: State University of New York Press, p. 58.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 100.

<sup>3</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 59.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 100.

<sup>5</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 59.

<sup>6</sup> Haque, M. S. (1999), op.cit, p. 58.

<sup>7</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 100.

<sup>8</sup> Cypher, J. M. (2014), "The Process of Economic Development", 4<sup>th</sup> edition, London and New York: Routledge, p. 135.

<sup>9</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 61.

<sup>10</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 112.

<sup>11</sup> Haque, M. S. (1999), op.cit, p. 58.

## 4-3- نظرية Thomas Malthus (1766-1834):

يعتبر T.R. Malthus من بين الاقتصاديين الذين اهتموا بتسمية الاقتصاديات الكلاسيكية، حيث ركزت أفكاره على جانبين أساسيين وهما نظرية السكان "Theory of Population" ونظرية الوفرة "Theory of Glut"، فهو يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، وتتلخص أهم الأفكار التي جاء بها فيما يلي:

◀ **نظرية Malthus للسكان وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:** يفترض Malthus أن عدد السكان ينمو بشكل مستمر كلما ارتفع متوسط الدخل إلى مستوى يفوق مستوى الكفاف، ومن جهة أخرى، فهو يعتبر أن نمو الإنتاج الزراعي لا يمكنه مواكبة النمو السكاني نتيجة اللجوء إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة في الزراعة، وذلك لكون جميع الأراضي الخصبة في حالة استخدام كامل<sup>1</sup>، مما ينتج عنه تناقص عوائد الزراعة<sup>2</sup> وبالتالي، انخفاض دخل الفرد إلى مستوى أدنى من مستوى الكفاف، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل النمو السكاني<sup>3</sup>، وبهذا الشكل، فإن نمو الموارد لن يترجم إلى زيادة في رأس المال، وإنما سيؤدي فقط إلى زيادة عدد السكان، والتي سوف تخفض من متوسط دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف<sup>4</sup>.

◀ **عوامل التنمية:** يعتبر Malthus أن التنمية الاقتصادية ترتبط بشكل مباشر مع حجم الناتج القومي الإجمالي المحتمل والذي يتوقف على أربعة عوامل وهي: الأرض، العمل، رأس المال، والإدارة، ومن هنا، أكد Malthus على أهمية تراكم رأس المال، خصوبة التربة، التقدم التكنولوجي، وكذا التخصيص الأمثل للموارد لغرض زيادة ثروة البلد على المدى القصير<sup>5</sup>، وهذا إلى جانب الاهتمام أيضا ببعض العوامل الأخرى غير الاقتصادية والتي تضم حماية الممتلكات، الدستور، القوانين والأنظمة الجيدة<sup>6</sup>.

◀ **تراكم رأس المال:** يرى Malthus أن زيادة الأرباح تساهم في زيادة تراكم رأس المال والذي يعد محددًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي<sup>7</sup>، حيث تتحقق هذه الأرباح من مدخرات الرأسماليين.

<sup>1</sup> Cypher, J. M. (2014), p. 129-130.

<sup>2</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>3</sup> Cypher, J. M. (2014), p. 130.

<sup>4</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>5</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 65.

<sup>6</sup> Gupta, K. R. (2009), "Economics of Development and Planning : History, Principles, Problems and Policies", 4<sup>th</sup> edition, New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd., p. 36.

<sup>7</sup> Ibid, p. 30.

◀ **الطلب الفعال:** حسب Malthus، يمكن للاقتصاد أن يقع في حالة فائض للإنتاج، وذلك عندما يكون الطلب الفعال أقل من العرض<sup>1</sup>، مما يؤدي إلى تراجع الأسعار، الادخار، الاستثمار، العمالة، تراكم رأس المال والإنتاج<sup>2</sup>، وفي هذه الحالة، ينبغي إعادة توزيع الدخل لفائدة ملاك الأراضي الذين ينفقون معظم دخلهم على الاستهلاك، وذلك بهدف توسيع الطلب الفعال<sup>3</sup>.

◀ **الركود الاقتصادي:** يرى Malthus أن نقص الاستهلاك أو نقص الطلب الفعال يمثل السبب الرئيسي للركود الاقتصادي والتخلف<sup>4</sup>، باعتباره يؤدي إلى ظهور حالة وفرة في عرض السلع في السوق، وبالتالي تقليل الحافز لتراكم رأس المال<sup>5</sup>، وقد اقترح ضرورة تعظيم الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل التنمية المشار إليها سابقا لغرض تعزيز نمو الاقتصاد<sup>6</sup>.

وفي الواقع، لم تتحقق نظرية Malthus على المستوى العالمي نتيجة السيطرة على عدد السكان من جهة، وكذا تحقيق الإنتاج الزراعي لمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان بسبب الاهتمام بالتقدم التكنولوجي في الزراعة والذي ساهم في التقليل من تناقص العوائد.

#### 4-4 - نظرية Karl Marx (1818-1883):

حسب Karl Marx يمثل رأس المال الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يستند تراكم رأس المال على استغلال العمل، والذي يسمح للرأسماليين بتوليد فائض القيمة Surplus Value<sup>7</sup>، وقد صنف Marx قيمة الناتج القومي إلى ثلاثة عناصر أساسية كالتالي:

- **رأس المال الثابت (C):** والذي يمثل قيمة الآلات، المعدات والمواد الخام المستخدمة في الإنتاج، نفقات بناء المصانع وغيرها<sup>8</sup>، حيث أن قيمة رأس المال الثابت لا تتغير خلال دورة الإنتاج<sup>9</sup>.
- **رأس المال المتغير (V):** حيث يشير إلى رأس المال الذي تتغير قيمته خلال دورة الإنتاج<sup>10</sup>، ويمثل إجمالي الأجور المدفوعة للعمال<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> Haque, M. S. (1999), op. cit, p. 57-58.

<sup>2</sup> Somashekar, N. T. (2003), op. cit, p. 65.

<sup>3</sup> Haque, M. S. (1999), op.cit, p. 58.

<sup>4</sup> Burbridge, L. C. (2005), "The Evolution of Economics : The Search for a Theory of Value", in D. Robbins (ed.), Handbook of Public Sector Economics, New York, USA: CRC Press, Taylor & Francis Group , LLC, p. 18.

<sup>5</sup> Somashekar, N. T. (2003), op. cit, p. 66.

<sup>6</sup> Gupta, K. R. (2009), op.cit, p. 33.

<sup>7</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 94.

<sup>8</sup> Kennedy, M. M. J. (2011), op. cit, p. 371.

<sup>9</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 95.

<sup>10</sup> Ibid, p. 95.

<sup>11</sup> Kennedy, M. M. J. (2011), op. cit, p. 371.

• **فائض القيمة (S):** وهي تلك القيمة التي يخلقها العمال ويتم مصادرتها من طرف الرأسماليين كنوع من الربح<sup>1</sup>.

عبر Marx عن معدل الربح ( $P'$ ) بالصيغة التالية:<sup>2</sup>

$$P' = \frac{S}{C + V} \times 100 \quad (2.2)$$

تسعى الطبقة الرأسمالية إلى رفع فائض القيمة لغرض تحقيق نسب عالية من الأرباح، سواء بالحفاظ على الأجور عند مستوى الكفاف أو من خلال زيادة الإنتاجية باستخدام التقنيات الحديثة، ولكن، مع زيادة التقدم التكنولوجي، ترتفع نسبة العمال العاطلين عن العمل، والذين أطلق عليهم Marx مصطلح الجيش الاحتياطي Reserve Army<sup>3</sup>، وبالتالي، ينخفض معدل الأجر، حيث تؤدي المنافسة بين أفراد الجيش الاحتياطي إلى المزيد من الانخفاض في الأجور، مما يعزز بدوره فائض القيمة ويشجع على استخدام الأجهزة التقنية<sup>4</sup>.

ومن جهة أخرى، أشار Marx إلى أن اتجاه الرأسماليين إلى زيادة تراكم رأس المال وإحلاله محل العمل يسبب نقص الاستهلاك الخاص بالعمال<sup>5</sup> نتيجة وجود فائض في العرض بالنسبة للطلب، مما يسبب انخفاض الأسعار، وبالتالي تراجع معدل الأرباح<sup>6</sup>، وهكذا تنهار الرأسمالية، حيث تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة والتي سوف تستولي على وسائل الإنتاج، التوزيع، المبادلة، وأيضا على السلطة<sup>7</sup>.

وفي الواقع، إن تنبؤات Marx بشأن انهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق، حيث لوحظ تحسن الظروف الاقتصادية للعمال<sup>8</sup>، كما أن التقدم التقني قد ساهم في توسع القطاع الصناعي، وبالتالي، ارتفاع مستوى العمالة<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> Kennedy, M. J. (2011), op.cit, p. 371.

<sup>2</sup> Gupta, K. R. (2009), op.cit, p. 53.

<sup>3</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 95-96.

<sup>4</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 70-71.

<sup>5</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>6</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 121.

<sup>7</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>8</sup> Gupta, K. R. (2009), op.cit, p. 67.

<sup>9</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 100.

## 4-5- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو:

واجه النموذج الكلاسيكي مجموعة من الانتقادات من قبل بعض الاقتصاديين الذين قاموا بتقييم هذه النظرية، حيث تتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

♦ الأرباح مصدر للادخار: أعطى الكلاسيكيون أهمية كبيرة للأرباح باعتبارها المصدر الوحيد للادخار<sup>1</sup>، والذي ينشأ أساساً عن الطبقة الرأسمالية، حيث تعد الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالادخار<sup>2</sup>، بالادخار<sup>2</sup>، ولكن في الواقع، هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح تتمثل في ادخار الطبقة الوسطى، الوسطى، إضافة إلى ادخار الحكومة والقطاع العام<sup>3</sup>.

♦ جميع الادخارات توجه نحو الاستثمار: رفض بعض الاقتصاديين الفرضية القائلة بأن كافة الادخار يتم توجيهه نحو الاستثمار، حيث يرى Schumpeter أن الاستثمار قد يفوق الادخار من خلال الائتمان المصرفي<sup>4</sup>.

♦ قوانين غير واقعية: إن النتيجة التي خلص إليها الاقتصاديون الكلاسيك والتي تفيد بحتمية الوصول إلى حالة الركود كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي تعد ضعيفة، لكونها قد أهملت دور التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد من جهة، كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها Malthus، وأن نمو الإنتاجية في القطاع الزراعي كان أسرع من معدلات نمو السكان من جهة أخرى<sup>5</sup>.

♦ سياسة التجارة الحرة ضعيفة: أشار بعض الاقتصاديين إلى ضعف الفرضية الخاصة بالتجارة الحرة، كما أن مؤسسات المنافسة التامة لم تكن ملائمة باعتبار أن المؤسسات بدأت تنمو وتتحول إلى احتكارات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 103.

<sup>3</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>4</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 65.

<sup>5</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 65.

<sup>6</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 65.

- ♦ إهمال دور القطاع العام: إن النظرية الكلاسيكية قد تجاهلت في الواقع أهمية الدور الذي يمارسه القطاع العام في تحفيز عملية تراكم رأس المال، حيث أن غياب المنظمون الصناعيون في الدول النامية مثلا يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول<sup>1</sup>.
- ♦ إعطاء أهمية محدودة للتكنولوجيا: حيث فشلت النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الأثر الذي يخلفه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة، وذلك عندما افترضت ثبات المعرفة التقنية عبر الزمن<sup>2</sup>.
- ♦ عدم صحة قانون Say للأسواق: اعتبر جميع الاقتصاديون الكلاسيك باستثناء Malthus أن الاقتصاديات الحرة تسير وفقا لقانون Say للأسواق الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له، إلا أن Keynes انتقد هذا قانون، حيث أشار إلى امكانية حدوث اختلال في التوازن بين الطلب والعرض في السوق<sup>3</sup>.
- ♦ الأجور غير مرنة: تفترض النظرية الكلاسيكية أن الأجور مرنة تماما، ولكن في الواقع، لا يمكن تخفيض الأجور إلى ما دون مستوى معين، لأن ذلك سيتم رفضه من طرف نقابات العمال، مما قد يتسبب في إعاقة عملية النمو الاقتصادي نتيجة حدوث نزاعات في ساحة العلاقات الصناعية<sup>4</sup>.
- ♦ توقعات خاطئة حول الأجور والأرباح: أثبتت التجارب العلمية للنمو حدوث زيادة في مستويات الأجور حيث أنها لم تبقى ثابتة عند مستوى الكفاف، كما أنها لم تؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 65.

<sup>3</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op. cit, p. 91.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op. cit, p. 103.

<sup>5</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 66.



## المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

إن النجاح الاقتصادي المحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والذي تميز أساساً بارتفاع الأجور الحقيقية، ارتفاع معدلات الأرباح، والتقدم التكنولوجي، قد ساهم في إزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسيك بشأن حالة الثبات والركود الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور النظرية النيوكلاسيكية للنمو، والتي ركزت على دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وفي هذا المبحث، سيتم التركيز على نموذج Solow-Swan باعتباره يمثل أهم النماذج النيوكلاسيكية للنمو، ولكن، قبل ذلك، سيتم التطرق أولاً إلى نظرية Schumpeter التي تؤكد على أهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي، إضافة إلى نموذج Harrod-Domar الذي يستند على النظرية الكينزية.

## 1- نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي:

عرض Joseph Alois Schumpeter نظريته الخاصة بالنمو الاقتصادي سنة 1911 في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" باللغة الألمانية، وقد تمت ترجمتها إلى اللغة الانجليزية سنة 1934<sup>1</sup>، حيث اعتبر Schumpeter التنمية الاقتصادية بمثابة تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري<sup>2</sup>، أي أنها تحدث على شكل قفزات دون انسجام وهي عبارة عن فترات رواج تعقبها فترات كساد<sup>3</sup>، كما أشار أيضاً إلى أن عملية النمو تتطلق من خلال الابتكار أو التجديد Innovation<sup>4</sup>، حيث يمثل المنظم أو المبتكر المحرك الرئيسي للنمو باعتباره يقوم بإحداث تغييرات جوهرية في تنظيم الإنتاج<sup>5</sup>، ويشمل الابتكار الابتكار عدة عناصر منها:<sup>6</sup>

- ◆ تقديم منتج جديد.
- ◆ تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- ◆ فتح سوق جديد.
- ◆ الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
- ◆ تشكيل تنظيم جديد للصناعة.

<sup>1</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 74.

<sup>2</sup> Rostow, W. W. (1990), "Theorists of economic growth from David Hume to the present: with a perspective on the next century", New York: Oxford University Press, Inc., p. 235.

<sup>3</sup> مدحت محمد القريشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>4</sup> Nafziger, E. W. (2008), "Entrepreneurship and development", in A. K. Dutt and J. Ros (ed.), International Handbook of Development Economics, Vol. I, Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, p. 372.

<sup>5</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 128.

<sup>6</sup> Te Velde, R. (2004), "Schumpeter's theory of economic development revisited", in T. E. Brown and J. Ulijn (eds.), Innovation, Entrepreneurship and Culture: The Interaction Between Technology, Progress and Economic Growth, Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, p. 107-108.

وقد أشار Schumpeter إلى أنه ينبغي أن يتوفر في المنظم شرطان أساسيان: أولهما أن تكون لديه المعرفة الفنية لكي يتمكن من تقديم منتجات جديدة، وثانيهما أن يكون قادراً على التصرف بخصوص عوامل الإنتاج من خلال الائتمان<sup>1</sup>، فهذا الأخير له دور مهم في مجال تمويل الاستثمار، حيث لا يحتاج المنظمون إلى القيام بالادخار من أجل تنفيذ خططهم الاستثمارية<sup>2</sup>.

تبدأ عملية النمو حسب Schumpeter انطلاقاً من حالة الثبات Stationary State<sup>3</sup>، وعند إدخال ابتكار معين، تظهر الحاجة إلى المزيد من الائتمان المصرفي لغرض متابعة هذا الابتكار من قبل المنظمين، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدية، كما تتجه الأسعار نحو الارتفاع، وبالتالي، تكون هناك موجة من التفاؤل في النظام، وهو ما يطلق عليه فترة الازدهار، وفي هذه المرحلة، يتم سحب عوامل الإنتاج من إنتاج السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى ظهور الادخار الاجباري من طرف المستهلكين، كما تصبح أنشطة المضاربة بارزة، حيث يكون الائتمان المصرفي متاحاً لهذه الأنشطة أيضاً، مما يحفز ارتفاع الأسعار ومعدلات الأرباح المتوقعة، وتستمر هذه العملية لفترة معينة، ثم بعدها يدخل الاقتصاد مرحلة الركود مرة أخرى، نتيجة ظهور مؤسسات جديدة مقلدة والتي تقوم بالإنتاج بتكاليف منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار في النظام<sup>4</sup>، وفي هذه الحالة، تلجأ المؤسسات القديمة إلى بيع منتجاتها بأسعار منخفضة لغرض تصفية مخزوناتها، حيث تتكبد خسائر كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وظهور البطالة، وبالتالي، تراجع الطلب الكلي<sup>5</sup>، وظهور مرحلة الكساد، حيث يجد الاقتصاد توازنه الثابت مرة أخرى، وحسب Schumpeter، يمثل هذا التوازن الجديد مستوى أعلى من الدخل والعمالة مقارنة بالتوازن القديم، مما يشير إلى حدوث نمو اقتصادي<sup>6</sup>، ويمكن تمثيل نموذج Schumpeter للنمو بواسطة العلاقات الجبرية التالية<sup>7</sup>:

• دالة الإنتاج: يتحدد الإنتاج ( $O$ ) حسب Schumpeter بواسطة حجم قوة العمل ( $L$ )، وفترة

الموارد ( $K$ )، حجم رأس المال ( $Q$ )، ومستوى التكنولوجيا ( $T$ )، أي:  $O = F(L, K, Q, T)$

• يتوقف الادخار ( $S$ ) على معدل الأجور ( $W$ )، معدل الربح ( $R$ )، وسعر الفائدة ( $r$ )، أي:

$$S = S(W, R, r)$$

<sup>1</sup> Gupta, K. R. (2009), op.cit, p. 93.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 105.

<sup>3</sup> Nafziger, E. W. (2012), "Economic Development", 5<sup>th</sup> edition, New York, USA: Cambridge University Press, p. 384.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 129.

<sup>5</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 77.

<sup>6</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 129.

<sup>7</sup> Ibid, p. 130-131.

- يصنف الاستثمار الاجمالي ( $I$ ) إلى نوعين: الاستثمار المحفز أو التابع Induced Investment ( $I_i$ ) والاستثمار المستقل أو التلقائي Autonomous Investment ( $I_A$ )، أي:

$$I = I_i + I_A$$

- يعتمد الاستثمار المحفز أو التابع ( $I_i$ ) على معدل الأرباح ( $R$ )، معدل الفائدة ( $r$ )، ومخزون رأس المال ( $Q$ )، أي:  $I_i = I_i(R, r, Q)$

- يعتمد الاستثمار المستقل ( $I_A$ ) على اكتشاف الموارد ( $K$ ) والتقدم التكنولوجي ( $T$ )، أي:  $I_A = I_A(K, T)$

- يتوقف التقدم التقني ( $T$ ) ومعدل الاكتشاف ( $K$ ) على عرض المنظمين Entrepreneurs ( $E$ )، أي:  $K = K(E)$  ،  $T = T(E)$

- يعتمد عرض المنظمين ( $E$ ) على معدل الربح ( $R$ ) والمناخ الاجتماعي ( $X$ )، أي:  $E = E(R, X)$

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي على العلاقة بين الادخار ( $S$ ) والاستثمار ( $I$ )، والمضاعف الخاص بهما ( $\alpha$ )، أي:  $O = \alpha(I - S)$

- يتحدد مستوى الأجور ( $W$ ) وفقا لمستوى الاستثمار ( $I$ )، أي:  $W = W(I)$

- ينعكس المناخ الاجتماعي من خلال توزيع الدخل، حيث:  $X = X(R/W)$

- يمثل الناتج الوطني الإجمالي مجموع الأرباح ( $R$ ) والأجور ( $W$ )، أي:  $O = R + W$

وفي الواقع، أعطى Schumpeter أهمية كبيرة لدور المنظمين والمبتكرين في عملية النمو الاقتصادي، ولكن في الوقت الحالي فقد تغير دور المنظم، كما أن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات ذاتها، والتي تقوم حاليا بالإنفاق على البحوث والتطوير، إضافة إلى ذلك، فإن عملية التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات، بل تعتمد كذلك على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى، أكد Schumpeter على أهمية الائتمان المصرفي لتمويل الاستثمار، ولكن في المدى الطويل سوف تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير، وبالتالي، يصبح الائتمان المصرفي غير كافي، مما يستدعي اللجوء إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

## 2- نموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي:

يستند نموذج Harrod-Domar على تجارب النمو في الدول المتقدمة، حيث حاول شرح متطلبات النمو المستقر في هذه الدول، وقد قام كل من Harrod و Domar بإجراء تمديد ديناميكي لتحليل التوازن الكينزي الساكن أو الستاتيكي، وذلك بغية إيجاد معدل النمو الذي يحقق ديناميكية في مسار التوازن من فترة إلى أخرى<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك، فقد أكد هذا النموذج على أهمية الاستثمار بالنسبة للنمو المستقر باعتباره يساهم في توليد الدخل ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد<sup>2</sup>، وتتمثل أهم الافتراضات التي يقوم عليها هذا النموذج فيما يلي:

- ♦ تحقيق مستوى توازن أولي للدخل.
- ♦ وجود اقتصاد حر بدون أي تدخل للدولة.<sup>3</sup>
- ♦ النظام الاقتصادي عبارة عن نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- ♦ الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- ♦ ثبات كل من الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال  $(K/Y)$ .<sup>4</sup>
- ♦ ثبات كل من المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة.<sup>5</sup>

## 2-1- نموذج Harrod:

عرض Roy Harrod نموذجه للنمو في مقاله: "An Essay on Dynamic Theory" الذي نشر سنة 1939<sup>6</sup>، حيث يستند هذا النموذج على ثلاث معدلات مختلفة للنمو:

أ- **معدل النمو الفعلي Actual growth rate (G):** والذي يحدد بواسطة معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج<sup>7</sup>، حيث:

$$^8 GC = s \quad (2.3)$$

<sup>1</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 113.

<sup>2</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 81.

<sup>3</sup> Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), op.cit, p. 153.

<sup>4</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 86.

<sup>5</sup> مدحت محمد القرشي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 75.

<sup>6</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 84.

<sup>7</sup> Thirlwall, A. P. (2013), "Keynes and Economic Development", in G. C. Harcourt and P. Kriesler (eds.), The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics: Theory and Origins, Vol. I, New York: Oxford University Press, p. 557.

<sup>8</sup> Brooman, F. and H. D. Jacoby (2009), "Foundations of Macroeconomics : Its Theory and Policy", New Jersey: Transaction Publishers, p. 372.

مع:

$$G = \frac{\Delta Y}{Y} \text{ : أي: } G \text{ يمثل معدل نمو الناتج خلال فترة زمنية معينة،}^1$$

$C$  : تمثل نسبة الزيادة في رأس المال إلى الزيادة في الدخل خلال فترة معينة<sup>2</sup>، كما تساوي أيضا نسبة

$$C = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y} \text{ : أي: } C \text{ نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل،}^3$$

$$s = \frac{S}{Y} \text{ : أي: } s \text{ يمثل الميل المتوسط للادخار،}^4$$

بتعويض قيم كل من  $G$  ،  $C$  ، و  $s$  في المعادلة (2.3)، نحصل على:<sup>5</sup>

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y}$$

$$I = S \text{ : أي}$$

إذن، لتحقيق التوازن الديناميكي، ينبغي تحقيق المساواة بين الادخار المحقق أو الفعلي والاستثمار المحقق أو الفعلي<sup>6</sup>.

ب- معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه **Warranted growth rate** ( $G_W$ ): والذي يمثل معدل نمو الدخل اللازم للاستخدام الكامل لمخزون رأس المال<sup>7</sup>، حيث تعطى المعادلة التالية:

$$G_W C_r = s \quad (2.4)$$

مع:

$G_W$  : معدل النمو الضروري أو المرغوب فيه.

$C_r$  : تمثل المعامل الحدي لرأس المال-الناتج  $\left(\frac{I}{\Delta Y}\right)$  المطلوب للحفاظ على معدل النمو المرغوب فيه.

$s$  : معدل الادخار.

<sup>1</sup> Snowdon, B. (2002), "Conversations on Growth, Stability and Trade : An Historical Perspective", Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, p. 70.

<sup>2</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 90.

<sup>3</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 114.

<sup>4</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 91.

<sup>5</sup> Brooman, F. and H. D. Jacoby (2009), op.cit, p. 373.

<sup>6</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., Grover, M. L., and Jain, D. K. (2006), "Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance", New Delhi: V.K. Publications, p. 219.

<sup>7</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 91.

أشار Harrod إلى أن تحقيق النمو المستقر للاقتصاد يستوجب تحقيق المساواة ما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه، أي  $G = G_W$  ، كما أن نسبة رأس المال-الناتج اللازمة لتحقيق  $G$  يجب أن تساوي نسبة رأس المال-الناتج المطلوبة للحفاظ على  $G_W$  ، أي  $C = C_r$  ، وهذا يعني أن الاستثمار الفعلي يجب أن يكون مساويا للاستثمار المتوقع<sup>1</sup>، كما حدد Harrod حداً أعلى للتوسع في الإنتاج، والذي يمثل سقف العمالة الكاملة أو الحد الأقصى لمعدل النمو، والذي يمثل معدل النمو الطبيعي  $G_n$ <sup>2</sup>.

ج- معدل النمو الطبيعي **Natural growth rate** ( $G_n$ ) : والذي يمثل معدل نمو الرفاهية المثلى أو معدل نمو العمالة الكاملة<sup>3</sup>، ويتحدد من خلال مجموعة من المتغيرات الكلية مثل توافر الي العاملة، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية والمعدات الرأسمالية<sup>4</sup>، ويعبر عنه بواسطة<sup>5</sup>:

$$G_n = 1 + t \quad (2.5)$$

حيث:

1 : معدل نمو القوة العاملة،  $t$  : معدل نمو إنتاجية العمل المحدد بواسطة التقدم التقني.

حسب Harrod، عندما يكون  $G > G_W$  ، يستمر الاقتصاد في التوسع حتى يصل إلى السقف  $G_n$  ، حيث لا يمكنه أن يتوسع فوق هذا الحد نتيجة القيود المفروضة على الموارد وعرض العمل، كما أنه لا يمكنه البقاء عند هذا السقف لفترة طويلة، وبالتالي، سوف يتجه نحو الأسفل، مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإنتاج، وحدوث بطالة مزمنة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Vaish, M. C. (2009), op. cit, p. 482.

<sup>2</sup> Thirlwall, A. P. (2013), op. cit, p. 557.

<sup>3</sup> Thirlwall, A. P. (2013), op. cit, p. 557.

<sup>4</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 115.

<sup>5</sup> Thirlwall, A. P. (2013), op. cit, p. 557.

<sup>6</sup> Somashekar, N. T. (2003), op. cit, p. 93.

2-2- نموذج Domar:

قدم Evsey D. Domar نموذجه للنمو في كتابه: "Essays in the Theory of Economic Growth" سنة 1946<sup>1</sup>، حيث استخدم الرموز التالية:<sup>2</sup>

- $Y_d$  : حجم الدخل القومي أو مستوى الطلب الفعال عند العمالة الكاملة.
- $Y_s$  : حجم الطاقة الإنتاجية أو مستوى العرض عند مستوى العمالة الكاملة.
- $K$  : رأس المال الحقيقي.
- $I$  : صافي الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة في رأس المال الحقيقي أي  $\Delta K$ .
- $\alpha$  : الميل الحدي للادخار وهو مقلوب المضاعف.
- $\sigma$  : إنتاجية رأس المال.

❖ **دالة الطلب:** يمثل الطلب دالة للاستثمار، حيث أن أي زيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الدخل القومي والعكس صحيح، كما يرتبط الطلب الفعال عكسياً مع الميل الحدي للادخار<sup>3</sup>، أي:

$$Y_d = \frac{1}{\alpha} \cdot I \quad (2.6)$$

❖ **دالة العرض:** يمثل العرض أيضاً دالة للاستثمار، حيث يتحدد العرض من الناتج ( $Y_s$ ) بواسطة عاملين أساسيين وهما: الطاقة الإنتاجية لرأس المال ( $\sigma$ ) ومقدار رأس المال الحقيقي ( $K$ )<sup>4</sup>، أي:

$$Y_s = \sigma K \quad (2.7)$$

عند التوازن يتساوى الطلب مع العرض، أي:  $Y_d = Y_s$

$$\frac{1}{\alpha} \cdot I = \sigma K \quad \text{وبالتالي:}$$

$$I = \alpha \cdot \sigma \cdot K \quad (2.8) \quad \text{أي:}$$

<sup>1</sup> Gupta, K. R. (2009), op.cit, p. 133.

<sup>2</sup> Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), op.cit, p. 118.

<sup>3</sup> Ibid, p. 119.

<sup>4</sup> Ibid, p. 119.

تفسر المعادلة (2.8) شرط النمو المستقر، ومن جهة أخرى، أشار Domar إلى أنه ينبغي أن ينمو كل من الاستثمار ( $I$ ) والدخل الحقيقي ( $Y$ ) بمعدل  $\alpha \cdot \sigma$  سنويا، وذلك من أجل الحفاظ على حالة الاستخدام الكامل<sup>1</sup>، أي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta I}{I} = \alpha \cdot \sigma \quad (2.9)$$

### 2-3- نموذج Harrod-Domar المشترك:

أشار كل من نموذجي Harrod و Domar إلى ضرورة تحقيق المساواة بين الادخار المتوقع الناتج عن دخل العمالة الكاملة والاستثمار المتوقع، وذلك للحفاظ على حالة الاستخدام الكامل.

نفترض أن  $S$  يمثل الادخار المتوقع أو المطلوب، و  $I$  يمثل الاستثمار المتوقع أو المطلوب، وبالتالي:

$$S = \alpha Y \quad \text{مع: } \alpha \text{ تمثل الميل الحدي للادخار.}$$

$$I = v \Delta Y \quad \text{مع: } v \text{ تمثل معامل رأس المال أو المعجل.}$$

عند مستوى الاستخدام الكامل للدخل، لدينا:  $S = I$ ، وبالتالي،  $\alpha Y = v \Delta Y$

$$\text{أي: } \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\alpha}{v}$$

وبالتالي، يجب أن ينمو الدخل بمعدل  $\frac{\alpha}{v}$  سنويا من أجل ضمان النمو المستقر، وهذا المعدل هو نفسه  $G_W \downarrow$  Harrod و  $\alpha \cdot \sigma \downarrow$  Domar<sup>3</sup>.

وفي الواقع، هناك عدة انتقادات تم توجيهها إلى نموذج Harrod-Domar تتعلق بالفرضيات التي جاء بها هذا النموذج، والتي جعلته غير واقعي وغير مقبول لشرح أداء النمو الطويل الأجل للاقتصاد، إضافة إلى ذلك، هناك تطبيق محدود لهذا النموذج في الدول النامية باعتباره ركز على إزالة حالة عدم الاستقرار للاقتصاد، والتي تخص الدول الرأسمالية المتقدمة، في حين أن مشكل الدول النامية يتعلق بالنمو وليس بعدم الاستقرار<sup>4</sup>، كما أنه لم يعطي أي أهمية للسياسة المالية لكونه افترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، في حين تلعب الحكومة في معظم الدول وخاصة الدول النامية دورا حاسما كمحرك للنمو<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Somashekar, N. T. (2003), op.cit, p. 88.

<sup>2</sup> Ibid, p. 93.

<sup>3</sup> Ibid, p. 93-94.

<sup>4</sup> Ibid, op.cit, p. 94.

<sup>5</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., Grover, M. L., and Jain, D. K. (2006), op.cit, p. 230.



## 3- نموذج Robert Solow (1956) للنمو الاقتصادي:

عرض الاقتصادي النيوكلاسيكي Robert M. Solow نموذجا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في مقاله: "A Contribution to the Theory of Economic Growth" سنة 1956، والذي يمثل الإطار الأساسي لدراسة التقارب بين الدول<sup>1</sup>، وخلال هذه الفترة، نشر الأستاذ Trevor W. Swan (1956) أفكاره حول النمو الاقتصادي، والتي كانت مطابقة لأفكار Solow، وبالتالي، أطلق على هذا النموذج اسم نموذج Solow- Swan<sup>2</sup>، وتتمثل الافتراضات الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:

- ◆ دالة الإنتاج عبارة عن دالة متجانسة من الدرجة الأولى أي ثبات المردود السلمي لعوامل الإنتاج.
- ◆ حالة الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح.<sup>3</sup>
- ◆ نمو القوى العاملة خارجي، وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل.
- ◆ التوازن في سوق السلع مؤكد.
- ◆ ثبات معدل الادخار للأعوان الاقتصادية عبر الزمن.<sup>4</sup>

## 3-1- المعادلة الأساسية لنموذج Solow-Swan:

يفترض Solow وجود اقتصاد يضم سلعة واحدة فقط تمثل في آن واحد سلعة رأسمالية وسلعة استهلاكية، وعاملين للإنتاج هما رأس المال ( $K$ ) والعمل ( $L$ ) مع إمكانية الإحلال بينهما<sup>5</sup>، وتأخذ دالة الإنتاج (عند إهمال التقدم التقني) الشكل التالي:<sup>6</sup>

$$Y = F(K, L)$$

يمكن التعبير عن هذه الدالة عند تحقق شرط ثبات المردود السلمي بالشكل المكثف التالي:<sup>7</sup>

$$y = f(k)$$

حيث:  $k \equiv K/L$  تمثل رأس المال لكل عامل،  $y \equiv Y/L$  تمثل الإنتاج لكل عامل، والدالة  $f(k)$  تعرف على أنها تساوي  $F(k, 1)$ .

<sup>1</sup> Jain, T. R., Khanna, O. P., Grover, M. L., and Jain, D. K. (2006), op.cit, p. 236.

<sup>2</sup> Weber, L. (2010), "Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models", London and New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, p. 92.

<sup>3</sup> Solow, R. M. (1956), "A Contribution to the Theory of Economic Growth ", The Quarterly Journal of Economics, 70(1), p. 65.

<sup>4</sup> Schubert, K. (2000), "La Croissance", J. O. Hairault (ed.), Analyse Macroéconomique 1, Paris: Editions la Découverte, p. 388-389.

<sup>5</sup> Ibid., p. 385.

<sup>6</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (1999), "Economic Growth ", 1<sup>st</sup> edition, Cambridge , Massachusetts - London , England: The MIT Press, p. 16.

<sup>7</sup> Ibid., p. 16.

يعطى التغير في مخزون رأس المال عبر الزمن بواسطة المعادلة التالية:

$$\dot{K} = I - \delta K = s \cdot F(K, L) - \delta K$$

بقسمة طرفي هذه المعادلة على  $L$  ، نحصل على:

$$\dot{K}/L = s \cdot f(k) - \delta k \quad (2.10)$$

لغرض تحويل هذه المعادلة إلى معادلة تفاضلية بدلالة المتغير  $k$  ، يتم أخذ مشتق  $k \equiv K/L$  بالنسبة للزمن، حيث نحصل على:

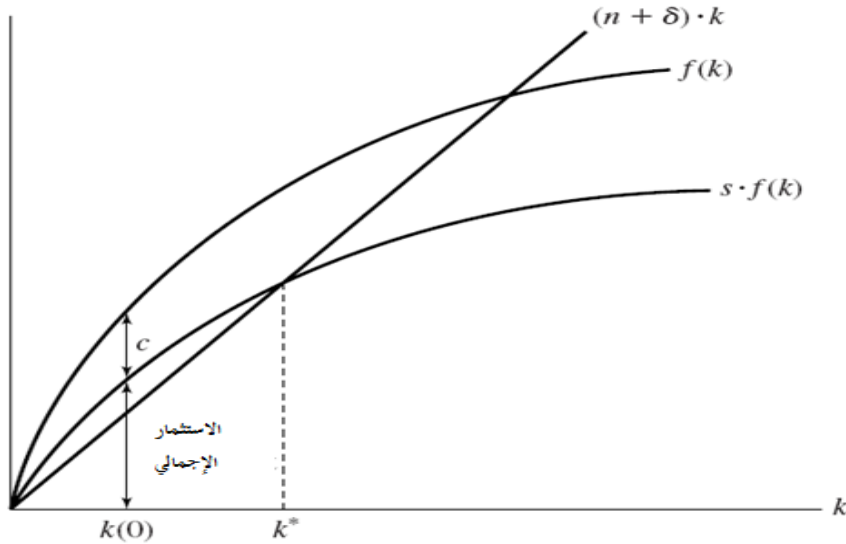
$$\dot{k} \equiv \frac{d(K/L)}{dt} = \dot{K}/L - nk \quad (2.11)$$

مع:  $n = \dot{L}/L$  ، وعند تعويض عبارة  $\dot{K}/L$  من المعادلة (2.10) في المعادلة (2.11)، نحصل على:

$$\dot{k} = s \cdot f(k) - (n + \delta) \cdot k \quad (2.12)$$

تمثل المعادلة (2.12) المعادلة التفاضلية الأساسية لنموذج Solow-Swan ، حيث تشير العبارة  $(n + \delta)$  إلى معدل الاهتلاك الفعلي لمعامل رأس المال/ العمل  $k \equiv K/L$ .<sup>1</sup>

### الشكل (1-2): نموذج Solow-Swan



المصدر: Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op.cit, p. 29

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), "Economic Growth", 2<sup>nd</sup> edition, Cambridge, Massachusetts - London, England: The MIT Press, p. 30.

يبين الشكل (1-2) أنه في حالة وجود اقتصاد معين مع مخزون رأس مال فردي ابتدائي  $k(0) > 0$ ، فإن الاستثمار الاجمالي للفرد الواحد يساوي ارتفاع المنحنى  $s \cdot f(k)$  عند هذه النقطة، أما الاستهلاك الفردي يساوي المسافة العمودية عند هذه النقطة بين المنحنيين  $f(k)$  و  $s \cdot f(k)$ <sup>1</sup>، ومن جهة أخرى، تتوافق حالة الثبات مع  $\dot{k} = 0$  في المعادلة (2.12)، أي عند تقاطع المنحنى  $s \cdot f(k)$  مع الخط  $(n + \delta) \cdot k$  في الشكل (1-2)، حيث يشار إلى القيمة الموافقة لـ  $k$  بـ  $k^*$ .

وللحصول على معدل النمو لـ  $k$ ، يتم قسمة طرفي المعادلة (2.12) على  $k$ ، أي:

$$\gamma_k \equiv \dot{k}/k = s \cdot f(k)/k - (n + \delta) \quad (2.13)$$

تنص هذه المعادلة على أن قيمة  $\dot{k}/k$  تساوي الفرق بين العبارة الأولى  $s \cdot f(k)/k$  والتي تمثل منحنى الادخار، والعبارة الثانية  $(n + \delta)$  التي تمثل منحنى الاهتلاك.<sup>2</sup>

### 3-2- نموذج Solow-Swan عند إدخال التقدم التكنولوجي:

يعتبر Solow أن مستوى التكنولوجيا  $A(t)$  ينمو بمعدل ثابت  $x$ ، حيث يعطى شرط تغير مخزون رأس المال كما يلي:<sup>3</sup>

$$\dot{K} = s \cdot F[K, L, A(t)] - \delta K$$

بقسمة طرفي هذه المعادلة على  $L$ ، يمكن الحصول على عبارة التغير في  $k$  عبر الزمن:

$$\dot{k} = s \cdot F[k, A(t)] - (n + \delta) \cdot k \quad (2.14)$$

للحصول على معدل النمو، يتم قسمة طرفي المعادلة (2.14) على  $k$ :

$$\gamma_k = s \cdot F[k, A(t)]/k - (n + \delta) \quad (2.15)$$

معدل نمو حالة الثبات أو الاستقرار  $\gamma_k^*$  ثابت نظراً لأن المعلمات  $s$ ،  $n$ ، و  $\delta$  ثابتة، كما أن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال  $F[k, A(t)]/k$  ثابتة أيضاً في حالة الاستقرار.

يعطى الإنتاج الفردي كما يلي:<sup>4</sup>

$$y = F[k, A(t)] = k \cdot F[1, A(t)/k]$$

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 31.

<sup>2</sup> Ibid., p. 37.

<sup>3</sup> Ibid., p. 54.

<sup>4</sup> Ibid., p. 54.

بما أن  $k$  و  $A(t)$  ينموان في حالة الثبات بالمعدل  $x$  ، فإن معدل نمو  $y$  عند حالة الثبات يساوي  $x$  ، إضافة إلى ذلك، بما أن  $c = (1 - s) \cdot y$  ، فإن معدل نمو  $c$  عند حالة الثبات يساوي أيضا  $x$ <sup>1</sup>.

بما أن  $k$  و  $A(t)$  ينموان بنفس المعدل عند حالة الثبات، فإنه يمكن كتابة ما يلي:<sup>2</sup>

$$\hat{k} \equiv k/A(t) = K/[L \cdot A(t)]$$

يعبر المتغير  $\hat{L} \equiv L \cdot A(t)$  عن المقدار الفعلي للعمل ويطلق عليه كذلك مصطلح العمل الفعال Effective Labor، وبالتالي، يمثل المتغير  $\hat{k}$  كمية رأس المال لكل وحدة من العمل الفعال.

تعطى كمية الإنتاج لكل وحدة من العمل الفعال  $\hat{y} \equiv Y/[L \cdot A(t)]$  بالمعادلة التالية:

$$\hat{y} = F(\hat{k}, 1) \equiv f(\hat{k}) \quad (2.16)$$

وبالتالي، يمكن كتابة دالة الإنتاج بالشكل المكثف عن طريق استبدال  $y$  و  $k$  بـ  $\hat{y}$  و  $\hat{k}$  ، على التوالي. كما يمكن اشتقاق المعادلة الديناميكية لـ  $\hat{k}$  كما يلي:<sup>3</sup>

$$\gamma_{\hat{k}} = s \cdot f(\hat{k})/\hat{k} - (x + n + \delta) \quad (2.17)$$

تمثل العبارة  $(x + n + \delta)$  معدل الاهتلاك الفعلي لـ  $\hat{k} \equiv K/\hat{L}$ .

معدل النمو لـ  $\hat{k}$  عند حالة الثبات يساوي صفر، وبالتالي، فإن قيمة حالة الثبات تحقق الشرط:<sup>4</sup>

$$s \cdot f(\hat{k}^*) = (x + n + \delta) \cdot \hat{k}^* \quad (2.18)$$

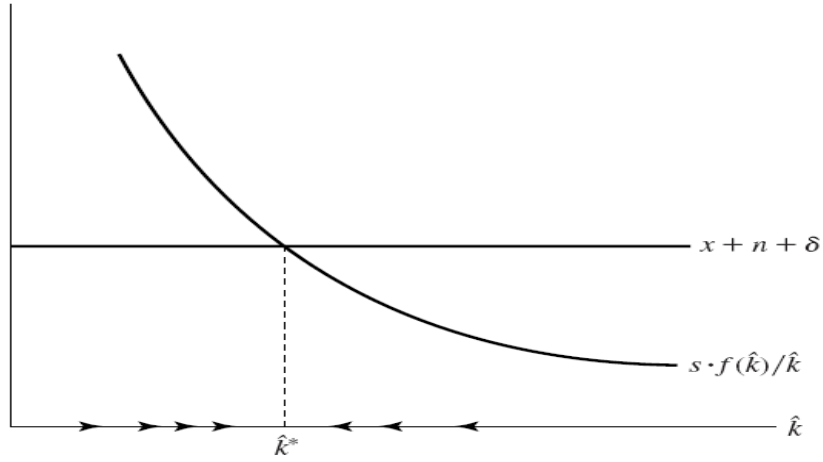
<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 54.

<sup>2</sup> Ibid., p. 54.

<sup>3</sup> Ibid., p. 55.

<sup>4</sup> Ibid., p. 55.

الشكل (2-2): نموذج Solow-Swan مع التقدم التكنولوجي



المصدر: Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op.cit, p. 56

تتمو المتغيرات الفردية  $k$  ،  $y$  ،  $c$  في حالة الثبات بالمعدل الخارجي للتقدم التكنولوجي  $x$  ، في حين أن المتغيرات  $K$  ،  $Y$  ،  $C$  تتمو عند حالة الثبات بمعدل  $(n + x)$  والذي يمثل مجموع النمو السكاني والتغير التكنولوجي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 55.

## المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي

لم يعد نموذج النمو النيوكلاسيكي ملائماً لدراسة محددات النمو الطويل الأجل انطلاقاً من منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وذلك بسبب النتيجة التي توصل إليها هذا النموذج والتي أشارت إلى أنه في ظل غياب التقدم التكنولوجي، فإن جميع الاقتصاديات سوف تقترب من حالة الثبات مع توقف النمو الفردي نتيجة تناقص عوائد رأس المال، ولهذا أصبح من الضروري توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري خاصة، ومن ثم إلغاء فرضية تناقص العوائد، وكذا التخلي عن معاملة التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي، حيث يجب تفسيره ضمن نموذج النمو، وبهذا أطلق على النماذج التي تستند على هذه الفكرة اسم نماذج النمو الداخلي.

## 1- نموذج Rebelo (1991): نموذج AK

تتمثل الخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي في غياب تناقص العوائد لرأس المال<sup>1</sup>، حيث افترض Sergio Rebelo سنة 1991 أنه يمكن التعبير عن التكنولوجيا الكلية بواسطة دالة خطية لمخزون رأس المال، أي:<sup>2</sup>

$$Y = AK$$

مع:  $A$ : ثابت موجب يمثل المستوى التكنولوجي، و  $K$ : يمثل رأس المال الموسع (المادي والبشري). يعطى الإنتاج الفردي كما يلي:<sup>3</sup>

$$y = Ak$$

بأخذ الافتراضات الأخرى لنموذج Solow (باستثناء فرضية وجود تقدم تقني لزيادة العمل)، نحصل على المعادلة الأساسية التالية:<sup>4</sup>

$$\dot{k} = sAk - (n + \delta) \cdot k$$

وبالتالي، يعطى معدل نمو مخزون رأس المال الفردي كما يلي:<sup>5</sup>

$$\gamma_k = \dot{k}/k = sA - (n + \delta)$$

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 63.

<sup>2</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 398.

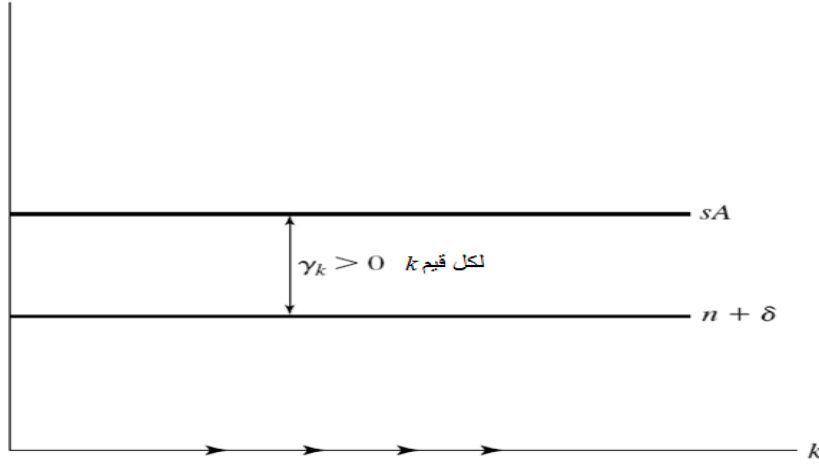
<sup>3</sup> Wickens, M. (2008), "Macroeconomic Theory: A Dynamic General Equilibrium Approach", Princeton and Oxford: Princeton University Press, p. 51.

<sup>4</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 398.

<sup>5</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 64.

بخصوص التمثيل البياني، يكمن الاختلاف في أن منحنى الادخار ذو الميل السالب  $s \cdot f(k)/k$  قد تم استبداله بواسطة الخط الأفقي عند مستوى  $sA$ ، أما منحنى الاهتلاك يبقى نفسه الخط الأفقي عند  $(n + \delta)$ ، وبالتالي، فإن معدل النمو يمثل المسافة العمودية بين الخطين. يتم تمثيل الحالة التي يكون فيها  $sA > (n + \delta)$ ، وبالتالي، فإن  $\dot{k}/k > 0$ .

الشكل (3-2): نموذج AK



المصدر: Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op.cit, p. 64

بما أن الخطين  $sA$  و  $(n + \delta)$  متوازيين، فإن معدل النمو  $\dot{k}/k$  ثابت ومستقل عن  $k$  وبالتالي، فإن  $k$  ينمو دائما بمعدل حالة الثبات:<sup>1</sup>

$$\gamma_k^* = (\dot{k}/k)^* = sA - (n + \delta)$$

وبما أن  $y = Ak$ ، فإن  $\dot{y}/y = \dot{k}/k$  عند كل نقطة زمنية، إضافة إلى ذلك، بما أن  $c = (1 - s) \cdot y$ ، فإن  $\dot{c}/c = \dot{k}/k$  أيضا، وبالتالي، فإن جميع المتغيرات الفردية للنموذج تنمو بنفس المعدل الثابت، وهو:<sup>2</sup>

$$\gamma^* = sA - (n + \delta) \quad (2.19)$$

يمكن ملاحظة أن هذا المعدل يعتمد على المعلمات السلوكية للنموذج:  $s$ ،  $A$ ،  $\delta$  و  $n$ .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 64.

<sup>2</sup> Ibid., p. 64.

<sup>3</sup> Ibid., p. 64.

2- نموذج Uzawa-Lucas (1988):

قدم Robert Lucas سنة 1988 نمودجا ثنائي القطاع مع رأس المال البشري، وذلك بالاستناد على نموذج Hirofumi Uzawa (1965)، ولهذا يطلق عليه نموذج Uzawa-Lucas، حيث يعتبر هذا النموذج في الواقع أول نموذج يتعامل مع رأس المال البشري كمخزون خاص<sup>1</sup>، ويضم قطاعين، حيث يخصص القطاع الأول لإنتاج السلع، في حين يخصص القطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري<sup>2</sup>، وتعطى دالة الإنتاج الكلية لقطاع إنتاج السلع كما يلي<sup>3</sup>:

$$Y = A \cdot K^\alpha \cdot (u \cdot H)^{1-\alpha}$$

حيث  $K$  هو مخزون رأس المال المادي،  $H$  هو إجمالي المخزون من رأس المال البشري<sup>4</sup>، و  $u$  حيث  $(0 \leq u \leq 1)$  هو جزء من رأس المال البشري المستخدم في الإنتاج، أما الجزء المقابل المستخدم في التعليم هو  $1 - u$ <sup>5</sup>.

♦ يتراكم رأس المال المادي بنفس الطريقة كما هو الحال في نموذج Solow، أي<sup>6</sup>:

$$\dot{K} = I - \delta K$$

♦ يتراكم رأس المال البشري من خلال التكوين Formation<sup>7</sup>، حيث<sup>8</sup>:

$$\dot{H} = B \cdot (1 - u) \cdot H - \delta H$$

$B$  هو معامل سلمي ثابت يمثل إنتاجية التعليم أو التكوين، و  $\delta$  هو معدل إهلاك رأس المال البشري<sup>9</sup>.

باتباع طريقة Rebelo (1991)، يتم استخدام نظام مع دالتي إنتاج Cobb-Douglas<sup>10</sup>:

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A \cdot (vK)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha} \quad (2.20)$$

$$\dot{H} + \delta H = B \cdot [(1 - v) \cdot K]^\eta \cdot [(1 - u) \cdot H]^{1-\eta} \quad (2.21)$$

<sup>1</sup> Weber, L. (2010), op. cit, p. 127.

<sup>2</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 399.

<sup>3</sup> Weber, L. (2010), op. cit, p. 128.

<sup>4</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 399.

<sup>5</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 247.

<sup>6</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 399.

<sup>7</sup> Ibid, p. 399.

<sup>8</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 251.

<sup>9</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 399.

<sup>10</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 247.



حيث يمثل  $Y$  الناتج من السلع (السلع الاستهلاكية وإجمالي الاستثمار في رأس المال المادي)، في حين تمثل  $A, B > 0$  معاملات التكنولوجيا.

قطاع، و  $(0 \leq v \leq 1)$  و  $(0 \leq u \leq 1)$  هما على التوالي، أجزاء رأس المال المادي والبشري المستخدمة في الإنتاج. الأجزاء المقابلة لرأس المال المادي والبشري المستخدمة في التعليم أي، لتكوين رأس المال البشري هي:  $(1 - v)$  و  $(1 - u)$  على الترتيب<sup>1</sup>.

يفترض Uzawa (1965) و Lucas (1988) أن إنتاج رأس المال البشري لا يشمل أي رأس مال مادي، أي  $\eta = 0$  في المعادلة (2.21)، وهي حالة متطرفة حيث يكون قطاع التعليم مركز نسبيا في رأس المال البشري. إن جعل  $\eta = 0$  يعني أن  $v = 1$ ، و بما أن  $K$  لا ينتج في قطاع التعليم، فإنه يستخدم فقط في قطاع إنتاج السلع، وبالتالي، يمكن تبسيط دالتي الإنتاج من المعادلتين (2.20) و (2.21) على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A K^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha} \quad (2.22)$$

$$\dot{H} + \delta H = B \cdot (1 - u) \cdot H \quad (2.23)$$

لتبسيط التحليل، يتم استخدام النسبتين  $\omega \equiv K/H$  و  $\chi \equiv C/K$  في المعادلتين (2.22) و (2.23)، وبذلك يتم الحصول على العبارات الخاصة بمعدلات نمو  $K$  و  $H$  كما يلي:<sup>3</sup>

$$\gamma_K = \dot{K}/K = A \cdot u^{(1-\alpha)} \omega^{-(1-\alpha)} - \chi - \delta \quad (2.24)$$

$$\gamma_H = \dot{H}/H = B \cdot (1 - u) - \delta \quad (2.25)$$

وبالتالي، يعطى معدل نمو  $\omega$  بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\dot{\omega}/\omega = \dot{K}/K - \dot{H}/H = A \cdot u^{(1-\alpha)} \omega^{-(1-\alpha)} - B \cdot (1 - u) - \chi \quad (2.26)$$

يمكن استخدام شروط الدرجة الأولى لإظهار أن معدل نمو الاستهلاك يعطى بالصيغة التالية:<sup>5</sup>

$$\dot{C}/C = (1/\theta) \cdot (r - \rho)$$

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), op. cit, p. 247.

<sup>2</sup> Ibid, p. 251.

<sup>3</sup> Ibid, p. 251.

<sup>4</sup> Ibid, p. 251.

<sup>5</sup> Ibid., p. 252.

حيث:  $r$  يساوي صافي الناتج الحدي لرأس المال المادي المستخدم في إنتاج السلع، ويساوي  $\delta - \alpha Au^{1-\alpha}\omega^{-(1-\alpha)}$  ، و بالتالي، فإن معدل نمو الاستهلاك يعطى بالمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\dot{C}/C = \frac{1}{\theta} \cdot [\alpha Au^{1-\alpha}\omega^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho] \quad (2.27)$$

يعطى معدل نمو  $\chi$  من خلال المعادلتين (2.24) و (2.27) كما يلي:<sup>2</sup>

$$\dot{\chi}/\chi = \dot{C}/C - \dot{K}/K = \left(\frac{\alpha - \theta}{\theta}\right) \cdot \alpha Au^{1-\alpha}\omega^{-(1-\alpha)} + \chi - \frac{1}{\theta} \cdot [\delta \cdot (1 - \theta) + \rho] \quad (2.28)$$

يعطى معدل نمو  $u$  بالمعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$\dot{u}/u = \frac{B \cdot (1 - \alpha)}{\alpha} + Bu - \chi$$

تكون المتغيرات  $u$ ،  $\omega$ ، و  $\chi$  ثابتة في حالة الثبات أو الاستقرار، حيث يعطى معدل العائد ومعدل النمو المشترك لـ  $C$ ،  $K$ ،  $H$ ، و  $Y$  في حالة الثبات كما يلي:<sup>4</sup>

$$r^* = B - \delta \quad (2.29)$$

$$\gamma^* = \left(\frac{1}{\theta}\right) \cdot (B - \delta - \rho) \quad (2.30)$$

<sup>1</sup> Ibid., p. 252.

<sup>2</sup> Ibid., p. 252.

<sup>3</sup> Ibid., p. 252.

<sup>4</sup> Ibid., p. 252.

## 3- نموذج Paul Romer للنمو الاقتصادي:

قدم Paul Romer سنة 1986 نموذجا داخليا للنمو الاقتصادي اعتبر فيه التقدم التكنولوجي كنتيجة للتأثيرات الخارجية، والتي تخلق عوائد ثابتة للعوامل المتراكمة، كما عرض أيضا خلال سنة 1990 نموذجا آخر للنمو تميز بوجود تقدم تقني داخلي، حيث أعطى أهمية واسعة للابتكارات باعتبارها تساهم في توسيع رأس المال.

## 3-1- نموذج Paul Romer (1986):

أخذ Paul Romer بالفكرة القائلة بأن التقدم التقني ينتج عن ما يدعى بالتعلم بالممارسة Learning by doing ، أي أن عملية الإنتاج في حد ذاتها تساهم في تحسين وتطوير خبرة العمال وبالتالي، زيادة إنتاجيتهم، حيث ينتج عنها وفورات خارجية تكنولوجية<sup>1</sup>، وقد اعتبر Romer أن الاقتصاد يتكون من  $M$  مؤسسة متماثلة (يرمز لها بـ  $i$ )، حيث تصل كل واحدة إلى تكنولوجيا خاصة نيوكلاسيكية<sup>2</sup>:

$$Y_i(t) = K_i(t)^{1-\beta} (A(t)L_i(t))^\beta, \quad i = 1, \dots, M \quad (2.31)$$

يمثل  $A(t)$  التقدم التقني على عامل "العمل"، حيث أن مستواه معطى من طرف كل مؤسسة.

تنطلق فرضية التعلم بالممارسة Learning by doing من أن مستوى التقدم التكنولوجي مشترك بين جميع المؤسسات، و يتناسب طرديا مع مخزون رأس المال الكلي  $K(t) = \sum_{i=1}^M K_i(t)$  ، وبالتالي، يكون لدينا<sup>3</sup>:

$$A(t) = A^{\frac{1}{\beta}} \sum_{i=1}^M K_i(t) \quad (2.32)$$

تجميع هذه الاستثمارات الخاصة يولد الوفورات الخارجية الموجبة التي تخلق على المستوى الجزئي مخزون رأس المال للاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 400-401.

<sup>2</sup> Ibid., p. 401.

<sup>3</sup> Ibid., p. 401.

يتم الحصول على دالة الإنتاج الإجمالية عن طريق تجميع الدوال الفردية النيوكلاسيكية، مع الإشارة إلى أن المؤسسات متماثلة:<sup>1</sup>

$$Y(t) = MY_i(t) = MK_i(t)^{1-\beta} AK(t)^\beta L_i(t)^\beta$$

$$= M \left( \frac{K(t)}{M} \right)^{1-\beta} AK(t)^\beta \left( \frac{L(t)}{M} \right)^\beta = AK(t)L(t)^\beta$$

تكتب المعادلة الأساسية لـ Solow في هذه الحالة بالشكل التالي:<sup>2</sup>

$$\dot{k}(t) = sAk(t)L^\beta - \delta k(t)$$

حيث تنمو الكميات الفردية للاقتصاد بمعدل  $sAL^\beta - \delta$ .

يتضح أن معدل النمو يتوقف على عدد العمال في الاقتصاد، حيث يتناسب مستوى مهارة كل عامل مع مخزون رأس المال الكلي للاقتصاد، وفي الواقع، تطرح هذه الخاصية مشكلة في حالة ما إذا كان هناك نمو ديموغرافي.<sup>3</sup>

### 3-2- نموذج Paul Romer (1990):

تتمثل الافتراضات الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:<sup>4</sup>

- ◆ عرض العمل ثابت.
- ◆ إجمالي مخزون رأس المال البشري ثابت.
- ◆ عملية البحث ضرورية وحتمية.
- ◆ يمثل رأس المال البشري العامل الوحيد في قطاع البحث والتطوير (R&D).
- ◆ يمثل الابتكار توسيع لرأس المال.
- ◆ يخلق البحث السلع الوسيطة الجديدة فقط وليس السلع الاستهلاكية الجديدة.
- ◆ الاقتصاد مغلق.

<sup>1</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 401.

<sup>2</sup> Ibid., p. 401.

<sup>3</sup> Ibid., p. 401- 402.

<sup>4</sup> Weber, L. (2010), op. cit, p. 133.

يضم نموذج Romer ثلاث قطاعات: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع إنتاج السلع الوسيطة (السلع الرأسمالية)، وقطاع البحث<sup>1</sup>.

### ◀ قطاع السلع النهائية:

يتم إنتاج السلعة النهائية بكمية  $Y$  باستخدام ثلاث عوامل: العمل  $L$ ، رأس المال البشري  $H$ ، و رأس المال المادي. رأس المال المادي غير متجانس، حيث هناك  $A$  صنف مستخدم بالكمية  $x(i)$ <sup>2</sup>، وتكتب دالة الإنتاج على النحو التالي<sup>3</sup>:

$$Y = H_Y^\alpha L^\beta \int_0^A x(i)^{1-\alpha-\beta} di \quad (2.33)$$

حيث:

$H_Y$ : تمثل الجزء من مخزون رأس المال البشري  $H$  المخصص لإنتاج السلع، و الجزء الآخر  $H_A$  يخصص للبحث، بحيث:  $H = H_Y + H_A$ <sup>4</sup>

$L$ : مستوى العمالة غير الماهرة، ويفترض أن  $H$  و  $L$  ثابتين.

$x(i)$ : هي الكمية المستخدمة من السلعة الرأسمالية ذات الصنف  $i$ .

$A$ : تمثل عدد السلع الوسيطة (السلع الرأسمالية) المتاحة، ويحدث التقدم التقني في هذه الحالة على شكل زيادة في  $A$ <sup>5</sup>.

عند التوازن، يتم إنتاج كمية متماثلة  $x(i) = x$ ، من أجل كل  $i$ ، وبالتالي، يمكن تبسيط دالة الإنتاج كما يلي<sup>6</sup>:

$$Y = H_Y^\alpha L^\beta A x^{1-\alpha-\beta} \quad (2.33')$$

<sup>1</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 404.

<sup>2</sup> Darreau, P. (2003), "Croissance et Politique économique", Bruxelles, Belgique: Editions De Boeck Université, p. 169.

<sup>3</sup> Romer, P. M. (1990), "Endogenous Technological Change", Journal of Political Economy, 98(5, Part 2), p. S83.

<sup>4</sup> Ibid., p. S85.

<sup>5</sup> Darreau, P. (2003), op. cit, p. 169.

<sup>6</sup> Ibid., p. 170.

ومن جهة أخرى، تعطى معادلة منحني الطلب للسلعة الرأسمالية  $i$  بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$p(x_i) = (1 - \alpha - \beta)H_Y^\alpha L^\beta x_i^{-\alpha-\beta} \quad (2.34)$$

◀ قطاع السلع الوسيطة:

لغرض إنتاج وحدة واحدة من السلعة الرأسمالية ذات الصنف  $i$ ، يستخدم المنتج كميات من عوامل الإنتاج التي تسمح بإنتاج  $\eta$  وحدة من السلع النهائية، إذن لإنتاج سلعة وسيطة يجب توفير  $\eta$  وحدة من السلع الاستهلاكية<sup>2</sup>، وبالتالي، يعبر عن مخزون رأس المال كما يلي:<sup>3</sup>

$$K = \eta \int_0^A x_i di$$

وإذا كان  $x_i = x$ ، فإن  $K = \eta Ax$ .

◀ قطاع البحث:

يستخدم قطاع البحث العمل (الباحثين) ورأس المال التكنولوجي أو مخزون المعرفة لخلق أصناف جديدة من السلع الوسيطة<sup>4</sup>، وتعطى معادلة تراكم رأس المال التكنولوجي كما يلي:<sup>5</sup>

$$\dot{A} = \rho \cdot H_A \cdot A$$

حيث:

$H_A$ : يمثل إجمالي رأس المال البشري المستخدم في مجال البحث (عدد الباحثين).

$\rho > 0$ : تمثل معلمة كفاءة البحث.

تكون الإنتاجية الحدية للباحث  $\rho A$  أكثر ارتفاعاً في حالة ما إذا كان مخزون المعرفة متزايداً عبر الزمن<sup>6</sup>، ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن رأس المال البشري يستخدم في كل من قطاع البحث والتطوير ( $A$ ) وقطاع السلع النهائية ( $Y$ )، حيث:

$$H = H_Y + H_A$$

<sup>1</sup> Romer, P. M. (1990), op. cit, p. S86.

<sup>2</sup> Darreau, P. (2003), op. cit, p. 170-171

<sup>3</sup> Ibid., p. 171.

<sup>4</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 407.

<sup>5</sup> Romer, P. M. (1990), op. cit, p. S83.

<sup>6</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 407.

مع:

$$H_A = s_R \cdot H$$

$$H_Y = (1 - s_R) \cdot H$$

يمثل  $s_R$  الحصة الثابتة للعمل في قطاع البحث والتطوير (R&D)، بينما يمثل  $(1 - s_R)$  الحصة المتبقية للعمل في قطاع السلع النهائية.<sup>1</sup>

❖ التوازن الطويل الأجل:

يضم نموذج Romer أربعة عوامل أساسية من المدخلات: رأس المال، العمل، رأس المال البشري، ومستوى التكنولوجيا، والتي تتوزع على ثلاث قطاعات: قطاع البحث  $A$ ، قطاع السلع الوسيطة  $x$ ، وقطاع السلع النهائية  $Y$ .<sup>2</sup>

انطلاقاً من المعادلة  $K = \bar{x}$ ، يمكن استخراج قيمة  $\bar{x}$ ، حيث:

$$\bar{x} = \frac{K}{\eta A}$$

وبالتالي، يمكن كتابة دالة الإنتاج  $Y$  على النحو التالي:<sup>3</sup>

$$\begin{aligned} Y(H_A, L, x) &= H_Y^\alpha L^\beta \int_0^A x(i)^{1-\alpha-\beta} di \\ &= H_Y^\alpha L^\beta A \bar{x}^{1-\alpha-\beta} \\ &= H_Y^\alpha L^\beta A \left( \frac{K}{\eta A} \right)^{1-\alpha-\beta} \\ &= (H_Y A)^\alpha (L A)^\beta (K)^{1-\alpha-\beta} \eta^{\alpha+\beta-1} \quad (2.35) \end{aligned}$$

انطلاقاً من دالة تعظيم الربح، يكون لدينا:<sup>4</sup>

$$\pi = (\alpha + \beta) \bar{p} \cdot \bar{x}$$

<sup>1</sup> Weber, L. (2010), op. cit, p. 136.

<sup>2</sup> Ibid., p. 137.

<sup>3</sup> Romer, P. M. (1990), op. cit, p. S89.

<sup>4</sup> Ibid., p. S91.

بما أن القيمة الحالية المخصومة من الأرباح يجب أن تساوي سعر التصميم  $P_A$ ، فإنه يترتب على ذلك<sup>1</sup>:

$$P_A = \frac{1}{r} \pi = \frac{\alpha + \beta}{r} \bar{p} \cdot \bar{x} = \frac{\alpha + \beta}{r} (1 - \alpha - \beta) H_Y^\alpha L^\beta \bar{x}^{1-\alpha-\beta} \quad (2.36)$$

في قطاع السلع النهائية، يكون أجر رأس المال البشري مساوياً لإنتاجيته الحدية، وبما أن رأس المال البشري يتلقى كل الدخل من قطاع البحث، فإن الأجر في هذا القطاع يساوي  $P_A \cdot \rho \cdot A$ .

للمساواة بين العوائد على رأس المال البشري في كلا القطاعين، نأخذ  $H_Y = H - H_A$ ، حيث<sup>2</sup>:

$$\begin{aligned} w_H = P_A \cdot \rho \cdot A &= \alpha H_Y^{\alpha-1} L^\beta \int_0^\infty \bar{x}^{1-\alpha-\beta} di \\ &= \alpha H_Y^{\alpha-1} L^\beta A \bar{x}^{1-\alpha-\beta} \end{aligned} \quad (2.37)$$

بتعويض  $A$  من المعادلة (2.36) في المعادلة (2.37)، و بعد التبسيط، نحصل على<sup>3</sup>:

$$H_Y = \frac{1}{\rho} \frac{\alpha}{(1 - \alpha - \beta)(\alpha + \beta)} r \quad (2.38)$$

من أجل قيمة ثابتة لـ  $H_A$  :  $H_A = H - H_Y$ ، فإن معدل النمو لـ  $A$  هو:  $\rho \cdot H_A$

تكتب معادلة الإنتاج النهائي كما يلي<sup>4</sup>:

$$Y = H_Y^\alpha L^\beta \int_0^\infty \bar{x}^{1-\alpha-\beta} di = H_Y^\alpha L^\beta A \bar{x}^{1-\alpha-\beta}$$

انطلاقاً من المعادلة (2.35) يظهر بأن الناتج  $Y$  ينمو بنفس معدل النمو لـ  $A$  إذا كانت  $L$ ،  $H_Y$ ، و  $\bar{x}$  ثابتة.

نرمز بـ  $g$  إلى معدل نمو  $A$ ،  $Y$ ، و  $K$ . بما أن  $K/Y$  هو ثابت، فإن النسبة:

$$\frac{C}{Y} = 1 - \frac{\dot{K}}{Y} = 1 - \frac{\dot{K} K}{K Y}$$

<sup>1</sup> Romer, P. M. (1990), op. cit., p. S91.

<sup>2</sup> Ibid., p. S91.

<sup>3</sup> Ibid., p. S91.

<sup>4</sup> Ibid., p. S92.



يجب أن تكون أيضا ثابتة، ويعطى معدل النمو المشترك  $g$  لجميع هذه المتغيرات بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$g = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{A}}{A} = \rho H_A$$

انطلاقا من المعادلة (2.38)، وباستخدام القيد  $H_Y = H - H_A$  يمكن كتابة معدل النمو  $g$  على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$g = \rho H_A = \rho H - \frac{\alpha}{(1 - \alpha - \beta)(\alpha + \beta)} r \quad (2.39)$$

كما يمكن تبسيطه كما يلي:<sup>3</sup>

$$g = \rho H_A = \rho H - \Lambda r \quad (2.39')$$

حيث:  $\Lambda$  ثابت يعتمد على معاملات التكنولوجيا  $\alpha$  و  $\beta$

$$\Lambda = \frac{\alpha}{(1 - \alpha - \beta)(\alpha + \beta)} \quad (2.40)$$

وبالتالي، يتضح أن معدل النمو  $g$  يزيد مع زيادة كفاءة البحث المقاسة بواسطة المعلمة  $\rho$ .<sup>4</sup>

#### 4- نموذج Robert Barro (1990):

قام Robert Barro سنة 1990 بإدراج تدفق النفقات العامة  $G$  المرتبطة بالبنى التحتية المقدمة من طرف الدولة كعامل للإنتاج في نموذجه للنمو الداخلي، حيث تساهم هذه النفقات في دعم وتعزيز الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وقد افترض Barro أن المستوى الكلي  $G$  يدخل في دالة الإنتاج الخاصة بكل مؤسسة  $i$ ، وبالتالي، يكون لدينا:<sup>5</sup>

$$Y_i = AK_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}, \quad \alpha \in ]0,1[$$

حيث:

$Y_i$ ،  $K_i$ ، و  $L_i$ ، تمثل على التوالي: الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص، والعمل للمؤسسة  $i$ .

$G$  تمثل مجموع نفقات الدولة على البنى التحتية.

$A$  يمثل مستوى التقدم التكنولوجي، وهو ثابت عبر الزمن.

<sup>1</sup> Romer, P. M. (1990), op. cit., p. S92.

<sup>2</sup> Ibid., p. S92.

<sup>3</sup> Ibid., p. S92.

<sup>4</sup> Schubert, K. (2000), op. cit., p. 407.

<sup>5</sup> Ibid., p. 402.

$1 - \alpha$  تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى البنية التحتية.

إذا كانت جميع المؤسسات متماثلة، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad (2.41)$$

تبين هذه الدالة ثبات العوائد لعوامل الإنتاج الخاصة  $K$  و  $L$ .

يتم تمويل النفقات العامة من خلال ضريبة نسبية بمعدل  $\tau$  (ثابت عبر الزمن)، والتي تفرض على جميع المداخيل:  $T = \tau Y$ ، ويكون توازن الميزانية محققاً في كل لحظة:  $T = G$ .<sup>2</sup>

تتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن  $\tau$  هو جزء من الناتج النهائي الذي يمتص من طرف الدولة، وتخصص العائلات إذن الجزء  $s$  من الدخل المتبقي للادخار، حيث أن ديناميكية تراكم رأس المال تأخذ الشكل:<sup>3</sup>

$$\dot{K} = s(1 - \tau)Y - \delta K \quad (2.42)$$

ومن جهة أخرى، عند استبدال  $G$  بـ  $\tau Y$ ، تصبح دالة الإنتاج الاجتماعية كما يلي:<sup>4</sup>

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} (\tau Y)^{1-\alpha} \text{ أو:}$$

$$Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} K \quad (2.43)$$

وبالتالي، يمكن التعبير عن معدل نمو مخزون رأس المال، كما يلي:<sup>5</sup>

$$\gamma_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1 - \tau) \frac{Y}{K} - \delta = s(1 - \tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \quad (2.43)$$

يكون هذا المعدل ثابتاً، ويمكن ملاحظة أن معدل نمو الاقتصاد يرتبط بمعدل الضريبة الذي يفرضه الدولة<sup>6</sup>، حيث تشمل آثار الدولة على النمو قناتين: العبارة  $(1 - \tau)$  تمثل الأثر السلبي للضرائب على الناتج الحدي لرأس المال بعد خصم الضريبة، والعبارة  $\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$  تمثل الأثر الإيجابي للخدمات العامة  $G$  على هذا الناتج الحدي.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Schubert, K. (2000), op. cit, p. 402.

<sup>2</sup> Ibid., p. 402.

<sup>3</sup> Ibid., p. 403.

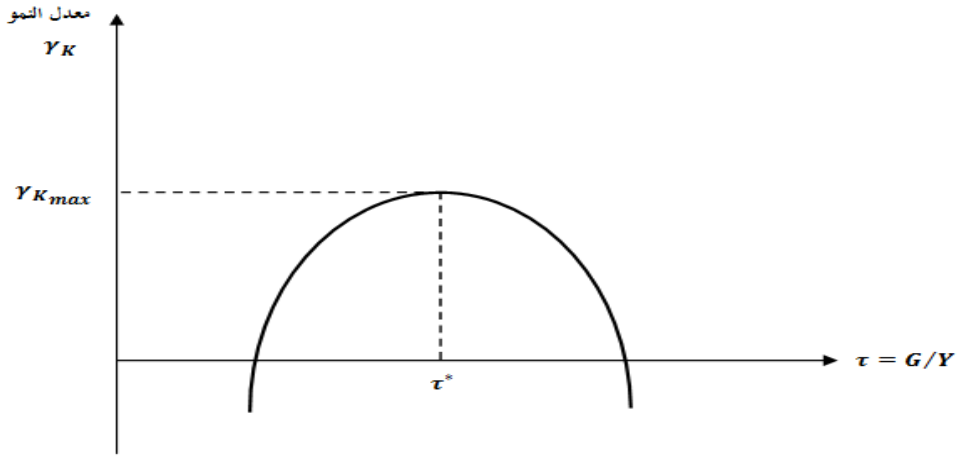
<sup>4</sup> Ibid., p. 403.

<sup>5</sup> Ibid., p. 403.

<sup>6</sup> Ibid., p. 403.

<sup>7</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (1999), op. cit, p. 154.

الشكل (4-2): العلاقة بين حجم الدولة ومعدل النمو



المصدر: Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (1999), op. cit, p. 155

يبين الشكل (6-2) التمثيل البياني لمعدل النمو  $\gamma_K$  من المعادلة (2.43) بدلالة نسبة الإنفاق العام  $\tau = G/Y$ ، حيث يتضح أنه عند قيم منخفضة لـ  $\tau$ ، يهيمن الأثر الإيجابي لـ  $G/Y$  على الناتج الحدي لرأس المال، وبالتالي يرتفع  $\gamma_K$  مع  $\tau$  إلى أن يصل إلى حده الأقصى عندما تكون  $\tau = \tau^*$ ، ثم بعد ذلك عند ارتفاع  $\tau$  عن  $\tau^*$  يهيمن الأثر السلبي للضرائب، وبالتالي، يتراجع معدل النمو  $\gamma_K$ <sup>1</sup>.

لإيجاد القيمة العظمى لمعدل النمو  $\gamma_K$  من خلال المعادلة (2.43)، يتم وضع المشتق بالنسبة لـ  $\tau$  يساوي صفر، وبالتالي، يتم الحصول على:

$$\tau = G/Y = 1 - \alpha \quad (2.44)$$

ومن جهة أخرى، يعطى الناتج الحدي للخدمات العامة من خلال المعادلة (2.41) كما يلي:<sup>2</sup>

$$\partial Y / \partial G = (1 - \alpha) \cdot (Y/G) = (1 - \alpha) / \tau$$

وبالتالي، فإن الشرط  $\tau = 1 - \alpha$ ، يتوافق مع شرط الكفاءة الطبيعية لحجم الدولة  $\partial Y / \partial G = 1$ .

<sup>1</sup> Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (1999), op. cit, p. 155.

<sup>2</sup> Ibid., p. 155.

## 5- نموذج Philippe Aghion و Peter Howitt (1992):

قام P. Aghion و P. Howitt ببناء نموذج للنمو الاقتصادي استنادا على فكرة Schumpeter للتدمير الخلاق Creative destruction من خلال نمذجة عملية الابتكار، حيث ينتج النمو أساسا عن التقدم التكنولوجي، والذي ينتج بدوره عن المنافسة بين مؤسسات البحث التي تولد الابتكارات<sup>1</sup>، وتمثل الافتراضات الأساسية لهذا النموذج فيما يلي:<sup>2</sup>

- ◆ هناك ثلاث عناصر أساسية قابلة للتداول وهي: العمل، سلعة استهلاكية، وسلعة وسيطة.
- ◆ هناك تسلسل مستمر من الأفراد، الذين يمثلون في نفس الوقت المستهلكين ولهم معدل تفضيل ثابت  $r > 0$ .
- ◆ المنفعة الحدية للاستهلاك يفترض أنها ثابتة، وبالتالي فإن  $r$  يمثل أيضا سعر الفائدة.
- ◆ هناك ثلاث فئات من العمالة: العمالة غير الماهرة يرمز لها بـ  $(M)$ ، والتي يمكن استخدامها فقط في إنتاج السلع الاستهلاكية، العمالة الماهرة يرمز لها بـ  $(N)$ ، والتي يمكن استخدامها سواء في قطاع البحث أو في قطاع إنتاج السلع الوسيطة، و اليد العاملة المتخصصة التي يرمز لها بـ  $(R)$ ، والتي تستخدم فقط في قطاع البحث.

يتم إنتاج سلعة استهلاكية باستخدام كمية ثابتة  $M$  من العمالة غير الماهرة، وسلعة وسيطة، وبما أن  $M$  ثابت، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:<sup>3</sup>

$$y = AF(x) \quad (2.45)$$

حيث:  $F' > 0$  ،  $F'' < 0$  ،  $y$  هي الكمية المنتجة من السلعة الاستهلاكية،  $x$  هي الكمية المستخدمة من السلعة الوسيطة في إنتاج السلعة الاستهلاكية، و  $A$  هي معلمة تشير إلى إنتاجية المدخلات الوسيطة.

يتم إنتاج السلعة الوسيطة باستخدام العمالة الماهرة فقط، وفقا للتكنولوجيا الخطية:<sup>4</sup>

$$x = L \quad (2.46)$$

حيث:  $L$  يمثل تدفق العمالة الماهرة المستخدمة في قطاع السلع الوسيطة.

<sup>1</sup> Aghion, P. and Howitt, P. (1992), "A model of growth through creative destruction", *Econometrica*, 60(2), p. 324.

<sup>2</sup> Ibid., p. 327.

<sup>3</sup> Ibid., p. 327.

<sup>4</sup> Ibid., p. 327.

ينتج قطاع البحث تسلسل عشوائي من الابتكارات، حيث أن معدل الوصول البواسوني للابتكارات في الاقتصاد في أي لحظة هو:  $\lambda\phi(n, R)$  <sup>1</sup> ، مع:

$n$  : يمثل تدفق العمالة الماهرة المستخدمة في البحث.

$\lambda$  : معامل ثابت.

$\phi$  : عوائد ثابتة، دالة إنتاج مقعرة.

تعطى كل من  $\lambda$  و  $\phi$  بواسطة تقنية البحث.

يتمثل الهدف الأساسي لمحتكر السلعة الوسيطة في تعظيم القيمة الحالية المتوقعة للأرباح خلال الفترة الحالية، حيث أن منحى الطلب الذي يواجهه المحتكر يتضمن السعر  $p_t$  الخاص بالسلعة الاستهلاكية والذي يساوي الناتج الحدي: <sup>2</sup>

$$p_t = A_t F'(x_t) \quad (2.47)$$

يعرف الأجر المعدل للإنتاجية بواسطة  $\omega_t \equiv w_t/A_t$  ، كما تعطى دالة الإيراد الحدي كما يلي: <sup>3</sup>

$$\tilde{\omega}(x) \equiv F'(x) + xF''(x) \quad (2.48)$$

يعطى تدفق أرباح الاحتكار بالشكل التالي: <sup>4</sup>

$$\pi_t = A_t \tilde{\pi}(\omega_t) \quad (2.49)$$

حيث:  $\tilde{\pi}(\omega) \equiv -(\tilde{x}(\omega))^2 F''(\tilde{x}(\omega))$  ، مع:  $\tilde{x}$  و  $\tilde{\pi}$  هما قيمتين موجبتين تماما ومتناقصتين تماما من أجل جميع القيم الموجبة لـ  $\omega_t$  .

إضافة إلى ذلك، تستخدم المؤسسة الكميات  $z$  ،  $s$  من العاملين في مجال البحث، وتجرب الابتكارات مع معدل وصول بواسوني  $\lambda\phi(z, s)$  بشكل مستقل عن مدخلات المؤسسات الأخرى، حيث يتمثل هدف المؤسسة في اختيار  $z$  و  $s$  في كل فترة في تعظيم تدفق الأرباح المتوقعة من البحث: <sup>5</sup>

$$\lambda\phi(z, s)V_{t+1} - w_t z - w_t^s s \quad (2.50)$$

تمثل  $V_{t+1}$  قيمة الابتكار المحقق خلال الفترة  $t + 1$  ، كما يمثل  $w_t^s$  معدل الأجر لليد العاملة المتخصصة.

<sup>1</sup> Aghion, P. and Howitt, P. (1992), op. cit, p. 327.

<sup>2</sup> Ibid., p. 329.

<sup>3</sup> Ibid., p. 329.

<sup>4</sup> Ibid., p. 329.

<sup>5</sup> Ibid., p. 329.

و بما أن  $\phi$  لها عوائد ثابتة، والتدفق الكلي للعمالة المتخصصة يجب أن يساوي  $R$  في حالة التوازن، فإنه يستنتج من شروط Kuhn-Tucker لتعظيم (2.50) أن:

$$^1 w_t \geq \phi'(n_t)\lambda V_{t+1}, \quad n_t \geq 0 \quad (2.51)$$

مع:  $\phi(n_t) \equiv \phi(n_t, R)$

$n_t$  يمثل العمالة الماهرة المستخدمة في البحث خلال الفترة  $t$ .

يتم إجراء جميع البحوث من قبل مؤسسات البحث الخارجية بدلا من المحنكر الحالي. إن القيمة  $V_{t+1}$  لمؤسسة بحث خارجية تمثل القيمة الحالية المتوقعة لتدفق الأرباح الاحتكارية  $\pi_{t+1}$  التي يحققها الابتكار الخاص بالفترة  $t + 1$  على مدى فترة زمنية طولها موزع بشكل أسي مع المعلمة  $\lambda\phi(n_{t+1})$ :<sup>2</sup>

$$V_{t+1} = \frac{\pi_{t+1}}{r + \lambda\phi(n_{t+1})} \quad (2.52)$$

بدمج المعادلات (2.48)، (2.49)، (2.51)، (2.52)، وشرط التوازن  $N = n_t + x_t$ ، نحصل على:<sup>3</sup>

$$\frac{\tilde{\omega}(N - n_t)}{\lambda\phi'(n_t)} \geq \frac{\gamma\tilde{\pi}(\tilde{\omega}(N - n_{t+1}))}{r + \lambda\phi(n_{t+1})}, \quad n_t \geq 0 \quad (2.53)$$

تمثل  $c(n_t)$  التكلفة الحدية للبحث، وهي دالة متزايدة تماما، حيث:

في حين تمثل  $b(n_{t+1})$  المنفعة الحدية للبحث، وهي دالة متناقصة تماما، حيث:

$$b(n_{t+1}) \equiv \frac{\gamma\tilde{\pi}(\tilde{\omega}(N - n_{t+1}))}{r + \lambda\phi(n_{t+1})}$$

هناك توازن ثابت وحيد، عندما يكون  $c(0) < b(0)$ ، ويعرف بواسطة:<sup>4</sup>

$$\frac{\tilde{\omega}(N - \hat{n})}{\lambda\phi'(\hat{n})} = \frac{\gamma\tilde{\pi}(\tilde{\omega}(N - \hat{n}))}{r + \lambda\phi(\hat{n})} \quad (2.54)$$

حيث:  $\hat{n}$  يمثل حجم العمالة الماهرة المستخدمة في البحث عند نقطة التوازن ( $\hat{n} > 0$ ).

<sup>1</sup> Aghion, P. and Howitt, P. (1992), op. cit, p. 330.

<sup>2</sup> Ibid., p. 330.

<sup>3</sup> Ibid., p. 331.

<sup>4</sup> Ibid., p. 333.

## المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

ساهمت النظريات الاقتصادية في شرح وتفسير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث أكدت النظرية الكينزية على الأثر الإيجابي للإنفاق العام المستقل على النمو، باعتباره يساهم في رفع الطلب الكلي، مما يحقق بدوره زيادة في الناتج بناءً على مضاعف الإنفاق، ومع ظهور نماذج النمو الداخلي من خلال الأعمال الرائدة لـ Romer (1986)، Lucas (1988)، Barro (1990)، و Rebelo (1991)، تغيرت وجهات النظر حول دور الدولة بشكل كبير، حيث أصبح بإمكانها التأثير على معدل النمو سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبهذا يكون للسياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص آثار واسعة النطاق على أداء النمو الطويل الأجل من خلال تأثيرها على كفاءة استخدام الموارد، معدل تراكم العوامل، ووتيرة التقدم التكنولوجي.

## 1- قانون Wagner لتفسير وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

قدم الاقتصادي الألماني Adolph Wagner سنة 1883 قانوناً يفسر العلاقة بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق العام، والذي عُرف بقانون "تزايد نشاط الدولة"<sup>1</sup>، حيث ينص هذا القانون على أنه إذا حقق مجتمع ما معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، مما يعمل بالتالي على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي<sup>2</sup>، وبهذا أشار Wagner إلى أن مرونة الدخل للطلب على النفقات العامة أكبر من 1، وأن سرعة الزيادة في النفقات العامة تعتبر أكبر من سرعة الزيادة في الدخل القومي<sup>3</sup>، حيث تعتبر النفقات العامة كمتغير داخلي، كما أن اتجاه السببية يأخذ مساراً من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة<sup>4</sup>، وفي الواقع، يعود توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي حسب Wagner إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي:<sup>5</sup>

أ- عامل التصنيع والتحديث: الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وعندما يتزايد تعقيد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية، التشريع، والتنظيم.

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب (2010)، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ص 56.

<sup>2</sup> محمد غالي راهي الحسيني (2018)، "التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية: دراسة تحليلية"، دار اليازوري، عمان، ص 15-16.

<sup>3</sup> Gary Koop, G. and Poirier, D. J. (1995), "An empirical investigation of Wagner's hypothesis by using a model occurrence framework", Journal of the Royal Statistical Society. Series A (Statistics in Society), 158(1), p. 123.

<sup>4</sup> Bird, R. M. (1971), "Wagner's 'Law' of expanding state activity", Public Finance, 26(1), p. 2.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي (2005)، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 16.

ب- عامل نمو الدخل الحقيقي: حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهية و التعليم وغيرها من المجالات الأخرى.

ج- عامل التطور الاقتصادي و التكنولوجي: حيث يعملان على سيطرة الدولة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

يبين الجدول التالي أهم النماذج المستخدمة في الدراسات لغرض اختبار صحة قانون Wagner:

الجدول (1-2): النماذج البديلة لقانون Wagner

$\beta_1 > 1$	(1961) Peacock-Wiseman	$LnG_t = \beta_0 + \beta_1 LnGDP_t + \varepsilon_t$	النموذج (1)
$\beta_1 > 1$	(1967) Gupta	$LnperG_t = \beta_0 + \beta_1 LnperGDP_t + \varepsilon_t$	النموذج (2)
$\beta_1 > 1$	(1968) Goffman	$LnG_t = \beta_0 + \beta_1 LnperGDP_t + \varepsilon_t$	النموذج (3)
$\beta_1 > 0$	(1980) Mann	$Ln G/GDP_t = \beta_0 + \beta_1 LnGDP_t + \varepsilon_t$	النموذج (4)
$\beta_1 > 0$	(1996) Payne-Ewing	$Ln G/GDP_t = \beta_0 + \beta_1 LnperGDP_t + \varepsilon_t$	النموذج (5)

المصدر:

Bayrak, M. and Esen, Ö (2014), "Examining the Validity of Wagner's Law in the OECD Economies", Research in Applied Economics, 6(3), p.5.

♦ يمثل الإنفاق العام دالة للدخل القومي حسب النموذج (1) لـ Peacock-Wiseman (1961)،

حيث:

$LnG_t$ : تمثل القيمة اللوغاريتمية لسلسلة الإنفاق العام.

$LnGDP_t$ : تمثل القيمة اللوغاريتمية لسلسلة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

وللقبول بصحة قانون Wagner في هذا النموذج، يجب أن تكون مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل ( $\beta_1$ ) أكبر من الواحد.

♦ كما يعتبر الإنفاق العام دالة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي حسب النموذج (2)

لـ Gupta (1967)، حيث:

$LnperG_t$ : تمثل القيمة اللوغاريتمية لسلسلة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام.



$LnperGDP_t$  : تمثل القيمة اللوغاريتمية لسلسلة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي.

وبالتالي، فإن مرونة النفقات العامة الحقيقية بالنسبة للدخل ( $\beta_1$ ) ينبغي أن تكون أكبر من الواحد يتم إثبات صحة قانون Wagner في هذا النموذج.

♦ ومن جهة أخرى، يمثل الإنفاق العام دالة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي وفقا للنموذج (3) لـ Goffman (1968)، حيث ينبغي أن تكون مرونة النفقات العامة الحقيقية بالنسبة للدخل ( $\beta_1$ ) أكبر من الواحد في هذا النموذج من أجل إثبات صحة قانون Wagner.

♦ أما بالنسبة للنموذج (4) لـ Mann (1980)، يتمثل المتغير التابع  $Ln G/GDP_t$  في القيمة اللوغاريتمية لنسبة النفقات العامة الحقيقية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، حيث يتم قبول صحة قانون Wagner عندما تكون مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل ( $\beta_1$ ) أكبر من الصفر.

♦ وقد تم اعتبار نسبة النفقات العامة الحقيقية إلى إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي كدالة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في النموذج (5) لـ Payne-Ewing (1996)، حيث يجب أن يكون المعامل ( $\beta_1$ ) أكبر من الصفر من أجل تأكيد صحة قانون Wagner.

$\epsilon_t$  : يمثل حد الخطأ العشوائي.

## 2- سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الطويل الأجل:

تتوقف فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي على ما إذا كان هذا الإنفاق يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص في الاقتصاد، حيث ينطوي تمويل أي حجم للإنفاق العام على امتصاص الموارد الحقيقية من القطاع العام والتي ستكون بطريقة أخرى متاحة للقطاع الخاص، ومن وجهة نظر التخصيص، فإن هذا الامتصاص من شأنه أن يحسن الكفاءة الإجمالية إذا كانت المنفعة الاجتماعية من الإنفاق العام تفوق تكلفة الفرصة البديلة الخاصة به، ولكن، في المقابل، قد يحل الإنفاق العام محل إنتاج القطاع الخاص (أثر المزاحمة)، كما يمكن أيضا تحسين إنتاجية القطاع الخاص (أثر العوامل الخارجية أو أثر السلع والخدمات العامة)، وبالتالي، فإن العائد الاجتماعي الإجمالي الناتج عنه يجب أن يفسر على أنه مجموع كلا هذين الأثرين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Tanzi, V. and Zee, H. H. (1997), "Fiscal Policy and Long-Run Growth", IMF Staff Papers, 44(2), p. 187.

في ظل غياب الآثار الخارجية externalities، يكون لإنتاج القطاع العام كفاءة أقل مقارنة بإنتاج القطاع الخاص، وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق العام في هذه الحالة يشير إلى زيادة عدم الكفاءة وانخفاض مستوى الناتج، ومن جهة أخرى، تساهم آثار العوامل الخارجية للإنفاق العام في تعزيز النمو من خلال رفع إنتاجية القطاع الخاص. طبيعة التعارض لآثار المزاخمة والعوامل الخارجية تعني أن هيكل الإنفاق العام (وليس فقط مجرد مستواه) له أهمية كبيرة في تحليل تركيبة الإنفاق العام، وقد قسم المنهج التقليدي هيكل الإنفاق العام بصفة عامة إلى فئتين: الاستهلاك العام Public Consumption والاستثمار العام Public Investment، حيث أن الاستهلاك العام يميل عادة إلى عرقلة أو تأخير النمو، في حين يساهم الاستثمار العام في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال زيادة تراكم رأس المال الخاص، وفي هذا الصدد، توصل Barro (1991)<sup>1</sup> إلى أن نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي إلى الناتج الداخلي الإجمالي لها أثر سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، كما توجد علاقة غير معنوية بين حجم الاستثمار العام والنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، أشار Easterly و Rebelo (1993)<sup>2</sup> إلى أن الاستثمار في النقل والاتصالات له ارتباط إيجابي ومعنوي مع النمو الاقتصادي، في حين أن الاستثمار الحكومي العام يرتبط إيجابيا مع كل من النمو والاستثمار الخاص، إضافة إلى ذلك، أشار Bose وآخرون (2007)<sup>3</sup> باستخدام تحليل بيانات panel لـ 30 دولة نامية إلى أن نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي لها ارتباط موجب ومعنوي مع النمو الاقتصادي، في حين يوجد أثر غير معنوي للنفقات العامة الجارية على النمو، كما توصل Attari و Javed (2013)<sup>4</sup> إلى وجود أثر إيجابي للنفقات العامة الإجمالية على النمو الاقتصادي في باكستان، حيث تؤثر النفقات العامة الرأسمالية بشكل إيجابي ومعنوي على النمو، في حين أن أثر النفقات العامة الجارية على النمو الاقتصادي هو غير معنوي، في حين توصلت بعض الدراسات إلى أن النفقات العامة الجارية لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر النفقات العامة الرأسمالية سلبا على معدل النمو (على سبيل المثال، Devarajan وآخرون (1996)<sup>5</sup>، Ghosh و Gregoriou (2006)<sup>6</sup>).

<sup>1</sup> Barro, R.J. (1991), op. cit, 106(2), pp. 407-443.

<sup>2</sup> Easterly, W. and Rebelo, S. (1993), op. cit, pp. 417-458.

<sup>3</sup> Bose, N., Haque, M.E., and Osborn, D.R. (2007), op. cit, pp.533-556.

<sup>4</sup> Attari, M.I.J. and Javed, A.Y. (2013), "Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010", Procedia Economics and Finance, 5, pp. 58-67.

<sup>5</sup> Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), op. cit, pp. 313-344.

<sup>6</sup> Ghosh, S. and Gregoriou, A. (2006), op. cit.

ومن جهة أخرى، أشار Li و Connolly (2016)<sup>1</sup> إلى أن الإنفاق العام الاجتماعي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين هناك أثر غير معنوي لكل من الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثمار العام على النمو الاقتصادي.

ولكن التصنيف الأكثر أهمية والأكثر استخداماً مؤخراً يقوم على تصنيف النفقات العامة إلى نفقات منتجة (وهي تلك النفقات التي تعزز النمو) وغير منتجة (وهي النفقات التي تؤخر أو تعيق النمو)<sup>2</sup>، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى ومزيج كل من الموارد التي يتم امتصاصها والمخرجات التي يتم إنتاجها بواسطة برامج الإنفاق المختلفة<sup>3</sup>، وعلى هذا الأساس، أشار Kneller وآخرون (1999) إلى أن تحويل النفقات العامة من الأشكال غير المنتجة إلى الأشكال المنتجة يؤثر إيجابياً على النمو<sup>4</sup>، ولكن، في الواقع لا يتم تصنيف جميع برامج الإنفاق العام لغرض تعزيز النمو، مما يعني أنه قد تكون هناك بعض النفقات التي تعتبر غير منتجة بمفهوم النمو إلا أنها تعتبر فعالة بمفهوم تحقيق أهدافها<sup>5</sup>.

إن تصنيف النفقات العامة إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة له أهمية خاصة في تحليل ديناميكيات النمو لكونه يركز على أثر الإنفاق العام على كل من الادخار والاستثمار الخاص، وبالتالي، تراكم رأس المال، وهناك ثلاثة أبعاد لهذا الأثر<sup>6</sup>:

أ- يحتاج الإنفاق العام إلى تمويله، وهذا سوف يقلل من حجم الموارد التي يتم توجيهها للادخار الخاص، حيث أكد Bradford (1975)<sup>7</sup> على أهمية معرفة ما إذا كان مصدر التمويل هو الاستهلاك، تكوين رأس المال الخاص، أو الموارد العاطلة (غير المستخدمة).

ب- يحفز الإنفاق العام الادخارات الخاصة باعتباره يساهم في تحسين الإنتاجية الخاصة.

ج- تحظى درجة التكامل أو الإحلال بين الإنفاق العام والخاص بأهمية كبيرة، حيث أن أقل درجة تكامل (أعلى درجة إحلال)، تعني أقل تأثير للإنفاق العام على الادخارات الخاصة.

<sup>1</sup> Connolly, M. and Li, C. (2016), op. cit, pp. 386-395.

<sup>2</sup> Tanzi, V. and Zee, H. H. (1997), op. cit, p. 188.

<sup>3</sup> Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), op. cit, p. 315.

<sup>4</sup> Kneller, R., Bleaney, M.F., and Gemmel, N. (1999), op. cit, p. 174.

<sup>5</sup> Tanzi, V. and Zee, H. H. (1997), op. cit, p. 189.

<sup>6</sup> Ibid., p. 189.

<sup>7</sup> Bradford, D. F. (1975), "Constraints on Government Investment Opportunities and the Choice of Discount Rate", The American Economic Review, 65(5), pp. 887-899.

وفي الواقع، إن التأثير المشترك لهذه الآثار على الادخارات الخاصة يقترح أن العلاقة بين مستوى الإنفاق العام والنمو تكون عادة غير رتيبة، حيث أشار Barro (1990)<sup>1</sup> إلى أن ارتفاع الضرائب كنتيجة لزيادة الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، تساهم زيادة الإنفاق العام في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي، اعتبر Barro أن أثر زيادة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو غير رتيب non monotonic ، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم القطاع العام عن حد معين، أدى ذلك إلى تثبيط أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي، لذلك ينبغي تحديد الحجم الأمثل للقطاع العام، وقد تم تأكيد هذا الرأي من قبل العديد من الكتاب من بينهم: Tanninen (1999)<sup>2</sup>، Dar و Amirkhalkhali (2002)<sup>3</sup>، و Chen و Lee (2005)<sup>4</sup>، كما أشار Armey (1995) إلى أنه يمكن تمثيل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وحجم القطاع العام بواسطة منحنى على شكل مقلوب حرف U والذي يشبه منحنى Laffer، حيث يبين هذا المنحنى أن زيادة حجم القطاع العام تساهم في تعزيز نمو الناتج الداخلي الإجمالي من خلال حماية حقوق الملكية، توفير السلع العامة،... الخ، وذلك إلى غاية الوصول إلى نقطة معينة والتي توافق الحجم الأمثل للقطاع العام، حيث أنه إذا زاد حجم القطاع العام انطلاقاً من هذه النقطة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي نتيجة ظهور أثر مزاحمة الاستثمار الخاص، وكذا زيادة الأعباء الضريبية وفوائد الديون لغرض تمويل الزيادة في الإنفاق العام<sup>5</sup>.

### 3- أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ظل نموذج النمو الداخلي:

ساهمت نظرية النمو الداخلي في ظهور العديد من النماذج التي تفسر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث قام Devarajan وآخرون (1996) باقتراح نموذج يقوم على أساس تصنيف النفقات العامة إلى نفقات منتجة وغير منتجة، وقد بين من خلاله طريقة تأثير تغيير المزيج من هذين النوعين من النفقات على أداء النمو الطويل الأجل.

<sup>1</sup> Barro, R. J. (1990), "Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth", Journal of Political Economy, 98(5), pp. S103-S125.

<sup>2</sup> Tanninen, H. (1999), "Income inequality, government expenditures and growth", Applied Economics, 31, pp. 1109-1117.

<sup>3</sup> Dar, A. A. and Amirkhalkhali, S. (2002), op. cit, pp. 679-692.

<sup>4</sup> Chen, S. T. and Lee, C. C. (2005), "Government size and economic growth in Taiwan: A threshold regression approach", Journal of Policy Modeling, 27, pp. 1051-1066.

<sup>5</sup> أمال معط الله، مصطفى بلقدم (2017)، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر"، مجلة دراسات، العدد 59، جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر، ص 148.

بافتراض دالة الإنتاج الكلي ذات مرونة الإحلال الثابتة (CES)، والتي تأخذ الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$y = f(k, g_1, g_2) = [\alpha k^{-\zeta} + \beta g_1^{-\zeta} + \gamma g_2^{-\zeta}]^{-1/\zeta} \quad (2.55)$$

مع:

$$\zeta \geq -1, \alpha + \beta + \gamma = 1, \gamma \geq 0, \beta \geq 0, \alpha > 0$$

حيث:

$k$ : يمثل مخزون رأس المال الخاص،  $g_1$ : تمثل النفقات العامة المنتجة،  $g_2$ : تمثل النفقات العامة غير المنتجة.

وقد افترض Devarajan وآخرون (1996) في نموذجه كما هو الحال بالنسبة لنموذج Barro (1990) أن الحكومة تقوم بتمويل نفقاتها عن طريق فرض ضريبة ثابتة على الدخل بمعدل  $\tau$ ، حيث:<sup>2</sup>

$$\tau y = g_1 + g_2 \quad (2.56)$$

تمثل  $\phi$  ( $0 \leq \phi \leq 1$ ) حصة النفقات العامة الاجمالية المخصصة لـ  $g_1$ ، حيث:

$$\begin{aligned} g_1 &= \phi \tau y \\ g_2 &= (1 - \phi) \tau y \end{aligned} \quad (2.57)$$

بأخذ قرارات الحكومة بشأن  $\tau$  و  $\phi$  على أنها معطاة، كما أن العون الاقتصادي يختار الاستهلاك  $c$  ورأس المال  $k$  بالشكل الذي يسمح له بتعظيم منفعة:<sup>3</sup>

$$U = \int_0^{\infty} u(c) e^{-\rho t} dt \quad (2.58)$$

مع:

$$\dot{k} = (1 - \tau)y - c \quad (2.59)$$

حيث:  $\rho$  يمثل معدل التفضيل الزمني .The rate of time preference

<sup>1</sup> Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), op. cit, p. 316.

<sup>2</sup> Ibid., p. 316.

<sup>3</sup> Ibid., p. 316.

لغرض الحصول على الحلول التحليلية analytical solutions، يتم كتابة دالة المنفعة على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$u(c) = \frac{c^{1-\sigma} - 1}{1 - \sigma} \quad (2.60)$$

بتعويض المعادلة (2.60) في المعادلة (2.58) مع الأخذ بعين الاعتبار حالة التعظيم والمعادلات (2.55)، (2.56)، (2.57)، و(2.59)، يتم الحصول على المعادلة الممثلة لمعدل نمو الاستهلاك كما يلي:<sup>2</sup>

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{\alpha(1-\tau)\{\alpha + (g/k)^{-\zeta}[\beta\phi^{-\zeta} + \gamma(1-\phi)^{-\zeta}]\}^{-(1+\zeta)/\zeta} - \rho}{\sigma} \quad (2.61)$$

يرمز بـ  $\lambda$  إلى معدل نمو الاستهلاك خلال حالة الثبات أو الاستقرار، وبافتراض أن معدل الضريبة  $\tau$  يظل ثابتاً على طول مسار النمو المستقر، وبالتالي، يكون  $g/k$  ثابتاً أيضاً خلال هذه المرحلة، ويعطى كما يلي:

$$g/k = \{[\tau^\zeta - \beta\phi^{-\zeta} - \gamma(1-\phi)^{-\zeta}]/\alpha\}^{1/\zeta} \quad (2.62)$$

بتعويض قيمة  $g/k$  من المعادلة (2.62) في المعادلة (2.61)، يتم الحصول على معدل نمو الاستهلاك خلال حالة الثبات أو الاستقرار كما يلي:

$$\lambda = \frac{\alpha(1-\tau)\{\alpha\tau^\zeta/[\tau^\zeta - \beta\phi^{-\zeta} - \gamma(1-\phi)^{-\zeta}]\}^{-(1+\zeta)/\zeta} - \rho}{\sigma} \quad (2.63)$$

انطلاقاً من المعادلة (2.63)، يمكن استخراج العلاقة بين معدل نمو حالة الثبات أو الاستقرار  $\lambda$  وحصّة الإنفاق العام المخصصة لـ  $g_1$  كما يلي:

$$\frac{d\lambda}{d\phi} = \frac{\alpha(1-\tau)(1+\zeta)[\alpha\tau^\zeta]^{-(1+\zeta)/\zeta}[\beta\phi^{-(1+\zeta)} - \gamma(1-\phi)^{-(1+\zeta)}]}{\sigma[\tau^\zeta - \beta\phi^{-\zeta} - \gamma(1-\phi)^{-\zeta}]^{-1/\zeta}} \quad (2.64)$$

<sup>1</sup> Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), op. cit, p. 316.

<sup>2</sup> Ibid., p. 317.

ومن هنا عرّف Devarajan وآخرون (1996) النفقات المنتجة على أنها تلك النفقات التي يساهم زيادة حجمها في رفع معدل نمو حالة الثبات للاقتصاد، ومن خلال المعادلة (2.64) يعتبر  $g_1$  إنفاقاً منتجاً في حالة ما إذا كان  $d\lambda/d\phi > 0$ <sup>1</sup>.

بافتراض أن  $\lambda$  (المعطى بواسطة المعادلة (2.63)) موجب، فإن  $d/d\phi$  يكون موجبا إذا كان:<sup>2</sup>

$$(1 + \zeta)[\beta\phi^{-(1+\zeta)} - \gamma(1 - \phi)^{-(1+\zeta)}] > 0 \quad (2.65)$$

بما أن  $\zeta \geq -1$  فإن المعادلة (2.65) تعني أن  $d/d\phi$  يكون موجبا إذا كان:

$$\frac{\phi}{1 - \phi} < \left(\frac{\beta}{\gamma}\right)^\theta \quad (2.66)$$

حيث:  $\theta = 1/(1 + \zeta)$  تمثل مرونة الإحلال.

يتضح من خلال الشرط (2.66) أن عملية تغيير تركيبة النفقات العامة لغرض رفع معدل النمو الاقتصادي لا تتوقف فقط على معاملي الإنتاجية ( $\beta$  و  $\gamma$ ) لكلا النوعين من النفقات، وإنما تعتمد كذلك على الحصص الأولية المخصصة لهما، وبالتالي، فإن تحويل النفقات من نفقات غير منتجة نحو نفقات منتجة (على سبيل المثال،  $\beta > \gamma$ ) قد لا يساهم في تعزيز معدل النمو في حالة ما إذا كانت حصتها الابتدائية ( $\phi$ ) مرتفعة جداً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), op. cit, p. 317.

<sup>2</sup> Ibid., p. 317.

<sup>3</sup> Ibid., p. 317.

## خلاصة الفصل الثاني:

تترجم عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، حيث يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، أولها النظرية الكلاسيكية التي اتجهت إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي استنادا على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ثم بعد ذلك ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل القصيرة الأجل، حيث أكدت هذه النظرية على دور التقدم التكنولوجي في رفع مستوى تكوين رأس المال، فقد أعطى Schumpeter أهمية بارزة لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، حاول نموذج Harrod-Domar شرح متطلبات النمو المستقر في الدول المتقدمة، حيث توصل إلى أن الاستثمار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، وبسبب عدم دقة نتائج هذا النموذج نظرا لاستناده على افتراضات غير واقعية، قدم Robert Solow نموذجا آخر للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، أدرج خلاله إمكانيات إحلال عوامل الإنتاج، حيث بين هذا النموذج أن معدل نمو حالة الثبات أو الاستقرار للاقتصاد يتحدد بواسطة عاملين خارجيين وهما: معدل النمو السكاني ووتيرة التقدم التكنولوجي، وباعتبار هذين العاملين مستقلين عن قرارات الأعوان الاقتصادية، فإنه لا يمكن للسياسة المالية للدولة بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولكن فشل هذا النموذج في تقديم تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم، أدى إلى ظهور نظرية جديدة للنمو تعرف بنظرية النمو الداخلي من خلال الأعمال الرائدة لـ Romer (1986)، Lucas (1988)، Barro (1990)، و Rebelo (1991)، والتي أكدت على أن معدل النمو الطويل الأجل يتم تحديده من قبل عوامل داخلية للنظام الاقتصادي والتي تحكم الفرص والحوافز لخلق التغيير التكنولوجي، وبالتالي، تغيرت وجهات النظر حول دور الدولة بشكل كبير، حيث أصبح بإمكانها التأثير على معدل النمو سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن هنا لا ينبغي أن يتردد الاقتصاديون في تقديم التوصيات الخاصة بكيفية إجراء تغييرات في سياسة الإنفاق العام في الاتجاه الذي تراه هذه النظرية مناسبا لتعزيز النمو الاقتصادي.

وبعد التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية الخاصة بكل من سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وكذا النظريات والنماذج الأساسية التي حاولت شرح وتفسير العلاقة بين هذين المتغيرين، سيتم الانتقال في الفصل الثالث الموالي إلى تحليل وضعية سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية.



## الفصل الثالث:

تحليل وضعية سياسة الإنفاق العام  
و النمو الاقتصادي في الدول العربية

## تمهيد:

شكلت كل من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، تذبذبات الوضع الاقتصادي العالمي، وكذا تداعيات الظروف الإقليمية السائدة والأوضاع الداخلية غير الملائمة في العديد من الدول العربية، أهم العوامل التي أثرت على الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 1999-2019، فرغم قيام هذه الدول بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لتلك الأوضاع، إلا أن معظمها قد سجل تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة بفعل هبوط أسعار النفط، مما دفع بالعديد من الدول العربية النفطية إلى تخفيض حجم نفقاتها الجارية والرأسمالية، في حين استقادت الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة من الحيز المالي الذي وفره انخفاض أسعار النفط بالشكل الذي مكّنها من مراجعة أنظمة دعم المشتقات النفطية وضبط الإنفاق العام وتوجيهه وفقاً لأولويات ومتطلبات التنمية الاقتصادية مع الاهتمام بشكل خاص بتفعيل البرامج الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، ومن جهة أخرى، قامت معظم الدول العربية التي تأثرت بالتحويلات السياسية والأوضاع الأمنية الصعبة التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً بالتوسع في الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاجتماعي للاستجابة للمطالب الشعبية لتحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعزيز النفقات الرأسمالية، مما أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة خصوصاً في الدول العربية ذات الموارد المالية المحدودة.

وعلى ضوء ما سبق، ومن أجل تحليل تطور سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة والمكونة من 15 دولة (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

**المبحث الأول:** سياسة الإنفاق العام في الدول العربية.

**المبحث الثاني:** الوضع الكلي للموازنات العامة والدين العام في الدول العربية.

**المبحث الثالث:** أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية.

**المبحث الرابع:** تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية.

## المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الدول العربية

ركزت العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة جهودها لتحسين كفاءة الإنفاق العام وإعادة توجيهه نحو الإنفاق الرأسمالي، مع السعي إلى ضبط وتيرة نمو الإنفاق الجاري وجعله ضمن الحدود المطلوبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة خاصة في ظل تقادم عجز الموازنة العامة ومحدودية الحيز المالي المتاح لديها، ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور سياسة الإنفاق العام في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة والمكونة من 15 دولة (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019.

## 1- تحليل تطور الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

ارتفعت النفقات العامة بالنسبة لإجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة بنسبة 17.5% خلال سنة 2000 حيث بلغت حوالي 190.3 مليار دولار مقابل 161.9 مليار دولار خلال سنة 1999، وقد شكل الإنفاق العام خلال سنة 2000 نسبة 29.6% من إجمالي الناتج الداخلي، ويعود ارتفاع الإنفاق العام خلال هذه السنة بشكل أساسي إلى زيادة الإنفاق الجاري بمعدل 18.4% والإنفاق الرأسمالي بمعدل 9.3%، وقد بلغت مساهمتهما في هيكل النفقات العامة للدول العربية 81.2% و 13.8% على التوالي في سنة 2000، وقد ارتفعت النفقات العامة خلال هذه السنة بنسب متفاوتة في جميع الدول العربية باستثناء الكويت والأردن اللتان سجلتا انخفاضا في الإنفاق بنسبة 1.5% و 0.1% على التوالي (أنظر الملحق (2))، ولكن سرعان ما سجل معدل نمو الإنفاق العام في الدول العربية تراجعا خلال السنتين الموالتين حيث وصل إلى 0.1% سنة 2002، وقد قدر حجم الإنفاق العام خلال هذه السنة بـ 197.8 مليار دولار أي بنسبة 30.3% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية، حيث تجاوز الإنفاق العام نسبة 30% من إجمالي الناتج خلال سنة 2002 في تسع دول وهي المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، الأردن، الجزائر، لبنان، موريتانيا، واليمن، في حين تراوحت نسب الإنفاق ما بين 16% و 29% من إجمالي الناتج الداخلي في باقي عينة الدول العربية محل الدراسة (أنظر الملحق (3))، وانطلاقا من سنة 2003، شهد معدل نمو الإنفاق العام في الدول العربية ارتفاعا تدريجيا حيث بلغ 24.2% خلال سنة 2007 وهو يمثل أعلى معدل نمو سنوي يسجلة الإنفاق العام منذ بداية التسعينات، ويعود هذا الارتفاع إلى نمو الإنفاق الجاري بنسبة 15.8% سنة 2007، وكذا نمو الإنفاق الرأسمالي بنسبة 51.6% خلال هذه السنة، وقد شكل الإنفاق العام خلال سنة 2007 نسبة 28.5% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية، حيث بلغت نسبة هذا الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 27% من الناتج، في حين قدرت هذه النسبة بـ 31.3% من إجمالي الناتج في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي.

الجدول (1-3): تطور الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

الإنفاق العام الإجمالي (مليار دولار)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
564.1	493.8	406.5	327.3	279.5	237.5	211.0	197.8	197.7	190.3	161.9	إجمالي الدول العربية
359.5	293.1	251.4	201.6	173.7	143.9	127.8	118.7	120.3	113.2	95.4	دول مجلس التعاون الخليجي
204.6	200.7	155.1	125.7	105.9	93.6	83.2	79.1	77.4	77.1	66.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
784.0	760.6	730.7	729.4	820.4	805.2	792.7	758.1	700.6	588.9	إجمالي الدول العربية	
558.7	539.4	512.3	499.2	527.6	522.6	529.4	493.0	458.8	377.4	دول مجلس التعاون الخليجي	
225.3	221.1	218.4	230.2	292.8	282.7	263.3	265.2	241.9	211.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	
معدل نمو الإنفاق العام الإجمالي (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
14.2	21.5	24.2	17.1	17.7	12.6	6.7	0.1	3.9	17.5		إجمالي الدول العربية
22.7	16.6	24.7	16.1	20.7	12.7	7.6	-1.3	6.2	18.7		دول مجلس التعاون الخليجي
1.9	29.4	23.4	18.7	13.1	12.5	5.3	2.1	0.4	15.9		باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
3.1	4.1	0.2	-11.1	1.9	1.6	4.6	8.2	19.0	4.4	إجمالي الدول العربية	
3.6	5.3	2.6	-5.4	1.0	-1.3	7.4	7.5	21.6	5.0	دول مجلس التعاون الخليجي	
1.9	1.3	-5.1	-21.4	3.6	7.4	-0.7	9.6	14.4	3.4	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	

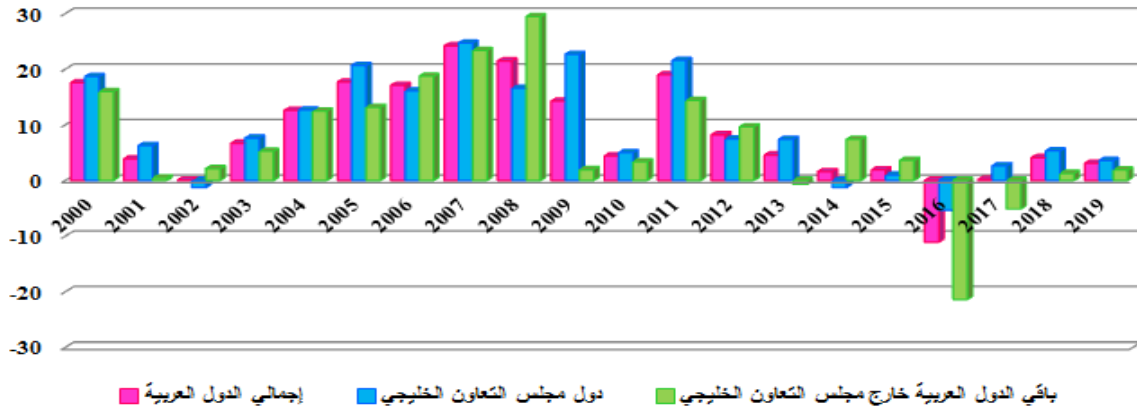
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين (1) و(2)

الجدول (2-3): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
36.1	27.6	28.5	26.4	26.7	27.6	28.7	30.3	31.2	29.6	28.9	إجمالي الدول العربية
37.5	24.7	27.0	24.7	25.5	26.9	28.8	30.7	32.7	30.0	30.7	دول مجلس التعاون الخليجي
33.9	33.0	31.3	29.8	28.9	28.8	28.5	29.8	29.2	29.2	26.7	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
32.3	31.8	33.4	33.5	36.3	31.8	32.1	31.7	31.9	32.3	إجمالي الدول العربية	
34.1	32.7	35.0	36.7	37.9	31.8	32.6	31.2	31.8	33.0	دول مجلس التعاون الخليجي	
28.5	29.7	30.0	28.1	33.8	31.8	31.1	32.5	31.9	31.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	

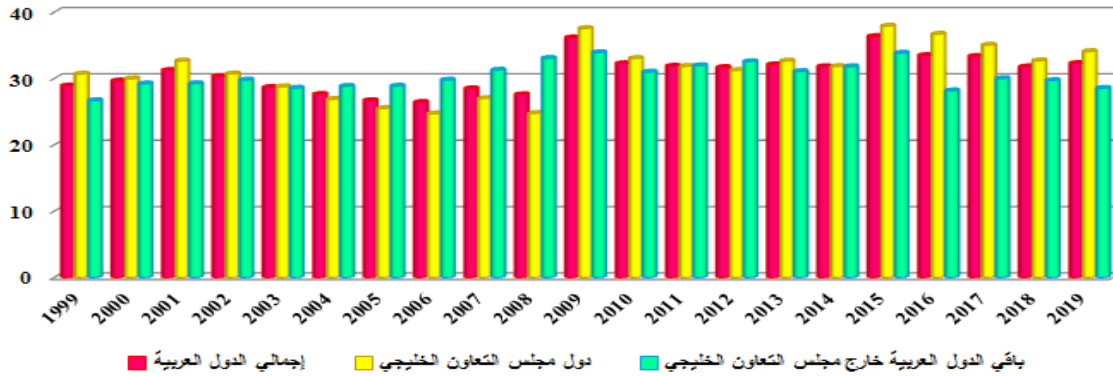
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (3)

الشكل (1-3): تطور معدل نمو الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (1-3)

الشكل (2-3): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-3)

وخلال سنة 2010، تراجع معدل نمو الإنفاق العام في الدول العربية إلى 4.4% مقابل 14.2% في سنة 2009 و 21.5% في سنة 2008، وذلك نتيجة تأثره بتداعيات الأزمة المالية العالمية وكذا بطبيعة السياسات المالية التي اتخذتها الدول العربية خلال هذه الفترة، وقد انخفض الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي من 36.1% سنة 2009 إلى 32.3% من إجمالي الناتج للدول العربية في سنة 2010، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد اتبعت خلال هذه الفترة سياسات مالية توسعية استندت على زيادة الإنفاق الجاري وكذا الإنفاق الرأسمالي، في حين تبنت بعض الدول الأخرى سياسة مالية منضبطة، كما ركزت باقي الدول العربية التي اتبعت سياسة مالية انكماشية على تخفيض حجم الإنفاق الرأسمالي نتيجة عدم توفر مرونة كافية للسياسة المالية فيما يتعلق بالإنفاق الجاري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2011)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011"، أبو ظبي، ص 115.

وفي سنة 2011، بلغ حجم الإنفاق العام في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة حوالي 700.6 مليار دولار، حيث ارتفع بنسبة 19% عن مستواه في سنة 2010، وقد شكل هذا الإنفاق نسبة 31.9% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية خلال سنة 2011، ومع ارتفاع أسعار النفط وظهور الاضطرابات الاجتماعية، اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط عدة تدابير لزيادة الأجرور في القطاع العام والإنفاق الاجتماعي، حيث ارتفعت الأجرور كنسبة من إجمالي الإنفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2011 بمقدار 10% مقارنة بسنة 2010، وفي نفس الوقت انخفضت نسبة الإنفاق الرأسمالي، في حين تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة مالية توسعية ملائمة بسبب الحاجة إلى تعزيز النمو خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك، فقد بذلت الدول العربية جهودا كبيرة خلال سنة 2015 لتعزيز كفاءة النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو النفقات الرأسمالية وكذا النفقات الاجتماعية المخصصة لتقليص حدة الفقر وتعزيز مستويات التنمية البشرية<sup>2</sup>، حيث قدر الإنفاق العام في إجمالي الدول العربية محل الدراسة خلال هذه السنة بحوالي 820.4 مليار دولار مقابل حوالي 805.2 مليار دولار خلال سنة 2014، أي أنه ارتفع بمعدل 1.9%، وقد شكل هذا الإنفاق نسبة 36.3% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية في سنة 2015، أما في سنة 2016، فقد تراجع الإنفاق العام لإجمالي الدول العربية محل الدراسة بنسبة 11.1% ليصل إلى حوالي 729.4 مليار دولار، حيث مثل نسبة 33.5% من إجمالي الناتج الداخلي خلال هذه السنة.

وانطلاقا من سنة 2017، شهد الإنفاق العام في إجمالي الدول العربية ارتفاعا تدريجيا إلى أن بلغ حوالي 784 مليار دولار سنة 2019، وقد شكل نسبة 32.3% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، حيث واصلت معظم الدول العربية خلال هذه السنة اتباع سياسة ضبط واحتواء الإنفاق العام وكذا رفع مستويات كفاءته، وذلك في إطار البرامج المالية الموضوعية مسبقا والتي تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة بالشكل الذي يضمن استدامة الدين العام، إلى جانب الاستجابة للتطورات غير الملائمة لأسعار النفط<sup>3</sup>، حيث ارتفع الإنفاق العام في بعض الدول العربية مثل الكويت بنسبة 13.3%، لبنان بنسبة 10%، مصر بنسبة 9.6%، وقطر بنسبة 6.6%، فيما تراوحت نسبة الزيادة ما بين 0.5% و 4.5% في كل من الأردن، الإمارات، السعودية، المغرب، اليمن، وسلطنة عمان، وفي المقابل، تراجع الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 6.8% في كل من الجزائر والسودان، وبحوالي 4.2% في تونس، و 2.8% في البحرين، و 1.1% في موريتانيا (أنظر الملحق (2)).

<sup>1</sup> IMF (2012), "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia", November, Washington, DC: International Monetary Fund, p. 17.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2016)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016"، أبو ظبي، ص 167.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2020)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020"، أبو ظبي، ص 127.

## 2- تحليل تطور الإنفاق العام الرأسمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

قدرت نسبة مساهمة الإنفاق الرأسمالي في هيكل الإنفاق العام لإجمالي الدول العربية محل الدراسة بـ 14.9% خلال سنة 1999، كما قدرت هذه النسبة بـ 11.7% في دول مجلس التعاون الخليجي و 19.5% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، وخلال سنة 2001، سجل الإنفاق العام في إجمالي الدول العربية تراجعاً بمعدل 7.5%، حيث انخفض من حوالي 26.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 24.4 مليار دولار سنة 2001، وقد تراجعت نسبة مساهمة الإنفاق الرأسمالي في هيكل الإنفاق العام إلى 12.3% سنة 2001، كما شكل هذا الإنفاق نسبة 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية خلال نفس السنة مقابل 4.1% خلال سنة 2000 و 4.3% خلال سنة 1999، ولقد شهد معدل نمو الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات الموالية تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2007 والتي قدرت بـ 51.6%، وقد شكل هذا الإنفاق نسبة 24.5% من إجمالي الإنفاق العام للدول العربية وحوالي 7% من إجمالي الناتج الداخلي، حيث ارتفع الإنفاق الرأسمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 65.5% سنة 2007، وتعكس هذه النسبة توجه معظم تلك الدول نحو تخصيص جزء مهم من الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه خلال السنوات القليلة السابقة لتطوير البنية التحتية، التعليم والصحة، وكذا الاستثمار في تنمية وتطوير المشاريع الصناعية وتعزيز القدرات الإنتاجية لقطاع النفط<sup>1</sup>، في حين قدر معدل نمو الإنفاق الرأسمالي بـ 33.3% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي سنة 2007، حيث تجاوز هذا المعدل نسبة 50% في الجزائر، كما تراوح ما بين 21.8% و 33.9% في كل من مصر، المغرب، السودان، وموريتانيا، بينما سجلت كل من اليمن، الأردن، تونس، ولبنان معدلات نمو ضعيفة للإنفاق الرأسمالي تراوحت ما بين 1.6% و 12.7% خلال سنة 2007 (أنظر الملحق (5))، ومن جهة أخرى، تأثرت وتيرة الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية خلال سنة 2009 بانعكاسات الأزمة المالية العالمية وبالخيارات المتاحة أمام السياسات المالية والظروف المستجدة في كل دولة على حدى، حيث انخفض الإنفاق الرأسمالي خلال هذه السنة بنسبة 2.9%، كما تراجعت حصة مساهمته في هيكل الإنفاق العام من 27.5% سنة 2008 إلى 23.4% سنة 2009، وقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو سالب للإنفاق الاستثماري قدر بحوالي -3.6% في سنة 2009 نتيجة قيام كل من الكويت، البحرين، والإمارات بتقليص نفقاتها الرأسمالية بنسبة 17.1%، و 20.2% و 71.3% على التوالي (أنظر الملحق (5))، في حين عملت باقي دول مجلس التعاون الخليجي على توسيع نفقاتها الرأسمالية خلال هذه السنة بغرض رفع وتيرة النشاط الاقتصادي الذي تأثر سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2008)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008"، أبو ظبي، ص 119.

الجدول (3-3): تطور الإنفاق العام الرأسمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

الإنفاق العام الرأسمالي (مليار دولار)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
132.0	135.9	99.6	65.7	57.0	43.8	36.7	36.0	24.4	26.3	24.1	إجمالي الدول العربية
84.2	87.4	61.8	37.4	32.9	22.2	18.6	18.2	9.3	10.9	11.2	دول مجلس التعاون الخليجي
47.8	48.5	37.8	28.4	24.1	21.7	18.1	17.8	15.1	15.5	13.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	136.5	143.9	146.1	146.1	217.2	212.1	181.8	169.2	170.3	146.5	إجمالي الدول العربية
	97.2	105.0	104.6	101.4	163.6	160.7	135.5	117.0	119.6	98.6	دول مجلس التعاون الخليجي
	39.4	38.9	41.5	44.7	53.6	51.3	46.3	52.2	50.7	47.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
معدل نمو الإنفاق العام الرأسمالي (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-2.9	36.4	51.6	15.3	30.1	19.4	1.9	47.8	-7.5	9.3		إجمالي الدول العربية
-3.6	41.3	65.5	13.5	48.5	19.0	2.5	95.6	-14.6	-2.5		دول مجلس التعاون الخليجي
-1.5	28.4	33.3	17.7	11.2	19.8	1.4	18.3	-2.5	19.4		باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	-5.1	-1.5	0.0	-32.7	2.4	16.6	7.5	-0.7	16.3	10.9	إجمالي الدول العربية
	-7.4	0.3	3.2	-38.0	1.8	18.6	15.8	-2.2	21.3	17.1	دول مجلس التعاون الخليجي
	1.2	-6.1	-7.2	-16.6	4.4	10.9	-11.3	2.9	5.9	0.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين (4) و(5)

الجدول (3-4): تطور نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
23.4	27.5	24.5	20.1	20.4	18.5	17.4	18.2	12.3	13.8	14.9	إجمالي الدول العربية
23.4	29.8	24.6	18.5	19.0	15.4	14.6	15.3	7.7	9.6	11.7	دول مجلس التعاون الخليجي
23.4	24.2	24.4	22.6	22.8	23.2	21.7	22.6	19.5	20.1	19.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	17.4	18.9	20.0	20.0	26.5	26.3	22.9	22.3	24.3	24.9	إجمالي الدول العربية
	17.4	19.5	20.4	20.3	31.0	30.8	25.6	23.7	26.1	26.1	دول مجلس التعاون الخليجي
	17.5	17.6	19.0	19.4	18.3	18.2	17.6	19.7	21.0	22.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (6)

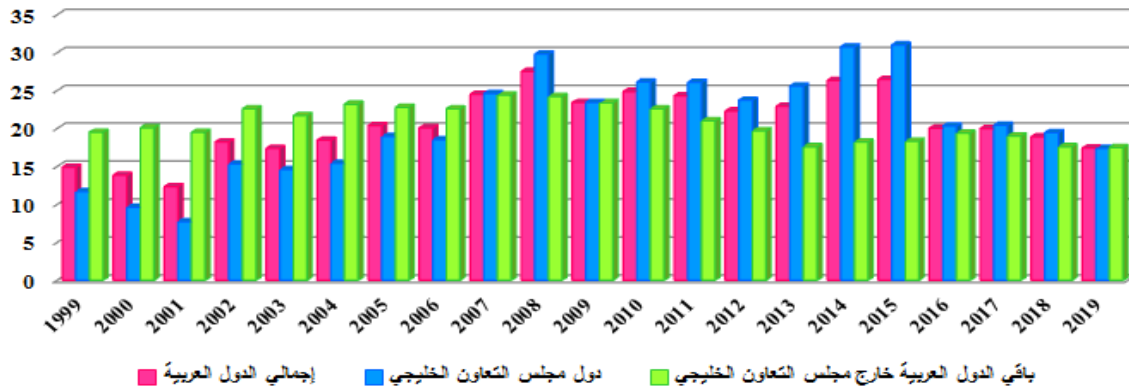


الجدول (3-5): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
8.5	7.6	7.0	5.3	5.4	5.1	5.0	5.5	3.8	4.1	4.3	إجمالي الدول العربية
8.8	7.4	6.6	4.6	4.8	4.1	4.2	4.7	2.5	2.9	3.6	دول مجلس التعاون الخليجي
7.9	8.0	7.6	6.7	6.6	6.7	6.2	6.7	5.7	5.9	5.2	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	5.6	6.0	6.7	6.7	9.6	8.4	7.4	7.1	7.7	8.0	إجمالي الدول العربية
	5.9	6.4	7.2	7.5	11.8	9.8	8.4	7.4	8.3	8.6	دول مجلس التعاون الخليجي
	5.0	5.2	5.7	5.5	6.2	5.8	5.5	6.4	6.7	7.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

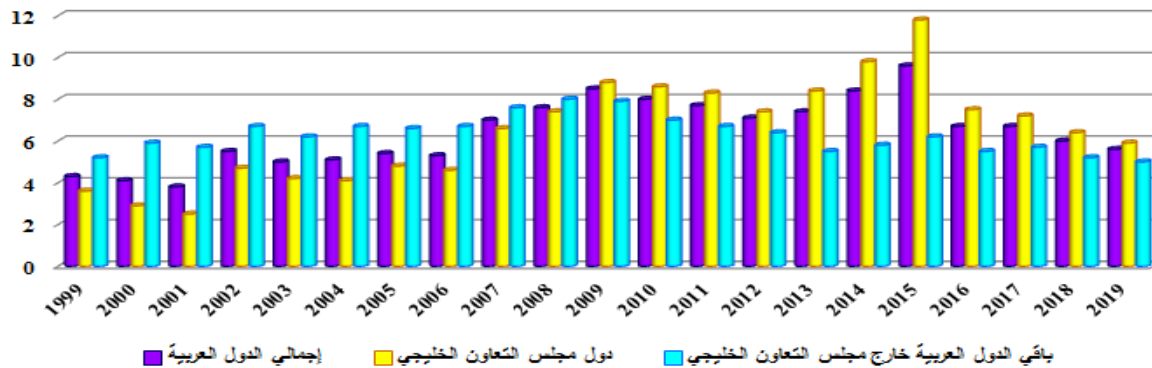
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (7)

الشكل (3-3): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-4)

الشكل (3-4): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-5)

ومع بداية سنة 2010، تبنت معظم الدول العربية سياسات مالية توسعية بأشكال مختلفة تركز بعضها على زيادة النفقات الرأسمالية في إطار تنفيذ الخطط التنموية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة، حيث قدر معدل نمو الإنفاق الاستثماري بـ 10.9% خلال سنة 2010 و 16.3% خلال سنة 2011، حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي برفع نفقاتها الاستثمارية بنسبة 21.3% في سنة 2011، كما قدر معدل نمو الإنفاق الاستثماري بحوالي 5.9% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي خلال نفس السنة.

ومن جهة أخرى، تراجع الإنفاق الرأسمالي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة خلال سنة 2016 بنسبة كبيرة قدرت بـ 32.7%، حيث بلغ 146.1 مليار دولار، وقد شكل نسبة 20% من إجمالي الإنفاق العام للدول العربية خلال هذه السنة، حيث أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تراجع الإيرادات البترولية وتقليص حيز السياسة المالية مما دفع العديد من الدول إلى تخفيض وتيرة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تأثير الظروف السياسية والأمنية على أوضاعها المالية وكذا على استمرارية المشاريع والأشغال العامة، في حين سعت العديد من الدول العربية النفطية إلى الحفاظ على وتيرة نمو إيجابية للإنفاق الرأسمالي من خلال الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، وقد قامت بتمويل هذه النفقات الرأسمالية من خلال الفوائض المتراكمة إبان فترة ارتفاع أسعار النفط<sup>1</sup>، وخلال سنة 2019، سجل الإنفاق الرأسمالي تراجعاً طفيفاً قدر بنسبة -5.1% ليلعب حجمه حوالي 136.5 مليار دولار، حيث شكل نسبة 17.4% من إجمالي الإنفاق العام و 5.6% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية خلال هذه السنة، ولقد تراجع الإنفاق الرأسمالي خلال هذه السنة في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل -7.4%، حيث سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع بلغت -23.6%، تليها سلطنة عمان بنسبة -18.4%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة -16.1%، في حين سجلت كل من الإمارات، قطر والكويت معدلات نمو إيجابية للإنفاق الرأسمالي خلال سنة 2019 تراوحت ما بين 1.4% و 31.5%، ومن جهة أخرى، ارتفع الإنفاق الرأسمالي بمعدل 1.2% في باقي الدول العربية محل الدراسة خلال سنة 2019، حيث سجلت السودان أعلى نسبة ارتفاع قدرت بـ 250%، تليها لبنان بـ 43.9%، كما سجلت كل من الجزائر، مصر، المغرب واليمن نسب زيادة تراوحت ما بين 0.7% و 9.5%، وفي المقابل، تراجع الإنفاق الرأسمالي في كل من الأردن، موريتانيا وتونس بنسبة 23.9%، و 19.9% و 3.5% على التوالي (أنظر الملحق (5))، وبصفة عامة، تعكس تطورات الإنفاق الرأسمالي خلال سنة 2019 بوضوح تأثير تباطؤ نمو الإيرادات العامة وكذا تراجع المنح الخارجية خلال هذه الفترة، إلى جانب تركيز الدول العربية على ضرورة توفير الموارد اللازمة للنفقات الجارية الضرورية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2017)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017"، أبو ظبي، ص 113.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 131.

## 3- تحليل تطور الإنفاق العام الجاري في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

قدر معدل نمو الإنفاق الجاري في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة بـ 18.4% سنة 2000، حيث ارتفع من حوالي 130.5 مليار دولار سنة 1999 إلى حوالي 154.5 مليار دولار سنة 2000، وقد شكل هذا الإنفاق نسبة 81.2% من إجمالي الإنفاق العام و 24.1% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية خلال سنة 2000، وفي سنة 2002، تراجع الإنفاق الجاري بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.7% حيث بلغ حوالي 163.5 مليار دولار خلال هذه السنة مقابل 164.6 مليار دولار خلال سنة 2001، وقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بنسبة 0.8% في حجم الإنفاق الجاري سنة 2002، حيث قامت الكويت برفع نفقاتها الجارية بنسبة 47.6%، كما ارتفعت هذه النفقات في كل من البحرين، قطر وسلطنة عمان بنسبة 14%، 5.5% و 3.9% على التوالي، في حين بقيت هذه النفقات ثابتة في الإمارات خلال سنة 2002، ومن جهة أخرى، انخفض الإنفاق الجاري في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3% خلال هذه السنة، حيث قامت كل من مصر، المغرب والجزائر بتقليص نفقاتها الجارية بمعدل 9.1%، 7.9% و 1.9% على التوالي، بينما شهدت هذه النفقات ارتفاعا في كل من تونس، الأردن، لبنان، اليمن، موريتانيا، والسودان بمعدلات تراوحت ما بين 2.8% و 39% (أنظر الملحق (9))، وانطلاقا من سنة 2003، قامت الدول العربية بزيادة حجم نفقاتها الجارية بشكل تدريجي إلى أن بلغ معدل نمو هذه النفقات 20.6% سنة 2009، حيث بلغت حصة هذه النفقات حوالي 76.1% من إجمالي النفقات العامة و 27.5% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية، وقد قدر معدل نمو الإنفاق الجاري بـ 33.8% في دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2009، حيث تزايد الإنفاق الجاري في جميع هذه الدول بنسب متفاوتة باستثناء سلطنة عمان التي طبقت خلال هذه السنة سياسة مالية منضبطة ارتكزت على تخفيض النفقات الجارية بنسبة 4.6%، وقد سجل هذا الإنفاق ارتفاعا هائلا في الكويت نتيجة قيامها بتمويل إعادة رسملة صندوق التقاعد الذي شكل نسبة مهمة من زيادة الإنفاق العام<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك، بلغ معدل نمو الإنفاق الجاري حوالي 2.5% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، حيث اتبعت مصر خلال سنة 2009 سياسة مالية توسعية استندت على زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 23.8% وذلك بهدف تحييد آثار الأزمة المالية العالمية على وتيرة النشاط الاقتصادي، كما أجلت تطبيق الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للمشتقات النفطية<sup>2</sup>، إضافة إلى ذلك، ارتفع الإنفاق الجاري في لبنان بمعدل 9.3% في سنة 2009 نتيجة زيادة الرواتب والتحويلات لقطاع الإسكان<sup>3</sup>، كما قامت الأردن كذلك خلال هذه السنة برفع نفقاتها الجارية بنسبة 2.5%، ومن جهة أخرى، سجل معدل نمو الإنفاق الجاري تراجعاً في كل من تونس، المغرب،

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2010)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010"، أبو ظبي، ص 128.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 129.

<sup>3</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 130.

الجزائر، موريتانيا، السودان، واليمن بنسب تراوحت ما بين 0.7% و22% (أنظر الملحق (9))، حيث طبقت تونس في سنة 2009 آلية لتعديل أسعار المشتقات النفطية بغرض تخفيض الدعم الحكومي، كما قامت المغرب خلال نفس السنة بزيادة الأجور تبعا لقرارات مسبقة بحيث ارتفعت نفقات الأجور في الموازنة بنسبة 9.3%<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك، تراجع تكلفة الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية الرئيسية بدرجة كبيرة في السودان خلال سنة 2009<sup>2</sup>، كما اتبعت اليمن إجراءات متشددة لضبط الإنفاق الجاري خاصة في مجال الرواتب، وذلك نتيجة تقادم الوضع المالي إثر التراجع الحاد في الإيرادات العامة<sup>3</sup>.

**الجدول (3-6): تطور الإنفاق العام الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)**

الإنفاق العام الجاري (مليار دولار)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
429.2	355.9	297.8	257.2	217.6	192.4	172.6	163.5	164.6	154.5	130.5	إجمالي الدول العربية
275.3	205.7	186.1	160.5	136.9	121.8	108.5	103.2	102.4	95.6	77.9	دول مجلس التعاون الخليجي
153.9	150.2	111.7	96.6	80.7	70.7	64.1	60.3	62.2	58.9	52.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	647.3	616.2	584.1	583.2	602.5	591.7	608.8	589.1	529.3	431.3	إجمالي الدول العربية
	461.5	434.5	407.6	397.7	363.9	361.8	393.9	376.0	339.1	278.8	دول مجلس التعاون الخليجي
	185.8	181.7	176.4	185.5	238.5	229.9	214.9	213.1	190.2	152.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
معدل نمو الإنفاق العام الجاري (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
20.6	19.5	15.8	18.2	13.1	11.5	5.6	-0.7	6.5	18.4		إجمالي الدول العربية
33.8	10.6	15.9	17.3	12.4	12.2	5.2	0.8	7.1	22.7		دول مجلس التعاون الخليجي
2.5	34.4	15.6	19.8	14.2	10.2	6.3	-3.0	5.5	12.0		باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	5.1	5.5	0.1	-3.2	1.8	-2.8	3.3	11.3	22.7	0.5	إجمالي الدول العربية
	6.2	6.6	2.5	9.3	0.6	-8.1	4.8	10.9	21.6	1.3	دول مجلس التعاون الخليجي
	2.2	3.0	-4.9	-22.2	3.8	7.0	0.8	12.1	24.7	-0.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين (8) و(9)

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 131.

<sup>3</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 130.

الجدول (3-7): تطور نسبة الإنفاق العام الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

الفترة (1999-2019)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
76.1	72.1	73.2	78.6	77.8	81.0	81.8	82.6	83.2	81.2	80.6	إجمالي الدول العربية
76.6	70.2	74.0	79.6	78.8	84.6	85.0	86.9	85.1	84.4	81.7	دول مجلس التعاون الخليجي
75.2	74.8	72.0	76.9	76.2	75.5	77.0	76.3	80.3	76.4	79.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
82.6	81.0	79.9	80.0	73.4	73.5	76.8	77.7	75.5	73.2	إجمالي الدول العربية	
82.6	80.5	79.6	79.7	69.0	69.2	74.4	76.3	73.9	73.9	دول مجلس التعاون الخليجي	
82.4	82.2	80.8	80.6	81.5	81.3	81.6	80.4	78.6	72.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	

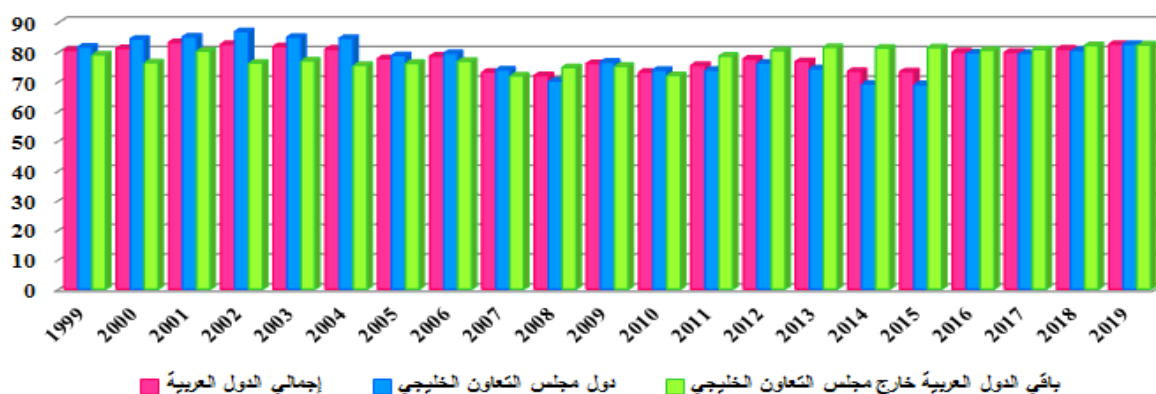
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (10)

الجدول (3-8): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

الفترة (1999-2019)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
27.5	19.9	20.9	20.7	20.8	22.4	23.5	25.1	26.0	24.1	23.3	إجمالي الدول العربية
28.7	17.4	20.0	19.6	20.1	22.7	24.4	26.7	27.8	25.3	25.0	دول مجلس التعاون الخليجي
25.5	24.7	22.5	22.9	22.0	21.8	22.0	22.7	23.5	22.3	21.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
26.6	25.7	26.7	26.8	26.7	23.4	24.7	24.6	24.1	23.6	إجمالي الدول العربية	
28.2	26.3	27.9	29.2	26.1	22.0	24.3	23.8	23.5	24.4	دول مجلس التعاون الخليجي	
23.5	24.4	24.2	22.7	27.6	25.8	25.4	26.2	25.1	22.3	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	

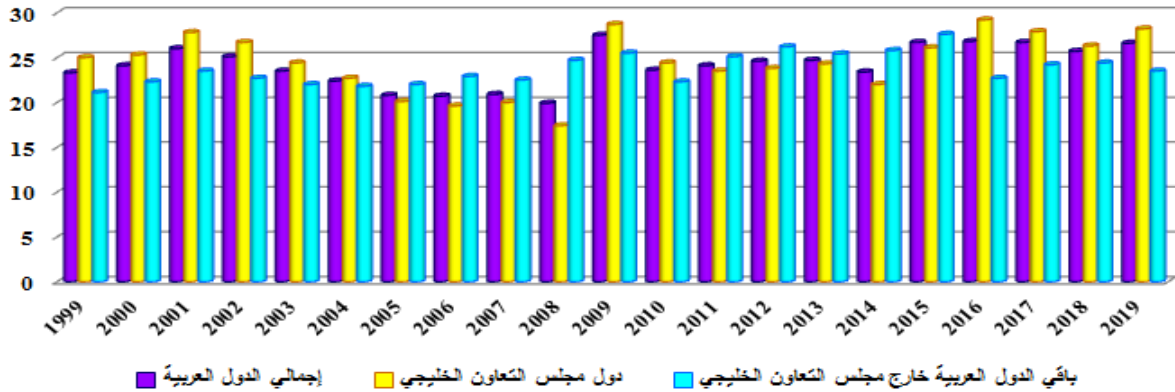
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (11)

الشكل (3-5): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-7)

الشكل (3-6): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-8)

ولقد استمر حجم الإنفاق الجاري في الارتفاع خلال السنوات الموالية بمعدلات نمو متباينة قدرت بـ 0.5% سنة 2010، 22.7% سنة 2011، 11.3% سنة 2012، و 3.3% سنة 2013، وخلال سنة 2014، سجل الإنفاق الجاري في إجمالي الدول العربية محل الدراسة تراجعاً بنسبة 2.8%، حيث شكل نسبة 73.5% من إجمالي الإنفاق العام و 23.4% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية، وقد اتجهت كل من سلطنة عمان، الإمارات، السعودية، وقطر إلى تخفيض نفقاتها الجارية خلال هذه السنة بمعدلات تراوحت ما بين 7% و 17.4% نتيجة تراجع الإيرادات العامة لهذه الدول بفعل انخفاض أسعار النفط العالمية، في حين استمرت الكويت والبحرين في تبني سياسات مالية توسعية رغم تراجع الإيرادات البترولية، حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 2.2% في الكويت و 7.7 في البحرين، وقد تم تمويل هذه الزيادة بواسطة الأرصدة والفوائض المالية التي توفرت خلال السنوات السابقة<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك، شهد معدل نمو الإنفاق الجاري ارتفاعاً بنسبة 7% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2014، حيث سجلت لبنان أعلى نسبة ارتفاع والتي قدرت بـ 35.8%، تليها السودان بنسبة 21.2%، كما قامت كل من المغرب، الجزائر، موريتانيا، مصر، والأردن بزيادة نفقاتها الجارية خلال هذه السنة بمعدلات تراوحت ما بين 1% و 11.2%، بينما انخفض الإنفاق الجاري في كل من تونس واليمن بنسبة 3.6% و 4.4% في سنة 2014 (أنظر الملحق (9))، وقد طبقت العديد من الدول العربية خلال هذه السنة مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات الدعم والإعانات مع تعزيز النفقات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وذلك بغرض تقليص عجز الموازنة العامة وتعزيز الوضع المالي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2015)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015"، أبو ظبي، ص 146.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 148.

وفي سنة 2019، ارتفعت النفقات الجارية في إجمالي الدول العربية بنسبة 5.1%، حيث شكلت نسبة 82.6% من النفقات العامة الإجمالية و26.6% من الناتج الداخلي الإجمالي لهذه الدول، وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه السنة برفع نفقاتها الجارية بنسب تراوحت ما بين 1.4% و12.2% باستثناء البحرين التي سجلت تراجعاً في هذا الإنفاق بنسبة 0.8%، ومن جهة أخرى، قدر معدل نمو الإنفاق الجاري بـ 2.2% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي سنة 2019، حيث سجلت مصر أعلى معدل نمو لهذا الإنفاق بلغ حوالي 10.6%، تليها لبنان بمعدل 9%، كما ارتفعت النفقات الجارية في كل من المغرب، اليمن، الأردن، وموريتانيا بنسب تراوحت ما بين 2.1% و4.6%، في حين قامت كل من الجزائر، السودان وتونس بخفض الإنفاق الجاري بنسبة 10.8%، 8% و4.4% على التوالي (أنظر الملحق (9))، حيث سعت مجموعة هذه الدول خلال هذه الفترة إلى ضبط وتيرة نمو النفقات الجارية وجعلها ضمن الحدود المطلوبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

#### 4- هيكل التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019: (أنظر الملحق (12))

تركزت النفقات الجارية خلال سنة 1999 في قطاع الخدمات العامة في كل من السعودية ومصر بنسبة 31.1% و42.6% على التوالي، كما تركزت حول الأمن والدفاع في كل من البحرين، قطر، الكويت، وسلطنة عمان بنسب تراوحت ما بين 31.2% و39.3%، إضافة إلى ذلك، شكلت نفقات الخدمات الاجتماعية جزءاً مهماً من إجمالي النفقات الجارية في معظم الدول العربية محل الدراسة في سنة 1999، حيث تراوحت نسب هذه النفقات ما بين 33.2% و50.8% في كل من الكويت، مصر، سلطنة عمان، موريتانيا، السودان، الجزائر، الأردن، وتونس، في حين سجلت باقي الدول العربية الأخرى نسب منخفضة لهذه النفقات تراوحت ما بين 10.9% و29.5%، وخلال سنة 2003، شكلت نفقات الخدمات العامة أكثر من 50% من إجمالي النفقات الجارية لكل من لبنان وقطر، بينما تراوحت هذه النفقات ما بين 20% و32% في السعودية، البحرين، اليمن، الإمارات، ومصر، كما تراوحت ما بين 2.4% و18% في باقي الدول العربية محل الدراسة، إضافة إلى ذلك، شكلت نفقات الأمن والدفاع نسبة 47% من النفقات الجارية في سلطنة عمان خلال سنة 2003، وتراوحت نسبة هذه النفقات من الإنفاق الجاري ما بين 30% و35% في كل من الإمارات، الكويت، البحرين، والسعودية، بينما بلغت أقل من 30% في باقي الدول العربية محل الدراسة، ومن جهة أخرى، سجلت كل من الجزائر، مصر، الأردن، وتونس نسب مرتفعة لنفقات الخدمات الاجتماعية من النفقات الجارية تراوحت ما بين 43% و52% خلال سنة 2003، كما تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 27% و38% في كل من المغرب، البحرين، اليمن، الكويت، سلطنة عمان، موريتانيا، السعودية، والسودان، في حين لم تتجاوز هذه النفقات نسبة 15% من إجمالي النفقات الجارية في قطر، الإمارات، ولبنان، وقد شكلت نفقات الشؤون الاقتصادية نسبة ضعيفة من النفقات الجارية للدول العربية محل الدراسة

في سنة 2003 حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 29% في موريتانيا، و23% في اليمن، بينما بلغت أقل من 20% في باقي الدول العربية محل الدراسة، وفي سنة 2009، مثلت نفقات الخدمات العامة نسبة 66.6% من إجمالي النفقات الجارية بالنسبة لقطر، كما قدرت نسبة هذه النفقات بحوالي 48.5%، و44.5% و24.6% في الإمارات، لبنان، ومصر على التوالي، في حين لم تتعدى نسبة 20% في باقي الدول العربية محل الدراسة، كما بلغت نسبة نفقات الأمن والدفاع من النفقات الجارية خلال هذه السنة حوالي 42.3% و41.9% في سلطنة عمان والسودان على التوالي، وقد تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 31.2% و35.2% في كل من مصر، البحرين، الجزائر، السعودية، والأردن، كما لم تتجاوز نسبة 30% بالنسبة لباقي الدول العربية محل الدراسة، إضافة إلى ذلك، سجلت البحرين أعلى نسبة لنفقات الخدمات الاجتماعية من الخدمات العامة قدرت بـ 59.8% في سنة 2009، تليها مصر بنسبة 58.3%، ثم تونس بنسبة 56.5%، كما بلغت نسبة هذه النفقات 45.1% في الأردن و41.8% في سلطنة عمان، وقد تراوحت ما بين 33.4% و36.9% في كل من موريتانيا، السعودية، المغرب، والجزائر، بينما قدرت بأقل من 30% بالنسبة لباقي الدول العربية محل الدراسة، ومن جهة أخرى، شكلت نفقات الشؤون الاقتصادية نسبة 30.5% من النفقات الجارية في اليمن، كما قدرت هذه النسبة بحوالي 27.6% في موريتانيا و22.8% في الأردن، في حين سجلت باقي الدول العربية الأخرى نسب ضعيفة لهذه النفقات من النفقات الجارية لم تتجاوز 20% خلال سنة 2009، وخلال سنة 2013، تركزت النفقات الجارية في قطاع الخدمات العامة في قطر بنسبة قدرت بحوالي 65.5%، وبدرجة أقل في مصر والسعودية بنسبة 32.2% و20.7% على التوالي، كما تركزت هذه النفقات حول الأمن والدفاع بنسبة تجاوزت 30% في كل من المغرب، البحرين، والسعودية، بينما تركزت في قطاع الخدمات الاجتماعية بنسب تجاوزت 50% في كل من تونس، الأردن، ومصر، وبنسب تراوحت ما بين 36% و40.5% في موريتانيا، السعودية، الكويت، المغرب، والبحرين<sup>1</sup>، وفي سنة 2019، استمرت كل من مصر، السعودية، موريتانيا، الأردن، وتونس في تخصيص جزء مهم من النفقات الجارية لقطاع الخدمات الاجتماعية، حيث تراوحت نسب الإنفاق على هذا القطاع ما بين 35.6% و53.1%، كما شكلت نفقات الخدمات العامة نسبة 47.6% في مصر، في حين تراوحت ما بين 4.7% و10.4% في كل من الأردن، السعودية، تونس، وموريتانيا خلال سنة 2009، إضافة إلى ذلك، مثلت نفقات الأمن والدفاع نسبة 30.3% في الأردن و28% في السعودية، كما تراوحت ما بين 10.2% و22.3% في كل من مصر، تونس، وموريتانيا، ومن جهة أخرى، بلغت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية 28.5% من إجمالي النفقات الجارية في موريتانيا خلال سنة 2019 و21.9% في تونس، كما تراوحت ما بين 5.4% و15.6% في باقي الدول العربية المتوفرة عنها بيانات خلال هذه السنة.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2014)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014"، أبو ظبي، ص 128-128.



## المبحث الثاني: الوضع الكلي للموازنات العامة والدين العام في الدول العربية

تضافرت عدة عوامل خارجية وداخلية في التأثير على الوضع الكلي للموازنات العامة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019، حيث تأثرت الإيرادات المالية للدول النفطية بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد استفادت العديد من هذه الدول من تراكم عائداتها النفطية خلال السنوات القليلة الماضية في دعم وتعزيز موازناتها العامة وكذا تقليص اعتمادها على المصادر الخارجية للاستدانة، وفي المقابل، أدت هذه التطورات في أسعار النفط إلى خلق ضغوط متزايدة على الموازنات العامة في الدول العربية المستوردة للنفط نتيجة ارتفاع نفقاتها العامة بوتيرة عالية خلال السنوات الماضية، ومن جهة أخرى، تأثرت الأوضاع المالية بالظروف السياسية والأمنية التي شهدتها العديد من الدول العربية انطلاقاً من سنة 2011، وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما شكل تحديات هامة تطلبت اتباع سياسات مالية مناسبة لمواجهتها، ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل الوضع الكلي للموازنات العامة والدين العام في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1999-2019.

## 1- تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

سجلت الميزانيات المجمعة للدول العربية عجزاً مالياً قدره 30.7 مليار دولار سنة 1999، حيث شكل هذا العجز نسبة 5.5% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية محل الدراسة، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم العجز المسجل في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي والذي قدر بحوالي 24.1 مليار دولار، إضافة إلى ارتفاع العجز الكلي في موازنات باقي الدول العربية والذي بلغ 6.6 مليار دولار، ولقد ساهم ارتفاع الإيرادات النفطية خلال سنة 2000 في تعزيز أوضاع الميزانية العامة بشكل ملحوظ في العديد من الدول النفطية<sup>1</sup>، حيث سجلت الميزانيات المجمعة لدول مجلس التعاون الخليجي فائضاً خلال هذه السنة قدر بحوالي 6.5 مليار دولار، وبلغت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 1.7%، كما تراجع العجز المالي في باقي الدول العربية الأخرى خارج مجلس التعاون الخليجي إلى 5.1 مليار دولار حيث بلغ نسبة 1.9% من إجمالي الناتج الداخلي، ولكن سرعان ما تحول الفائض الكلي في الميزانيات المجمعة للدول العربية والذي بلغ حوالي 1.5 مليار دولار سنة 2000 إلى عجز كلي قدره 17 مليار دولار سنة 2001، حيث شكل هذا العجز نسبة 2.7% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية محل الدراسة، ولقد استمر تراجع الوضع الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية خلال سنة 2002، حيث ارتفع العجز الكلي بحوالي 35.9% ليصل إلى 23.1 مليار دولار، وذلك نتيجة ارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 47.8% ما بين 2001 و2002، كما ارتفعت نسبة العجز الكلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2002 بحوالي 0.8% وذلك من 2.7% في سنة 2001 إلى 3.5% في سنة 2002.

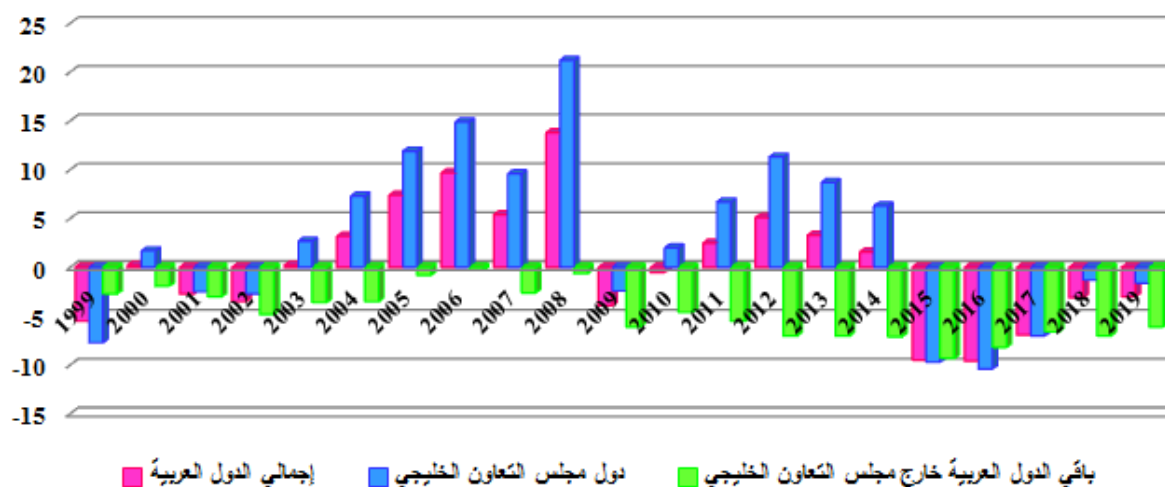
<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2001)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001"، أبو ظبي، ص 208.

الجدول (9-3): تطور العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة في الدول العربية خلال الفترة (2019-1999)

العجز أو الفائض الكلي (مليار دولار)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-60.3	247.8	77.0	120.1	77.9	27.7	1.4	-23.1	-17.0	1.5	-30.7	إجمالي الدول العربية
-23.2	251.5	89.9	121.5	80.8	39.1	11.8	-10.5	-9.1	6.5	-24.1	دول مجلس التعاون الخليجي
-37.1	-3.7	-12.9	-1.4	-2.9	-11.3	-10.4	-12.7	-7.9	-5.1	-6.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
نسبة العجز أو الفائض الكلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-3.9	13.8	5.4	9.7	7.4	3.2	0.2	-3.5	-2.7	0.2	-5.5	إجمالي الدول العربية
-2.4	21.2	9.6	14.9	11.9	7.3	2.7	-2.7	-2.5	1.7	-7.7	دول مجلس التعاون الخليجي
-6.1	-0.6	-2.6	-0.3	-0.8	-3.5	-3.6	-4.8	-3.0	-1.9	-2.7	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
العجز أو الفائض الكلي (مليار دولار)											
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
-74.1	-73.7	-150.1	-209.2	-215.3	40.3	81.9	121.3	55.5	-8.8	إجمالي الدول العربية	
-26.3	-21.8	-101.9	-142.1	-134.7	103.8	140.9	178.1	96.8	22.8	دول مجلس التعاون الخليجي	
-47.8	-52.0	-48.3	-67.1	-80.6	-63.6	-59.0	-56.7	-41.3	-31.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	
نسبة العجز أو الفائض الكلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)											
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
-3.0	-3.1	-6.9	-9.6	-9.5	1.6	3.3	5.1	2.5	-0.5	إجمالي الدول العربية	
-1.6	-1.3	-7.0	-10.4	-9.7	6.3	8.7	11.3	6.7	2.0	دول مجلس التعاون الخليجي	
-6.1	-7.0	-6.6	-8.2	-9.3	-7.1	-7.0	-7.0	-5.5	-4.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين (12) و(13)

الشكل (7-3): تطور نسبة العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2019-1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (9-3)

وانطلاقاً من سنة 2003، تحسّن الوضع الكلي للميزانيات العامة المجمعة للدول العربية بشكل ملحوظ حيث تم تسجيل فائض كلي بحوالي 1.4 مليار دولار والذي بلغ نسبة 0.2% من الناتج الداخلي الإجمالي للدول العربية محل الدراسة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال معظم فترات هذه السنة<sup>1</sup>، وقد تحسّن الوضع الكلي في تسع دول من بين خمسة عشر دولة محل الدراسة، حيث سجلت كل من السعودية، الكويت، والجزائر فوائض مرتفعة نسبياً مقارنة مع باقي الدول بلغت حوالي 9.6%، 4.3% و 3.2% على التوالي، كما حققت كل من البحرين وسلطنة عمان ارتفاعاً في الفائض المالي خلال سنة 2003، ومن جهة أخرى، انخفض العجز الكلي بنسبة 78.8% في السودان، 54.2% في الإمارات، 8.1% في لبنان، و 3.2% في مصر، في حين سجلت كل من قطر، الأردن، تونس، المغرب، موريتانيا، واليمن تراجعاً في الوضع المالي الكلي حيث كان التراجع ملحوظاً في اليمن إذ ارتفع العجز المالي من حوالي 100 مليون دولار سنة 2002 إلى حوالي 562 مليون دولار سنة 2003 (أنظر الملحق (13))، ولقد ارتفع الفائض الكلي للموازنة العامة المجمعة للدول العربية محل الدراسة بشكل هائل خلال الفترة 2004-2008 نتيجة الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية بفضل ارتفاع أسعار النفط<sup>2</sup>، حيث بلغ هذا الفائض أعلى مستوياته سنة 2008 بحوالي 247.8 مليار دولار وشكل نسبة 13.8% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة خلال هذه السنة فائضاً مالياً قدر بحوالي 251.5 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 21.2% من إجمالي الناتج الداخلي، وفي المقابل، سجلت باقي الدول العربية الأخرى محل الدراسة عجزاً كلياً خلال هذه السنة قدر بنسبة 0.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في تونس، كما تراوح ما بين 1.5% و 6.8% في كل من السودان، الأردن، اليمن، موريتانيا، ومصر، في حين سجلت لبنان أعلى نسبة عجز قدرت بحوالي 11.4% من إجمالي الناتج الداخلي (أنظر الملحق (14))، وقد لجأت بعض هذه الدول مثل مصر، لبنان، والأردن إلى تمويل العجز الكلي في موازنتها العامة من خلال الاعتماد بشكل كبير على الاقتراض الداخلي، في حين اعتمدت تونس بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز<sup>3</sup>، وخلال سنة 2009، تراجع الوضع الكلي للموازنة العامة المجمعة للدول العربية بشكل حاد بعد سنوات من تحقيقها فوائض مرتفعة، حيث تحول الفائض الكلي المسجل خلال سنة 2008 إلى عجز قدر بحوالي 60.3 مليار دولار خلال سنة 2009، والذي شكل نسبة 3.9% من إجمالي الناتج الداخلي، وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية، وقد سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر والكويت عجزاً مالياً تراوحت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 4.8% و 8.5%، ومن جهة أخرى، سجلت باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي خلال هذه السنة عجزاً كلياً في موازنتها العامة قدر بحوالي 37.1 مليار دولار والذي مثل نسبة 6.1% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2004)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004"، الفصل السادس، أبو ظبي، ص 9.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2009)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009"، أبو ظبي، ص 112.

<sup>3</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 114.

ومع ارتفاع الإيرادات البترولية خلال سنة 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، حققت الموازنة العامة المجمعدة للدول العربية فائضا كليا بلغ حوالي 55.5 مليار دولار خلال هذه السنة، وقد شكل هذا الفائض نسبة 2.5% من إجمالي الناتج الداخلي، وذلك على الرغم من تبني معظم الدول العربية خلال هذه السنة سياسات مالية توسعية تضمنت زيادات كبيرة في الإنفاق العام الجاري والرأسمالي<sup>1</sup>، ولقد استمرت الموازنة العامة المجمعدة للدول العربية في تسجيل فائض مالي خلال السنوات الثلاثة الموالية، حيث ارتفع إلى حوالي 121.3 مليار دولار خلال سنة 2012، وقد شكل نسبة 5.1% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية، في حين تراجع هذا الفائض إلى حوالي 81.9 مليار دولار سنة 2013 ثم إلى 40.3 مليار دولار سنة 2014، أما خلال سنة 2015، فقد سجلت الموازنة العامة المجمعدة للدول العربية محل الدراسة عجزا بلغ حوالي 215.3 مليار دولار والذي مثل نسبة 9.5% من إجمالي الناتج الداخلي لمجموعة هذه الدول، حيث تحولت فوائض الموازنة العامة التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية إلى عجز بلغ حوالي 134.7 مليار دولار والذي شكل نسبة 9.7% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وخلال هذه السنة، تفاقم عجز الموازنة العامة في كل من البحرين وسلطنة عمان، في حين تحول فائض الموازنة إلى عجز في كل من الإمارات، السعودية، قطر والكويت، وقد تراوحت نسب العجز المالي إلى الناتج الداخلي الإجمالي لهذه الدول ما بين 0.6% و 25.4% خلال سنة 2015، وقد لجأت العديد من هذه الدول إلى تطوير مصادر تمويل الدين العام عن طريق إصدار التشريعات والأطر القانونية اللازمة التي تمكن الحكومات من الاستدانة الداخلية والخارجية، كما قام بعضها بالفعل بإصدار سندات دين مختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة المسجل خلال سنة 2015 في ظل تراجع الإيرادات البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى، ارتفع عجز الموازنة العامة في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي كمجموعة إلى حوالي 63.6 مليار دولار والذي مثل نسبة 7.1% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة في جميع هذه الدول باستثناء مصر وموريتانيا، وقد تراوحت نسب هذا العجز ما بين 3.3% و 21.3% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وانطلاقا من سنة 2016، شهد الوضع الكلي للموازنات العامة لإجمالي الدول العربية تحسنا ملحوظا، حيث تراجع العجز الكلي من حوالي 209.2 مليار دولار سنة 2016 إلى حوالي 73.7 مليار دولار سنة 2018، وقد شكل نسبة 3.1% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وذلك إثر تحسن أداء الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة، وكذا مواصلة جهود الإصلاح الضريبي والمالي إلى جانب تنويع مصادر الإيرادات العامة واحتواء النمو في وتيرة النفقات العامة أو تقليصها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2012)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012"، أبو ظبي، ص 123.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 184.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2019)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019"، أبو ظبي، ص 118.

أما في سنة 2019، فقد ارتفع العجز الكلي في الموازنات العامة للدول العربية إلى حوالي 74.1 مليار دولار حيث مثل نسبة 3% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع عجز الموازنة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 26.3 مليار دولار سنة 2019 مقابل 21.8 مليار دولار سنة 2018، وفي المقابل تراجع عجز الموازنة العامة في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي من حوالي 52 مليار دولار سنة 2018 إلى حوالي 47.8 مليار دولار سنة 2019، وقد استمرت الدول العربية النفطية خلال هذه السنة في الاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لغرض تلبية احتياجاتها التمويلية<sup>1</sup>.

## 2- الدين العام في الدول العربية:

### 2-1- تحليل تطور الدين العام الداخلي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

قدر إجمالي الدين العام الداخلي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة بحوالي 196.4 مليار دولار خلال سنة 1999، حيث شكل هذا الدين نسبة 35.7% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وقد سجلت لبنان خلال هذه السنة أعلى نسبة لهذا الدين من الناتج المحلي قدرت بحوالي 102.1%، كما تراوحت هذه النسبة ما بين 21.7% و 55.8% في كل من الجزائر، الأردن، اليمن، قطر، المغرب، الكويت، مصر، والسعودية، في حين لم يتجاوز الدين الداخلي نسبة 20% من إجمالي الناتج الداخلي في باقي الدول العربية الأخرى محل الدراسة، وخلال سنة 2000، ارتفع إجمالي الدين الداخلي في الدول العربية بنسبة 27.2% ليصل إلى حوالي 249.7 مليار دولار، حيث شكل نسبة 47.7% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وقد انخفضت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية التي حققت فائض في موازنتها العامة أو التي شهدت تراجعاً في العجز المالي خلال هذه السنة، حيث سجلت اليمن أعلى درجة انخفاض بحوالي 15%، تليها الكويت بحوالي 11.1%، وقطر بحوالي 9.2%، في حين ارتفعت هذه النسبة في كل من البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، لبنان، ومصر، حيث تراوحت ما بين 14.8% و 109.3%، ولقد اتخذت معظم الدول العربية خلال هذه السنة مجموعة من الإجراءات منها تنشيط الأسواق الثانوية لأدوات الدين بهدف تحسين كفاءة إدارة الدين العام، ومن جهة أخرى، اتجهت هذه الدول إلى زيادة حصة أدوات الدين العام القابلة للتداول على حساب التسهيلات المصرفية والأدوات الأخرى، حيث شهدت حصة أدونات وسندات الخزينة وكذا السندات الحكومية الأخرى من إجمالي الدين القائم ارتفاعاً خلال سنة 2000 في كل من الأردن، السعودية، لبنان، المغرب، واليمن، كما تراجعت في كل من سلطنة عمان، قطر، ومصر، في حين بقيت ثابتة في باقي الدول العربية محل الدراسة.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الجدول (3-10): تطور الدين العام الداخلي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
253.7	222.9	173.9	250.1	267.7	327.2	322.0	295.8	267.3	249.7	196.4	مجموع الدول العربية
10.0	8.1	5.2	4.2	3.5	2.9	2.6	2.3	2.0	1.7	1.9	الأردن
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	4.3	الإمارات العربية المتحدة
...	...	2.9	2.5	2.6	1.6	1.6	1.6	1.4	1.2	1.0	البحرين
8.0	7.6	7.4	6.9	6.1	6.1	5.4	4.7	12.8	12.3	3.5	تونس
11.2	11.4	15.1	25.4	14.2	13.9	12.8	12.3	13.0	17.7	10.4	الجزائر
...	...	...	47.0	122.6	165.3	176.3	146.7	133.7	116.7	77.7	المملكة العربية السعودية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
...	...	...	...	...	1.6	1.5	1.4	1.3	1.2	1.8	سلطنة عمان
...	...	...	...	...	10.9	9.2	7.8	6.6	5.1	4.9	قطر
...	7.9	8.4	8.6	10.1	10.3	11.1	11.6	12.2	13.0	14.0	الكويت
29.8	25.9	20.8	20.0	19.3	17.5	17.8	16.8	18.7	18.0	16.8	لبنان
151.4	125.3	111.5	103.4	88.4	70.4	61.4	73.3	50.6	47.7	43.2	مصر
37.8	34.0	...	31.2	...	25.8	22.1	17.0	14.6	14.1	15.1	المغرب
0.9	0.8	0.7	...	...	...	...	...	...	...	0.1	موريتانيا
4.6	2.0	1.8	0.8	1.0	0.9	0.3	0.3	0.4	1.0	1.8	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	441.9	434.0	418.0	402.0	427.5	421.4	384.1	335.7	290.3	274.1	مجموع الدول العربية
	24.8	22.9	21.7	22.3	21.8	20.6	19.0	17.9	14.1	11.3	الأردن
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	9.3	8.7	8.5	6.1	4.3	3.2	البحرين
	8.2	8.4	8.1	9.4	10.1	9.7	9.2	8.2	8.0	6.9	تونس
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
	14.8	14.4	13.2	11.0	9.5	9.0	...	...	...	...	السودان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سلطنة عمان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	قطر
	...	...	...	...	5.2	5.4	5.4	6.3	7.2	7.1	الكويت
	54.8	51.9	49.4	46.8	43.2	41.0	37.4	33.3	32.7	34.8	لبنان
	277.7	274.3	269.0	259.4	263.5	255.9	236.5	206.6	175.6	166.1	مصر
	60.9	61.2	55.8	52.5	53.4	57.1	54.8	46.8	40.9	37.9	المغرب
	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	موريتانيا
	...	...	...	...	10.6	13.3	12.6	9.7	6.8	5.9	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية) للسنوات الممتدة من 2000 إلى غاية 2020.

الجدول (3-11): تطور الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

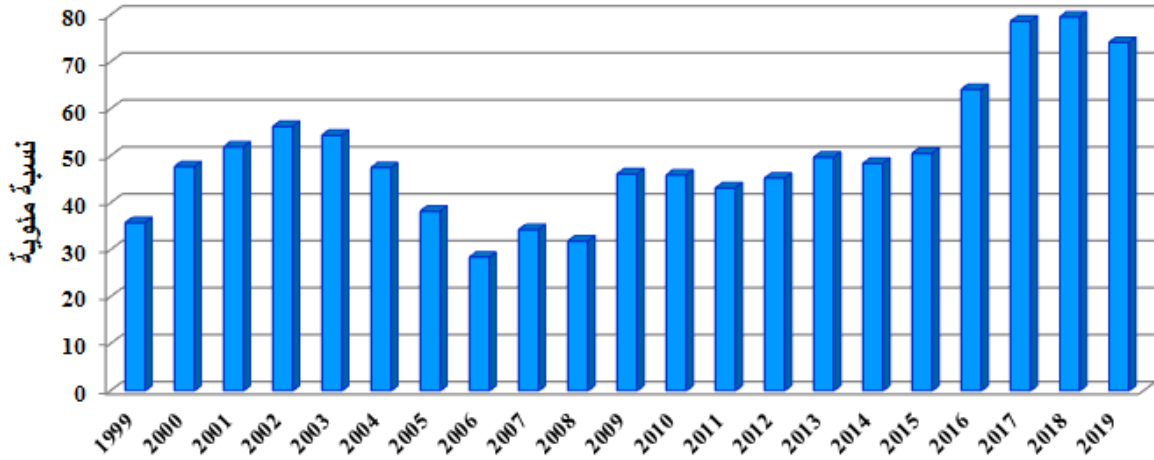
(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
46.1	31.8	34.3	28.4	38.2	47.5	54.4	56.2	51.9	47.7	35.7	مجموع الدول العربية
41.9	38.2	30.6	29.6	27.4	25.8	25.2	24.7	22.3	20.1	25.3	الأردن
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	8.2	الإمارات العربية المتحدة
...	...	15.7	15.7	19.6	14.4	16.4	18.5	17.1	14.8	14.5	البحرين
18.3	16.9	20.9	21.7	21.1	21.0	20.0	20.4	63.8	63.3	16.7	عُمان
8.1	6.7	11.2	21.8	13.8	16.3	18.8	22.1	23.6	32.7	21.7	الجزائر
...	...	...	13.4	38.9	66.0	70.4	77.8	73.0	61.8	55.8	المملكة العربية السعودية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
...	...	...	...	...	6.3	6.8	6.9	6.6	6.3	11.4	سلطنة عمان
...	...	...	...	...	34.2	39.1	39.8	38.9	30.8	40.0	قطر
...	5.3	7.3	8.4	12.0	17.4	24.1	33.0	35.8	36.2	47.3	الكويت
85.4	87.4	83.1	88.0	87.7	80.3	98.3	96.6	111.9	109.3	102.1	لبنان
80.3	77.1	84.5	96.3	98.7	89.6	75.4	87.1	56.0	48.9	48.6	مصر
41.8	38.1	...	47.8	...	51.5	50.4	47.0	44.2	42.8	42.9	المغرب
28.1	22.8	25.7	...	...	...	...	...	...	...	8.0	موريتانيا
16.5	6.5	7.2	4.0	5.6	6.8	2.1	2.7	4.7	11.0	26.0	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	74.1	79.5	78.6	64.1	50.5	48.4	49.7	45.2	43.1	45.9	مجموع الدول العربية
	56.8	54.1	54.1	57.5	58.1	57.5	56.3	57.7	48.8	42.5	الأردن
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	29.0	25.6	25.9	19.9	14.7	14.5	البحرين
	21.2	21.2	20.2	22.0	23.5	20.4	19.7	18.1	17.2	15.7	عُمان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
	39.1	30.0	10.7	9.8	10.5	11.4	...	...	...	...	السودان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سلطنة عمان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	قطر
	...	...	...	...	4.6	3.3	3.1	3.6	4.5	5.9	الكويت
	100.2	94.7	93.7	91.8	93.0	88.1	82.8	77.9	81.6	93.7	لبنان
	91.6	109.3	114.6	96.4	79.3	84.8	87.1	78.8	74.6	76.1	مصر
	50.9	51.8	50.9	50.8	53.8	52.9	52.0	48.7	43.7	41.5	المغرب
	11.3	11.4	16.0	16.8	17.5	18.6	19.8	20.8	20.6	23.2	موريتانيا
	...	...	...	...	44.2	39.1	35.1	30.3	21.5	19.0	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-10) إضافة إلى معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

الشكل (3-8): تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي في مجموع الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-11)

إضافة إلى ذلك، فقد استمر إجمالي الدين العام الداخلي في الدول العربية مجتمعة في الارتفاع بشكل تدريجي خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ أقصى قيمة له سنة 2004 بحوالي 327.2 مليار دولار، حيث شكل نسبة 47.5% من إجمالي الناتج الداخلي خلال هذه السنة مقابل 54.4% سنة 2003، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت في جميع الدول النفطية نتيجة استفادتها من الفوائض الكلية المحققة في ميزانياتها من خلال استخدامها في تخفيض المديونية الداخلية، في حين ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في جميع الدول غير النفطية محل الدراسة باستثناء لبنان، مما يدل على أن هذه الدول قد اعتمدت بشكل أساسي على الإصدارات من أدوات الدين القابلة للتداول في الأسواق المحلية لتمويل العجز في الميزانية<sup>1</sup>، وانطلاقاً من سنة 2005، شهد الدين العام الداخلي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة تراجعاً ملحوظاً إلى أن بلغ أدنى مستوى له سنة 2007 والذي قدر بحوالي 173.9 مليار دولار حيث شكل نسبة 34.3% من إجمالي الناتج الداخلي خلال هذه السنة، وقد ارتفع الدين العام الداخلي بنسبة كبيرة قدرت بحوالي 133.4% في اليمن، كما ارتفع أيضاً بنسب ملحوظة تراوحت ما بين 3.9% و 24.7% في كل من الأردن، البحرين، تونس، لبنان ومصر، وذلك نتيجة تحقيق هذه الدول عجوزات مالية مستمرة حتى وإن كانت مستقرة نسبياً خلال السنوات الماضية<sup>2</sup>، وفي المقابل، انخفض الدين العام بنسبة ضئيلة في كل من الجزائر والكويت ما بين سنتي 2006 و 2007، وخلال سنة 2008، ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية مجتمعة بنسبة 28.2% ليصل إلى حوالي 222.9 مليار دولار، ولكن نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي قد تراجعت من 34.3% سنة 2007 إلى 31.8% سنة 2008

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2005)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005"، الفصل السادس، أبو ظبي، ص 11.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 126.



نتيجة ارتفاع معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي في هذه الدول، وقد ارتفع الدين العام الداخلي بنسبة 55.7% في الأردن سنة 2008 إثر قيامها بزيادة الاقتراض الداخلي لتمويل جزء من أقساط المديونية العامة الخارجية المستحقة لدول أعضاء في نادي باريس<sup>1</sup>، كما ازداد الدين الداخلي في كل من لبنان، مصر، موريتانيا، واليمن بنسب تراوحت ما بين 11.5% و 24.3%، وكذلك في تونس بنسبة 2.2%، في حين تراجعت المديونية العامة الداخلية بنسبة 5.5% في الكويت و 24.5% في الجزائر خلال سنة 2008، حيث واصلت الجزائر تسديد مديونيتها الخارجية وكذا تخفيض مديونيتها الداخلية مباشرة بعد ارتفاع إيراداتها النفطية خلال السنوات الماضية<sup>2</sup>، ولقد استمر الدين العام الداخلي في الارتفاع تدريجيا خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ حوالي 427.5 مليار دولار سنة 2015، كما ارتفعت نسبته إلى الناتج الداخلي إلى 50.5%، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 53.8% و 93% في كل من المغرب، الأردن، مصر، ولبنان، كما تراوحت ما بين 23.5% و 44.2% في كل من تونس، البحرين، واليمن، في حين لم تتجاوز نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 20% في كل من الكويت، السودان، وموريتانيا، أما خلال سنة 2016، فقد تراجع الدين العام الداخلي لإجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى حوالي 402 مليار دولار، في حين ارتفعت نسبته إلى إجمالي الناتج الداخلي إلى 64.1%، وانطلاقا من سنة 2017، شهد الدين العام الداخلي في الدول العربية مجتمعة والمتوفرة عنها بيانات ارتفاعا مرة أخرى إلى أن وصل إلى حوالي 441.9 مليار دولار سنة 2019، حيث شكل نسبة 74.1% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وقد قدرت هذه النسبة بحوالي 100.2% في الأردن، 91.6% في مصر، 56.8% في الأردن، و 50.9% في المغرب، كما تراوحت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 11.3% و 39.1% في كل من موريتانيا، تونس والسودان.

## 2-2- تحليل تطور الدين العام الخارجي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في مجموعة الدول العربية المقترضة حوالي 125.9 مليار دولار سنة 1999، وقد شهد وضع المديونية الخارجية تحسنا ملحوظا خلال سنة 2000، حيث انخفض حجم الدين العام الخارجي في مجموعة الدول العربية المقترضة بنسبة 5% ليصل إلى حوالي 119.5 مليار دولار، كما تراجعت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 42.2% سنة 2000 مقابل 47.5% سنة 1999، حيث انخفضت هذه النسبة في جميع الدول العربية باستثناء السودان ولبنان، حيث قدرت بحوالي 152.1% في موريتانيا و 143.3% في السودان، كما تراوحت ما بين 27.6% و 79.9% في كل من الأردن، تونس، الجزائر، مصر، المغرب، واليمن، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 20% في سلطنة عمان خلال سنة 2000.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 115.

<sup>2</sup> نفس المرجع اعلاه، ص 116.

ولكن سرعان ما ارتفع الدين العام الخارجي في مجموعة الدول العربية مرة أخرى خلال سنة 2001 حيث بلغ حوالي 157 مليار دولار، وقد شكل نسبة 55.2% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، حيث سجلت الجزائر أعلى نسبة ارتفاع في المديونية الخارجية بنسبة 120.5%، تليها لبنان بنسبة 36.3% والسودان بنسبة 30.5%، كما ارتفع الدين العام الخارجي كذلك في كل من تونس، سلطنة عمان، مصر، وموريتانيا بنسب تراوحت ما بين 2.2% و 5.3%، في حين سجلت كل من المغرب، اليمن والأردن تراجعاً في الدين الخارجي بنسبة 12.3%، 1.3% و 1.1% على التوالي.

**الجدول (3-12): تطور الدين العام الخارجي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)**

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
114.7	151.1	147.4	128.1	142.5	149.6	143.2	134.4	157.0	119.5	125.9	مجموع الدول العربية
5.5	5.1	7.3	7.3	7.1	7.5	7.6	7.2	6.7	6.8	7.3	الأردن
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	البحرين
21.0	21.9	20.1	18.1	19.0	19.1	15.4	13.0	12.1	11.6	12.4	تونس
5.4	5.6	5.6	5.6	17.2	21.8	23.4	22.6	55.6	25.2	28.0	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
...	33.5	31.2	27.6	27.0	26.3	25.7	23.6	20.8	15.9	16.1	السودان
...	6.9	6.0	...	3.9	4.1	3.7	3.7	3.7	3.6	3.6	سلطنة عمان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	قطر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الكويت
21.0	20.9	20.9	20.0	18.9	18.4	15.3	14.6	9.4	6.9	5.4	لبنان
33.3	32.1	32.8	29.0	29.7	31.1	30.5	28.8	28.2	27.1	28.8	مصر
19.4	16.5	14.9	13.7	12.4	14.0	14.4	14.0	14.1	16.0	17.5	المغرب
3.1	2.6	2.7	1.3	2.1	1.9	1.8	1.8	1.5	1.5	1.5	موريتانيا
6.0	5.9	5.8	5.5	5.2	5.4	5.4	5.0	4.9	4.9	5.1	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	306.4	285.2	262.6	231.5	208.8	198.9	204.6	180.1	168.5	167.7	مجموع الدول العربية
	17.6	17.0	14.8	14.5	13.2	11.3	10.2	6.9	6.3	6.5	الأردن
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	البحرين
	35.1	39.0	34.0	29.2	28.1	29.0	26.2	24.5	23.6	21.5	تونس
	3.8	4.0	4.0	3.8	3.0	3.0	3.4	3.7	4.4	5.7	الجزائر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
	51.4	50.0	47.3	45.4	45.0	43.7	44.4	42.0	38.9	37.5	السودان
	3.5	3.9	4.3	4.0	3.3	3.9	3.9	3.5	9.2	8.2	سلطنة عمان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	قطر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الكويت
	37.6	33.1	30.1	27.8	26.8	25.3	30.5	24.1	20.7	20.3	لبنان
	110.3	92.6	82.9	67.3	47.8	41.3	45.8	38.8	33.7	35.0	مصر
	35.9	34.1	35.6	31.9	31.6	30.7	28.8	25.2	22.0	23.6	المغرب
	4.5	4.8	3.2	2.3	3.1	3.4	4.3	4.0	3.5	3.3	موريتانيا
	6.6	6.5	6.4	5.2	6.9	7.3	7.2	7.2	6.1	6.1	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مصدر الجدول (3-10)

الجدول (3-13): تطور الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

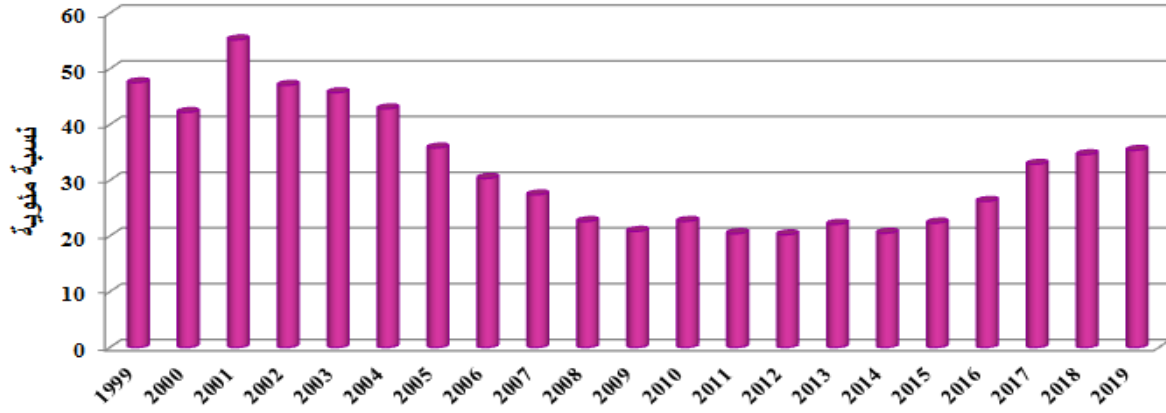
(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
20.8	22.6	27.4	30.3	35.8	42.8	45.7	47.0	55.2	42.2	47.5	مجموع الدول العربية
22.9	24.1	42.7	48.5	56.6	66.0	74.5	75.3	74.4	79.8	89.6	الأردن
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	البحرين
48.2	48.8	56.5	57.1	65.6	65.2	57.1	56.1	60.4	59.8	62.2	تونس
3.9	3.3	4.2	4.8	16.7	25.7	34.3	40.5	41.2	46.8	58.3	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
61.4	54.9	55.1	62.9	81.4	119.4	134.5	145.2	160.2	143.3	139.5	السودان
15.3	11.4	14.3	13.5	12.5	16.5	17.1	18.1	18.8	17.9	23.1	سلطنة عمان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	قطر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الكويت
60.2	70.4	83.6	88.0	85.6	84.4	84.6	84.0	55.9	41.7	32.9	لبنان
17.7	19.8	25.2	27.0	33.2	39.6	37.5	34.3	31.3	27.6	32.3	مصر
21.4	18.5	19.8	21.0	21.1	27.9	32.8	38.7	42.5	48.8	50.1	المغرب
103.6	74.1	96.1	47.5	114.9	128.3	156.2	184.7	162.7	152.1	160.5	موريتانيا
21.5	19.0	24.5	28.7	30.0	39.0	47.7	49.1	52.0	53.1	70.6	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	35.4	34.6	32.9	26.2	22.3	20.5	22.1	20.2	20.4	22.6	مجموع الدول العربية
	40.4	40.3	36.3	37.5	35.3	31.6	30.3	22.4	21.9	24.5	الأردن
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	البحرين
	90.3	97.3	84.3	68.7	64.3	60.7	55.8	54.1	50.9	48.6	تونس
	2.3	2.3	2.4	2.4	1.7	1.4	1.6	1.8	2.2	3.5	الجزائر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المملكة العربية السعودية
	136.2	104.1	42.0	42.0	49.9	55.3	61.4	61.7	55.7	53.2	السودان
	4.6	4.9	6.1	6.0	4.7	4.8	4.9	4.6	13.2	13.9	سلطنة عمان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	قطر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الكويت
	68.8	60.5	56.3	54.6	57.6	54.5	64.7	56.4	51.5	54.6	لبنان
	36.4	37.1	36.1	28.7	14.4	13.7	16.9	14.8	14.3	16.0	مصر
	30.0	28.9	32.5	30.8	31.9	28.5	27.8	26.2	23.6	25.8	المغرب
	60.8	68.8	65.0	49.7	71.5	75.7	102.5	103.4	85.6	91.4	موريتانيا
	27.1	28.5	58.5	21.2	25.1	21.4	20.9	22.6	19.4	19.7	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-12) إضافة إلى معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

الشكل (3-9): تطور نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي في مجموع الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-13)

ولقد استمرت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت أدنى مستوى لها سنة 2009 بحوالي 114.7 مليار دولار، حيث مثلت نسبة 20.8% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وقد سجلت الجزائر خلال هذه السنة أدنى نسبة للدين العام الخارجي من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 3.9% وذلك نتيجة تنفيذها لسياسة إدارة الدين العام التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي خاصة بعد الارتفاع الهائل للإيرادات النفطية خلال السنوات الماضية<sup>1</sup>، كما تراوحت نسبة هذا الدين ما بين 15.3% و 22.9% من إجمالي الناتج الداخلي في كل من سلطنة عمان، مصر، المغرب، اليمن، والأردن، ولقد اعتمدت كل من اليمن، الأردن ومصر بشكل كبير على الاقتراض الداخلي بدلا من الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع المسجل خلال سنة 2009<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى، قدرت هذه النسبة بحوالي 48.2% في تونس، و 60.2% في لبنان، و 61.4% في السودان، حيث أن جزء كبير من المديونية العامة الخارجية للسودان خلال سنة 2009 يمثل غرامات على تأخير في السداد<sup>3</sup>، إضافة إلى ذلك، سجلت موريتانيا أعلى نسبة للدين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي خلال هذه السنة والتي قدرت بحوالي 103.6%، نتيجة اعتمادها بدرجة كبيرة على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي لسنة 2009<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 194.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 194.

<sup>3</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 194.

<sup>4</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 194.

وانطلاقاً من سنة 2010، بدأ حجم الدين العام الخارجي في مجموعة الدول العربية المقترضة في الارتفاع تدريجياً إلى أن بلغ مقدار 204.6 مليار دولار سنة 2013، حيث شكل نسبة 22.1% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وترجع هذه الزيادة في المديونية الخارجية بشكل أساسي إلى لجوء العديد من الدول العربية المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتزايد الناتج عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في بعض هذه الدول بسبب استمرار الاضطرابات السياسية، إضافة إلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي<sup>1</sup>، حيث سجلت موريتانيا خلال سنة 2013 أعلى نسبة للدين الخارجي من إجمالي الناتج الداخلي بحوالي 102.5%، تليها لبنان بنسبة 64.7%، السودان بنسبة 61.4%، وتونس بنسبة 55.8%، كما قدرت هذه النسبة بحوالي 30.3% في الأردن، 27.8% في المغرب، 20.9% في اليمن، و 16.9% في مصر، في حين كانت هذه النسبة أقل من 5% في كل من سلطنة عمان والجزائر، حيث واصلت الجزائر اتباع سياسة تقليل الاعتماد على المديونية الخارجية من خلال الاستفادة من تراكم العائدات النفطية<sup>2</sup>، وخلال سنة 2014، انخفض الدين العام الخارجي في مجموعة الدول العربية المقترضة بنسبة 2.8% ليصل إلى حوالي 198.9 مليار دولار، حيث تراجعت المديونية العامة الخارجية لموريتانيا بنسبة 20.2% خلال هذه السنة لتصل إلى حوالي 3.4 مليار دولار، كما انخفض الدين العام الخارجي في لبنان بنسبة 17% ليبلغ حوالي 25.3 مليار دولار، إضافة إلى ذلك، تابعت الجزائر تنفيذ سياسة تخفيض المديونية العامة الخارجية والتي تراجعت بنسبة 11.4% لتصل إلى حوالي 3 مليار دولار، كما تمكنت مصر من تخفيض دينها العام الخارجي بنسبة 9.7% سنة 2014 ليبلغ 41.3 مليار دولار، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في المساعدات الخارجية، ومن جهة أخرى، تراجعت مديونية السودان الخارجية بنسبة 1.6 خلال سنة 2014 لتصل إلى 43.7 مليار دولار، حيث تشكل متأخرات السداد المتراكمة والغرامات أكثر من 90% من حجم دينها الخارجي<sup>3</sup>، وفي المقابل، ارتفع الدين العام الخارجي في كل من الأردن، تونس، والمغرب بنسبة 11%، و 10.5% و 6.6% على التوالي خلال سنة 2014، وذلك نتيجة تحمل هذه الدول تكاليف مرتفعة للواردات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، كما ارتفعت المديونية الخارجية كذلك في سلطنة عمان بنسبة 6.6% وفي اليمن بنسبة 0.3%، وقد شكل مجموع الدين العام الخارجي لكل من السودان، مصر، المغرب، تونس، ولبنان حوالي 85.9% من إجمالي الدين العام الخارجي لمجموعة الدول العربية خلال سنة 2014<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 200.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 202.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>4</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 241.

وقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية مجددا خلال السنوات الموالية في مجموعة الدول العربية المقترضة حيث بلغت حوالي 306.4 مليار دولار في سنة 2019، وقد شكلت ما نسبته 35.4% من إجمالي الناتج الداخلي لهذه الدول، وذلك نتيجة العجز المسجل في الموازنات العامة لإجمالي الدول العربية خلال هذه الفترة<sup>1</sup>، حيث قدر حجم الدين العام الخارجي بحوالي 110.3 مليار دولار في مصر سنة 2019 وبحوالي 51.4 مليار دولار في السودان، كما تراوح ما بين 17.6 مليار دولار و 37.6 مليار دولار في كل من الأردن، تونس، المغرب ولبنان، في حين لم يتجاوز الدين العام الخارجي ما قيمته 10 مليار دولار في باقي الدول العربية الأخرى المتوفرة عنها بيانات.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 185.

## المبحث الثالث: أداء النمو الاقتصادي في الدول العربيّة

تأثر النشاط الاقتصادي في الدول العربيّة خلال الفترة 1999-2019 بعدة عوامل، فمن جهة ارتبطت معدلات النمو الاقتصادي للدول العربيّة المصدرة للنفط بدرجة كبيرة بحجم الانتاج النفطي في بعض تلك الدول وكذا بتذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى، تأثر أداء النمو في الدول العربيّة المستوردة للنفط بتغير معدلات نمو الطلب العالمي على صادراتها وكذا باستمرار الاضطرابات السياسيّة والأمنيّة التي شهدتها بعض دول المنطقة منذ سنة 2011، ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربيّة محل الدراسة والمكونة من 15 دولة (الأردن، الإمارات العربيّة المتحدّة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربيّة السعوديّة، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019.

### 1- تحليل تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربيّة خلال الفترة 1999-2019:

شهد الأداء الاقتصادي لإجمالي الدول العربيّة تحسناً انطلقاً من سنة 1999 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذه السنة، وبالتالي زيادة قيمة عائدات النفط في الدول العربيّة المصدرة له، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي الإجمالي، كما يعود هذا التحسن أيضاً إلى النتائج الإيجابية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي اتبعتها الدول العربيّة<sup>1</sup>، حيث قدر الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في إجمالي عينة الدول العربيّة محل الدراسة بحوالي 641.8 مليار دولار سنة 2000 مقابل 560.2 مليار دولار سنة 1999، أي بمعدل نمو يقدر بـ 14.6%، ولكن سرعان ما تراجع الأداء الاقتصادي لهذه الدول خلال سنة 2001 حيث انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى -1.3% خلال هذه السنة، ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع أسعار النفط الخام من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23.1 دولار للبرميل سنة 2001، وكذا انخفاض كميات إنتاجه في الدول العربيّة، مما أدى إلى تراجع عائدات صادراتها النفطية<sup>2</sup>، وبالتالي انخفاض القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية العربيّة من حوالي 167.9 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 147.7 مليار دولار سنة 2001.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2000)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000"، أبو ظبي، ص 11.

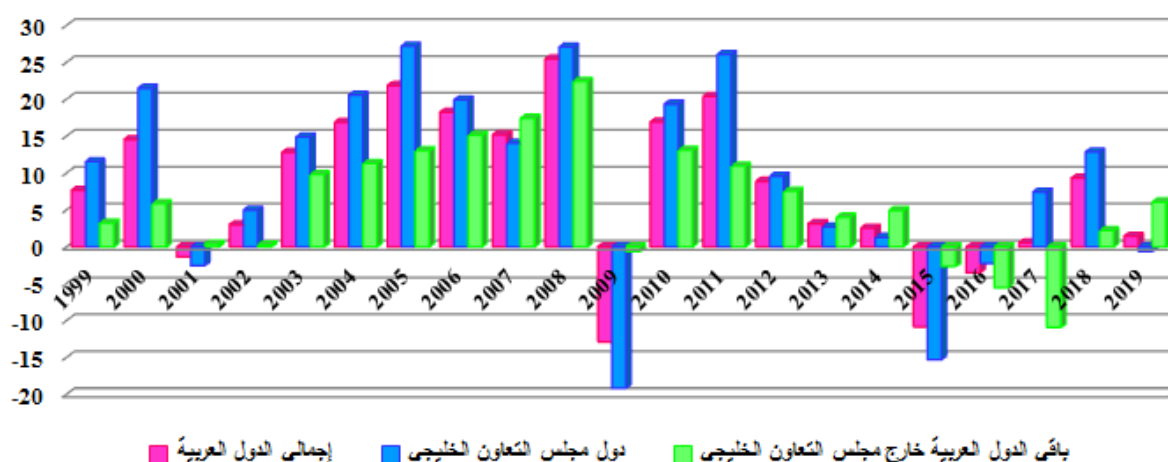
<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2002)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002"، أبو ظبي، ص 11.

الجدول (14-3): تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة (2019-1999)

الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
1561.1	1792.0	1428.1	1239.5	1048.3	860.2	735.8	652.2	633.2	641.8	560.2	إجمالي الدول العربية
957.7	1184.6	932.0	817.2	681.5	535.7	444.3	386.7	368.3	377.9	311.0	دول مجلس التعاون الخليجي
603.5	607.4	496.0	422.3	366.8	324.5	291.6	265.5	264.9	263.9	249.2	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
2429.4	2394.7	2190.5	2178.6	2257.4	2532.2	2469.4	2393.8	2198.4	1825.7	إجمالي الدول العربية	
1639.5	1650.2	1462.1	1360.8	1391.9	1642.8	1621.8	1579.1	1441.0	1143.0	دول مجلس التعاون الخليجي	
789.9	744.5	728.4	817.8	865.6	889.3	847.6	814.6	757.3	682.7	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	
معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-12.9	25.5	15.2	18.2	21.9	16.9	12.8	3.0	-1.3	14.6	7.7	إجمالي الدول العربية
-19.2	27.1	14.1	19.9	27.2	20.6	14.9	5.0	-2.5	21.5	11.5	دول مجلس التعاون الخليجي
-0.6	22.5	17.4	15.1	13.0	11.3	9.8	0.3	0.4	5.9	3.2	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
1.4	9.3	0.5	-3.5	-10.8	2.5	3.2	8.9	20.4	16.9	إجمالي الدول العربية	
-0.6	12.9	7.4	-2.2	-15.3	1.3	2.7	9.6	26.1	19.4	دول مجلس التعاون الخليجي	
6.1	2.2	-10.9	-5.5	-2.7	4.9	4.0	7.6	10.9	13.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

الشكل (10-3): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة (2019-1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (14-3)



وانطلاقاً من سنة 2002، بدأ الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بالارتفاع تدريجياً إلى أن بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 والتي قدرت بحوالي 1792 مليار دولار، محققاً بذلك معدل نمو قدر بحوالي 25.5% مقابل 15.2% سنة 2007 و18.2% سنة 2006، وهو أعلى معدل نمو بلغه الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية منذ سنة 2000، حيث يرجع هذا التحسن في النمو بشكل أساسي إلى زيادة إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها خلال النصف الأول من سنة 2008<sup>1</sup>، أما خلال سنة 2009، فقد سجلت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية أول تراجع لها منذ الطفرة النفطية التي انطلقت سنة 2003 والتي استمرت إلى غاية منتصف سنة 2008، حيث انخفض معدل نمو هذا الناتج في إجمالي الدول العربية إلى حوالي -12.9%، وقد جاء هذا التراجع كنتيجة لانخفاض قيمة صادرات الدول المصدرة للنفط بفعل انهيار أسعار النفط خلال منتصف سنة 2008 وبداية سنة 2009، وكذا انخفاض إنتاج النفط من طرف أهم الدول المصدرة له خلال سنة 2009 تبعا لقرارات منظمة الأوبك، وهذا بالإضافة إلى تأثر الدول العربية الأخرى بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في انخفاض الطلب على صادراتها وتراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال<sup>2</sup>، ولكن عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل تدريجي مع بداية سنة 2010 والتي بلغت حوالي 79.6 دولار للبرميل مقابل 61.7 دولار للبرميل سنة 2009 قد ساهم بشكل مباشر في زيادة عائدات صادرات الدول العربية المصدرة للنفط، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو موجب للناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية والذي قدر بـ 16.9% سنة 2010، كما أنه ارتفع إلى نسبة 20.4% سنة 2011، حيث وصلت قيمة الناتج إلى حوالي 2198.4 مليار دولار سنة 2011 مقابل 1825.7 مليار دولار سنة 2010، وذلك بفضل انتعاش اقتصاديات الدول العربية النفطية نتيجة ارتفاع إيرادات صادراتها من النفط بنسبة 41% مقارنة مع سنة 2010، وكذا توسع الطلب على صادرات الدول العربية الأخرى وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال<sup>3</sup>، ولقد استمرت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية لإجمالي عينة الدول العربية في الارتفاع خلال السنوات الثلاثة اللاحقة حيث بلغت حوالي 2532.2 مليار دولار سنة 2014 مقابل 2469.4 مليار دولار سنة 2013 و2393.8 مليار دولار سنة 2012، إلا أن معدل نمو هذا الناتج قد تراجع إلى حوالي 2.5% سنة 2014 وهو يمثل أدنى معدل نمو سجلته الدول العربية منذ سنة 2010، حيث يرجع ضعف الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة بشكل خاص إلى تواصل الاضطرابات السياسية والمشاكل الأمنية في العديد من الدول العربية والتي انعكست سلباً على النمو الاقتصادي للمنطقة العربية ككل، وهذا إلى جانب انخفاض كميات إنتاج النفط

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

وكذا تراجع إيرادات الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية من 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 105.9 دولار للبرميل سنة 2013 ثم إلى 96.3 دولار للبرميل سنة 2014<sup>1</sup>، أما خلال سنة 2015، فقد سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية لإجمالي الدول العربية محل الدراسة معدل نمو سالب قدر بحوالي -10.8%، حيث تراجع قيمة هذا الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي من حوالي 1642.8 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 1391.9 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة تراجع بلغت -15.3%، وذلك نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية بأكثر من 40% في كل من السعودية، قطر والكويت، وأكثر من 30% في كل من الإمارات، البحرين وسلطنة عمان<sup>2</sup>، في حين تباين أداء الناتج الداخلي بالأسعار الجارية في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت مستويات هذا الناتج في كل من الأردن، السودان، لبنان ومصر، بينما سجلت كل من تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا واليمن تراجعا في قيمة الناتج بالأسعار الجارية، وخلال سنة 2016، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجموعة الدول العربية محل الدراسة للسنة الثانية على التوالي بنسبة 3.5% متأثرا بالعوامل ذاتها المتمثلة في استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي انخفضت إلى حوالي 40.7 دولار للبرميل سنة 2016 مقابل 49.5 دولار للبرميل سنة 2015 و 96.3 دولار للبرميل سنة 2014، إضافة إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي مما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، وعلى قيمة صادرات بعض الدول العربية إلى الأسواق العالمية، وهذا إلى جانب تواصل تداعيات الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي لها<sup>3</sup>، وخلال سنة 2017، سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجموعة الدول العربية محل الدراسة معدل نمو موجب ولكنه ضعيف جدا قدر بـ 0.5%، ثم ارتفع إلى 9.3% سنة 2018، حيث يعود تحسن الأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة خلال سنة 2018 إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية نتيجة لظهور إشارات تعافي للاقتصاد العالمي من الركود في النصف الأول من هذه السنة، إضافة إلى بداية ظهور الآثار الإيجابية لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية خلال السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى، تأثر أداء النمو سلبا بالأوضاع الإقليمية والداخلية في بعض الدول العربية مما انعكس على مستوى نشاطها الاقتصادي<sup>4</sup>، إضافة إلى ذلك، فقد تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجموعة الدول العربية محل الدراسة إلى 1.4% خلال سنة 2019 نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط السعر السنوي حوالي 64 دولار للبرميل خلال هذه السنة مقابل 69.8 دولار

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

للبرميل سنة 2018، إضافة إلى تراجع نمو الإنتاجية في الدول العربية غير المصدرة الرئيسة للنفط في ظل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول وكذا صعوبة تخصيص المزيد من الموارد المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع العجز المالي ومستويات الدين العام في العديد من تلك الدول، وهذا إلى جانب تواصل تداعيات التطورات الإقليمية والأوضاع الداخلية غير الملائمة في بعض البلدان العربية خاصة اليمن، وكذا التوترات التي عرفتها كل من الجزائر، السودان ولبنان<sup>1</sup>.

## 2- تحليل تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

حقق الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010 معدلات نمو موجبة في معظم الدول العربية خلال الفترة 1999-2019، وقد شهدت سنة 2003 ارتفاعا مهما في معدلات النمو مقارنة مع السنوات السابقة، حيث حققت الكويت أعلى معدل للنمو بين الدول العربية خلال هذه السنة قدر بحوالي 17.3%، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي 11.2%، الإمارات العربية المتحدة بـ 8.8%، السودان بـ 7.7%، والجزائر بـ 7.2%، ثم تليها بعد ذلك كل من البحرين، المغرب، وموريتانيا بمعدلات نمو متساوية تقدر بحوالي 6%، في حين تراوح معدل النمو ما بين 3.2% و 4.7% في باقي الدول العربية محل الدراسة باستثناء سلطنة عمان التي سجلت معدل نمو سالب خلال سنة 2003 قدر بحوالي -2.7%، ولكن في الواقع لا زالت هذه المعدلات ضعيفة نوعا ما ولا تتناسب مع طبيعة وحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول العربية في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، ولقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي للعديد من الدول العربية تراجعا تدريجيا منذ سنة 2004، حيث انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لإجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى حوالي 4.7% سنة 2007 مقابل 6.3% سنة 2006، ولقد حققت قطر خلال سنة 2007 أعلى معدل للنمو مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى والذي قدر بحوالي 18% نتيجة النمو المرتفع لقطاعي النفط والغاز، وقطاعي التشييد والخدمات الإنتاجية<sup>2</sup>، تليها السودان بمعدل نمو يقدر بـ 11.5%، كما تراوح معدل نمو الناتج الحقيقي في سنة 2007 ما بين 9.3% و 6% في كل من لبنان، البحرين، الأردن، مصر، تونس، والكويت، بينما تراوح معدل النمو ما بين 4.5% و 3.2% في كل من سلطنة عمان، المغرب، الجزائر، اليمن، والإمارات، ولقد تدهور معدل النمو الاقتصادي بشكل حاد في موريتانيا من 18.9% سنة 2006 إلى 2.8% سنة 2007 نتيجة الأداء المتواضع لقطاع الصناعات الاستخراجية وخاصة النفط<sup>3</sup>، كما قدر معدل النمو بـ 1.8% سنة 2007 في السعودية.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

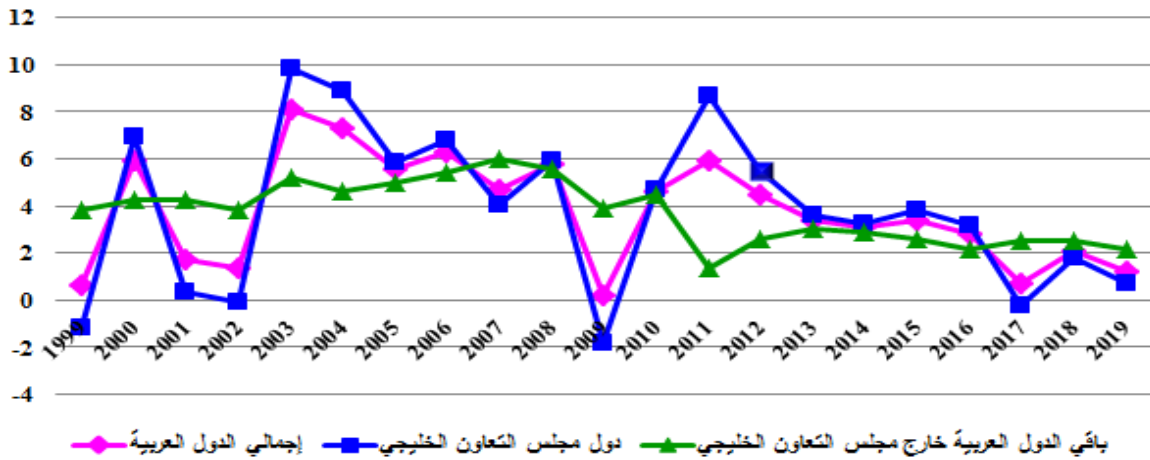
<sup>3</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 20.

الجدول (3-15): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

الفترة (1999-2019)											
%											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
0.2	5.8	4.7	6.3	5.5	7.3	8.1	1.4	1.8	5.9	0.6	إجمالي الدول العربية
-1.8	5.9	4.0	6.8	5.9	8.9	9.9	-0.1	0.3	6.9	-1.2	دول مجلس التعاون الخليجي
-5.2	3.2	3.2	9.8	4.9	9.6	8.8	2.4	1.4	10.9	2.9	الإمارات العربية المتحدة
2.5	6.2	8.3	6.5	6.8	7.0	6.0	3.6	2.5	5.3	4.3	البحرين
-2.1	6.2	1.8	2.8	5.6	8.0	11.2	-2.8	-1.2	5.6	-3.8	المملكة العربية السعودية
6.1	8.2	4.5	5.4	2.5	1.3	-2.7	-1.1	4.5	5.4	-0.1	سلطنة عمان
12.0	17.7	18.0	26.2	7.5	19.2	3.7	7.2	3.9	6.7	4.3	قطر
-7.1	2.5	6.0	7.5	10.1	10.8	17.3	3.0	0.7	4.7	-1.8	الكويت
3.9	5.6	6.0	5.4	5.0	4.6	5.2	3.8	4.2	4.3	3.8	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
5.5	7.2	8.2	8.1	8.1	8.6	4.2	5.8	5.3	4.2	3.4	الأردن
3.0	4.2	6.7	5.2	3.5	6.2	4.7	1.3	3.8	4.7	6.1	تونس
1.6	2.4	3.4	1.7	5.9	4.3	7.2	5.6	3.0	3.8	3.2	الجزائر
3.2	7.8	11.5	10.1	7.5	3.9	7.7	6.4	6.5	6.3	3.1	السودان
10.3	9.1	9.3	1.6	2.7	5.9	3.2	3.4	3.9	1.3	-0.5	لبنان
4.7	7.2	7.1	6.9	4.5	4.1	3.2	2.4	3.5	5.4	6.1	مصر
4.2	5.9	3.5	7.6	3.3	4.8	6.0	3.1	7.3	1.9	1.1	المغرب
-1.0	1.1	2.8	18.9	9.0	5.7	6.0	0.7	2.0	-0.4	7.7	موريتانيا
3.9	3.6	3.3	3.2	5.6	4.0	3.7	3.9	3.8	6.2	3.8	اليمن
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
1.2	2.1	0.7	2.8	3.4	3.1	3.4	4.5	5.9	4.6	إجمالي الدول العربية	
0.7	1.8	-0.2	3.1	3.8	3.2	3.6	5.5	8.7	4.7	دول مجلس التعاون الخليجي	
1.7	1.2	2.4	3.1	3.8	3.3	5.8	5.1	6.4	1.6	الإمارات العربية المتحدة	
1.8	1.8	4.3	3.6	2.9	4.3	5.4	3.7	2.0	4.3	البحرين	
0.3	2.4	-0.7	1.7	4.1	3.7	2.7	5.4	10.0	5.0	المملكة العربية السعودية	
-1.6	1.8	0.3	5.1	5.7	2.5	4.4	9.3	-1.1	4.8	سلطنة عمان	
0.8	1.2	-1.5	3.1	3.6	4.0	4.4	4.7	13.4	19.6	قطر	
0.4	1.2	-4.7	2.9	1.8	0.5	1.1	6.6	9.6	-2.4	الكويت	
2.2	2.5	2.5	2.2	2.6	2.9	3.0	2.6	1.3	4.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	
2.0	1.9	2.1	2.0	2.4	3.1	2.8	2.7	2.6	2.3	الأردن	
1.0	2.7	1.9	1.2	1.1	2.8	2.9	4.0	-1.9	3.5	تونس	
-0.9	7.1	6.4	1.5	3.8	3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	الجزائر	
-2.5	-2.3	0.8	4.7	4.9	2.7	4.4	0.5	-2.0	3.5	السودان	
-6.7	-1.9	0.9	1.5	1.3	1.8	0.9	2.2	2.0	8.0	لبنان	
5.6	5.3	4.2	4.3	4.4	2.9	2.2	2.2	1.8	5.1	مصر	
2.5	3.1	4.2	1.1	4.5	2.6	4.5	3.0	5.2	3.8	المغرب	
5.9	2.1	3.5	1.3	1.4	5.6	6.1	5.8	4.7	4.8	موريتانيا	
2.1	0.8	-5.1	-9.4	-28.1	-0.2	4.8	2.4	-12.7	7.7	اليمن	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مصدر الجدول (3-14)

الشكل (3-11): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-15)

ولقد ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في إجمالي الدول العربية إلى 5.8% سنة 2008، وذلك بالرغم من زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ في معظم الدول العربية وبدء انتشار آثار الأزمة الاقتصادية العالمية انطلاقاً من النصف الثاني من سنة 2008<sup>1</sup>، والتي أنهت الطفرة النفطية التي شهدت خلالها أسعار النفط ارتفاعاً حاداً حيث تجاوزت 150 دولاراً للبرميل على أساس يومي خلال منتصف سنة 2008 لتستقر بعدها في نطاق سعري يتراوح ما بين 65 و80 دولاراً للبرميل، وذلك إثر قرار تخفيض إنتاج النفط الصادر عن منظمة الأوبك<sup>2</sup>، وبذلك سجلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2009 معدل نمو سالب قدر بـ -1.8% مقابل 5.9% سنة 2008، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي من 5.6% سنة 2008 إلى 3.9% سنة 2009، نتيجة تراجع أداء النمو في جميع هذه الدول بشكل فردي باستثناء لبنان واليمن، حيث حقق لبنان ثاني أعلى معدل نمو حقيقي في الدول العربية بعد قطر سنة 2009 والذي قدر بـ 10.3% نتيجة الأداء الجيد لقطاعي السياحة والخدمات وزيادة تدفق ودائع غير المقيمين، كما تمكنت اليمن خلال سنة 2009 من تحقيق معدل نمو فاق المعدل الذي سجلته سنة 2008 بفضل تحسن أداء قطاع الصناعة<sup>3</sup>، وقد ساهم ارتفاع إنتاج النفط وكذا زيادة الطلب على الصادرات غير النفطية مع بداية سنة 2010 في تحسن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لإجمالي الدول العربية والذي وصل إلى 5.9% سنة 2011، حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي خلال هذه السنة حوالي 8.7%

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup> World Bank (2010), "Global Economic Prospects: Crisis, Finance, and Growth", Washington, DC: World Bank, p. 140-141.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

في دول مجلس التعاون الخليجي مقابل 4.7% سنة 2010، وقد سجلت كل من قطر، المملكة العربية السعودية، والكويت أعلى معدلات نمو للناتج الداخلي بالأسعار الثابتة خلال سنة 2011 والتي قدرت بحوالي 13.4%، 10%، و9.6% على التوالي، في حين تراجع معدل النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي من 4.5% سنة 2010 إلى 1.3% سنة 2011، حيث سجلت كل من تونس، السودان، واليمن معدلات نمو سالبة خلال سنة 2011 قدرت بحوالي -1.9%، -2%، و-12.7% على الترتيب، ويعود تراجع النمو في تونس أساسا إلى انخفاض الطلب على صادراتها نتيجة الركود الذي أصاب أسواق صادراتها الرئيسية في الأسواق الأوروبي<sup>1</sup>، وهذا إلى جانب تدهور أداء السياحة والاستثمار<sup>2</sup>، كما تأثر النمو الاقتصادي في السودان سلبا بانفصال جنوبيه عن شماله في شهر جويلية 2011<sup>3</sup>، ومن جهة أخرى، تأثرت اليمن بشكل مباشر بالاضطرابات السياسية الداخلية فضلا عن انخفاض إنتاج النفط<sup>4</sup>، وقد حققت المغرب خلال سنة 2011 أعلى معدل نمو للناتج الحقيقي من بين مجموعة الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي والذي قدر بـ 5.2% نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي من القمح، تليها بعد ذلك موريتانيا بمعدل نمو بلغ حوالي 4.7% بفضل الأداء الجيد لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين<sup>5</sup>، بينما تراوحت معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ما بين 1.8% و2.9% في كل من مصر، لبنان، الأردن، والجزائر، ولكن سرعان ما سجل معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية تراجعا خلال السنوات الثلاثة الموالية حيث انخفض إلى 3.1% سنة 2014 مقابل 3.4% سنة 2013 و4.5% سنة 2012، وذلك نتيجة استمرار تأثر العديد من الدول العربية بالاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة منذ سنة 2011، وكذا انخفاض معدلات نمو الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط، إضافة إلى ظهور اتجاهات تضخمية في العديد من الدول العربية<sup>6</sup>، وقد قدر معدل نمو الناتج الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 3.2% خلال سنة 2014، حيث تمكنت هذه الدول من تخفيف أثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال السنتين الأخيرتين من خلال استخدام احتياطاتها المالية المتراكمة لدفع الطلب المحلي<sup>7</sup>، وفي المقابل، سجلت باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي معدل نمو قدر بـ 2.9% خلال سنة 2014.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> World Bank (2012), "Global Economic Prospects: Managing growth in a volatile world", Vol. 5, Washington, DC: World Bank, p. 116.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>4</sup> World Bank (2012), op. cit, p. 116.

<sup>5</sup> صندوق النقد العربي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>6</sup> صندوق النقد العربي (2013)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013"، أبو ظبي، ص 19.

<sup>7</sup> صندوق النقد العربي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ومن جهة أخرى، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة بشكل طفيف خلال سنة 2015 حيث قدر بـ 3.4%، حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه السنة معدل نمو بلغ 3.8% مقابل 3.2% سنة 2014 نتيجة ارتفاع كميات إنتاج النفط في بعض هذه الدول خاصة في السعودية والإمارات، في حين قدر معدل النمو في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي بـ 2.6% سنة 2015 مقابل 2.9% سنة 2014، إضافة إلى ذلك، فقد سجل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2016-2019، حيث قدر بحوالي 1.2% سنة 2019 مقابل 2.1% سنة 2018، ويعود هذا التراجع إلى تأثير الأداء الاقتصادي للدول العربية بالصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في تقلبات أسعار النفط وكذا انعكاسات أداء الاقتصاد العالمي المتذبذب، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتقلبة والظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها بعض الدول العربية<sup>1</sup>.

### 3- الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

قدرت حصة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الناتج الداخلي لإجمالي الدول العربية محل الدراسة بحوالي 54.6% سنة 2000 مقابل 50.9% سنة 1999، حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في إجمالي الناتج الداخلي من 21.2% سنة 1999 إلى 28.5% سنة 2000، وذلك نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط وكذا كميات تصديره<sup>2</sup>، كما قدرت مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية في الناتج الداخلي الإجمالي بـ 20.9% سنة 2000، إضافة إلى ذلك، شكلت قطاعات الخدمات الاجتماعية نسبة 18.8% من إجمالي الناتج الداخلي خلال نفس السنة، ومع بداية سنة 2001، تراجعت نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في إجمالي الناتج الداخلي لمجموعة الدول العربية إلى 52.7% خلال هذه السنة ثم إلى 52.6% سنة 2002 نتيجة انخفاض حصة قطاع الصناعات الاستخراجية في هيكل الناتج الداخلي إلى 25.5% سنة 2001 ثم إلى 25.2% سنة 2002، في حين ارتفعت مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية في توليد الناتج إلى 22.6% سنة 2001، وذلك بفضل زيادة الأهمية النسبية لكل من قطاع التجارة وكذا قطاع النقل والمواصلات في هيكل الناتج الداخلي خلال هذه السنة، ثم تراجعت إلى 22.2% سنة 2002، كما ارتفعت حصة مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية في إجمالي الناتج الداخلي إلى 21.7% خلال سنة 2001 ثم إلى 22% سنة 2002 نتيجة تحسن مساهمة كل من قطاع الإسكان وقطاع الخدمات الحكومية في النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الجدول (3-16): تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2019-1999)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
53.0	60.8	59.6	60.2	59.9	55.8	54.1	52.6	52.7	54.6	50.9	إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي
6.1	5.1	5.8	5.9	6.3	7.1	7.9	8.1	8.2	7.7	9.3	الزراعة والصيد والغابات
29.3	40.8	37.1	37.9	36.5	30.5	27.3	25.2	25.5	28.5	21.2	الصناعات الاستخراجية
10.4	9.5	10.0	10.0	10.4	11.0	11.5	11.9	11.7	11.2	12.3	الصناعات التحويلية
7.2	5.5	6.7	6.4	6.6	7.2	7.3	7.3	7.3	7.2	8.1	باقي قطاعات الإنتاج
22.4	20.0	19.8	19.6	19.9	21.3	21.0	22.2	22.6	20.9	23.9	إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية
11.1	9.9	9.3	9.3	9.6	10.4	9.5	8.2	8.4	7.2	8.3	التجارة والمطاعم والفنادق
7.7	6.4	6.4	6.3	5.9	6.3	6.4	6.0	7.5	6.0	6.8	النقل والمواصلات والتخزين
3.5	3.8	4.0	3.9	4.4	4.5	5.1	5.8	4.5	6.0	6.6	التمويل والتأمين والمصارف
21.6	17.0	18.4	17.4	17.5	19.8	21.9	22.0	21.7	18.8	21.8	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية
6.0	4.8	4.5	3.9	3.6	4.1	4.1	4.2	4.1	2.3	2.7	الإسكان والمرافق
11.8	9.3	10.9	10.2	11.3	12.8	12.1	14.3	14.0	11.3	13.0	الخدمات الحكومية
3.8	2.8	2.9	3.4	2.6	2.9	5.7	3.5	3.5	5.2	6.1	الخدمات الأخرى
3.1	2.2	2.3	2.8	2.8	3.1	3.0	3.3	3.1	5.7	3.4	صافي الضرائب غير المباشرة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	الناتج الداخلي الإجمالي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	47.5	49.0	45.9	44.1	48.0	56.2	58.2	59.6	59.9	55.6	إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي
	4.6	4.5	5.4	6.2	5.9	5.1	5.3	5.0	5.2	5.9	الزراعة والصيد والغابات
	22.8	24.5	20.2	17.3	21.5	32.8	36.0	37.0	38.1	32.8	الصناعات الاستخراجية
	11.1	11.2	11.1	11.3	11.5	10.5	9.8	9.9	9.6	10.2	الصناعات التحويلية
	9.0	8.8	9.1	9.3	9.1	7.7	7.2	7.7	6.9	6.7	باقي قطاعات الإنتاج
	24.6	23.8	25.9	26.5	24.6	21.1	19.9	19.4	20.3	21.5	إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية
	11.7	11.2	12.2	12.8	12.8	11.0	10.2	9.8	10.2	10.7	التجارة والمطاعم والفنادق
	7.4	7.2	7.6	8.2	7.8	6.8	6.5	6.3	6.5	7.0	النقل والمواصلات والتخزين
	5.6	5.4	6.2	5.6	3.9	3.3	3.2	3.3	3.6	3.8	التمويل والتأمين والمصارف
	25.7	25.1	26.1	26.9	25.9	21.8	20.2	19.4	17.9	20.3	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية
	8.0	7.8	7.6	8.1	8.3	6.9	5.7	5.2	4.5	6.0	الإسكان والمرافق
	12.4	12.1	13.0	14.1	14.4	12.0	11.6	11.2	9.9	11.6	الخدمات الحكومية
	5.3	5.1	5.5	4.6	3.2	2.9	2.9	3.0	3.5	2.7	الخدمات الأخرى
	2.1	2.0	2.1	2.5	1.5	0.9	1.7	1.7	1.9	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية) للسنوات الممتدة من 2001 إلى غاية 2020.



وانطلاقاً من سنة 2003، شهدت نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في إجمالي الناتج الداخلي تحسناً تدريجياً حيث بلغت حوالي 60.8% خلال سنة 2008، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية حيث قدرت حصته في هيكل الناتج الداخلي بـ 40.8% خلال هذه السنة بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال النصف الأول من سنة 2008<sup>1</sup>، في حين كانت نسب مساهمة باقي قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الناتج متواضعة خلال سنة 2008، كما قدرت حصة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية في الناتج الداخلي الإجمالي بـ 20% سنة 2008، حيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 9.9%، يليه قطاع النقل والمواصلات بنسبة 6.4%، ثم قطاع التمويل، التأمين والمصارف بنسبة 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي، إضافة إلى ذلك، شكلت قطاعات الخدمات الاجتماعية نسبة 17% من إجمالي الناتج الداخلي خلال سنة 2008، حيث حاز قطاع الخدمات الحكومية على المرتبة الأولى في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة بحصة مساهمة قدرها 9.3%، يليه قطاع الإسكان بحصة بلغت 4.8%، ثم باقي الخدمات الأخرى بحصة قدرت بـ 2.8% من الناتج الداخلي الإجمالي، ومن جهة أخرى، أدى انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2009 وكذا تخفيض إنتاجه من طرف بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك إلى تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية إلى 29.3% مما تسبب في انخفاض حصة إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الناتج الداخلي إلى 53%، وقد سجلت الدول العربية المصدرة للنفط أعلى نسب مساهمة لقطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2009 والتي قدرت بـ 46.2% في قطر، 45.2% في الكويت، 42.6% في السعودية، 30% في الجزائر، و 23.8% في الإمارات، كما احتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الأولى في كل من الأردن، مصر وتونس بنسب قدرت بـ 17.3%، 15.8% و 15.6% على التوالي، إضافة إلى ذلك، سجل قطاع الزراعة أعلى نسبة في السودان بلغت 30%، وفيما يخص قطاع الخدمات، فقد حاز قطاع التجارة على المرتبة الأولى في لبنان بحصة بلغت 27%، بينما قدرت حصة الخدمات الحكومية بـ 17.6% في المغرب و 13.9% في الكويت، كما شكل قطاع التمويل والتأمين نسبة 13.1% من إجمالي الناتج الداخلي في البحرين و 9.8% في الكويت<sup>2</sup>، ولقد ارتفعت حصة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في إجمالي الناتج الداخلي لمجموعة الدول العربية مرة أخرى مع انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث قدرت بحوالي 59.9% سنة 2011 مقابل 55.6% سنة 2010، وذلك نتيجة زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية حيث ارتفعت حصته في الناتج من 32.8% سنة 2010 إلى 38.1% سنة 2011 بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى قياسي خلال سنة 2011، حيث وصلت إلى حوالي 108 دولار للبرميل

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

في الربع الأخير من هذه السنة<sup>1</sup>، كما سجل قطاع الخدمات الإنتاجية خلال سنة 2011 نسبة مساهمة بلغت حوالي 20.3% من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية، في حين شكل قطاع الخدمات الاجتماعية حوالي 17.9% من هذا الناتج، وانطلاقاً من سنة 2012، تراجعت الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي بشكل مستمر إلى أن بلغت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية حوالي 44.1% سنة 2016، ويعزى ذلك إلى التراجع الحاد في أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى انخفاض مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية إلى 17.3% خلال هذه السنة، في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في هيكل الناتج لسنة 2016 حوالي 11.3%، قطاع الزراعة حوالي 6.2%، كما شكلت مساهمة باقي قطاعات الإنتاج السلعي ما نسبته 9.3% من الناتج، إضافة إلى ذلك، ساهمت قطاعات الخدمات الإنتاجية بنسبة 26.5% في هيكل الناتج الداخلي للدول العربية خلال سنة 2016، كما ساهمت قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 26.9% منها 14.1% تشكل مساهمة قطاع الخدمات الحكومية، وإلى جانب ذلك فقد سجلت قطاعات الإنتاج السلعي خلال سنتي 2017 و2018 زيادة في حصتها في الناتج الداخلي الإجمالي حيث بلغت حوالي 49% سنة 2018 مقابل 45.9% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى زيادة حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من حوالي 20.2% سنة 2017 إلى 24.5% سنة 2018 نتيجة زيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية<sup>2</sup>، وفي المقابل، تراجعت حصة قطاعات الخدمات الإنتاجية إلى 23.8% سنة 2018 مقابل 25.9% سنة 2017، كما انخفضت حصة قطاعات الخدمات الاجتماعية في الناتج الداخلي الإجمالي من 26.1% سنة 2017 إلى 25.1% سنة 2018.

أما خلال سنة 2019، فقد تأثرت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية سلباً بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية<sup>3</sup>، مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الناتج الداخلي لمجموعة الدول العربية إلى حوالي 47.5%، في حين ارتفعت حصة مساهمة كل من قطاعات الخدمات الإنتاجية وكذا قطاعات الخدمات الاجتماعية إلى حوالي 24.6% و25.7% على التوالي خلال هذه السنة، وبصفة عامة، فإن هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز على الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي للدول العربية تزيد من حدة تأثير هذه الدول بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخاصة في ظل تواضع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة، وذلك على الرغم من أهمية هذين القطاعين في عملية التنمية وتوفير فرص العمل.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

## المبحث الرابع: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية

بعدما تم التطرق في المبحث السابق إلى تحليل أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية، سيتم الآن من خلال هذا المبحث تحليل تطور باقي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأخرى المتمثلة في البطالة، التضخم، التوازن الخارجي والذي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019.

## 1- اتجاهات التشغيل والبطالة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

## 1-1- تحليل تطور حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

قدر حجم القوى العاملة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة بحوالي 66 مليون نسمة خلال سنة 1999، حيث بلغ معدل نموها السنوي حوالي 3.8%، وقد قدرت نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة بحوالي 35.4% في الدول العربية خلال هذه السنة، في حين بلغت هذه النسبة 43.6% في قطاع الخدمات و 21% في قطاع الصناعة<sup>1</sup>، وقد تراجع معدل نمو القوى العاملة إلى 2.4% سنة 2001، حيث قدر حجم العمالة بحوالي 70 مليون نسمة، كما شكل نسبة 30.3% من إجمالي عدد السكان خلال هذه السنة، وقد قدر معدل نمو القوى العاملة بحوالي 4.1% في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين بلغ نسبة 2% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت كل من السودان، موريتانيا، اليمن، ومصر معدلات مرتفعة لتشغيل الأطفال الأقل من 15 سنة قدرت بـ 28%، 23%، 19%، و 10% على التوالي، في حين تمكنت تسع دول من القضاء على ظاهرة تشغيل هؤلاء الأطفال بصفة نهائية<sup>2</sup>، وخلال سنة 2007، ارتفع معدل نمو القوى العاملة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى 4.1%، حيث قدر عدد القوى العاملة بحوالي 85 مليون نسمة، وقد مثل نسبة 32.5% من إجمالي عدد السكان، ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار زيادة النمو السكاني وكذا ارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء<sup>3</sup>، وقد سجلت كل من قطر، الإمارات، والبحرين معدل نمو مرتفع للقوى العاملة قدر بحوالي 23.2%، 18.2%، و 10.9% على التوالي، كما تراوح هذا المعدل ما بين 4% و 8.2% في كل من السعودية، مصر، الكويت، سلطنة عمان، والأردن، في حين كان هذا المعدل أقل من 3% في باقي الدول العربية الأخرى محل الدراسة (أنظر الملحق (15))، وقد استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من القوى العاملة في الدول العربية والتي قدرت بـ 59.4%، يليه قطاع الزراعة بنسبة 25.2%، في حين لم يستوعب القطاع الصناعي سوى 15.4% من القوى العاملة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>4</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 36.

الجدول (3-17): تطور حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

حجم القوى العاملة (مليون نسمة)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
91	88	85	82	79	76	74	71	70	68	66	إجمالي الدول العربية
19	18	16	15	14	13	12	12	11	11	10	دول مجلس التعاون الخليجي
72	70	69	67	65	63	62	60	59	57	56	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	114	111	110	109	107	105	103	100	97	95	إجمالي الدول العربية
	29	29	28	28	26	25	24	23	22	21	دول مجلس التعاون الخليجي
	84	83	82	81	80	79	79	77	75	74	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
معدل نمو القوى العاملة (%)											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
3.5	3.5	4.1	3.4	3.5	3.5	3.5	2.4	2.4	2.7	3.8	إجمالي الدول العربية
7.9	8.5	8.7	8.1	7.5	6.7	5.9	4.9	4.1	5.2	3.2	دول مجلس التعاون الخليجي
2.3	2.3	3.1	2.4	2.7	2.9	3.0	2.0	2.0	2.3	3.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	2.0	1.0	1.2	2.0	2.2	1.5	3.1	2.9	2.8	3.7	إجمالي الدول العربية
	2.3	1.5	2.0	5.2	4.0	4.0	4.8	5.7	6.2	8.0	دول مجلس التعاون الخليجي
	1.9	0.9	0.9	0.9	1.6	0.7	2.6	2.1	1.8	2.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

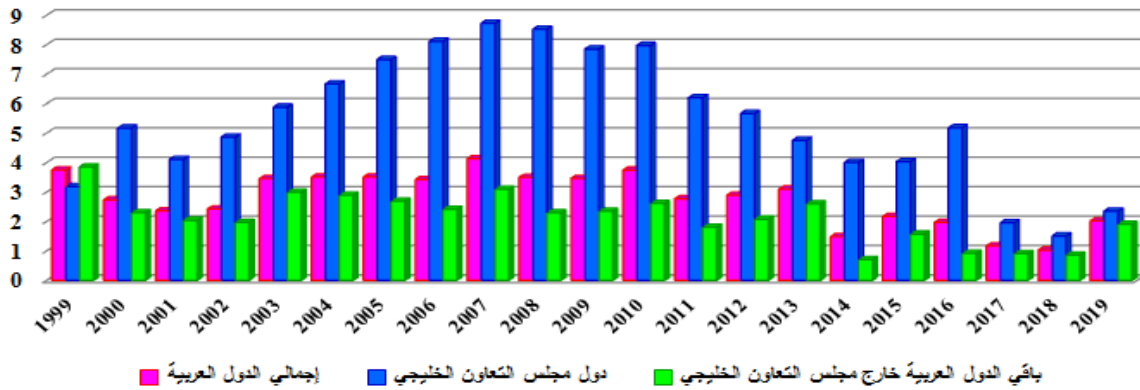
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي:  
<http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

الجدول (3-18): تطور القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

%											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
33.2	32.9	32.5	32.0	31.6	31.2	30.8	30.4	30.3	30.2	30.0	إجمالي الدول العربية
44.9	43.7	42.5	41.1	39.9	38.8	37.8	37.0	36.3	35.9	35.1	دول مجلس التعاون الخليجي
31.1	30.9	30.8	30.4	30.3	30.0	29.7	29.4	29.4	29.3	29.2	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	33.2	33.1	33.4	33.7	33.7	33.7	34.0	33.8	33.7	33.6	إجمالي الدول العربية
	51.0	50.8	51.0	51.2	50.2	49.5	49.0	48.3	47.3	46.4	دول مجلس التعاون الخليجي
	29.5	29.5	29.9	30.2	30.4	30.6	31.1	31.0	31.1	31.2	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي

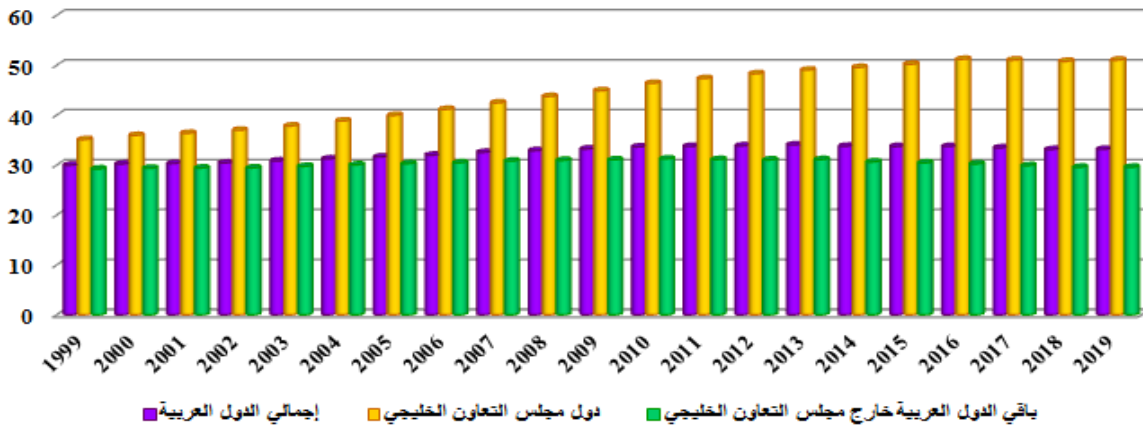
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (15)

الشكل (3-12): تطور معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-17)

الشكل (3-13): تطور القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-18)

وفي سنة 2011، تراجع معدل نمو القوى العاملة إلى 2.8%، حيث بلغ حجم العمالة حوالي 97 مليون نسمة، وقد مثل نسبة 33.7% من إجمالي عدد السكان، وتعتبر هذه النسبة منخفضة نوعا ما مقارنة مع مثيلاتها في باقي مناطق العالم، وذلك نتيجة ارتفاع عدد السكان الأقل من 15 سنة، وكذا ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل، رغم اتجاه هذه المساهمة نحو التحسن في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 73.7% من إجمالي القوى العاملة للدول العربية محل الدراسة قد تركزت في خمس دول، حيث بلغ حجم القوى العاملة في مصر حوالي 29 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 11 مليون عامل، في حين قدر حجم القوى العاملة في كل من السعودية والسودان بحوالي 10 مليون

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 41.

عامل، وقد ارتفع معدل نمو القوى العاملة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى 3.1% سنة 2013، حيث تراوح هذا المعدل ما بين 0.7% في تونس و10.8% في سلطنة عمان، وقد استحوذ قطاع الخدمات على نسبة 62% من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الزراعة بنسبة 20.6%، وقطاع الصناعة بنسبة 17.4%<sup>1</sup>، وخلال سنة 2019، بلغ حجم القوى العاملة حوالي 114 مليون نسمة، وقد مثل نسبة 33.2% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية محل الدراسة، كما قدر معدل نمو القوى العاملة بحوالي 2% خلال هذه السنة، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا خلال السنوات القادمة نتيجة النمو السكاني السريع في الدول العربية، وهو ما يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup>.

### 1-2- تحليل تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

تمثل البطالة إحدى أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية، حيث قدر متوسط معدل البطالة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة بحوالي 9% سنة 1999، وقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي فرادى خلال هذه السنة معدلات بطالة منخفضة لم تتجاوز 5%، في حين قدر متوسط معدل البطالة في باقي الدول العربية الأخرى خارج مجلس التعاون الخليجي بحوالي 13.6%، حيث تراوح معدل البطالة ما بين 8% و16% في كل من مصر، لبنان، موريتانيا، اليمن، الأردن، المغرب، السودان، وتونس، بينما تجاوز هذا المعدل 25% في الجزائر، وخلال سنة 2002، ارتفع متوسط معدل البطالة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى 9.5%، حيث لم يتجاوز نسبة 5.5% في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ذلك، فقد قدر معدل البطالة بحوالي 25.9% في الجزائر، كما تراوح ما بين 15.3% و16.2% في كل من تونس، السودان، والأردن، في حين أنه لم يتجاوز نسبة 12% في باقي الدول العربية الأخرى محل الدراسة، وترجع ظاهرة البطالة إلى عوامل عديدة أهمها ارتفاع معدلات نمو السكان في الدول العربية وكذا عدم قدرة هذه الدول على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة ضعف الإنتاج والاستثمار إضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي<sup>3</sup>، وانطلاقا من سنة 2003، تراجع متوسط معدل البطالة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة بشكل تدريجي إلى أن بلغ حوالي 7.5% سنة 2009، وقد قدر متوسط معدل البطالة بـ 2.5% في دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه السنة، كما قدر بحوالي 10.8% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفع معدل البطالة في كل من الأردن، تونس، مصر، واليمن بين سنتي 2008 و2009 بسبب تراجع أداء الصناعات المحلية

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

وخاصة تلك القائمة على التصدير نتيجة انخفاض الطلب العالمي بفعل الأزمة المالية، إضافة إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية<sup>1</sup>.

الجدول (3-19): تطور معدلات البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

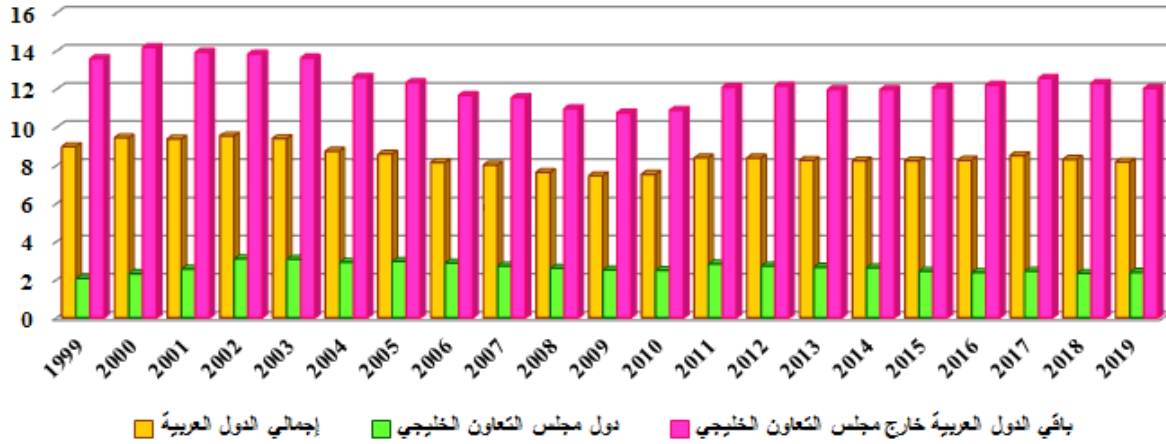
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
7.5	7.6	8.0	8.2	8.6	8.7	9.4	9.5	9.4	9.4	9.0	إجمالي الدول العربية
2.5	2.6	2.7	2.9	3.0	2.9	3.1	3.1	2.6	2.3	2.1	دول مجلس التعاون الخليجي
2.5	2.8	3.0	3.1	3.1	2.9	2.7	2.6	2.4	2.3	2.2	الإمارات العربية المتحدة
1.3	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	البحرين
5.4	5.1	5.7	6.2	6.0	5.8	5.6	5.3	4.6	4.6	4.4	المملكة العربية السعودية
3.8	4.1	4.1	3.9	3.8	3.7	3.6	3.6	3.5	3.5	3.4	سلطنة عمان
0.4	0.3	0.6	1.3	1.5	2.0	3.8	4.6	2.6	1.4	0.3	قطر
1.6	1.8	1.5	1.3	2.0	1.7	1.3	1.1	0.8	0.8	0.7	الكويت
10.8	11.0	11.6	11.7	12.3	12.6	13.6	13.8	13.9	14.2	13.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
12.9	12.7	13.1	14.0	14.8	15.4	15.4	16.2	15.8	13.7	12.8	الأردن
13.3	12.4	12.4	12.5	12.9	13.9	14.5	15.3	15.1	15.7	16.0	تونس
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.9	27.3	29.8	25.9	الجزائر
13.0	14.8	14.9	15.1	15.3	15.4	15.5	15.5	15.4	15.4	15.5	السودان
6.2	7.2	9.0	8.4	8.1	7.8	8.5	8.1	8.1	8.8	8.5	لبنان
9.4	8.7	8.8	10.5	11.2	10.3	11.0	10.0	9.3	9.0	8.0	مصر
9.1	9.6	9.8	9.7	11.0	10.8	11.9	11.6	12.5	13.6	13.9	المغرب
10.0	10.0	10.1	10.5	10.3	10.2	10.2	10.1	10.2	10.1	10.3	موريتانيا
12.7	12.2	12.1	12.1	12.2	12.1	12.0	11.9	11.7	11.6	11.5	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	8.2	8.3	8.5	8.3	8.2	8.2	8.3	8.4	8.4	7.5	إجمالي الدول العربية
	2.4	2.3	2.4	2.4	2.5	2.6	2.7	2.7	2.8	2.5	دول مجلس التعاون الخليجي
	2.3	2.2	2.5	1.6	1.7	1.8	2.0	2.1	2.2	2.4	الإمارات العربية المتحدة
	1.6	1.5	1.4	1.4	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.1	البحرين
	6.1	6.0	5.9	5.7	5.6	5.7	5.6	5.5	5.7	5.6	المملكة العربية السعودية
	1.8	1.8	2.5	3.3	3.3	3.4	3.4	3.5	3.6	3.7	سلطنة عمان
	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4	0.6	0.4	قطر
	2.4	2.3	2.3	2.2	2.8	3.4	3.5	3.6	3.6	1.8	الكويت
	12.0	12.3	12.6	12.2	12.1	12.0	12.0	12.2	12.1	10.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	16.8	18.3	18.1	15.3	13.1	11.9	12.6	12.2	12.9	12.5	الأردن
	15.1	15.5	15.3	15.6	15.2	15.1	15.9	17.6	18.3	13.0	تونس
	11.8	11.9	12.0	10.2	11.2	10.6	9.8	11.0	10.0	10.0	الجزائر
	16.8	16.9	17.0	17.2	17.3	17.4	17.5	17.5	17.4	15.2	السودان
	6.0	6.1	6.2	6.3	6.2	6.2	6.2	6.2	6.1	6.2	لبنان
	9.7	9.8	11.7	12.4	12.8	13.2	13.2	12.7	12.0	9.0	مصر
	9.0	9.1	9.2	9.3	9.7	9.9	9.2	9.0	8.9	9.1	المغرب
	10.1	10.2	10.3	10.3	9.9	10.1	10.1	10.1	10.1	10.1	موريتانيا
	12.9	13.0	13.1	13.3	13.4	13.5	13.4	13.2	13.1	12.9	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي:

<http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

<sup>1</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 37.

الشكل (3-14): تطور معدلات البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-19)

وخلال سنة 2012، ارتفع متوسط معدل البطالة في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى 8.4%، حيث قدر متوسط معدل البطالة بـ 2.7% في دول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة عامة، تتجاوز معدلات البطالة بين المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي معدلات البطالة الإجمالية التي تشمل المواطنين وغير المواطنين، وذلك نتيجة وجود بطالة بين الشباب الذي يفضلون انتظار الحصول على مناصب عمل حكومية بدلا من قبول مناصب أخرى في القطاع الخاص بأجور ومميزات أقل<sup>1</sup>، كما بلغ متوسط معدل البطالة حوالي 12.2% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، وبصفة عامة، تأثر خلق فرص العمل في المنطقة العربية خلال هذه الفترة بطبيعة مناخ الأعمال السائد في دول تلك المنطقة، وكذا بظروف عدم اليقين السياسي والاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط<sup>2</sup>، وقد تراجع متوسط معدل البطالة في إجمالي الدول العربية إلى 8.2% سنة 2019، فبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد قدر متوسط معدل البطالة بحوالي 2.4%، في حين قدر هذا المعدل بحوالي 12% في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2019، وفي الواقع، تتطلب إصلاحات سوق العمل في الدول العربية ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز العمالة على التوجه للعمل في هذا القطاع، كما ينبغي أن تعمل هذه الدول على مراجعة القواعد المنظمة لسوق العمل للحد من التشوهات التي تعيق تشغيل القوى العاملة وبناء المهارات، مع ضمان مستوى ملائم من الحماية الاجتماعية.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>2</sup> World Bank (2013), "Global Economic Prospects: Less volatile but slower growth", Vol. 7, Washington, DC: World Bank, p. 170.



## 2- تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في الدول العربية:

## 2-1- تحليل تطور معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

سجلت السودان خلال سنة 1999 أعلى معدل تضخم قدر بحوالي 16%، تليها اليمن بمعدل بلغ حوالي 8.7%، وموريتانيا بمعدل 4.1%، كما تراوح معدل التضخم ما بين 0.5% و 3.1% في كل من سلطنة عمان، الأردن، المغرب، الإمارات، قطر، الجزائر، تونس، الكويت، ومصر، في حين سجلت كل من البحرين، السعودية، ولبنان معدلات تضخم بقيم سالبة خلال هذه السنة نتيجة انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك لهذه الدول ما بين سنتي 1998 و 1999، وخلال سنة 2000، ارتفع معدل التضخم في كل من لبنان، السعودية، البحرين، الأردن، المغرب، وتونس حيث بلغ حوالي -1.6%، -1.1%، -0.7%، و 1.9%، و 3% على التوالي، في حين شهدت باقي الدول العربية الأخرى محل الدراسة تراجعاً في معدل التضخم حيث تراوح ما بين -1.2% و 8%، ولقد استمرت معظم الدول العربية في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال سنة 2002 نتيجة استمرار هذه الدول في تنفيذ سياسات نقدية ومالية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار، إضافة إلى تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي خلال السنوات الماضية والتي ساهمت في زيادة العرض من السلع والخدمات<sup>1</sup>، حيث لم يتجاوز معدل التضخم خلال هذه السنة 4% في جميع الدول العربية محل الدراسة باستثناء السودان واليمن حيث بلغ معدل التضخم فيهما حوالي 8.3% و 12.2% على التوالي، وقد انخفضت أسعار الاستهلاك خلال سنة 2002 في كل من البحرين وسلطنة عمان بنسبة 0.5% و 0.3% على التوالي، كما انخفض معدل التضخم ما بين سنتي 2001 و 2002 في كل من قطر، الكويت، الجزائر، وموريتانيا حيث تراوح ما بين 0.2% و 3.9%، ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال سنة 2006، وكذا ارتفاع تكلفة استيراد النفط في بعض الدول العربية مثل الأردن، تونس، السودان، مصر، واليمن، إضافة إلى تراجع عرض بعض المنتجات والخدمات في السوق المحلية قد أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في معظم الدول العربية خلال هذه السنة<sup>2</sup>، حيث سجلت قطر أعلى معدل تضخم خلال سنة 2006 بلغ حوالي 11.8%، تليها اليمن بمعدل 10.8%، ثم الإمارات بمعدل 9.3%، كما تراوح معدل التضخم ما بين 4.5% و 7.6% في كل من تونس، موريتانيا، الأردن، السودان، لبنان، ومصر، في حين لم يتجاوز 3.5% في باقي الدول العربية الأخرى محل الدراسة.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2003)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003"، الفصل الثاني، أبو ظبي، ص 6.

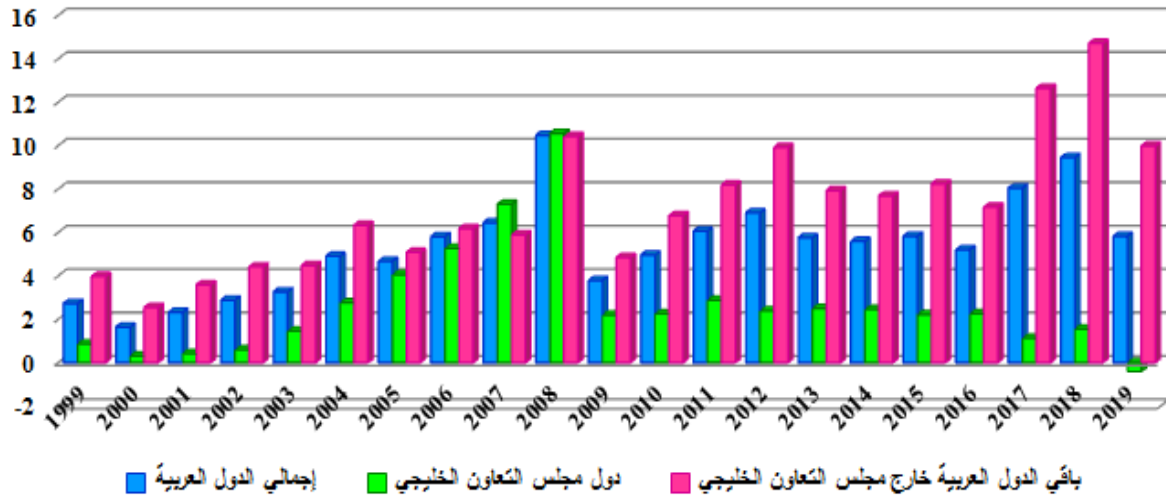
<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2007)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007"، أبو ظبي، ص 20-21.

الجدول (3-20): تطور معدل التضخم (معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك) في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

%											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
3.8	10.5	6.4	5.8	4.7	4.9	3.3	2.9	2.3	1.6	2.7	إجمالي الدول العربية
2.2	10.6	7.3	5.3	4.0	2.8	1.5	0.6	0.4	0.3	0.9	دول مجلس التعاون الخليجي
1.6	12.3	11.1	9.3	6.2	5.0	3.1	2.9	2.8	1.3	2.1	الإمارات العربية المتحدة
2.8	3.5	3.3	2.0	2.6	2.4	1.6	-0.5	-1.2	-0.7	-1.3	البحرين
5.1	9.9	4.2	2.2	0.7	0.3	0.6	0.2	-1.1	-1.1	-1.3	المملكة العربية السعودية
3.9	12.1	6.0	3.2	1.9	0.8	0.2	-0.3	-0.8	-1.2	0.5	سلطنة عمان
-4.9	15.1	13.8	11.8	8.8	6.8	2.3	0.2	1.5	1.7	2.2	قطر
4.6	10.6	5.5	3.1	4.1	1.2	1.0	0.9	1.3	1.8	3.0	الكويت
4.8	10.4	5.9	6.2	5.1	6.3	4.5	4.4	3.6	2.5	4.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
-0.7	14.9	5.4	6.3	3.5	3.4	1.6	1.8	1.8	0.7	0.6	الأردن
3.5	4.9	3.4	4.5	2.0	3.6	2.7	2.7	2.0	3.0	2.7	تونس
5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	4.0	4.3	1.4	4.2	0.3	2.6	الجزائر
11.2	14.3	8.0	7.2	8.5	8.4	7.7	8.3	4.9	8.0	16.0	السودان
3.4	6.4	6.0	7.2	0.5	2.0	2.2	3.7	-0.1	-1.6	-2.7	لبنان
11.8	18.3	9.3	7.6	4.9	11.3	4.5	2.7	2.3	2.7	3.1	مصر
1.0	3.7	2.0	3.3	1.0	1.5	1.2	2.8	0.6	1.9	0.7	المغرب
2.2	7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.2	3.9	4.7	3.3	4.1	موريتانيا
5.4	19.0	7.9	10.8	11.8	12.5	10.8	12.2	11.9	4.6	8.7	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	5.8	9.4	8.0	5.2	5.8	5.6	5.8	6.9	6.1	5.0	إجمالي الدول العربية
	-0.4	1.5	1.1	2.2	2.2	2.4	2.5	2.4	2.9	2.2	دول مجلس التعاون الخليجي
	-1.9	3.1	2.0	1.6	4.1	2.3	1.1	0.7	0.9	0.9	الإمارات العربية المتحدة
	1.0	2.1	1.4	2.8	1.8	2.7	3.3	2.8	-0.4	2.0	البحرين
	-2.1	2.5	-0.8	2.1	2.2	2.7	3.5	2.9	5.8	5.3	المملكة العربية السعودية
	0.1	0.9	1.6	1.1	0.1	1.0	1.2	2.9	4.1	3.2	سلطنة عمان
	-0.7	0.3	0.4	2.7	1.9	3.1	3.1	1.9	1.9	-2.4	قطر
	1.1	0.5	2.2	3.2	3.3	2.9	2.7	3.2	4.9	4.5	الكويت
	10.0	14.7	12.6	7.2	8.2	7.7	7.9	9.9	8.2	6.8	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	0.8	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	4.5	4.2	5.0	الأردن
	6.7	7.3	5.3	3.6	4.9	4.9	5.8	5.1	3.5	4.4	تونس
	2.0	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	3.3	8.9	4.5	3.9	الجزائر
	51.0	63.3	32.4	17.8	16.9	36.9	30.0	37.4	22.1	13.2	السودان
	3.0	6.1	4.3	-0.8	-3.4	-0.7	1.1	10.1	3.1	4.6	لبنان
	13.9	14.4	29.5	13.8	10.4	10.1	9.4	7.1	10.1	11.3	مصر
	0.2	1.9	0.8	1.6	1.6	0.4	1.9	1.3	0.9	1.0	المغرب
	2.3	3.0	2.3	1.5	0.5	3.5	4.1	4.9	5.6	6.3	موريتانيا
	10.0	27.6	30.4	21.3	39.4	8.1	11.0	9.9	19.5	11.2	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)، إضافة إلى صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)" والمتوفرة على الرابط التالي: <http://www.imf.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

الشكل (3-15): تطور معدل التضخم (معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك) في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-20)

وقد ارتفع متوسط معدل نمو الأسعار في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى 10.5% سنة 2008 مقابل 6.4% سنة 2007 و 5.8% سنة 2006، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية، وكذا أسعار السلع الغذائية والحبوب بأكثر من 50% خلال النصف الأول من سنة 2008، إضافة إلى ارتفاع الطلب المحلي في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر<sup>1</sup>، حيث سجلت اليمن أعلى معدل للتضخم خلال سنة 2008 والذي بلغ 19%، تليها مصر بمعدل 18.3%، وقطر بمعدل 15.1%، كما تراوحت معدلات التضخم ما بين 6.4% و 14.9% في كل من لبنان، موريتانيا، السعودية، الكويت، سلطنة عمان، الإمارات، السودان، والأردن، بينما لم تتجاوز 5% في باقي الدول العربية محل الدراسة، وخلال سنة 2009، تراجع متوسط معدل التضخم في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى حوالي 3.8% نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية بنسبة 31%، إضافة إلى تراجع أسعار السلع الغذائية بنسبة 15%، وكذا مدخلات الإنتاج ومنتجات الطاقة بنسبة 25% و 37% على التوالي<sup>2</sup>، حيث سجلت مصر أعلى معدل للتضخم خلال هذه السنة قدر بحوالي 11.8%، تليها السودان بمعدل 11.2%، كما سجلت كل من الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، تونس، الجزائر، لبنان، المغرب، موريتانيا، واليمن معدلات تضخم تراوحت ما بين 1% و 5.7%، في حين انخفض المستوى العام للأسعار في كل من الأردن وقطر بنسبة 0.7% و 4.9% على التوالي.

<sup>1</sup> World Bank (2009), "Global Economic Prospects: Commodities at the Crossroads", Washington, DC: World Bank, p. 162.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وقد ارتفع متوسط معدل التضخم خلال سنة 2012 إلى 6.9% نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والسلع الغذائية، إضافة إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي في بعض الدول العربية، حيث سجلت السودان أعلى معدل للتضخم خلال هذه السنة بلغ حوالي 37.4% نتيجة تراجع قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار وكذا استمرار ظروف عدم الاستقرار التي أدت إلى ارتفاع مستويات الطلب على السلع الغذائية<sup>1</sup>، تليها لبنان بمعدل تضخم 10.1%، ومن جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم في الجزائر إلى 8.9% خلال سنة 2012 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية<sup>2</sup>، في حين تراجع هذا المعدل في اليمن إلى 9.9% نتيجة تحسن الوضع الأمني بعد تشكيل الحكومة الانتقالية في أوائل سنة 2012 والذي ساهم في التقليل من الاختناقات في جانب العرض<sup>3</sup>، إضافة إلى ذلك، فقد سجلت باقي الدول العربية الأخرى باستثناء مصر معدلات تضخم أقل من المعدل المتوسط في إجمالي الدول العربية والذي قدر بحوالي 6.9% وذلك بفضل برامج دعم السلع الاستهلاكية والمحروقات المطبقة في العديد من الدول العربية<sup>4</sup>، وخلال سنة 2018، ارتفع متوسط معدل التضخم في إجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى حوالي 9.4% مقابل 8% سنة 2017، حيث سجلت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2018 متوسط معدل تضخم منخفض قدر بحوالي 1.5%، مما يعكس الأثر الإيجابي لسياسات ضبط نمو الإنفاق العام في تلك الدول خلال السنوات الأخيرة<sup>5</sup>، في حين، ارتفع متوسط معدل التضخم في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي إلى 14.7% سنة 2018 مقابل 12.6% سنة 2017، حيث بلغ معدل التضخم 63.3% في السودان نتيجة تواصل انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية الأخرى<sup>6</sup>، كما قدر معدل التضخم بحوالي 27.6% في اليمن نتيجة الأوضاع الأمنية، السياسية والاقتصادية غير المستقرة، إضافة إلى ذلك، على الرغم من تراجع معدل التضخم في مصر من 29.5% سنة 2017 إلى حوالي 14.4% سنة 2018، إلا أنه يبقى هذا المعدل مرتفعاً نتيجة رفع الدعم على بعض السلع الأساسية وتطبيق معدلات ضريبية غير مباشرة على السلع الاستهلاكية<sup>7</sup>، ومن جهة أخرى، تراوحت معدلات التضخم خلال سنة 2018 ما بين 1.9% و 7.3% في كل من المغرب، موريتانيا، الجزائر، لبنان، وتونس.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 23.

<sup>3</sup> World Bank (2013), op. cit, p. 169.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>5</sup> صندوق النقد العربي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>6</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 31.

<sup>7</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 31.

وفي سنة 2019، تراجع متوسط معدل التضخم إلى 5.8% في إجمالي الدول العربية محل الدراسة نتيجة انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك في العديد من الدول العربية بفضل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والمتمثلة في انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، تلاشي تأثير السياسات المطبقة لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض ضرائب على الاستهلاك، إضافة إلى انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن<sup>1</sup>، حيث سجلت السودان أقصى معدل تضخم خلال سنة 2019 والذي بلغ 51%، تليها مصر بمعدل تضخم 13.9%، ثم اليمن بمعدل تضخم 10%، ومن جهة أخرى، تراوحت معدلات التضخم في باقي الدول العربية محل الدراسة ما بين انكماش في مؤشر أسعار الاستهلاك بحوالي -2.1% في السعودية وارتفاع بلغ حوالي 6.7% في تونس.

## 2-2- تحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الدول العربية خلال الفترة 1999-2019:

سجلت موازين مدفوعات الدول العربية محل الدراسة كمجموعة فائضا كليا قدر بحوالي 5 مليار دولار خلال سنة 1999، وقد ارتفع هذا الفائض إلى حوالي 17.1 مليار دولار سنة 2000 نتيجة ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات العربية بفضل ارتفاع أسعار النفط وكذا ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي<sup>2</sup>، وبذلك حققت الموازين التجارية لإجمالي الدول العربية محل الدراسة فائضا بلغ حوالي 91.4 مليار دولار، كما سجلت موازين الحسابات الجارية فائضا بقيمة 51.3 مليار دولار، وخلال سنة 2002، تراجع الفائض المحقق في الميزان الكلي إلى 11.3 مليار دولار نتيجة انخفاض فائض الميزان التجاري وكذا الميزان الجاري إلى 67.8 مليار دولار و 26.4 مليار دولار على التوالي، كما سجل كل من ميزان الخدمات والدخل وميزان الحساب الرأسمالي والمالي عجزا خلال سنة 2002 بقيمة 28.7 مليار دولار و 11.8 مليار دولار على التوالي، وانطلاقا من سنة 2003، شهدت موازين المدفوعات لإجمالي الدول العربية محل الدراسة ارتفاعا تدريجيا في الفائض الكلي إلى أن بلغ حوالي 182.4 مليار دولار سنة 2007، وذلك بفضل تراجع صافي عجز ميزان الحساب الرأسمالي والمالي لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط، وارتفاع صافي الفائض بالنسبة لمعظم الدول العربية الأخرى، مما ساهم في ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية محل الدراسة إلى 356.8 مليار دولار خلال سنة 2007 مقابل 244.4 مليار دولار خلال سنة 2006<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 269.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الجدول (3-21): تطور أرصدة موازين مدفوعات الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

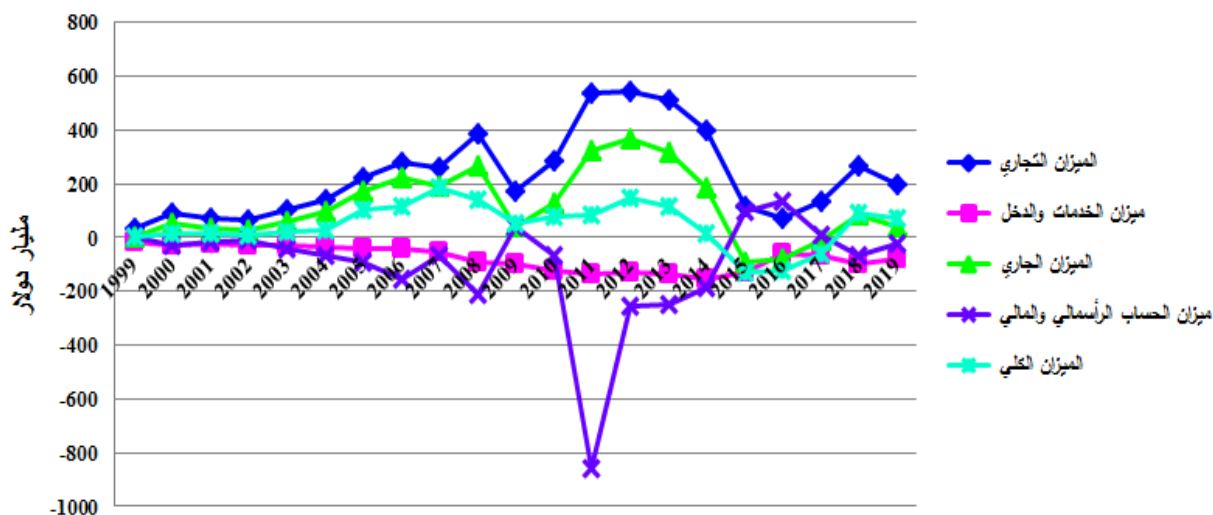
مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
170.8	384.1	262.5	281.3	225.0	137.5	101.4	67.8	69.1	91.4	33.0	الميزان التجاري
-99.9	-93.8	-54.9	-44.1	-40.1	-35.1	-29.9	-28.7	-20.6	-26.5	-15.6	ميزان الخدمات والدخل
38.7	266.4	189.3	224.5	175.0	96.4	61.3	26.4	35.7	51.3	4.1	الميزان الجاري
38.1	-210.4	-67.2	-153.1	-92.7	-68.7	-41.4	-11.8	-17.1	-32.3	0.8	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
52.7	137.6	182.4	115.0	103.6	28.5	19.5	11.3	14.3	17.1	5.0	الميزان الكلي
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	199.0	266.9	135.9	68.9	113.3	400.6	510.5	545.9	536.7	285.7	الميزان التجاري
	-81.0	-98.0	-70.0	-59.7	-132.1	-155.6	-138.5	-132.4	-136.1	-121.5	ميزان الخدمات والدخل
	38.5	85.7	-9.2	-76.4	-90.0	186.0	315.8	364.0	321.6	128.8	الميزان الجاري
	-26.1	-67.3	7.0	134.5	97.5	-184.9	-252.1	-256.7	-859.4	-69.4	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
	72.6	92.8	-61.8	-121.7	-129.9	17.3	114.5	149.0	84.4	75.6	الميزان الكلي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية) للسنوات الممتدة من 2005 إلى غاية 2020.

الشكل (3-16): تطور أرصدة موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال الفترة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-21)

ومن جهة أخرى، أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع الفائض الكلي لموازين المدفوعات لإجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى حوالي 52.7 مليار دولار سنة 2009 مقابل 137.6 مليار دولار سنة 2008، مما أدى بدوره إلى تراجع الاحتياطيات الخارجية لمجموعة هذه الدول من حوالي 761.3 مليار دولار سنة 2008 إلى حوالي 753.2 مليار دولار سنة 2009، وقد انخفض فائض ميزان الحساب الجاري لإجمالي الدول العربية محل الدراسة إلى حوالي 38.7 مليار دولار سنة 2009 مقابل 266.4 مليار دولار سنة 2009 إثر التراجع الحاد في فائض الميزان التجاري بفعل انخفاض الصادرات النفطية، إضافة إلى ذلك، سجل ميزان الحساب الرأسمالي والمالي فائضا خلال سنة 2009 بلغ حوالي 38.1 مليار دولار مقابل عجز بمقدار 210.4 مليار دولار سنة 2008، حيث أن تزايد مخاطر الاستثمار في الخارج وضعف عوائده قد ساهم في تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية إلى الداخل لبعض الدول العربية النفطية<sup>1</sup>، وقد شهد الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية محل الدراسة كمجموعة تحسنا ملحوظا خلال السنوات المالية حيث بلغ حوالي 149 مليار دولار سنة 2012، وذلك نتيجة تحسن أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط، ومن جهة أخرى، تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية سلبا بعدة عوامل أهمها تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تقاوم أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2012، إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، وكذا التحولات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول<sup>2</sup>، وخلال سنة 2015، تحول الفائض المسجل في موازين مدفوعات الدول العربية محل الدراسة كمجموعة إلى عجز بلغ حوالي 129.9 مليار دولار نتيجة تراجع عائدات الصادرات النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط العالمية<sup>3</sup>، وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري بقيمة 90 مليار دولار، في حين تراجع العجز المسجل في ميزان الخدمات والدخل إلى 132.1 مليار دولار خلال سنة 2015 مقابل 155.6 مليار دولار سنة 2014، أما خلال سنة 2018، فقد انعكست الزيادة الملحوظة التي شهدتها أسعار النفط العالمية على أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال هذه السنة<sup>4</sup>، حيث ارتفع فائض الميزان التجاري إلى حوالي 266.9 مليار دولار سنة 2018، في حين سجل كل من ميزان الخدمات والدخل وكذا ميزان الحساب الرأسمالي والمالي عجزا بقيمة 98 مليار دولار و 67.3 مليار دولار على التوالي، إضافة إلى ذلك، سجل الميزان الجاري خلال سنة 2018 فائضا بقيمة 85.7 مليار دولار، وكنتيجة لذلك، فقد تحول العجز الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة المسجل خلال السنوات الثلاث السابقة إلى فائض قدره 92.8 مليار دولار سنة 2018، ولكن سرعان ما تراجع هذا الفائض إلى حوالي 72.6 مليار دولار سنة 2019 نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 185.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 255.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 175.

## خلاصة الفصل الثالث:

لقد اتضح من خلال تتبع مسار تطور سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1999-2019 أن الدول العربية المصدرة للنفط قد اتبعت في السنوات الأخيرة سياسة مالية توسعية ملائمة لغرض دعم النمو خارج قطاع المحروقات وزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري والمادي المكملة لأنشطة القطاع الخاص، إضافة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، حيث تبنت عدة إجراءات لرفع الأجور في القطاع العام وزيادة الإنفاق الاجتماعي، وبذلك ينبغي على هذه الدول بذل المزيد من الجهود لتعزيز فعالية سياسة الإنفاق العام لضمان استمرارية أوضاعها المالية عن طريق تخصيص النفقات العامة بالشكل الذي يهدف إلى تعظيم الكفاءة وتحقيق أكبر منفعة للمواطنين على المدى الطويل، كما ينبغي كذلك اتخاذ تدابير لدعم تنويع الاقتصاد، وتحسين الحوافز المقدمة لتوظيف المزيد من العمال في القطاع الخاص، ومن جهة أخرى، أدت الضغوط المتزايدة للإنفاق الاجتماعي لغرض مواجهة الاضطرابات السياسية وارتفاع الأسعار الدولية للغذاء والوقود إلى حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي للدول العربية المستوردة للنفط وذلك منذ سنة 2010، مما نجم عنه ارتفاع مستويات عجز الميزانية وحجم الدين العام، حيث ينبغي على هذه الدول ضبط أوضاع المالية العامة عن طريق تخفيض الدعم وتعويضه بشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى المستحقين مع استخدام الموارد المتوفرة من تخفيض الدعم في زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة لتعزيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى الشروع في إجراء إصلاحات لتهيئة بيئة أعمال ملائمة لتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، وكذا العمل على خلق الوظائف للمساعدة على استمرار التحولات الاجتماعية والسياسية في هذه الدول.

ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، سيتم تقديم الفصل الرابع الذي يتولى الكشف عن ذلك من خلال دراسة قياسية.



## الفصل الرابع:

الدراسة القياسية لأثر سياسة الإنفاق العام  
على النمو الاقتصادي في الدول العربية

تمهيد:

لقد سلطت الأدبيات النظرية الضوء على أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، خاصة وأن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين له دور مهم في مرحلة بناء ووضع السياسات الاقتصادية، فإذا كانت علاقة السببية تتجه من النفقات العامة نحو النمو الاقتصادي، فإن ذلك يعتبر دليلاً على تحقق الفرضية الكينزية التي تركز على الدور الرئيسي لسياسة الإنفاق العام في تحفيز النشاط الاقتصادي، وفي المقابل، إذا كانت علاقة السببية تسير في الاتجاه المعاكس أي من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة، فإن ذلك يشير إلى تحقق قانون Wagner الذي يعتبر توسع النفقات العامة كنتيجة للتقدم والتطور الاقتصادي، وقد قامت العديد من الدراسات القياسية السابقة بفحص مدى تطابق كل من فرضية Wagner والفرضية الكينزية على عينات بلدان مختلفة، حيث تم التوصل إلى نتائج مختلفة.

ويهدف هذا الفصل إلى اختبار وتحليل طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في سياق قانون Wagner والنظرية الكينزية باستخدام بيانات البائل لعينة مكونة من 15 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

**المبحث الأول:** نماذج بيانات البائل الخطية والديناميكية.

**المبحث الثاني:** اختبارات جذر الوحدة والتكامل المتزامن في إطار بيانات البائل.

**المبحث الثالث:** اختبار صحة قانون Wagner في الدول العربية.

**المبحث الرابع:** اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام طريقة العزوم المعممة في إطار نماذج البائل الديناميكية.

## المبحث الأول: نماذج بيانات البائل الخطية والديناميكية

### 1- مفهوم بيانات البائل، مزاياها وحدودها:

تضم بيانات البائل مشاهدات عن العديد من الوحدات الفردية على مدى فترتين زمنيتين أو أكثر، حيث تشير هذه الوحدات الفردية إلى وحدات المقطع العرضي "cross-sectional units"، ويتم تمثيلها عادة في التطبيقات الاقتصادية والمالية بواسطة الأفراد، الشركات، الصناعات، المناطق، أو البلدان<sup>1</sup>. إن توافر ملاحظات متكررة حول نفس الوحدات يسمح للاقتصاديين بتحديد وتقدير نماذج أكثر تعقيدا وأكثر واقعية مقارنة بالبيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية لوحدها<sup>2</sup>، وفي الواقع، هناك العديد من الفوائد المترتبة على استخدام بيانات البائل والتي تتمثل فيما يلي:

1- القدرة على السيطرة على مشكلة عدم التجانس الفردي: تشير بيانات البائل إلى أن الأفراد، الشركات، المناطق أو الدول تعتبر غير متجانسة، حيث أن الدراسات التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية وكذا الدراسات التي تعتمد على البيانات المقطعية فقط لا تستطيع التحكم في مشكلة عدم التجانس وبالتالي قد تسفر عن نتائج متحيزة، على سبيل المثال، تتم نمذجة الاستهلاك كدالة للاستهلاك المبطأ، السعر والدخل، فهذه المتغيرات تتغير مع تغير المناطق والزمن، ولكن في الواقع، هناك العديد من المتغيرات الأخرى التي قد تكون ثابتة عبر المناطق أو ثابتة عبر الزمن والتي قد تؤثر على الاستهلاك، وبالتالي، فإن تجاهل هذه المتغيرات سوف يرفع من احتمال تحيز المقدرات في هذه الحالة، وتجدر الإشارة إلى أن بيانات البائل تستطيع التحكم في هذه المتغيرات والتي تعتبر ثابتة عبر المناطق وعبر الزمن<sup>3</sup>.

2- تسمح بيانات البائل بتوفير بيانات أكثر إفادة وإبراز التقلبات والاختلافات في المتغيرات<sup>4</sup>، إضافة إلى ذلك، تعتبر مجموعات بيانات البائل عادة أكبر من مجموعات البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية، كما أن المتغيرات المفسرة تتغير على طول بعدين (الأفراد والزمن) بدلا من بعد واحد، وبالتالي، فإن المقدرات المحصل عليها انطلاقا من بيانات البائل تكون عادة أكثر دقة وأكثر كفاءة من المقدرات المحصل عليها من الطرق الأخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Pesaran, M.H. (2015), "Time Series and Panel Data Econometrics", Oxford, UK: Oxford University Press, p.633.

<sup>2</sup> Verbeek, M. (2004), "A Guide to Modern Econometrics", 2nd edition, Chichester, England: John Wiley & Sons Ltd, p. 341.

<sup>3</sup> Baltagi, B.H. (2005), "Econometric Analysis of Panel Data", 3rd edition, Chichester, England: John Wiley & Sons Ltd, p. 4-5.

<sup>4</sup> Ibid., p.5

<sup>5</sup> Verbeek, M. (2004), op.cit, p.343.

3- تتميز بيانات البائل بارتفاع عدد المشاهدات وبالتالي ارتفاع عدد درجات الحرية في عملية التقدير مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية، إضافة إلى ذلك، تسمح بيانات البائل بالتقليل من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة<sup>1</sup>.

4- تتمتع بيانات البائل بقدرة أكبر على دراسة ديناميكيات التعديل، كما تعد هذه الطريقة مناسبة تماما لدراسة وتحليل فترات بعض الظواهر الاقتصادية مثل البطالة والفقر، إضافة إلى ذلك، إذا كانت بيانات البائل طويلة بما فيه الكفاية فإنها تساهم في زيادة سرعة التعديل وفقا لتغيرات السياسة الاقتصادية<sup>2</sup>.

5- تمتاز بيانات البائل بقدرتها على تحديد وقياس مختلف الآثار التي تعجز البيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية عن كشفها<sup>3</sup>.

6- تسمح نماذج بيانات البائل ببناء واختبار نماذج سلوكية أكثر تعقيدا مقارنة بالبيانات المقطعية أو بيانات السلاسل الزمنية، كما يمكن فرض قيود أقل على نموذج فترات الإبطاء الموزعة في إطار بيانات البائل مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية<sup>4</sup>.

7- يمكن قياس بيانات البائل الجزئية التي يتم جمعها عن الأفراد، الشركات والأسر بشكل أكثر دقة من المتغيرات المماثلة التي يتم قياسها على المستوى الكلي، وقد يتم تخفيض أو إزالة التحيز الناتج عن عملية تجميع الشركات أو الأفراد<sup>5</sup>، إضافة إلى ذلك، إن التنبؤ بالنتائج الاجمالية باستخدام البيانات المجمعة قد يكون أقل دقة من التنبؤ الذي يستند على البيانات الجزئية<sup>6</sup>.

في حين تتمثل حدود بيانات البائل فيما يلي:

1- مشكلة عدم اتساق المقدرات: تكون مقدرات النموذج غير متنسقة في حالة ما إذا كانت نماذج انحدار بيانات البائل تضم متغيرات مفسرة تعتبر في الواقع كمتغيرات خارجية بدرجة ضعيفة، كما أن علاجها يطرح العديد من التحديات المنهجية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Björn, E. (2017), "Econometrics of Panel Data: Methods and Applications", Oxford, UK: Oxford University Press, p. 10.

<sup>2</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 6.

<sup>3</sup> Ibid., p. 6.

<sup>4</sup> Ibid., p. 6-7.

<sup>5</sup> Ibid., p. 7.

<sup>6</sup> Hsiao, C. (2003), "Analysis of Panel Data", 2nd edition, Cambridge: Cambridge University Press, p. 316.

<sup>7</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 634.

2- مشكلة عدم الاستجابة: إن زيادة عدم الاستجابة تدريجياً بحيث تصبح عينة الدراسة أقل تمثيلاً للسكان الأساسيين قد يمثل في الواقع مشكلة عويصة، وهذا ما يدعى عادة باستنزاف العينة، حيث أن اتباع استراتيجية تقليص مجموعة بيانات البائل مع الاستنزاف للحصول على بيانات بائل متوازنة قد يؤدي إلى فقدان العديد من المشاهدات<sup>1</sup>، وبالتالي فقدان الكفاءة<sup>2</sup>.

3- البعد القصير للسلاسل الزمنية: إذا كانت بيانات البائل تتضمن بيانات سنوية تغطي فترة زمنية قصيرة فإن ذلك سيزيد من فرص الاستنزاف، كما يؤدي إلى صعوبات حسابية بالنسبة لنماذج بيانات البائل ذات المتغير التابع المحدود<sup>3</sup>.

4- التبعية المقطعية: بيانات البائل الكلية حول الدول أو المناطق ذات السلاسل الزمنية الطويلة والتي لا تأخذ بعين الاعتبار تبعية المقطع العرضي قد تؤدي إلى استنتاج مضلل<sup>4</sup>.

ومن هنا يمكن الاستنتاج أن بيانات البائل لا تقدم حلاً شاملاً لجميع المشاكل التي تواجهها الدراسات التي تعتمد على السلاسل الزمنية وكذا الدراسات التي تستخدم البيانات المقطعية فقط.

## 2- نماذج بيانات البائل الخطية:

### 2-1- نموذج التأثيرات الثابتة:

يفترض هذا النموذج عدم وجود تأثيرات خاصة زمنية حيث يركز فقط على التأثيرات الخاصة الفردية، وبالتالي، فإن قيمة المتغير التابع  $y_{it}$  للوحدة رقم  $i$  في الزمن  $t$ ، سوف تعتمد على عدد قدره  $k$  من المتغيرات الخارجية  $(x_{1it}, \dots, x_{kit}) = x'_{it}$ ، والتي تختلف بين الأفراد ضمن مقطع عرضي عند نقطة معينة من الزمن كما تظهر كذلك التغير عبر الزمن، إضافة إلى ذلك، ستعتمد هذه القيمة أيضاً على المتغيرات الخاصة بالوحدة رقم  $i$  والتي تظل ثابتة نوعاً ما عبر الزمن<sup>5</sup>.

يمكن كتابة نموذج انحدار بيانات البائل في هذه الحالة على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta' x_{it} + u_{it}, \quad \begin{matrix} i = 1, 2, \dots, N, \\ t = 1, 2, \dots, T, \end{matrix} \quad (4.1)$$

<sup>1</sup> Biørn, E. (2017), op.cit, p.11.

<sup>2</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 8.

<sup>3</sup> Ibid., p. 8.

<sup>4</sup> Ibid., p. 8.

<sup>5</sup> Hsiao, C. (2003), op.cit, p. 30.

حيث يمثل  $x_{it}$  شعاع ذو بعد  $1 \times k$  للمتغيرات المفسرة التي تشمل ملاحظات فردية خاصة عن الوحدة المقطعية رقم  $i$  في الفترة  $t$ ، كما يعبر  $u_{it}$  عن حد الخطأ، إضافة إلى ذلك، يمثل  $\beta$  شعاع ذو بعد  $k$  للمعاملات المجهولة، في حين تشير  $\alpha_i$  إلى الأثر الخاص الفردي غير الملحوظ، وتجدر الإشارة إلى أن  $\alpha_i$  ثابتة عبر الزمن، حيث تمثل جميع الآثار الخاصة الفردية غير المدرجة في نموذج الانحدار.<sup>1</sup>

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نموذج الآثار الثابتة تتمثل في تقدير شعاع المعلمات  $\beta$  وذلك بعد استبعاد الآثار الفردية  $\alpha_i$ . عند حساب المتوسطات الحسابية عبر الزمن انطلاقاً من المعادلة (4.1) يمكن كتابة ما يلي:

$$\bar{y}_i = \alpha_i + \beta' \bar{x}_i + \bar{u}_i \quad (4.2)$$

مع:

$$\bar{y}_i = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T y_{it}, \quad \bar{x}_i = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T x_{it}, \quad \bar{u}_i = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_{it} \quad (4.3)$$

بعد طرح المعادلة (4.2) من المعادلة (4.1) يتم الحصول على:

$$y_{it} - \bar{y}_i = \beta'(x_{it} - \bar{x}_i) + (u_{it} - \bar{u}_i) \quad (4.4)$$

يتم تقدير شعاع المعلمات  $\beta$  عن طريق تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة على العلاقة السابقة، حيث يتم الحصول على:

$$\hat{\beta}_{FE} = \left[ \sum_{t=1}^T \sum_{i=1}^N (x_{it} - \bar{x}_i)' (x_{it} - \bar{x}_i) \right]^{-1} \sum_{t=1}^T \sum_{i=1}^N (x_{it} - \bar{x}_i) (y_{it} - \bar{y}_i) \quad (4.5)$$

يمكن استخراج مقدر  $\alpha_i$  انطلاقاً من المعادلة (4.2)، وذلك كما يلي:

$$\hat{\alpha}_i = \bar{y}_i - \hat{\beta}'_{FE} \bar{x}_i \quad (4.6)$$

<sup>1</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 634.

<sup>2</sup> Ibid., p. 640-641.

2-2- نموذج التأثيرات العشوائية:

يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار الخاصة الفردية  $\alpha_i$  على أنها متغيرات عشوائية<sup>1</sup>، ذات توزيع احتمالي مستقل عن توزيع المتغيرات المفسرة، حيث تتمثل افتراضات هذا النموذج فيما يلي:<sup>2</sup>

الافتراض 1: (أ)  $E(u_{it}|X_{i.}, \alpha_i) = 0$ ، (ب)  $E(\alpha_i|X_{i.}) = 0$ ، وذلك من أجل جميع قيم  $t$  و  $i$ .

الافتراض 2: (أ)  $E(u_i u_i' | X_{i.}, \alpha_i) = \sigma^2 I_T$ ، (ب)  $E(\alpha_i^2 | X_{i.}) = \sigma_\alpha^2$ ، وذلك من أجل جميع قيم  $i$ .

حيث يدل الافتراض 1 (أ) على أن المتغيرات المفسرة تعتبر متغيرات خارجية بشكل تام، ومن جهة أخرى، يشير الافتراض 1 (ب) والافتراض 2 (ب) إلى أن كل أثر فردي  $\alpha_i$  هو عبارة عن سحب عشوائي يتم إدراجه في معادلة الانحدار بشكل متماثل في كل فترة زمنية، كما أنه مستقل عن المتغيرات المفسرة  $X_{it}$  خلال جميع الفترات الزمنية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستدلال في ظل نموذج التأثيرات العشوائية يتعلق بالمجتمع الذي تم سحب العينة منه عشوائياً.

$$v_{it} = \alpha_i + u_{it} \text{ مع } v_i = (v_{i1}, v_{i2}, \dots, v_{iT})'$$

في ظل الافتراضات السابقة لدينا:

$$E(v_{it}^2) = \sigma_\alpha^2 + \sigma^2 + 2Cov(\alpha_i, u_{it}) = \sigma_\alpha^2 + \sigma^2$$

و

$$E(v_{it} v_{is}) = E[(\alpha_i + u_{it})(\alpha_i + u_{is})] = \sigma_\alpha^2$$

إضافة إلى ذلك:

$$\Sigma_v = E(v_i v_i') = (\sigma_\alpha^2 + \sigma^2) \begin{pmatrix} 1 & \rho & \dots & \rho \\ \rho & 1 & \dots & \rho \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \rho & \rho & \dots & 1 \end{pmatrix} \quad (4.7)$$

حيث:

$$\rho = \frac{\sigma_\alpha^2}{\sigma_\alpha^2 + \sigma^2} \quad (4.8)$$

<sup>1</sup> Hsiao, C. (2003), op.cit, p.34.

<sup>2</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 646-647.

إن وجود التأثيرات الثابتة عبر الزمن  $\alpha_i$  يؤدي إلى ظهور ارتباط بين حدود الأخطاء التي تنتمي إلى نفس الوحدة المقطعية، لذلك ينبغي استخدام مقدر المربعات الصغرى المعممة GLS للحصول على مقدر فعال لـ  $\beta$  ، والذي يعطى بواسطة:

$$\hat{\beta}_{RE} = \left( \sum_{i=1}^N X'_i \Sigma_v^{-1} X_i \right)^{-1} \sum_{i=1}^N X'_i \Sigma_v^{-1} y_i. \quad (4.9)$$

كما يتم أيضا افتراض ما يلي:

الافتراض 3: المصفوفة  $(NT)^{-1} \sum_{i=1}^N X'_i \Sigma_v^{-1} X_i$  هي مصفوفة غير منفردة "nonsingular" من أجل جميع قيم  $N$  و  $T$  حيث  $N \leftarrow \infty$  .

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل الافتراضات 1، 2 و 3 فإن المقدر  $\hat{\beta}_R$  يعتبر مقدرًا متسقًا لـ  $\beta$  نظرا لأن  $N$  و/أو  $T \leftarrow \infty$  ، كما يعطى تباين  $\hat{\beta}_{RE}$  بالصيغة التالية:

$$Var(\hat{\beta}_{RE}) = \left( \sum_{i=1}^N X'_i \Sigma_v^{-1} X_i \right)^{-1} \quad (4.10)$$

### 2-3- اختبار Hausman:

يستخدم اختبار Hausman (Hausman، 1978)<sup>1</sup> للتحقق من صحة افتراض نموذج التأثيرات العشوائية والذي يتمثل في افتراض الاستقلال الشرطي بين الأثر الخاص الفردي  $\alpha_i$  والمتغيرات المفسرة  $X_{it}$  ، وبصفة عامة، يمثل اختبار Hausman مقارنة ما بين المعلمة المقدرة بواسطة نموذج التأثيرات الثابتة والمعلمة المقدرة بواسطة نموذج التأثيرات العشوائية، حيث يدعم هذا الاختبار افتراض الآثار العشوائية في حالة ما إذا كان الفرق بين هاتين المعلمتين صغير بما فيه الكفاية<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان نموذج التأثيرات العشوائية محددًا بشكل صحيح، فإن كل من مقدر التأثيرات الثابتة  $\hat{\beta}_{FE}$  ومقدر التأثيرات العشوائية  $\hat{\beta}_{RE}$  يعتبران مقدرين متسقين في حين أنه فقط  $\hat{\beta}_{RE}$  يعتبر مقدرًا فعالًا، أما إذا كان هناك ارتباط بين الأثر الخاص الفردي وأحد المتغيرات المفسرة فإن المقدر  $\hat{\beta}_{RE}$  يصبح مقدرًا غير متسق في حين يظل المقدر  $\hat{\beta}_{FE}$  مقدرًا متسقًا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Hausman, J.A. (1978), "Specification Tests in Econometrics", *Econometrica*, 46(6), pp. 1251-1271.

<sup>2</sup> Townsend, Z., Buckley, J., Harada, M., and Scott, M.A. (2013), "The Choice Between Fixed and Random Effects", in M. A. Scott, J.S. Simonoff, and B.D. Marx (eds.), *The SAGE Handbook of Multilevel Modeling*, London: Sage Publications, p. 81.

<sup>3</sup> Rabe-Hesketh, S. and Skrondal, A. (2012), "Multilevel and Longitudinal Modeling Using Stata, Volume I: Continuous Responses", 3rd edition, College Station, Texas: Stata Press, p. 157.



قدم Hausman و Taylor (1981)<sup>1</sup> في إطار نماذج بيانات البانل الفرضية التالية:

$$H_0: E(\eta_i | x_{it}) = 0 \quad (4.11)$$

حيث:

$$\alpha_i = \alpha + \eta_i \quad (4.12)$$

في الواقع، يحقق مقدر نموذج التأثيرات العشوائية للمعلمة  $\beta$  في ظل الفرضية  $H_0$  الحد الأدنى لـ Cramer-Rao، في حين يكون هذا المقدر متحيزا في ظل الفرضية البديلة  $H_1$ ، وفي المقابل، يكون مقدر نموذج التأثيرات الثابتة للمعلمة  $\beta$  متسقا في ظل كلا الفرضيتين  $H_0$  و  $H_1$ ، ولكن هذا المقدر يكون غير فعال في ظل الفرضية  $H_0$ .

نضع:

$$\hat{q} = \hat{\beta}_{RE} - \hat{\beta}_{FE} \quad (4.13)$$

وبالتالي، يفحص اختبار Hausman ما إذا كانت تقديرات نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية مختلفة بشكل معنوي.

لدينا:

$$\widehat{Var}(\hat{q}) = \widehat{Var}(\hat{\beta}_{FE}) - \widehat{Var}(\hat{\beta}_{RE}) \quad (4.14)$$

حيث يشير كل من  $\widehat{Var}(\hat{\beta}_{FE})$  و  $\widehat{Var}(\hat{\beta}_{RE})$  إلى مصفوفة التباين-التباين المشترك للمقدين  $\hat{\beta}_{FE}$  و  $\hat{\beta}_{RE}$  على التوالي، والتي تم الحصول عليها في ظل افتراض عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء وكذا ثبات التباين "homoscedasticity"، وبالتالي، تعطى إحصائية Hausman بالشكل التالي:

$$H = \hat{q}' [\widehat{Var}(\hat{q})]^{-1} \hat{q} \quad (4.15)$$

حيث تتبع هذه الإحصائية توزيع  $\chi_k^2$  من أجل  $N$  كبير جدا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Hausman, J.A. and Taylor, W.E. (1981), "Panel Data and Unobservable Individual Effects", *Econometrica*, 49(6), pp. 1377-1398.

<sup>2</sup> Pesaran, M.H. (2015), *op.cit*, p.660-661.

### 3- نماذج بيانات البائل الديناميكية:

تعتبر العديد من العلاقات الاقتصادية في الأساس ذات طبيعة ديناميكية، ومن بين مزايا نماذج بيانات البائل أنها تسمح للباحث بدراسة وفهم ديناميكيات التعديل بشكل أفضل، حيث تتميز هذه العلاقات الديناميكية بوجود متغير تابع مبطاً في الجانب الأيمن من معادلة الانحدار<sup>1</sup>، وذلك على النحو التالي:

$$y_{it} = \lambda y_{i,t-1} + \beta' x_{it} + v_{it} \quad (4.16)$$

$$v_{it} = \alpha_i + u_{it} \quad (4.17)$$

حيث يفترض أن  $\alpha_i \sim IID(0, \sigma_\alpha^2)$  و  $u_{it} \sim IID(0, \sigma_u^2)$  مستقلين عن بعضهما البعض.<sup>2</sup>

بمأن  $y_{it}$  دالة لـ  $\alpha_i$  فإن ذلك يدل على أن  $y_{i,t-1}$  هو أيضا دالة لـ  $\alpha_i$ ، وبالتالي، هناك ارتباط بين المتغير  $y_{i,t-1}$  المتواجد في الطرف الأيمن من معادلة الانحدار وحد الخطأ، وهذا ما يجعل مقدر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) متحيزا وغير متنسق حتى وإذا لم يكن هناك ارتباط تسلسلي بين الأخطاء  $u_{it}$ .<sup>3</sup>

لحل هذا المشكل ينبغي أخذ الفروق الأولى للنموذج الأصلي<sup>4</sup>، حيث تسمح هذه الطريقة باستبعاد الآثار الخاصة الفردية  $\alpha_i$ :

$$\Delta y_{it} = \lambda \Delta y_{i,t-1} + \beta' \Delta x_{it} + \Delta u_{it} \quad (4.18)$$

وتجدر الإشارة إلى أن:

$$^5 E(\Delta y_{i,t-1} \Delta u_{it}) = E(\lambda \Delta u_{i,t-1} \Delta u_{it}) \neq 0$$

اقترح Anderson و Hsiao (1981)<sup>6</sup> استخدام طريقة المتغيرات المساعدة "instrumental variables" للتعامل مع مشكلة الارتباط بين  $\Delta y_{i,t-1}$  و  $\Delta u_{it}$ ، حيث أشار هذان الباحثان إلى أن  $y_{i,t-2}$  يعتبر متغيرا مساعدا صالحا لـ  $\Delta y_{i,t-1}$  نظرا لأنه لا يرتبط مع  $\Delta u_{it}$  حيث  $E(y_{i,t-2} \Delta u_{it}) = 0$  وبشرط عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء  $u_{it}$ .<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 135.

<sup>2</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 681-682.

<sup>3</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 135.

<sup>4</sup> Baum, C.F. (2006), "An Introduction to Modern Econometrics Using Stata", College Station, Texas: Stata Press, p. 233.

<sup>5</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 682.

<sup>6</sup> Anderson, T.W. and Hsiao, C. (1981), "Estimation of Dynamic Models with Error Components", Journal of the American Statistical Association, 76(375), pp. 598-606.

<sup>7</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 136.

### 3-1- عرض نموذج Arellano و Bond:

أشار Arellano و Bond (1991)<sup>1</sup> إلى أنه يمكن الحصول على متغيرات مساعدة إضافية في إطار نموذج بيانات البائل الديناميكي وذلك إذا تم استخدام شروط التعامد الموجودة بين القيم المبطة لـ  $y_{it}$  والأخطاء  $u_{it}$ <sup>2</sup>، وبالتالي، اقترح الباحثان استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) والتي تستند على كافة شروط العزم المتاحة.

انطلاقاً من المعادلة (4.18) يمكن كتابة ما يلي<sup>3</sup>:

$$y_{i3} - y_{i2} = \lambda(y_{i2} - y_{i1}) + \beta' \Delta x_{i3} + \Delta u_{i3} \quad (4.19)$$

$$y_{i4} - y_{i3} = \lambda(y_{i3} - y_{i2}) + \beta' \Delta x_{i4} + \Delta u_{i4} \quad (4.20)$$

$$y_{i5} - y_{i4} = \lambda(y_{i4} - y_{i3}) + \beta' \Delta x_{i5} + \Delta u_{i5} \quad (4.21)$$

$$\dots \quad (4.22)$$

$$y_{iT} - y_{i,T-1} = \lambda(y_{i,T-1} - y_{i,T-2}) + \beta' \Delta x_{iT} + \Delta u_{iT} \quad (4.23)$$

حيث يمثل  $y_{i1}$  المتغير المساعد المناسب لـ  $(y_{i2} - y_{i1})$  في إطار المعادلة (4.19)، وبالنسبة للمعادلة (4.20) يشكل  $y_{i1}$  و  $y_{i2}$  متغيرين مساعدين صالحين لـ  $(y_{i3} - y_{i2})$ ، أما بالنسبة للمعادلة (4.21) فإنه توجد ثلاث متغيرات مساعدة صالحة تتمثل في  $y_{i1}$ ،  $y_{i2}$  و  $y_{i3}$ ، وهكذا إلى غاية الوصول إلى المعادلة (4.23) حيث تتمثل المتغيرات المساعدة الصالحة في  $y_{i1}$ ،  $y_{i2}$ ،  $\dots$ ،  $y_{i,T-2}$ ، وبالتالي، يتم إضافة متغير مساعد مناسب إضافي مع كل فترة زمنية إضافية، ومن جهة أخرى، بافتراض أن  $x_{it}$  تعتبر متغيرات خارجية بشكل تام فإن المتغيرات المساعدة المناسبة لـ  $\Delta x_{it}$  هي نفسها  $\Delta x_{it}$ . إذن، هناك عدد قدره  $T(T-1)/2$  من المتغيرات المساعدة أو شروط العزم المتاحة لـ  $\Delta y_{i,t-1}$  والتي تعطى بواسطة:

$$E[y_{is}(\Delta y_{it} - \lambda \Delta y_{i,t-1} - \beta' \Delta x_{it})] = 0, s = 0, 1, \dots, t-2 ; t = 2, 3, \dots, T$$

أشار Arellano و Bond (1991) إلى ضرورة استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) للتعامل مع مشكلة الارتباط التسلسلي بين سلسلة الفروق الأولى للأخطاء  $\Delta u_{it}$

$$\Delta y_i = \lambda \Delta y_{i,-1} + \Delta X_i \beta + \Delta u_i \quad (4.24)$$

<sup>1</sup> Arellano, M. and Bond, S. (1991), "Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations", Review of Economic Studies, 58(2), pp. 277-297.

<sup>2</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 136.

<sup>3</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 682-683.

حيث:

$$\Delta y_i = \begin{pmatrix} \Delta y_{i2} \\ \Delta y_{i3} \\ \vdots \\ \Delta y_{iT} \end{pmatrix}, \quad \Delta X_i = \begin{pmatrix} \Delta x'_{i2} \\ \Delta x'_{i3} \\ \vdots \\ \Delta x'_{iT} \end{pmatrix},$$

$$\Delta y_{i,-1} = \begin{pmatrix} \Delta y_{i1} \\ \Delta y_{i2} \\ \vdots \\ \Delta y_{i,T-1} \end{pmatrix}, \quad \Delta u_i = \begin{pmatrix} \Delta u_{i2} \\ \Delta u_{i3} \\ \vdots \\ \Delta u_{iT} \end{pmatrix} \quad (4.25)$$

نضع:

$$W_i = \begin{pmatrix} y_{i1} & 0 & \dots & 0 \\ 0 & y_{i1}, y_{i2} & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & y_{i1}, \dots, y_{i,T-2} \end{pmatrix} \quad (4.26)$$

حيث تمثل  $W_i$  مصفوفة المتغيرات المساعدة، وبالتالي، يمكن التعبير عن شروط العزم بالشكل التالي:

$$E(W_i' \Delta u_i) = 0 \quad (4.27)$$

بتجميع المشاهدات حول جميع المجموعات المختلفة والتي عددها  $N$  يمكن كتابة ما يلي:<sup>1</sup>

$$\Delta y = \lambda \Delta y_{-1} + \Delta X \beta + \Delta u \quad (4.28)$$

حيث:

$$\Delta y = \begin{pmatrix} \Delta y_{1.} \\ \Delta y_{2.} \\ \vdots \\ \Delta y_{N.} \end{pmatrix}, \quad \Delta y_{-1} = \begin{pmatrix} \Delta y_{1,-1} \\ \Delta y_{2,-1} \\ \vdots \\ \Delta y_{N,-1} \end{pmatrix}, \quad \Delta X = \begin{pmatrix} \Delta x_{1.} \\ \Delta x_{2.} \\ \vdots \\ \Delta x_{N.} \end{pmatrix}$$

نضع كذلك:

$$W = \begin{pmatrix} W_1 \\ W_2 \\ \vdots \\ W_N \end{pmatrix}$$

حيث تمثل  $W$  مصفوفة المتغيرات المساعدة.

<sup>1</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 684.

بضرب طرفي المعادلة (4.28) في  $W'$  يتم الحصول على:

$$W'\Delta y = \lambda W'\Delta y_{-1} + W'\Delta X\beta + W'\Delta u \quad (4.29)$$

وبالمثل،

$$(\Delta X)'\Delta y = \lambda(\Delta X)'\Delta y_{-1} + (\Delta X)'(\Delta X)\beta + (\Delta X)'\Delta u \quad (4.30)$$

نضع  $Z = (W, \Delta X)$  حيث:

$$E(Z'\Delta u) = 0 \quad (4.31)$$

وتجدر الإشارة إلى أن العزوم الموضحة في المعادلة (4.31) لا تزال لا تراعي مشكلة الارتباط التسلسلي بين سلسلة الفروق الأولى لحد الخطأ. بالأخذ بعين الاعتبار هيكل المتوسط المتحرك من الدرجة الأولى لحدود الخطأ يكون لدينا أيضا:

$$E(Z'uu'Z) = Z'[\sigma^2(I_N \otimes A)]Z \quad (4.32)$$

حيث:

$$A = \begin{pmatrix} 2 & -1 & \cdots & 0 & 0 \\ -1 & 2 & \cdots & 0 & 0 \\ \vdots & \ddots & \ddots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \cdots & 2 & -1 \\ 0 & 0 & \cdots & -1 & 2 \end{pmatrix}$$

بتطبيق طريقة العزوم المعممة (GMM) على شروط العزم الموضحة أعلاه يتم الحصول على:<sup>1</sup>

$$\hat{Y}_{GMM} = (G'ZS_NZ'\Delta y)^{-1} G'ZS_NZ'\Delta y \quad (4.33)$$

حيث:  $\hat{Y}_{GMM} = (\hat{\lambda}_{GMM}, \hat{\beta}'_{GMM})'$  ،  $G = (\Delta y_{-1}, \Delta X)$  ، كما تعطى الأوزان المثلى بواسطة:

$$S_N = \left( \sum_{i=1}^N Z'_i \hat{u}_i \hat{u}'_i Z_i \right)^{-1} \quad (4.34)$$

مع  $Z_i = (W_i, \Delta X_i)$  ، كما تمثل  $\hat{u}_i$  سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير متسق، على سبيل المثال، البواقي الناتجة عن التقديرات الأولية لـ  $\beta$  و  $\lambda$  باستخدام طريقة المتغيرات المساعدة، حيث تعطى هذه التقديرات الأولية بواسطة:

$$\hat{\gamma} = [G'Z(Z'\Omega Z)^{-1}Z'\Delta y]^{-1} G'Z(Z'\Omega Z)^{-1}Z'\Delta y$$

<sup>1</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 684-685.

$$\cdot \Omega = (I_N \otimes A)$$

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان أحد المتغيرات المفسرة  $x_{it}$  محددًا بشكل مسبق بدلا من أن يكون متغيرًا خارجيًا بشكل تام فإن المتغيرات المساعدة المناسبة لمعادلة الفروق الأولى في الفترة  $t$  هي  $(x'_{i1}, x'_{i2}, \dots, x'_{i,t-1})'$  وفي هذه الحالة، يمكن توسيع المصفوفة  $W_i$  بأعمدة إضافية تحتوي على القيم المبطة  $(x'_{i1}, x'_{i2}, \dots, x'_{i,t-1})'$ .

قام Arellano و Bond (1991) باقتراح اختبار للفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء الناتجة عن معادلة الفروق الأولى، حيث يعتبر هذا الاختبار مهما جدا نظرا لأن اتساق مقدر طريقة العزوم المعممة GMM يتوقف على تحقق هذه الفرضية أي  $E[\Delta u_{it} \Delta u_{i,t-2}] = 0$ . تكون هذه الفرضية صحيحة في حالة غياب الارتباط التسلسلي بين الأخطاء  $u_{it}$  أو إذا كانت هذه الأخيرة تتبع نمط السير العشوائي<sup>1</sup>.

### 3-2- اختبار التحديد المفرط للقيود:

يمكن اختبار صحة شروط العزم التي يتضمنها نموذج بيانات البائل الديناميكي باستخدام اختبار التحديد المفرط للقيود (Sargan (1958)<sup>2</sup>، Hansen (1982)<sup>3</sup>، والذي يستند على فرضية العدم التي تنص على التحديد الصحيح للنموذج وملاءمة المتغيرات المساعدة<sup>4</sup>، حيث تعطى إحصائية هذا الاختبار بواسطة:

$$J = \Delta \hat{u}' W \left( \sum_{i=1}^N W_i' \Delta \hat{u}_i \Delta \hat{u}_i' W_i \right)^{-1} W \Delta \hat{u} \sim \chi^2_{r-k-1}$$

حيث يشير  $r$  إلى عدد أعمدة المصفوفة  $\Delta W$  التي تشمل المتغيرات المساعدة ويفترض أن  $r > k$ ، كما تشير  $\Delta \hat{u}$  إلى البواقي الناتجة عن عملية التقدير<sup>5</sup>. إن رفض فرضية العدم يدل على أن المتغيرات المساعدة لا تحقق شروط التعامد المطلوبة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 141.

<sup>2</sup> Sargan, J.D. (1958), "The Estimation of Economic Relationships using Instrumental Variables", *Econometrica*, 26(3), pp.393-415.

<sup>3</sup> Hansen, L.P. (1982), "Large Sample Properties of Generalized Method of Moments Estimators", *Econometrica*, 50(4), pp. 1029-1054.

<sup>4</sup> Baum, C.F. (2006), op.cit, p.201.

<sup>5</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 691.

<sup>6</sup> Baum, C.F. (2006), op.cit, p.201.

المبحث الثاني: اختبارات جذر الوحدة والتكامل المتزامن في إطار بيانات البانل

لقد أدى الاستخدام المتزايد لبيانات البانل في دراسة ظواهر اقتصادية مختلفة إلى تحويل اهتمام الاقتصاد القياسي لبيانات البانل نحو دراسة مقاربات بيانات البانل الكلية التي تتميز بزيادة عدد الوحدات المقطعية  $N$  وكذا زيادة عدد الفترات الزمنية  $T$  بدلا من دراسة مقاربات بيانات البانل الجزئية الاعتيادية<sup>1</sup>، حيث يستدعي هذا النوع من بيانات البانل تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المتزامن لغرض رفع القوة الإحصائية للنموذج المدروس، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تمديد العديد من اختبارات جذر الوحدة المطبقة على السلاسل الزمنية ليتم استخدامها في بيانات البانل، أما فيما يخص تحليل التكامل المتزامن في إطار بيانات البانل فإنه لا يزال في مرحلة مبكرة من مراحل تطوره، حيث انصب تركيز الأدبيات على الطرق التي تستند على البواقي، في حين هناك كذلك العديد من المحاولات لتطوير هذه الطرق، وفيما يلي سيتم عرض أهم اختبارات جذر الوحدة وكذا اختبارات التكامل المتزامن في إطار بيانات البانل.

1- اختبارات جذر الوحدة:

1-1- اختبار Levin، Lin و Chu (LLC):

قام Levin، Lin و Chu (2002)<sup>2</sup> باقتراح اختبار لجذر الوحدة في إطار بيانات البانل والذي يمتاز بأداء أفضل مقارنة بأداء اختبارات جذر الوحدة الفردية لكل وحدة مقطعية<sup>3</sup>، حيث تتص الفرضية العدمية لهذا الاختبار على أن كل سلسلة زمنية فردية في إطار بيانات البانل تحتوي على جذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بأن جميع السلاسل الزمنية الفردية تعتبر مستقرة<sup>4</sup>.

باعتبار النموذج التالي:<sup>5</sup>

$$\Delta y_{it} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{L=1}^{p_i} \theta_{iL} \Delta y_{it-L} + \alpha_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \quad m = 1,2,3 \quad (4.35)$$

حيث يشير  $d_{mt}$  إلى شعاع متغيرات التحديد مع  $d_{1t} = \{\emptyset\}$ ،  $d_{2t} = \{1\}$  و  $d_{3t} = \{1, t\}$ ، كما يمثل  $\alpha_{mi}$  الشعاع المقابل للمعاملات الخاصة بالنموذج  $m = 1,2,3$ .

<sup>1</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 237.

<sup>2</sup> Levin, A., Lin, C.F., and Chu, C.S.J. (2002), "Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties", Journal of Econometrics, 108, pp. 1-24.

<sup>3</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 240.

<sup>4</sup> Hsiao, C. (2003), op.cit, p. 298-299.

<sup>5</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 240.

اقترح Levin، Lin و Chu اتباع ثلاث خطوات لإجراء هذا الاختبار:<sup>1</sup>

**الخطوة 1:** إجراء انحدارات Dickey-Fuller الموسع (ADF) بشكل منفصل لكل مقطع عرضي:

$$\Delta y_{it} = \rho_i y_{i,t-1} + \sum_{L=1}^{p_i} \theta_{iL} \Delta y_{it-L} + \alpha_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \quad m = 1,2,3 \quad (4.36)$$

بعد تحديد عدد فترات التباطؤ  $p_i$  يتم إجراء نوعين من الانحدارات المساعدة كما يلي:

- إجراء انحدار للمتغير  $\Delta y_{it}$  على المتغيرين  $y_{i,t-1}$  ( $L = 1, \dots, p_i$ ) و  $d_{mt}$  للحصول على البواقي  $\hat{e}_{it}$ .
- إجراء انحدار للمتغير  $y_{i,t-1}$  على المتغيرين  $\Delta y_{i,t-L}$  ( $L = 1, \dots, p_i$ ) و  $d_{mt}$  للحصول على البواقي  $\hat{v}_{i,t-1}$ .

ثم بعد ذلك يتم قسمة هذه البواقي على الخطأ المعياري  $\hat{\sigma}_{\varepsilon i}$  الناتج عن انحدارات Dickey-Fuller الموسع من أجل  $i = 1, \dots, N$ ، وذلك كما يلي:

$$\check{v}_{i,t-1} = \hat{v}_{i,t-1} / \hat{\sigma}_{\varepsilon i} \quad \text{و} \quad \check{e}_{it} = \hat{e}_{it} / \hat{\sigma}_{\varepsilon i}$$

**الخطوة 2:** تقدير نسبة الانحرافات المعيارية طويلة الأجل إلى الانحرافات المعيارية قصيرة الأجل

يمكن تقدير التباين الطويل الأجل للمعادلة (4.35) في ظل الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة بواسطة:

$$\hat{\sigma}_{yi}^2 = \frac{1}{T-1} \sum_{t=2}^T \Delta y_{it}^2 + 2 \sum_{L=1}^{\bar{K}} \omega_{\bar{K}L} \left[ \frac{1}{T-1} \sum_{t=2+L}^T \Delta y_{it} \Delta y_{i,t-L} \right] \quad (4.37)$$

حيث تمثل  $\bar{K}$  فترة تباطؤ الاقتطاع والتي ينبغي الحصول عليها بالطريقة التي تضمن اتساق  $\hat{\sigma}^2$ .

$$\omega_{\bar{K}L} = 1 - (L / (\bar{K} + 1))$$

يتم تقدير نسبة الانحراف المعياري الطويل الأجل إلى الانحراف المعياري القصير الأجل من أجل كل وحدة مقطعية  $i$  بواسطة  $\hat{S}_i = \hat{\sigma}_{yi} / \hat{\sigma}_{\varepsilon i}$ ، كما يعطى مقدر متوسط الانحراف المعياري بواسطة  $\hat{S}_N = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \hat{S}_i$ .

<sup>1</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 240-241.



الخطوة 3: حساب إحصائيات اختبار بيانات البانل، حيث يتم إجراء الانحدار التالي:

$$\tilde{e}_{it} = \rho \tilde{v}_{i,t-1} + \tilde{\varepsilon}_{it}$$

تعطى الإحصائية  $t$  من أجل فرضية العدم  $H_0: \rho = 0$  بواسطة  $t_\rho = \frac{\hat{\rho}}{\hat{\sigma}(\hat{\rho})}$  ، حيث:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T \tilde{v}_{i,t-1} \tilde{e}_{it}}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T \tilde{v}_{i,t-1}^2}$$

$$\hat{\sigma}(\hat{\rho}) = \hat{\sigma}_{\tilde{\varepsilon}} / \left[ \sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T \tilde{v}_{i,t-1}^2 \right]^{1/2}$$

$$\hat{\sigma}_{\tilde{\varepsilon}}^2 = \frac{1}{N\tilde{T}} \sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T (\tilde{e}_{it} - \hat{\rho} \tilde{v}_{i,t-1})^2$$

مع:  $\bar{p} = \sum_{i=1}^N p_i / N$  و  $\tilde{T} = T - \bar{p} - 1$

كما تعطى الإحصائية  $t$  المعدلة بواسطة:

$$t_\rho^* = \frac{t_\rho - N\tilde{T}\hat{S}_N\hat{\sigma}_{\tilde{\varepsilon}}^{-2}\hat{\sigma}(\hat{\rho})\mu_{m\tilde{T}}^*}{\sigma_{m\tilde{T}}^*} \quad (4.38)$$

حيث يمثل  $\mu_{m\tilde{T}}^*$  و  $\sigma_{m\tilde{T}}^*$  المتوسط الحسابي المعدل والانحراف المعياري المعدل على التوالي، ويتم الحصول عليهما من خلال الجدول (2) الخاص باختبار Levin، Lin و Chu (LLC). تخضع  $t_\rho^*$  لتوزيع طبيعي  $N(0,1)$ .

## 1-2- اختبار Im، Pesaran و Shin (IPS):

يعتبر اختبار Levin، Lin و Chu مقيدا نظرا لكونه يستند على افتراض التجانس الذي ينص على أن  $\rho$  متماثلا بالنسبة لجميع الوحدات الفردية أي  $(\rho_i = \rho)$  <sup>1</sup> ، في حين أن اختبار Im، Pesaran و Shin (2003) <sup>2</sup> يتجاوز هذا القيد، حيث يسمح بأن يكون معامل  $y_{it-1}$  غير متجانس، وتتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار في أن كل سلسلة في بيانات البانل تحتوي على جذر وحدة، أي  $H_0: \rho_i = 0$  من أجل جميع قيم  $i$  بينما تنص الفرضية البديلة على أن بعض السلاسل الفردية (ولكن ليس جميعها) تحتوي على جذر وحدة، أي

$$H_1: \begin{cases} \rho_i < 0 & ; i = 1, 2, \dots, N_1 \\ \rho_i = 0 & ; i = N_1 + 1, \dots, N \end{cases} \quad (4.39)$$

حيث  $\lim_{N \rightarrow \infty} (N_1/N) = \delta$  مع  $0 < \delta \leq 1$ .

تعرف الإحصائية  $\bar{t}$  الخاصة باختبار IPS على أنها متوسط إحصائيات Dickey-Fuller الموسع (ADF) الفردية، وذلك كما يلي:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{\rho_i} \quad (4.40)$$

حيث تمثل  $t_{\rho_i}$  إحصائية  $t$  الفردية لاختبار الفرضية العدمية  $H_0: \rho_i = 0$  من أجل جميع قيم  $i$  الموضحة في المعادلة (4.39).<sup>3</sup>

تتبع هذه الإحصائية توزيعا غير قياسي<sup>4</sup> ، وقد أظهر Im، Pesaran و Shin إلى أنه في حالة ما إذا كانت درجة التباطؤ  $p_i$  تختلف عن الصفر من أجل بعض الوحدات المقطعية فإن إحصائية  $\bar{t}$  المعيارية لها توزيع طبيعي قياسي  $N(0,1)$  ، والتي تعطى بالشكل التالي:<sup>5</sup>

$$t_{IPS} = \frac{\sqrt{N} \left( \bar{t} - \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N E[t_{iT} | \rho_i = 0] \right)}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \text{var}[t_{iT} | \rho_i = 0]}} \Rightarrow N(0,1) \quad (4.41)$$

<sup>1</sup> Geda, A., Ndung'u, N., and Zerfu, D. (2012), "Applied Time Series Econometrics: A Practical Guide for Macroeconomic Researchers with a Focus on Africa", Nairobi: University of Nairobi Press, p. 151.

<sup>2</sup> Im, K.S., Pesaran, M.H., and Shin, Y. (2003), "Testing for unit roots in heterogeneous panels", Journal of Econometrics, 115, pp. 53-74.

<sup>3</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 242.

<sup>4</sup> Croissant, Y. and Millo, G. (2019), "Panel Data Econometrics with R", Hoboken, NJ, USA: John Wiley & Sons, p. 205.

<sup>5</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 243.

حيث تم حساب قيم  $E[t_{iT}|\rho_i = 0]$  و  $\text{var}[t_{iT}|\rho_i = 0]$  من طرف Im، Pesaran و Shin عن طريق المحاكاة من أجل قيم مختلفة لـ  $T$  و  $p_i$ .

### 1-3- اختبار Breitung:

أظهرت نتائج المحاكاة لـ Im، Pesaran و Shin (2003) أن كلا الاختبارين IPS و LLC لديهما تشوهات تتعلق بالحجم وذلك عندما يكون  $N$  كبيراً نوعاً ما بالنسبة إلى  $T$ ، وقد قام Breitung (2000)<sup>1</sup> بدراسة قوة إحصائية كل من اختبار LLC واختبار IPS مقابل مجموعة من البدائل الأخرى<sup>2</sup>، حيث توصل إلى أن إدخال الاتجاهات الزمنية الخاصة الفردية يؤدي إلى تقليل قوة الاختبار إلى حد كبير<sup>3</sup>، وبذلك اقترح Breitung (2000) اختباراً لجذر الوحدة والذي يمتاز بقوة عالية مقارنة باختبار LLC وكذا اختبار IPS، حيث يمكن الحصول على إحصائية هذا الاختبار بالشكل التالي:<sup>4</sup>

**الخطوة 1:** وهي نفسها الخطوة الأولى الخاصة باختبار LLC إلا أنه يتم استخدام المتغير  $\Delta y_{i,t-L}$  فقط للحصول على البواقي  $\hat{e}_{it}$  و  $\hat{v}_{i,t-1}$ .

**الخطوة 2:** تحويل البواقي  $\hat{e}_{it}$  باستخدام طريقة التحويل التعامدي المستعملة من طرف Arellano و Bover (1995)<sup>5</sup>:

$$e_{it}^* = \sqrt{\frac{T-t}{(T-t+1)}} \left( \hat{e}_{it} - \frac{\hat{e}_{i,t+1} + \dots + \hat{e}_{i,T}}{T-t} \right)$$

- في حالة وجود حد ثابت واتجاه عام:  $v_{i,t-1}^* = \tilde{v}_{i,t-1} - \tilde{v}_{i,1} - \frac{t-1}{T} \tilde{v}_{iT}$
- في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام:  $v_{i,t-1}^* = \tilde{v}_{i,t-1} - \tilde{v}_{i,1}$
- في حالة عدم وجود حد ثابت أو اتجاه عام:  $v_{i,t-1}^* = \tilde{v}_{i,t-1}$

**الخطوة 3:** يتم إجراء الانحدار التالي:

$$e_{it}^* = \rho v_{i,t-1}^* + \varepsilon_{it}^*$$

<sup>1</sup> Breitung, J. (2000), "The local power of some unit root tests for panel data", in B.H. Baltagi (ed.), Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels, Advances in Econometrics, Vol. 15, Amsterdam: JAI Press, pp. 161-177.

<sup>2</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 243.

<sup>3</sup> Breitung, J. and Pesaran, M.H. (2008), "Units Roots and Cointegration in Panels", Chapter 9, in L. Mátyás and P. Sevestre (eds.), The Econometrics of Panel Data: Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice, 3rd edition, Berlin-Heidelberg: Springer, p. 290.

<sup>4</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 243-244.

<sup>5</sup> Arellano, M. and Bover, O. (1995), "Another look at the instrumental variable estimation of error-components models", Journal of Econometrics, 68, pp. 29-51.

حيث يتم الحصول على الإحصائية  $t$  والتي تخضع إلى توزيع طبيعي قياسي  $N(0,1)$  من أجل اختبار الفرضية  $H_0: \rho = 0$ .

#### 4-1- اختبارات Fisher: Wu و Maddala (1999) و Choi (2001):

اقترح كل من Wu و Maddala (1999)<sup>1</sup> و Choi (2001)<sup>2</sup> اختباراً لجذر الوحدة في إطار بيانات البانل يقوم على جمع قيم الاحتمال  $p$ <sup>3</sup> الناتجة عن إجراء اختبار جذر الوحدة (اختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF)) لكل وحدة مقطعية  $i$  على حدى، وذلك تبعاً لـ Fisher (1932) حيث:

$$P = -2 \sum_{i=1}^N \ln p_i \quad (4.42)$$

وتجدر الإشارة إلى أن  $P$  تتبع توزيع  $\chi^2$  مع عدد درجات حرية مساوية لـ  $2N$ <sup>4</sup>.

إضافة على ذلك، اقترح Choi (2001) اختبار  $P$  المعدل ( $P_m$ ) بالنسبة للحالة التي يكون فيها  $N$  كبيراً، والذي يعطى بالشكل التالي:<sup>5</sup>

$$P_m = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N (-2 \ln p_i - 2) \quad (4.43)$$

حيث تخضع  $P_m$  إلى توزيع طبيعي قياسي  $N(0,1)$ .

<sup>1</sup> Maddala, G.S. (1999), "On the Use of Panel Data Methods with Cross-Country Data", *Annales d'Économie et de Statistique*, 55-56, pp. 429-448.

<sup>2</sup> Choi, I. (2001), "Unit root tests for panel data", *Journal of International Money and Finance*, 20, pp.249-272.

<sup>3</sup> Banerjee, A. and Wagner, M. (2009), "Panel Methods to Test for Unit Roots and Cointegration", in T.C. Mills and K. Patterson (eds.), *Palgrave Handbook of Econometrics, Volume 2: Applied Econometrics*, Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, p. 647.

<sup>4</sup> Geda, A., Ndung'u, N., and Zerfu, D. (2012), op.cit, p. 152.

<sup>5</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 245.

1-5- اختبار Hadri:

قام Hadri (2000)<sup>1</sup> بتطوير اختبار لجذر الوحدة في إطار بيانات البائل يدعى باختبار مضاعف لاغرانج (LM) المستند على البواقي، حيث تتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار في عدم وجود جذر الوحدة في أي سلسلة من السلاسل الخاصة ببيانات البائل مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة، فهذا الاختبار هو عبارة عن تعميم لاختبار KPSS من السلاسل الزمنية إلى بيانات البائل<sup>2</sup>. يستند اختبار Hadri على البواقي الناتجة عن إجراء انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للمتغير  $y_{it}$  على حد ثابت أو على حد ثابت واتجاه عام<sup>3</sup>، وبذلك فهو يعتبر النموذجين التاليين:

$$y_{it} = r_{it} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, \dots, N; \quad t = 1, \dots, T$$

و

$$y_{it} = r_{it} + \beta_i t + \varepsilon_{it} \quad (4.44)$$

حيث:  $r_{it} = r_{i,t-1} + u_{it}$ ،  $\varepsilon_{it} \sim \text{IIN}(0, \sigma_\varepsilon^2)$  و  $u_{it} \sim \text{IIN}(0, \sigma_u^2)$ .

ومن جهة أخرى، يمكن كتابة النموذج (4.44) على النحو التالي<sup>4</sup>:

$$y_{it} = r_{io} + \beta_i t + \sum_{s=1}^t u_{is} + \varepsilon_{it} = r_{io} + \beta_i t + v_{it} \quad (4.45)$$

حيث:  $v_{it} = \sum_{s=1}^t u_{is} + \varepsilon_{it}$ .

تتمثل فرضية الاستقرار في  $H_0: \sigma_u^2 = 0$  حيث يكون  $v_{it} = \varepsilon_{it}$ ، وتعطى إحصائية LM بواسطة:

$$LM_1 = \frac{1}{N} \left( \sum_{i=1}^N \frac{1}{T^2} \sum_{t=1}^T S_{it}^2 \right) / \hat{\sigma}_\varepsilon^2$$

حيث يمثل  $S_{it}$  المجموع الجزئي للبواقي  $\hat{\varepsilon}_i$  الناتجة عن تقدير المعادلة (4.45) باستخدام طريقة OLS، أي:  $S_{it} = \sum_{s=1}^t \hat{\varepsilon}_i$ ، كما يمثل  $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$  مقدراً متنسقاً لـ  $\sigma_\varepsilon^2$  في ظل الفرضية العدمية  $H_0$  مع:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{1}{NT} \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2$$

<sup>1</sup> Hadri, K. (2000), "Testing for stationarity in heterogeneous panel data", *Econometrics Journal*, 3, pp. 148-161.

<sup>2</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 246.

<sup>3</sup> Geda, A., Ndung'u, N., and Zerfu, D. (2012), op.cit, p. 150.

<sup>4</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 246.

كما اقترح Hadri (2000) اختباراً بديلاً يتميز باختلاف التباين عبر الوحدات المقطعية  $i$  حيث:

$$LM_2 = \frac{1}{N} \left( \sum_{i=1}^N \left( \frac{1}{T^2} \sum_{t=1}^T S_{it}^2 / \hat{\sigma}_{\varepsilon i}^2 \right) \right)$$

إضافة إلى ذلك، تعطى الإحصائية  $Z$  الخاصة باختبار Hadri بواسطة:<sup>1</sup>

$$Z = \frac{\sqrt{N}(LM - \xi)}{\zeta} \Rightarrow N(0,1)$$

حيث تختلف قيم كل من  $\xi$  و  $\zeta$  باختلاف طبيعة النموذج، وهي معطاة من قبل Hadri (2000).

## 2- اختبارات التكامل المشترك:

### 2-1- اختبارات Pedroni:

اقترح Pedroni (2000، 2004)<sup>2</sup> مجموعة من اختبارات التكامل المشترك في إطار نماذج بيانات البانل والتي تأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التجانس<sup>3</sup>، حيث تتمثل الفرضية العدمية لهذه الاختبارات في عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، ومن أهم ميزات منهجية Pedroni أنها تسمح باستخدام مجموعة متعددة من المتغيرات المفسرة للحصول على شعاع التكامل المشترك<sup>4</sup>.

يعتبر Pedroni نموذج انحدار التكامل المشترك التالي:

$$y_{it} = \delta_i' d_{it} + x_{it}' \beta + u_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad (4.46)$$

حيث تشير  $\delta_i' d_{it}$  إلى اتجاهات التحديد، كما يمثل  $x_{it}$  شعاع ذو بعد  $k \times 1$  للمتغيرات المفسرة والتي يفترض أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ <sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Banerjee, A. and Wagner, M. (2009), op.cit, p.648.

<sup>2</sup> - Pedroni, P. (2000), "Fully modified OLS for heterogenous cointegrated panels", in B.H. Baltagi (ed.), Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels, Advances in Econometrics, Vol. 15, Amsterdam: JAI Press, pp. 93-130.

- Pedroni, P. (2004), "Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series with an application to the PPP hypothesis", Econometric Theory, 20, pp. 597-625.

<sup>3</sup> Baltagi, B.H. (2005), op.cit, p. 254.

<sup>4</sup> Asteriou, D. and Hall, S.G. (2011), "Applied Econometrics", 2nd edition, Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, p. 450.

<sup>5</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 843.

عند تقدير النموذج (4.46) باستخدام طريقة OLS يتم الحصول على البواقي  $\hat{u}_{it}$  حيث:

$$^1 \hat{u}_{it} = y_{it} - \delta'_i d_{it} - \beta'_i x_{it}$$

قام Pedroni بتصنيف إحصائيات الاختبار ضمن فئتين مختلفتين، حيث تشمل الفئة الأولى إحصائيات panel "panel statistics" وهي مماثلة لإحصائية اختبار جذر الوحدة الذي تستند فرضيته البديلة على مبدأ التجانس، في حين تضم الفئة الثانية إحصائيات متوسط المجموعة "Group Mean statistics" وهي مكافئة لاختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التجانس<sup>2</sup>، وبالتالي، يمكن تعريف نسختين من الإحصائية  $t$  بالشكل التالي<sup>3</sup>:

$$\text{panel } Z_{Pt} = \left( \tilde{\sigma}_{NT}^2 \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{u}_{i,t-1}^2 \right)^{-1/2} \left( \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{u}_{i,t-1} \hat{u}_{it} - T \sum_{i=1}^N \hat{\lambda}_i \right)$$

$$\text{group - mean } \tilde{Z}_{Pt} = \sum_{i=1}^N \left( \hat{\sigma}_{ie}^2 \sum_{t=1}^T \hat{u}_{i,t-1}^2 \right)^{-1/2} \left( \sum_{t=1}^T \hat{u}_{i,t-1} \hat{u}_{it} - T \hat{\lambda}_i \right)$$

حيث يمثل  $\hat{\lambda}_i$  مقدرا متسقا للتباين الطويل للأجل  $\lambda_i$  مع:  $\lambda_i = \sum_{j=1}^{\infty} E(e_{it} e_{i,t-j})$  ،  $e_{it} = u_{it} - \delta_i u_{i,t-1}$  ،  $\delta_i = E(u_{it} u_{i,t-1}) / E(u_{i,t-1}^2)$  ، يشير  $\hat{\sigma}_{ie}^2$  إلى التباين المقدر لـ  $e_{it}$  ، إضافة إلى ذلك  $\tilde{\sigma}_{NT}^2 = N^{-1} \sum_{i=1}^N \hat{\sigma}_{ie}^2$  . قام Pedroni بتحديد قيم  $u_p$  ،  $\sigma_p^2$  و  $\tilde{\mu}_p$  ،  $\tilde{\sigma}_p^2$  ، بحيث أن  $(Z_{Pt} - \mu_p \sqrt{N}) / \sigma_p$  و  $(\tilde{Z}_{Pt} - \tilde{\mu}_p \sqrt{N}) / \tilde{\sigma}_p$  لديهما توزيعا طبيعيا قياسيا في ظل الفرضية العدمية.

## 2-2- اختبار التكامل المشترك المتعدد:

قام Larsson، Lyhagen و Löthgren (2001)<sup>4</sup> باقتراح اختبار (LR) لتحديد رتبة التكامل المشترك في إطار نماذج بيانات البانل غير المتجانسة والذي يستند على متوسط إحصائيات الأثر للرتب الفردية الخاصة باختبار Johansen (1995)<sup>5</sup>، حيث تعتبر إحصائية هذا الاختبار مشابهة تماما لإحصائية  $\bar{t}$  الخاصة باختبار IPS لجذر الوحدة في إطار بيانات البانل<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 848-849.

<sup>2</sup> Breitung, J. and Pesaran, M.H. (2008), op.cit, p. 308.

<sup>3</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 849.

<sup>4</sup> Larsson, R., Lyhagen, J., and Löthgren, M. (2001), "Likelihood-based cointegration tests in heterogeneous panels", *Econometrics Journal*, 4, pp.109-142.

<sup>5</sup> Johansen, S. (1995), "Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models", Oxford: Oxford University Press.

<sup>6</sup> Geda, A., Ndung'u, N., and Zerfu, D. (2012), op.cit, p. 158.

تمثل  $\Lambda_i(r)$  إحصائية الأثر الخاصة بكل وحدة مقطعية في ظل الفرضية التي تنص على أن هناك على الأكثر  $r$  توفيقية خطية مستقرة في نظام VAR للتكامل المشترك والتي تعطى بواسطة  $z_{it} = (y_{it}, x'_{it})'$ . إن إحصائية LR-bar المقترحة من قبل Larsson وآخرون (2001) لاختبار الفرضية العدمية  $H_0: r = 0$  مقابل الفرضية البديلة  $H_1: r \geq 1$  تعطى بالشكل التالي:

$$\tilde{\Lambda}(r) = \frac{1}{\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N \frac{\Lambda_i(r) - E[\lambda_i(r)]}{\sqrt{Var[\lambda_i(r)]}}$$

حدد Larsson وآخرون (2001) القيم الجدولية الخاصة بـ  $E[\lambda_i(r)]$  و  $Var[\lambda_i(r)]$  من أجل نموذج بدون حد الاتجاه العام، في حين أن Breitung (2005)<sup>1</sup> قام بتحديد هذه القيم من أجل نماذج تضم حدا ثابتا واتجاها زمنيا خطيا، وبصفة عامة، يسمح اختبار LR-bar بإمكانية وجود علاقات تكامل مشترك متعددة في إطار بيانات البانل.<sup>2</sup>

### 3- طرق تقدير علاقات التكامل المشترك في إطار بيانات البانل:

#### 3-1- طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS):

اقترح Phillips و Moon (1999)<sup>3</sup>، Kao و Chiang (2000)<sup>4</sup> و Pedroni (2000) استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS) لتقدير أشعة التكامل المشترك في إطار نماذج بيانات البانل<sup>5</sup>، حيث تسمح هذه الطريقة بالحصول على مقدر فعال ومتقارب والذي يقوم بتعديل المتغيرات المفسرة الداخلية والديناميكيات القصيرة الأجل للأخطاء، ولغرض تصحيح أثر المتغيرات المفسرة الداخلية يتم تعديل المتغير التابع على النحو التالي:

$$y_{it}^+ = y_{it} - \sigma'_{i,\varepsilon u} \Sigma_{i,\varepsilon \varepsilon}^{-1} \Delta x_{it} \quad (4.47)$$

كما يعطى مقدر طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS) بواسطة:

$$\hat{\beta}_{FM} = \left( \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T x_{it} x'_{it} \right)^{-1} \left[ \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T (x_{it} y_{it}^+ - \lambda_{i,\varepsilon u}) \right] \quad (4.48)$$

<sup>1</sup> Breitung, J. (2005), "A parametric approach to the estimation of cointegration vectors in panel data", *Econometric Reviews*, 24(2), pp. 151-173.

<sup>2</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 849-850.

<sup>3</sup> Phillips, P.C.B. and Moon, H.R. (1999), "Linear regression limit theory for nonstationary panel data", *Econometrica*, 67(5), pp. 1057-1111.

<sup>4</sup> Kao, C. and Chiang, M.H. (2000), "On the estimation and inference of a cointegrated regression in panel data", in B.H. Baltagi (ed.), *Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels*, *Advances in Econometrics*, Vol. 15, Amsterdam: JAI Press, pp. 179-222.

<sup>5</sup> Banerjee, A. and Wagner, M. (2009), op.cit, p. 698.



$$\text{حيث: } \lambda_{i,\varepsilon u} = E\left(\sum_{j=0}^{\infty} \varepsilon_{i,t-j} u_{it}\right)^1$$

### 3-2- طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS):

اقترح Kao و Chiang (2000) و Mark و Sul (2003)<sup>2</sup> طريقة بديلة لتقدير علاقة التكامل المشترك تتمثل في طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS) والتي تستند على تصحيح الارتباط بين  $u_{it}$  و  $v_{it}$  عن طريق إدخال درجات التقدم والتأخر الزمني لـ  $\Delta x_{it}$  كمتغيرات مفسرة إضافية في معادلة الانحدار التكامل المشترك<sup>3</sup>، وبناءً على ذلك، يتم تجزئة الخطأ بالشكل التالي:

$$u_{it} = \sum_{k=-\infty}^{\infty} \gamma'_k \Delta x_{i,t+k} + v_{it} \quad (4.49)$$

عند إدراج المعادلة (4.49) في معادلة الانحدار (4.46) يتم الحصول على:

$$y_{it} = \beta' x_{it} + \sum_{k=-\infty}^{\infty} \gamma'_k \Delta x_{i,t+k} + v_{it} \quad (4.50)$$

يتم الحصول على مقدر المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS) للمعامل  $\beta$  عن طريق تقدير المعادلة أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)<sup>5</sup>.

أظهر Kao و Chiang (2000) أنه في الحالة المتجانسة مع  $\Sigma_i = \Sigma$  ومع وجود ثوابت خاصة فردية فإن التوزيع الحدي لمقدر DOLS ( $\hat{\beta}_{DOLS}$ ) يعطى بواسطة:

$$T\sqrt{N}(\hat{\beta}_{DOLS} - \beta) \xrightarrow{d} \mathcal{N}(0, 6\sigma_{u|\varepsilon}^2 \Sigma_{\varepsilon\varepsilon}^{-1})$$

حيث:

$$\sigma_{u|\varepsilon}^2 = \sigma_u^2 - \sigma'_{\varepsilon u} \Sigma_{\varepsilon\varepsilon}^{-1} \sigma_{\varepsilon u}$$

أما في الحالة غير المتجانسة يتم استبدال  $\Sigma_{\varepsilon\varepsilon}$  و  $\sigma_{u|\varepsilon}^2$  بواسطة  $\bar{\Sigma}_{\varepsilon\varepsilon} = N^{-1} \sum_{i=1}^N \Sigma_{i,\varepsilon\varepsilon}$  و  $\bar{\sigma}_{u|\varepsilon}^2 = N^{-1} \sum_{i=1}^N \sigma_{i,u|\varepsilon}^2$  على التوالي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 850-851.

<sup>2</sup> Mark, N.C. and Sul, D. (2003), "Cointegration Vector Estimation by Panel DOLS and Long-run Money Demand", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 65(5), pp. 655-680.

<sup>3</sup> Banerjee, A. and Wagner, M. (2009), op.cit, p.700.

<sup>4</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 851.

<sup>5</sup> Banerjee, A. and Wagner, M. (2009), op.cit, p. 700.

<sup>6</sup> Pesaran, M.H. (2015), op.cit, p. 851.

#### 4- اختبار سببية Granger في إطار بيانات البانل:

عند التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) في إطار بيانات البانل والذي تم تطويره من قبل Pesaran، Shin و Smith (1999)<sup>1</sup> وذلك للتمكن من إجراء اختبارات سببية Granger، حيث أشار Granger (1969)<sup>2</sup> إلى أن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يعني أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، ولغرض اختبار علاقة السببية بين المتغيرين  $x$  و  $y$  سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) التالي:

$$\Delta y_{it} = \delta_{1i} + \sum_{l=1}^k \delta_{11il} \Delta y_{it-l} + \sum_{l=1}^k \delta_{12il} \Delta x_{it-l} + \varphi_{1i} \varepsilon_{it-1} + u_{1it} \quad (4.51)$$

$$\Delta x_{it} = \delta_{2i} + \sum_{l=1}^k \delta_{21il} \Delta y_{it-l} + \sum_{l=1}^k \delta_{22il} \Delta x_{it-l} + \varphi_{2i} \varepsilon_{it-1} + u_{2it} \quad (4.52)$$

حيث يشير  $\Delta$  إلى الفروق الأولى، ويعبر  $\varphi$  عن معامل حد تصحيح الخطأ، كما يمثل  $l$  عدد فترات الإبطاء.

لتحديد علاقة السببية على المدى الطويل يتم اختبار معنوية معامل حد تصحيح الخطأ  $\varphi$  باستخدام اختبارات  $t$ ، فإذا كان هذا المعامل معنوي فإن ذلك يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل تنتج من المتغير المفسر نحو المتغير التابع، ومن جهة أخرى، يتم تقدير علاقة السببية على المدى القصير عن طريق اختبار مختلف الفرضيات باستخدام اختبار Wald والذي يتبع توزيع  $\chi^2$ ، فمثلاً يتم تحديد علاقة السببية القصيرة الأجل التي تنتج من المتغير  $x$  نحو المتغير  $y$  من خلال اختبار الفرضية:  $H_0: \delta_{12il} = 0$  من أجل جميع قيم  $i$  و  $l$ ، حيث أن رفض هذه الفرضية يدل على أن المتغير  $x$  يسبب المتغير  $y$  في الأجل القصير، وبنفس الطريقة يتم اختبار العلاقة السببية القصيرة الأجل المتجهة من  $y$  نحو  $x$  عن طريق اختبار الفرضية:  $H_0: \delta_{21il} = 0$  وذلك من أجل جميع قيم  $i$  و  $l$ <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Pesaran, M.H., Shin, Y., and Smith, R.P. (1999), "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels", Journal of the American Statistical Association, 94(446), pp. 621-634.

<sup>2</sup> Granger, C.W.J. (1969), "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods", Econometrica, 37(3), pp. 424-438.

<sup>3</sup> Nasreen, S. and Anwar, S. (2014), "Causal relationship between trade openness, economic growth and energy consumption: A panel data analysis of Asian countries", Energy Policy, 69, pp. 82-91.

المبحث الثالث: اختبار صحة قانون Wagner في الدول العربية

1- تحديد معطيات الدراسة ومصادرها:

يتمثل هدف هذه الدراسة في اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 15 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) باستعمال بيانات سنوية للفترة 1999-2019، حيث تتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

• **الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي GDP:** تم التعبير عن الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقاً من موقع البنك العالمي (World Development Indicators (WDI): <http://data.worldbank.org/>).

• **نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي PERGDP:** تم التعبير عن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>).

• **معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي GDPP:** تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>).

• **النفقات العامة الإجمالية الحقيقية GE:** وهي تمثل مجموع النفقات العامة الجارية والرأسمالية، وقد تم التعبير عنها بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010 عن طريق قسمة القيم الاسمية للنفقات العامة الإجمالية لكل دولة من الدول العربية محل الدراسة على مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) الخاص بها لسنة الأساس 2010، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>) بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك الخاص بكل دولة من الدول العربية محل الدراسة، وصندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات التالية: 2010، 2011، 2012، 2013، و2015، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد للسنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020 بالنسبة للنفقات العامة الإجمالية.

• **نصيب الفرد من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية PERGE:** حيث تم الحصول عليه عن طريق قسمة النفقات العامة الإجمالية الحقيقية لكل دولة من الدول العربية محل الدراسة على عدد سكانها، ويتمثل مصدر المعطيات في موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>) بالنسبة لإجمالي عدد السكان في كل دولة من الدول العربية محل الدراسة، وصندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات التالية: 2010، 2011، 2012، 2013، و2015، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد للسنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020 بالنسبة للنفقات العامة الإجمالية.

• **النفقات العامة الإجمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي TGE:** حيث تم التعبير عن النفقات العامة الإجمالية لكل دولة من الدول العربية محل الدراسة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي الخاص بها، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات التالية: 2010، 2011، 2012، 2013، و2015، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد للسنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

• **النفقات العامة الرأسمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي GCE:** والتي تمثل النفقات الاستثمارية، وهي تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية، وقد تم التعبير عن النفقات العامة الرأسمالية لكل دولة من الدول العربية محل الدراسة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي الخاص بها، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات التالية: 2010، 2011، 2012، 2013، و2015، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد للسنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

• **النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي GRE:** والتي تمثل نفقات التسيير، وهي تلك النفقات المخصصة لإدارة وتشغيل المرافق العامة للدولة، وقد تم التعبير عن النفقات العامة الجارية لكل دولة من الدول العربية محل الدراسة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي الخاص بها، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات التالية: 2010، 2011، 2012، 2013، و2015، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد للسنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

• **حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي PINV:** والذي يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت "GFCF" للقطاع الخاص، حيث تم التعبير عنه كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>)، إضافة إلى صندوق النقد الدولي (<http://data.imf.org/>).

• معدل النمو السكاني السنوي (بالنسبة المئوية) **POP**: حيث تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقاً من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>).

## 2- تحديد النموذج والمتغيرات:

لغرض اختبار صحة قانون Wagner (قانون تزايد النفقات العامة) في عينة مكونة من 15 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019 سيتم استخدام النماذج الخمسة التالية:

$$LNGE_{it} = \beta_0 + \beta_1 LNNGDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج (1):}$$

$$LNPERGE_{it} = \beta_0 + \beta_1 LNPERGDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج (2):}$$

$$LNGE_{it} = \beta_0 + \beta_1 LNPERGDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج (3):}$$

$$LNSGE_{it} = \beta_0 + \beta_1 LNNGDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج (4):}$$

$$LNSGE_{it} = \beta_0 + \beta_1 LNPERGDP_{it} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج (5):}$$

حيث:

$$LNGE_{it} = \text{لوغاريتم النفقات العامة الإجمالية الحقيقية.}$$

$$LNNGDP_{it} = \text{لوغاريتم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.}$$

$$LNPERGE_{it} = \text{لوغاريتم نصيب الفرد من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية.}$$

$$LNPERGDP_{it} = \text{لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.}$$

$$LNSGE_{it} = \text{لوغاريتم النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.}$$

$$\varepsilon_{it} = \text{حد الخطأ العشوائي.}$$

ولإثبات صحة قانون Wagner ينبغي أن تتجه السببية من النمو الاقتصادي إلى النفقات العامة، إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل أكبر من الواحد ( $\beta_1 > 1$ ) في حالة النماذج الثلاثة الأولى (1)، (2) و (3)، في حين ينبغي أن تكون هذه المرونة أكبر من الصفر ( $\beta_1 > 0$ ) بالنسبة للنموذجين (4) و (5)، ومن أجل فحص مدى انطباق فرضية هذا القانون على الدول العربية محل الدراسة باستخدام النماذج الخمسة السابقة سيتم الاستعانة بالاختبارات التالية: اختبارات جذر الوحدة، اختبار السببية لـ Granger، اختبار التكامل المشترك لكل من Pedroni و Johansen Fisher، إضافة إلى اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

3- اختبارات جذر الوحدة:

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تشملها النماذج الخمسة المصممة لاختبار صحة قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة سيتم استخدام اختبارات جذر الوحدة التالية: اختبار Levin، Lin و Chu (LLC) (2002)، اختبار Breitung (2000)، اختبار Im، Pesaran و Shin (IPS) (2003)، اختبار ADF-Fisher واختبار PP-Fisher (Maddala و Wu، 1999، Choi، 2001)، إضافة إلى اختبار Hadri (2000) (أنظر الملحق (17)).

الجدول (1-4): نتائج اختبارات جذر الوحدة

Hadri Z-stat	PP - Fisher Chi-square	ADF - Fisher Chi-square	Im, Pesaran & Shin (IPS) W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu (LLC) t*	المتغيرات
9.23454 *(0.0000)	15.7170 (0.9850)	7.13364 (1.0000)	4.75955 (1.0000)	3.04573 (0.9988)	1.71978 (0.9573)	LNGE
7.92751 *(0.0000)	6.07783 (1.0000)	12.3701 (0.9981)	4.12747 (1.0000)	0.42537 (0.6647)	2.45468 (0.9929)	LNGDP
9.33630 *(0.0000)	9.67746 (9.67746)	6.39042 (1.0000)	4.22911 (1.0000)	3.29118 (0.9995)	1.38066 (0.9163)	LNPERGE
7.45294 *(0.0000)	7.23098 (1.0000)	18.1297 (0.9564)	3.17010 (0.9992)	-1.29056 (0.0984)	0.31073 (0.6220)	LNPERGDP
9.10864 *(0.0000)	18.3261 (0.9530)	8.29745 (1.0000)	3.78481 (0.9999)	2.44953 (0.9928)	1.34614 (0.9109)	LNSGE
1.94093 *(0.0261)	185.934 *(0.0000)	83.5567 *(0.0000)	-5.47890 *(0.0000)	-4.22166 *(0.0000)	-3.54158 *(0.0002)	D(LNGE)
0.02827 *(0.4887)	83.0467 *(0.0000)	50.5819 *(0.0108)	-2.50117 *(0.0062)	-2.43635 *(0.0074)	-3.10430 *(0.0010)	D(LNGDP)
1.40218 (0.0804)	178.897 *(0.0000)	76.9555 *(0.0000)	-4.99909 *(0.0000)	-3.63603 *(0.0001)	-3.75349 *(0.0001)	D(LNPERGE)
2.77967 *(0.0027)	96.6968 *(0.0000)	97.6666 *(0.0000)	-7.33488 *(0.0000)	-4.49094 *(0.0000)	-7.87493 *(0.0000)	D(LNPERGDP)
1.71081 *(0.0436)	182.399 *(0.0000)	82.1737 *(0.0000)	-5.36994 *(0.0000)	-3.58385 *(0.0002)	-4.29377 *(0.0000)	D(LNSGE)

- تم إجراء هذا الاختبار بالأخذ بعين الاعتبار وجود حد ثابت واتجاه عام.

- تنص الفرضية العدمية على أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) وذلك بالنسبة لجميع اختبارات جذر

الوحدة المذكورة في الجدول باستثناء اختبار Hadri حيث تنص فيه الفرضية العدمية على أن السلسلة مستقرة.

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

\* معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن جميع السلاسل الأصلية للمتغيرات محل الدراسة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى، ولكن عند إجراء الفروق الأولى يتضح بأن هذه السلاسل قد أصبحت مستقرة، ومن هنا يمكن الاستنتاج أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، وبالتالي، يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن، لكن قبل ذلك سيتم دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة Granger.

4- دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية:

نتائج اختبار اتجاه العلاقات السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة باستخدام طريقة Granger موضحة في الجدول التالي: (أنظر الملحق (18))

الجدول (2-4): نتائج اختبار السببية لـ Granger

النموذج	الفرضية العدمية	درجة التأخر	إحصائية Fisher (F-Statistic)	الاحتمال
(1)	D(LNGDP) لا يسبب D(LNGE)	2	*14.0352	2.E-06
	D(LNGE) لا يسبب D(LNGDP)		2.72010	0.0677
(2)	D(LNPERGDP) لا يسبب D(LNPERGE)	2	*20.0055	8.E-09
	D(LNPERGE) لا يسبب D(LNPERGDP)		*3.54725	0.0302
(3)	D(LNPERGDP) لا يسبب D(LNGE)	2	*18.1906	4.E-08
	D(LNGE) لا يسبب D(LNPERGDP)		*3.12856	0.0454
(4)	D(LNGDP) لا يسبب D(LNSGE)	2	*12.3382	8.E-06
	D(LNSGE) لا يسبب D(LNGDP)		2.18711	0.1143
(5)	D(LNPERGDP) لا يسبب D(LNSGE)	2	*20.8049	4.E-09
	D(LNSGE) لا يسبب D(LNPERGDP)		2.34062	0.0983

\* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تظهر نتائج اختبار سببية Granger وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية (النموذج (2))، وكذا بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة الإجمالية الحقيقية (النموذج (3))، إضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى النفقات العامة الإجمالية الحقيقية (النموذج (1))، ومن الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (4))، وكذا علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (5))، وبناءً على ذلك، فإن النماذج الخمسة تدعم مبدئياً صحة قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة.

5- اختبار التكامل المتزامن للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية:

لقد أظهرت اختبارات جذر الوحدة التي تم إجراؤها سابقاً أن جميع المتغيرات التي تشملها النماذج الخمسة مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى (I(1)، وبذلك سيتم اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار التكامل المشترك لكل من Pedroni و Johansen Fisher .

5-1- اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni:

نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni بالنسبة لكل نموذج من النماذج الخمسة التي تمثل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي موضحة في الجدول التالي: (أنظر الملحق (19))

الجدول (3-4): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni

الإحصائية	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)	النموذج (5)
Panel v-Statistic	*4.703593 (0.0000)	-0.311712 (0.6224)	1.465851 (0.0713)	*4.862272 (0.0000)	-1.065294 (0.8566)
Panel rho-Statistic	-1.213468 (0.1125)	-0.342205 (0.3661)	-0.226160 (0.4105)	-1.207418 (0.1136)	-0.468872 (0.3196)
Panel PP-Statistic	*-2.845802 (0.0022)	*-2.458773 (0.0070)	*-2.004248 (0.0225)	*-2.877642 (0.0020)	*-2.630797 (0.0043)
Panel ADF-Statistic	*-3.879002 (0.0001)	*-3.636729 (0.0001)	*-2.894503 (0.0019)	*-3.947632 (0.0000)	*-2.895511 (0.0019)
Panel v-Statistic (weighted statistic)	0.487579 (0.3129)	-0.137709 (0.5548)	*2.403508 (0.0081)	0.593520 (0.2764)	-0.426514 (0.6651)
Panel rho-Statistic (weighted statistic)	*-1.672654 (0.0472)	-1.334280 (0.0911)	-1.414276 (0.0786)	-1.636925 (0.0508)	*-1.977204 (0.0240)
Panel PP-Statistic (weighted statistic)	*-4.184443 (0.0000)	*-3.527048 (0.0002)	*-3.669992 (0.0001)	*-4.170874 (0.0000)	*-4.431622 (0.0000)
Panel ADF-Statistic (weighted statistic)	*-5.724366 (0.0000)	*-3.907593 (0.0000)	*-4.103259 (0.0000)	*-5.750299 (0.0000)	*-4.516957 (0.0000)
Group rho-Statistic	-0.254488 (0.3996)	-0.096620 (0.4615)	-0.209220 (0.4171)	-0.285271 (0.3877)	-0.558137 (0.2884)
Group PP-Statistic	*-3.700398 (0.0001)	*-3.474828 (0.0003)	*-3.417218 (0.0003)	*-3.816094 (0.0001)	*-4.967353 (0.0000)
Group ADF-Statistic	*-4.951372 (0.0000)	*-3.829304 (0.0001)	*-3.736956 (0.0001)	*-5.070663 (0.0000)	*-4.352220 (0.0000)

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

\* تشير إلى رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.

ملاحظة: تم إجراء هذا الاختبار بالأخذ بعين الاعتبار وجود حد ثابت واتجاه عام "Deterministic intercept and trend".

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni المبينة في الجدول أعلاه إلى أن هناك ثمانية (08) إحصائيات لهذا الاختبار من بين إحدى عشر (11) إحصائية تسمح برفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% وهذا بالنسبة للنموذج (1)، أما فيما يتعلق بالنماذج الثلاثة التالية: (3)، (4) و(5)، فإنه يتضح وجود سبعة (07) إحصائيات من أصل إحدى عشر (11) إحصائية، إضافة إلى وجود ستة (06) إحصائيات بالنسبة للنموذج (2) تعمل على رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية والنتائج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (1))، نصيب الفرد من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (2))، النفقات العامة الإجمالية الحقيقية ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (3))، النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي



الإجمالي الحقيقي والنتاج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (4))، وكذا بين النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (النموذج (5))، أي أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

#### 5-2- اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Fisher:

نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Fisher بالنسبة لكل نموذج من النماذج الخمسة مبينة في الجدول التالي: (أنظر الملحق (20))

الجدول (4-4): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Fisher

النموذج	الفرضية العدمية	إحصائية Fisher الخاصة باختبار الأثر	الاحتمال	إحصائية Fisher الخاصة باختبار القيمة الذاتية العظمى	الاحتمال
(1)	$r = 0$	*77.07	0.0000	*67.26	0.0001
	$r \leq 1$	34.52	0.2605	34.52	0.2605
(2)	$r = 0$	*101.1	0.0000	*90.89	0.0000
	$r \leq 1$	42.58	0.0638	42.58	0.0638
(3)	$r = 0$	*88.01	0.0000	*80.09	0.0000
	$r \leq 1$	35.91	0.2111	35.91	0.2111
(4)	$r = 0$	*76.68	0.0000	*66.43	0.0001
	$r \leq 1$	34.79	0.2502	34.79	0.2502
(5)	$r = 0$	*67.89	0.0001	*60.24	0.0009
	$r \leq 1$	31.02	0.4147	31.02	0.4147

$r$  تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك.

\* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *EvIEWS 10.0*.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه بالنسبة لجميع النماذج الخمسة قد توصل كل من اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى إلى رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن ( $r = 0$ ) عند مستوى معنوية 5% وقبول الفرضية العدمية المولية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ( $r \leq 1$ )، حيث أن كلا الاختبارين يشيران إلى وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين المتغيرين اللذين يشملهما كل نموذج من النماذج الخمسة التي تعرض العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وبناءً على ذلك، سيتم الانتقال إلى تقدير المعاملات الطويلة الأجل باستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS).

5-3- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى الطويل:

يبين الجدولين (4-5) و(4-6) نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (المعاملات الطويلة الأجل) باستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) على التوالي: (أنظر الملحق (21) و(22))

الجدول (4-5): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (المعاملات الطويلة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

المتغير التابع	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)	النموذج (5)
المتغيرات المستقلة					
LNGDP	1.037677 *(0.0000)			0.720987 *(0.0000)	
LNPERGDP		2.193510 *(0.0000)	1.970082 *(0.0000)		0.358066 *(0.0021)
معامل التحديد R-squared	0.982463	0.985717	0.978483	0.859659	0.893634

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

\* معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

الجدول (4-6): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (المعاملات الطويلة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

المتغير التابع	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)	النموذج (5)
المتغيرات المستقلة					
LNGDP	1.080358 *(0.0000)			0.565291 *(0.0000)	
LNPERGDP		1.071193 *(0.0000)	1.942783 *(0.0000)		0.888147 *(0.0000)
معامل التحديد R-squared	0.981020	0.984977	0.952293	0.776340	0.812369

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

\* معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال الجدولين (4-5) و(4-6) أن معامل مرونة الإنفاق العام بالنسبة للدخل يأخذ إشارة موجبة كما أنه معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5% وذلك بالنسبة لجميع النماذج الخمسة المقدره باستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، مما يدل على وجود علاقة طردية ومعنوية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول العربية محل الدراسة، كما يظهر معامل التحديد للنماذج الخمسة بقيمة تفوق 0.50، وهذا يعني أن المتغير المستقل في كل نموذج والمتمثل في النمو الاقتصادي يفسر نسبة مهمة من التغيرات في المتغير التابع والمتمثل في الإنفاق العام.

تشير نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام النموذج (1) إلى أن معامل مرونة النفقات العامة الإجمالية الحقيقية بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الواحد ( $\beta_1 > 1$ ) وذلك بتطبيق كلتا الطريقتين: طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، وهذا يتفق مع افتراضات قانون Wagner، حيث أن ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% ينتج عنه ارتفاع النفقات العامة الإجمالية الحقيقية بـ 1.03% (في حالة استخدام طريقة DOLS) و بـ 1.08% (في حالة استخدام طريقة FMOLS)، إضافة إلى ذلك، يظهر معامل مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل بقيمة تفوق الواحد ( $\beta_1 > 1$ ) في حالة النموذجين (2) و(3)، حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية بـ 2.19% (عند تطبيق طريقة DOLS) و بـ 1.07% (عند تطبيق طريقة FMOLS) وهذا بالنسبة للنموذج (2)، أما فيما يخص النموذج (3)، فإن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% يولد ارتفاعاً في النفقات العامة الإجمالية الحقيقية بـ 1.97% (عند استخدام طريقة DOLS) و بـ 1.94% (عند استخدام طريقة FMOLS)، وهذا يدعم صحة قانون Wagner، ومن جهة أخرى، يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدولين (4-5) و(4-6) أن معامل مرونة الإنفاق العام بالنسبة للدخل يأخذ قيمة أكبر من الصفر ( $\beta_1 > 0$ ) وذلك بالنسبة للنموذجين (4) و(5)، بما يتطابق مع التوقعات السابقة لقانون Wagner، حيث أن ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% في حالة النموذج (4) يحقق ارتفاعاً في نسبة النفقات العامة الإجمالية الحقيقية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.72% (في حالة تطبيق طريقة DOLS) و بـ 0.56% (في حالة تطبيق طريقة FMOLS)، أما بالنسبة للنموذج (5)، فإن زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 1% ينتج عنها حدوث زيادة في نسبة النفقات العامة الإجمالية الحقيقية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.35% (عند استخدام طريقة DOLS) و بـ 0.88% (عند استخدام طريقة FMOLS)، وبناءً على ذلك، تؤكد جميع النماذج

الخمسة التي تشرح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي صحة قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة.

#### 6- اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، سيتم استخدام اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) لتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير بين المتغيرات التي تشملها النماذج الخمسة السابقة، ولكن قبل ذلك، ينبغي أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة.

#### 6-1- تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى:

يتم اختيار عدد فترات الإبطاء الملائمة والتي تقوم بتدنية قيمة معايير Akaike (AIC)، Schwarz (SC) و Hannan-Quin (HQ)، وذلك باستخدام معايير تحديد فترة التباطؤ لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR)، حيث يوضح الجدول التالي نتائج تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج من النماذج الخمسة: (أنظر الملحق (23))

الجدول (4-7): تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى

النموذج (1)		النموذج (2)		النموذج (3)		النموذج (4)		النموذج (5)		المعيار
p=2	p=1	p=2	p=1	p=2	p=1	p=2	p=1	p=2	p=1	
292.1675	246.9598	302.7568	341.1660	284.1130	284.1130	249.8809	291.3966	299.7305	327.1836	LogL
*-1.9801	-1.6909	-2.0825	*-2.3239	-1.9516	*-2.2060	-1.7114	*-1.9747	-2.0612	*-2.2258	<sup>1</sup> AIC
*-1.8519	-1.6140	-2.0056	*-2.1958	-1.8747	*-2.0778	-1.6345	*-1.8465	-1.9843	*-2.0976	<sup>2</sup> SC
*-1.9287	-1.6601	-2.0516	*-2.2725	-1.9208	*-2.1546	-1.6806	*-1.9233	-2.0304	*-2.1744	<sup>3</sup> HQ

p يمثل عدد فترات الإبطاء.

\* تشير إلى تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى بواسطة المعايير المختلفة.

<sup>1</sup> معيار Akaike (AIC)

<sup>2</sup> معيار Schwarz (SC)

<sup>3</sup> معيار Hannan-Quin (HQ)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يمكن ملاحظة من خلال الجدول أعلاه أن المعايير الثلاثة (معيار Akaike، معيار Schwarz، ومعيار Hannan-Quin) قد اقترحت أن عدد فترات التباطؤ المثلى يقدر بفترتين (p=2) وذلك بالنسبة لجميع النماذج الخمسة.

6-2- نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

يبين الجدول التالي نتائج اختبار اتجاه العلاقات السببية في الأجل القصير والطويل بين المتغيرات التي يشملها كل نموذج من النماذج الخمسة: (أنظر الملحق (24))

الجدول (4-8): نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

النموذج	المدى القصير	المدى الطويل	
	D(LNGDP)	ECT(-1)	
(1)	المتغير التابع D(LNGE)	***47.36865 (0.0000)	*-0.074705 (0.0622)
	D(LNGDP)	-	***0.089451 (0.0026)
(2)	المتغير التابع D(LNPERGE)	***33.83209 (0.0000)	** -0.091212 (0.0424)
	D(LNPERGDP)	-	***0.096510 (0.0046)
(3)	المتغير التابع D(LNGE)	***33.40835 (0.0000)	***-0.018078 (0.0011)
	D(LNPERGDP)	-	-0.004682 (0.2699)
(4)	المتغير التابع D(LNSGE)	***54.34744 (0.0000)	-0.016881 (0.5059)
	D(LNGDP)	-	**0.041448 (0.0339)
(5)	المتغير التابع D(LNSGE)	***44.57137 (0.0000)	*-0.045983 (0.0905)
	D(LNPERGDP)	-	*0.040413 (0.0575)

- يحدد اتجاه السببية من المتغير المستقل (في الجانب الأفقي) نحو المتغير التابع (في الجانب العمودي).  
 - لقد تم الاعتماد على اختبار Wald والذي يتبع توزيع كاي تربيع  $\chi^2$  لتحديد علاقة السببية بين المتغيرات على المدى القصير.  
 - يمثل ECT معامل تصحيح الخطأ.  
 - (= قيمة الاحتمال (P-value)).  
 - \*\*\*, \*\*, \* تشير إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تشير نتائج اختبار السببية على المدى الطويل بالنسبة للنموذج (1) إلى أن معامل تصحيح الخطأ ECT(-1) سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 10% في حالة المعادلة التي تعتبر  $D(LNGE)$  متغيراً تابعاً، في حين أن هذا المعامل له إشارة موجبة بالنسبة للمعادلة التي يكون فيها  $D(LNGDP)$  متغيراً تابعاً، مما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل (أحادية الاتجاه) تتجه من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي نحو النفقات العامة الإجمالية الحقيقية، كما يتضح من خلال اختبارات السببية على المدى القصير بالنسبة لنفس النموذج (1) وجود علاقة سببية قصيرة الأجل (أحادية الاتجاه) تمتد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى النفقات العامة الإجمالية الحقيقية، وهذا يؤكد صحة قانون Wagner الذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تزايد حجم النفقات العامة، إضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة من خلال النموذج (2) أن معامل تصحيح الخطأ له إشارة سالبة كما أنه معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمعادلة التي يشكل فيها  $D(LNPERGE)$  متغيراً تابعاً، ولكن، هذا المعامل يظهر بإشارة موجبة في حالة المعادلة التي تضم  $D(LNPERGDP)$  كمتغير تابع، مما يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل (أحادية الاتجاه) تمتد من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى نصيب الفرد من النفقات العامة الإجمالية الحقيقية، إضافة إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل (أحادية الاتجاه) في نفس الاتجاه السابق، وهذا يتفق مع افتراضات قانون Wagner، ومن جهة أخرى، تكشف نتائج تحليل السببية بالنسبة للنموذج (3) عن وجود علاقة سببية طويلة الأجل (أحادية الاتجاه) تتجه من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي نحو النفقات العامة الإجمالية الحقيقية نظراً لأن معامل تصحيح الخطأ الخاص بالمعادلة التي يعتبر فيها  $D(LNGE)$  متغيراً تابعاً يأخذ إشارة سالبة كما له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، حيث يدل هذا النموذج على تحقق فرضية Wagner، كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير بين المتغيرين اللذين يشملهما هذا النموذج، أما فيما يتعلق بالنموذج (4)، فإنه يتضح أن معامل تصحيح الخطأ سالب ولكنه غير معنوي إحصائياً بالنسبة للمعادلة التي يشكل فيها  $D(LNSGE)$  متغيراً تابعاً، في حين أن هذا المعامل له إشارة موجبة بالنسبة للمعادلة التي تعتبر  $D(LNGDP)$  متغيراً تابعاً، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين توجد علاقة سببية قصيرة الأجل (أحادية الاتجاه) تتجه من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي نحو النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، مما يؤكد صحة قانون Wagner على المدى القصير حسب هذا النموذج، إضافة إلى ذلك، تظهر نتائج تحليل السببية بالنسبة للنموذج (5) وجود علاقة سببية طويلة الأجل (أحادية الاتجاه) تمتد من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى النفقات العامة الإجمالية الحقيقية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، وذلك لأن معامل تصحيح الخطأ الخاص بالمعادلة التي تعتبر

D(LNSGE) متغيرا تابعا له إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10%، كذلك يلاحظ وجود علاقة سببية قصيرة الأجل (أحادية الاتجاه) في نفس الاتجاه السابق، وبالتالي، يدعم هذا النموذج فرضية Wagner.

وبصفة عامة، يمكن ملاحظة أن نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وكذا نتائج تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين في الأجلين الطويل والقصير باستخدام النماذج الخمسة السابقة تدل على تحقق قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة، حيث أن تحسن أداء النمو الاقتصادي لهذه الدول يساهم في توسع حجم النفقات العامة على المدى الطويل.

المبحث الرابع: اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام طريقة العزوم المعممة في إطار نماذج البائل الديناميكية

### 1- تحديد النموذج والمتغيرات:

لغرض دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1999-2019 سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = (\alpha - 1)y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \eta_i + \varepsilon_{i,t} \quad (4.53)$$

حيث:

$y_{i,t}$  يمثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (GDPP) للبلد  $i$  في الفترة  $t$ .

$X_{i,t}$  يمثل شعاع المتغيرات المفسرة والتي تشمل: النفقات العامة الإجمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (TGE)، النفقات العامة الرأسمالية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (GCE)، النفقات العامة الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (GRE)، الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (PINV)، معدل النمو السكاني (POP).

$\eta_i$  يشير إلى التأثير الخاص بكل بلد حيث يستخدم لالتقاط المتغيرات الأخرى الثابتة عبر الزمن والتي قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

$\varepsilon_{i,t}$  يمثل حد الخطأ العشوائي.

لقد تم وضع المتغير  $y_{i,t-1}$  في الجانب الأيمن من معادلة النمو لغرض اختبار فرضية التقارب، فإذا كانت قيمة المعامل  $(\alpha - 1)$  سالبة فإن ذلك يعني أن ارتفاع قيمة الدخل الابتدائي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

يمكن إعادة كتابة المعادلة (4.53) على الشكل التالي:

$$y_{i,t} = \alpha y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \eta_i + \varepsilon_{i,t} \quad (4.54)$$

وبالتالي، فإن تقدير المعادلة (4.53) مكافئ لتقدير المعادلة (4.54) والتي تمثل معادلة ديناميكية، ولكي يتم قبول فرضية التقارب في إطار المعادلة (4.54) ينبغي أن تكون قيمة المعامل  $\alpha$  أصغر من الواحد الصحيح  $(\alpha < 1)$ .

<sup>1</sup> Connolly, M. and Li, C. (2016), op.cit, pp. 386-395.



إن تطبيق الطرق القياسية المعتادة لتقدير نماذج البانل والمتمثلة في نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية على المعادلة (4.54) سيؤدي إلى ظهور مشكلتين أساسيتين وهما: أولاً، وجود ارتباط بين المتغير التابع المؤخر بفترة زمنية واحدة  $y_{i,t-1}$  والمعلمة التي تقيس الآثار الثابتة الخاصة بكل بلد  $\eta_i$ ، مما يترتب عليه تحيز مقدرات نموذج انحدار بيانات بانل الديناميكية "dynamic panel bias"، حيث أن:

$$E[\eta_i y_{i,t-1}] = E[\eta_i(\alpha y_{i,t-2} + \beta X_{i,t-1} + \eta_i + \varepsilon_{i,t-1})] \neq 0 \quad (4.55)$$

وذلك نظراً لأن:  $E[\eta_i]^2 \neq 0$

ثانياً، إن بعض المتغيرات المفسرة على الأقل التي يشملها الشجاع  $X_{i,t}$  قد تعتبر كمتغيرات داخلية.

إن أفضل طريقة يمكن استخدامها لمعالجة هاتين المشكلتين هي طريقة العزوم المعممة (GMM) المقترحة من قبل Arellano و Bond (1991)، فهذه الطريقة لا تعمل فقط على التخلص من مشكلة التحيز التي تسبب المتغير التابع المبطأ  $y_{i,t-1}$  في ظهورها، وإنما تسمح كذلك بمعالجة مشكلة عدم التجانس باستخدام متغيرات مساعدة صالحة. تقوم طريقة العزوم المعممة (GMM) مبدئياً بأخذ الفرق الأولى للمعادلة (4.54) لاستبعاد الأثر الخاص بكل بلد:

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \alpha(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \beta(X_{i,t} - X_{i,t-1}) + (\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1}) \quad (4.56)$$

ثم بعد ذلك يتم استخدام جميع القيم المبطأة الممكنة لكل متغير كمتغيرات مساعدة<sup>1</sup>.

شروط العزوم المطبقة على المتغير التابع المبطأ ومجموعة المتغيرات المفسرة (في ظل الافتراضات التالية: عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، وأن المتغيرات المفسرة تعتبر متغيرات خارجية بدرجة ضعيفة) تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

$$E[y_{i,t-s} * (\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1})] = 0 \quad \text{من أجل } s \geq 2 ; t = 3, \dots, T$$

و

$$E[X_{i,t-s} * (\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1})] = 0 \quad \text{من أجل } s \geq 2 ; t = 3, \dots, T$$

فإذا تحققت هذه الشروط فإن ذلك يدل على أن النموذج محدد بشكل صحيح، كما يؤكد صحة المتغيرات المساعدة، إضافة إلى تجنب مشاكل التحيز وعدم التجانس المحتملة.

<sup>1</sup> Connolly, M. and Li, C. (2016), op.cit, pp. 386-395.

<sup>2</sup> Sufian, F., Hassan, M.K., Kamarudin, F., and Nassir A.Md. (2017), "Country governance and the performance of Islamic and conventional banks: international evidence", in M. Kabir Hassan (ed.), Handbook of Empirical Research on Islam and Economic Life, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, pp.306-331.

2- اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة:

2-1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

يعرض الجدول (4-9) ملخص الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة والمكونة من 15 دولة (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019:

الجدول (4-9): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	GDPP	TGE	GCE	GRE	PINV	POP
Mean	0.617336	30.56960	6.254841	23.66023	17.88168	3.259521
Median	0.843691	30.31469	5.460758	23.38687	16.44906	2.578072
Maximum	15.95242	63.18701	24.09247	55.06267	52.64761	16.33164
Minimum	-29.82707	8.808302	0.066408	7.302380	1.000000	0.099061
Std. Dev.	4.264416	7.928273	4.038687	6.487220	8.081861	2.625469
Skewness	-1.349877	0.285128	1.265653	0.796150	0.935876	2.427774
Kurtosis	12.40183	4.947161	4.831432	6.442633	4.316977	10.19506
Jarque-Bera Probability	1255.842 0.000000	54.03072 0.000000	128.1217 0.000000	188.8312 0.000000	68.74721 0.000000	988.9057 0.000000
Sum	194.4608	9629.423	1970.275	7452.974	5632.728	1026.749
Sum Sq. Dev.	5710.166	19737.26	5121.653	13214.38	20509.37	2164.430
Observations	315	315	315	315	315	315

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية محل الدراسة كان موجبا خلال الفترة 1999-2019 حيث بلغ نسبة 0.61%، وقد تراوح معدل النمو ما بين -29.82% كأدنى قيمة و 15.95% كأقصى قيمة، وهذا يعكس التفاوت الكبير في النمو الاقتصادي بين البلدان العربية محل الدراسة، كما سجلت نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي قيمة متوسطة تقدر بـ 30.56% حيث تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 8.80% و 63.18% من إجمالي الناتج الداخلي، إضافة إلى ذلك، فقد تراوحت نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى إجمالي الناتج الداخلي ما بين 0.06% و 24.09% حيث بلغ المتوسط العام لهذه النفقات 6.25% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين قدر متوسط نسبة النفقات العامة الجارية إلى الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 23.66% حيث تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 7.30% و 55.06% من إجمالي الناتج الداخلي، كما بلغ متوسط حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي 17.88% حيث

تراوحت نسبة هذا الاستثمار ما بين 1% و 52.64% من إجمالي الناتج الداخلي، ومن جهة أخرى، قدر متوسط معدل النمو السكاني في إجمالي الدول العربية محل الدراسة بحوالي 3.25% خلال الفترة 1999-2019، حيث تراوح معدل نمو السكان ما بين 0.09% كأدنى قيمة و 16.33% كأقصى قيمة.

## 2-2- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1999-2019 باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية: (أنظر الملحق (25) و(26))

الجدول (4-10): نتائج التقدير باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية

المتغير التابع: GDP		
نموذج الآثار العشوائية	نموذج الآثار الثابتة	المتغيرات المستقلة
-0.030873 (0.3492)	-0.007662 (0.8528)	TGE
*0.096332 (0.0036)	**0.085133 (0.0379)	PINV
*-0.561078 (0.0000)	*-0.550182 (0.0000)	POP
1.667378 (0.1752)	1.122553 (0.4408)	الحد الثابت C
0.105894	0.201563	معامل التحديد R-squared
0.000000	0.000000	احتمال إحصائية Fisher Prob(F-statistic)

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تشير نتائج تقدير كلا النموذجين (نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية) إلى أن النفقات العامة الإجمالية لها أثر سلبي وغير معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة، إضافة إلى ذلك، يظهر كلا النموذجين نتائجاً متطابقة فيما يتعلق بأثر كل من الاستثمار الخاص والنمو السكاني على النمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة، حيث يؤثر حجم الاستثمار الخاص بشكل إيجابي ومعنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية محل الدراسة، في حين أن النمو السكاني له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وفيما يلي سيتم عرض نتائج اختبار Hausman الذي يسمح بالاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية (أنظر الملحق (27)).

الجدول (4-11): نتائج اختبار Hausman

ملخص اختبار Hausman	إحصائية Chi-Square	درجة الحرية	الاحتمال
	9.742630	3	0.0209

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية Chi-Square الخاصة باختبار Hausman تساوي 0.0209 وهي أصغر من 0.05، وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة يشكل النموذج الأمثل حسب اختبار Hausman، وبالتالي سنعمد على نتائجه في هذه الدراسة القياسية، حيث بين هذا النموذج وجود أثر سلبي وغير معنوي للنفقات العامة الإجمالية على النمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة، مما يشير إلى أن التوسع المالي المطبق من خلال زيادة الإنفاق العام لا يشكل أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي وتنشيط اقتصاديات الدول العربية، ويرجع ذلك أساساً إلى سوء تخصيص النفقات العامة وتوجيهها نحو أنشطة غير إنتاجية، كما أن ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي قد نتج عنه تفاقم عجز الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من الزيادة في الإنفاق العام ممولة بالدين مما يزيد من صعوبة الحفاظ على التوازن المالي، إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة خلال هذه الفترة قد يشير إلى اعتماد الدول العربية على هذا النوع من الضرائب لتمويل المستويات العالية من الإنفاق العام، مما قد ينعكس سلباً على كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي النمو الاقتصادي نظراً لأن هذه الضرائب تؤدي إلى تقليل معدل العائد على الادخار والاستثمار، كما تؤدي أيضاً إلى تشويه حوافز العمل وخلق عقبات أمام المشاركة في القوى العاملة، إضافة إلى ذلك، فقد اتضح أن للاستثمار الخاص أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية محل الدراسة، حيث أن ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 1% ينتج عنه زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.08%، وهذا يشير إلى الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي، لذلك ينبغي على الدول العربية محل الدراسة وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة والتي تتطلب سياسات حكيمة مستمرة، مؤسسات فعالة، هيكل حوكمة أفضل، إضافة إلى توفير حالة من اليقين القانوني، حيث تتطابق هذه النتيجة مع تلك التي توصل إليها كل من M'Amanja و Morrissey (2005)<sup>1</sup>، Alexiou (2009)<sup>2</sup>، و Alsadiq و Alshahrani (2014)<sup>3</sup>، ومن جهة أخرى، أشار نموذج التأثيرات الثابتة إلى أن النمو السكاني له أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني

<sup>1</sup> M'Amanja, D. and Morrissey, O. (2005), op.cit.

<sup>2</sup> Alexiou, C. (2009), op.cit, pp. 1-16.

<sup>3</sup> Alshahrani, S.A. and Alsadiq, A.J. (2014), op.cit.

بـ 1% يسبب انخفاضا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.55%، حيث ينطوي النمو السكاني السريع على زيادة في التكاليف طالما أن النمو السريع للقوى العاملة يستدعي استخدام المزيد من رأس المال لتلبية متطلبات القوى العاملة المتنامية وبالتالي تدني تعميق رأس المال، مما ينتج عنه تباطؤ نمو رأس المال لكل عامل وبالتالي تراجع معدل نمو الناتج لكل عامل.

### 2-3- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة:

يبين الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 1999-2019 باستخدام طريقة العزوم المعممة: (أنظر الملحق (28))

#### الجدول (4-12): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة

المتغير التابع: GDP			
المتغيرات المستقلة	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
GDP(-1)	**0.293215 (0.0246)	**0.282752 (0.0187)	**0.276265 (0.0491)
TGE	-0.011130 (0.9467)		
GCE		0.385612 (0.4853)	
GRE			-0.253515 (0.1190)
PINV	**0.599792 (0.0392)	*0.486146 (0.0686)	**0.724867 (0.0246)
POP	***-1.281681 (0.0004)	***-1.195324 (0.0002)	***-1.462803 (0.0004)
عدد المشاهدات	255	255	255
عدد الدول	15	15	15
عدد المتغيرات المساعدة	7	7	7
اختبار Arellano-Bond AR(2)، قيمة الاحتمال	0.5520	0.2353	0.6483
اختبار Hansen، قيمة الاحتمال	0.675055	0.453788	0.512479

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج (1) أن النفقات العامة الإجمالية لها أثر سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة، وهذا يؤكد النتيجة المتحصل عليها سابقا عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة، إضافة إلى ذلك، تم تخصيص النموذجين (2) و(3) لدراسة وتحليل أثر كل نوع من النفقات العامة الإجمالية (النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية) على مدى على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، حيث تبين نتائج تقدير النموذج (2) أن للنفقات العامة الرأسمالية أثر إيجابي وغير معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة، فعلى الرغم من أن هذه النفقات تصنف عادة ضمن النفقات المنتجة

إلا أن الاستخدام المفرط لها قد يحولها إلى نفقات غير منتجة نظرا لما ينتج عنه من سوء توجيه الاستثمارات نحو مشاريع غير إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة ولا تساهم إطلاقا في زيادة إنتاجية مخزون رأس المال، وهذا يؤكد النتيجة التي توصل إليها Barro (1991)<sup>1</sup>، كما يشير النموذج (3) إلى وجود أثر سلبي وغير معنوي للنفقات العامة الجارية على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، مما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من Bose وآخرون (2007)<sup>2</sup> و Li و Connolly (2016)<sup>3</sup>، وتفسير هذه النتيجة هو أن الحصة الأكبر من النفقات العامة الجارية في الدول العربية تشمل نفقات غير منتجة والتي تضم أساسا نفقات الأمن والدفاع، نفقات الإدارة العامة مثل الأجور والمرتبات، إضافة إلى الإعانات، فهذه النفقات لا تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص، مما يؤدي بالتالي إلى نتائج غير فعالة فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي، وهذا إلى جانب وجود العديد من النفقات الجارية غير الضرورية التي تخص الأجهزة البيروقراطية مما يحرم المجتمعات من الاستفادة من ثمار هذه النفقات، لذلك ينبغي على الدول العربية أن تسعى إلى إدارة الإنفاق العام بمزيد من الفعالية وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة في الاقتصاد كالصحة، التعليم، الخدمات الاقتصادية، الاتصالات، النقل، السكن والعمران، ... إلخ، وفي المقابل خفض نسب الإنفاق المخصص للأغراض غير المنتجة، وفي الواقع، قد يعتبر ذلك بمثابة سياسة قصيرة الأجل ذات أولوية قصوى تهدف أساسا إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المدى القصير في الدول العربية التي تعاني من ضعف الحوكمة خاصة وأن تركيز الجهود على تحسين أنماط الحوكمة وتعزيز الإطار المؤسسي يتطلب الكثير من الوقت كما أنه لا يحقق أثارا إيجابية على النمو إلا على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى، تشير نتائج تقدير النماذج الثلاثة إلى أن معامل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي المؤخر بفترة زمنية واحدة (-1)GDPP يأخذ قيمة أقل من الواحد الصحيح كما أنه معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة المقدره، مما يدل على تحقق فرضية التقارب بين معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة، إضافة إلى ذلك، تشير هذه النماذج الثلاثة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم الاستثمار الخاص على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية محل الدراسة، كما يتضح وجود أثر سلبي ومعنوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وهذا يتفق مع نموذج Solow.

<sup>1</sup> Barro, R.J. (1991), op. cit, pp. 407-443.

<sup>2</sup> Bose, N., Haque, M.E., and Osborn, D.R. (2007), op.cit, pp.533-556.

<sup>3</sup> Connolly, M. and Li, C. (2016), op.cit, pp. 386-395.

إضافة إلى ذلك، تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول أعلاه صحة استخدام طريقة العزوم المعممة لتقدير النماذج الثلاثة السابقة، حيث يشير اختبار AR(2) Arellano-Bond إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء نظراً لأن قيمة الاحتمال الخاصة بهذا الاختبار أكبر من 0.05 وهذا بالنسبة لجميع النماذج الثلاثة، ومن جهة أخرى، يشير اختبار Hansen إلى قبول الفرضية العدمية التي تفيد بصلاحية وملاءمة المتغيرات المساعدة المستخدمة في كل نموذج من النماذج الثلاثة، وذلك لكون قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية J الخاصة بالتحديد المفرط للقيود أكبر من 0.05.

3- اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

3-1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

يوضح الجدول (4-13) ملخص الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة باختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت) خلال الفترة 1999-2019:

الجدول (4-13): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	GDPP	TGE	GCE	GRE	PINV	POP
Mean	-0.408588	32.63617	6.914357	24.86649	17.54631	4.743487
Median	-0.253911	31.59008	5.409805	23.28985	15.28681	3.892883
Maximum	15.95242	63.18701	24.09247	55.06267	37.70173	16.33164
Minimum	-14.78631	15.65980	0.216076	12.70209	7.543865	0.135041
Std. Dev.	4.255342	8.303492	4.452572	7.427611	7.215471	3.400658
Skewness	-0.002972	0.929053	1.264660	1.521342	0.918661	1.519373
Kurtosis	5.141742	4.561606	4.374515	6.462520	3.054945	5.169692
Jarque-Bera Probability	5.141742 0.000006	30.92865 0.000000	43.50545 0.000000	111.5466 0.000000	17.73856 0.000141	73.19311 0.000000
Sum	-51.48205	4112.157	871.2089	3133.177	2210.835	597.6793
Sum Sq. Dev.	2263.492	8618.497	2478.174	6896.177	6507.877	1445.560
Observations	126	126	126	126	126	126

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يظهر متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من الجدول أعلاه بقيمة سالبة خلال الفترة 1999-2019 حيث قدر بحوالي -0.40%، وقد تراوح معدل النمو ما بين -14.78% كأدنى قيمة و15.95% كأقصى قيمة، إضافة إلى ذلك، بلغ متوسط نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي 32.63% حيث تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 15.65% و63.18% من إجمالي الناتج الداخلي، كما سجل متوسط نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى إجمالي الناتج الداخلي حوالي 6.91% حيث تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 0.21% و24.09% من إجمالي الناتج الداخلي، في حين تراوحت نسبة النفقات العامة الجارية إلى الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 12.70% و55.06% حيث بلغ المتوسط العام لهذه النفقات 24.86% من إجمالي الناتج الداخلي، ومن جهة أخرى، قدر متوسط حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي بـ 17.54% حيث تراوحت نسبة هذا الاستثمار ما بين 7.54% و37.70% من إجمالي الناتج الداخلي، أما فيما يخص معدل النمو السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي فقد سجل قيمة متوسطة قدرها 4.74% خلال الفترة 1999-2019 حيث تراوح هذا المعدل ما بين 0.13% كأدنى قيمة و16.33% كأقصى قيمة.



3-2- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية:

يعرض الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1999-2019 باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية: (أنظر الملحق (29) و(30))

الجدول (4-14): نتائج التقدير باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية

المتغير التابع: GDP		
نموذج الآثار العشوائية	نموذج الآثار الثابتة	المتغيرات المستقلة
***-0.121926 (0.0057)	***-0.235269 (0.0002)	TGE
0.044269 (0.4013)	0.047725 (0.4969)	PINV
***-0.453590 (0.0001)	***-0.489396 (0.0001)	POP
***4.945442 (0.0086)	***10.42853 (0.0000)	الحد الثابت C
0.134069	0.225750	معامل التحديد R-squared
0.000524	0.000160	احتمال إحصائية Fisher Prob(F-statistic)

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يبين كلا النموذجين (نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية) وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% لكل من النفقات العامة الإجمالية والنمو السكاني على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن جهة أخرى، يشير النموذجين إلى أن هناك أثر إيجابي وغير معنوي للاستثمار الخاص على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي، وفيما يلي سيتم عرض نتائج اختبار Hausman الذي يمكننا من الاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية (أنظر الملحق (31)).

الجدول (4-15): نتائج اختبار Hausman

ملخص اختبار Hausman	إحصائية Chi-Square	درجة الحرية	الاحتمال
	11.850434	3	0.0079

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية Chi-Square الخاصة باختبار Hausman تساوي 0.0079 وهي أصغر من 0.05، وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة يعتبر النموذج الأمثل حسب اختبار Hausman، وبالتالي سنعمد على نتائجه في هذه الدراسة القياسية، فقد بين هذا النموذج أن النفقات العامة الإجمالية لها أثر سلبي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن انخفاض قدره 0.23% في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي الممثل لمعدل النمو الاقتصادي ينتج عن ارتفاع نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 1%، وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من Gwartney وآخرون (1998)<sup>1</sup>، Fölster و Henrekson (2001)<sup>2</sup>، وقد تشير هذه النتيجة عموماً إلى عدم كفاءة النفقات العامة الإجمالية في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تمركز معظمها في أنشطة ذات إنتاجية منخفضة، كما أن معظم برامج الإنفاق الحكومي الضخمة المخصصة لقطاعات محددة مثل البنية التحتية، الإسكان والرعاية الصحية تحكمها عادة أنظمة تدخلية تعيق الاستثمار الخاص، إضافة إلى ذلك، قد تسفر برامج الإنفاق العام عن نتائج عكسية في حالة ما إذا كانت سيئة التصميم نتيجة الفعالية المحدودة للحكومة أو إذا كانت تخلق المزيد من الفرص للفساد وأنشطة البحث عن الربح.

<sup>1</sup> Gwartney, J., Lawson, R., and Holcombe, R. (1998), op.cit, pp. 1-32.

<sup>2</sup> Fölster, S. and Henrekson, M. (2001), op.cit, pp. 1501-1520.

3-3- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة:

يبين الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1999-2019 باستخدام طريقة العزوم المعممة: (أنظر الملحق (32))

الجدول (4-16): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة

المتغير التابع: GDP			
المتغيرات المستقلة	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
GDPP(-1)	0.125492 (0.5287)	0.142662 (0.4851)	0.125413 (0.5333)
TGE	-0.150300 (0.4072)		
GCE		-0.296549 (0.6195)	
GRE			-0.219233 (0.3201)
PINV	0.492215 (0.3755)	0.256596 (0.7042)	0.595741 (0.3094)
POP	***-1.346631 (0.0059)	*-0.998161 (0.0998)	***-1.475043 (0.0063)
عدد المشاهدات	108	102	108
عدد الدول	6	6	6
عدد المتغيرات المساعدة	5	5	5
اختبار Arellano-Bond (AR(2))، قيمة الاحتمال	0.2086	0.2958	0.1252
اختبار Hansen، قيمة الاحتمال	0.938630	0.872549	0.849316

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تشير نتائج تقدير النموذج (1) إلى أن النفقات العامة الإجمالية لها أثر سلبي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ذلك، يبين النموذجين (2) و(3) أثر كل نوع من النفقات العامة الإجمالية (النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية) على حدى على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توضح نتائج تقدير هذين النموذجين وجود أثر سلبي وغير معنوي لكل من النفقات العامة الرأسمالية والنفقات الجارية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن جهة أخرى، يظهر معامل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي المؤخر بفترة زمنية واحدة GDPP(-1) بقيمة تقل عن الواحد الصحيح ولكنه غير معنوي إحصائياً في جميع النماذج الثلاثة المقدر، وهذا يتعارض مع فرضية التقارب المطلق، إضافة إلى ذلك، تشير النماذج الثلاثة إلى وجود أثر إيجابي وغير معنوي لحجم الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في دول مجلس

التعاون الخليجي، كما يتضح من خلال هذه النماذج الثلاثة أن للنمو السكاني أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

إضافة إلى ذلك، تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول أعلاه صحة استخدام طريقة العزوم المعممة لتقدير النماذج الثلاثة السابقة، حيث يشير اختبار AR(2) Arellano-Bond إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء نظراً لأن قيمة الاحتمال الخاصة بهذا الاختبار أكبر من 0.05 وهذا بالنسبة لجميع النماذج الثلاثة المقدر، ومن جهة أخرى، يشير اختبار Hansen إلى قبول الفرضية العدمية التي تفيد بصلاحيته وملاءمة المتغيرات المساعدة المستخدمة في كل نموذج من النماذج الثلاثة، وذلك لكون قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية J الخاصة بالتحديد المفرط للقيود أكبر من 0.05.

4- اختبار أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي:

#### 4-1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

يبين الجدول (4-17) ملخص الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة لفحص العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي والتي تضم 9 دول (الأردن، تونس، الجزائر، السودان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019:

الجدول (4-17): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	GDPP	TGE	GCE	GRE	PINV	POP
Mean	1.301285	29.19188	5.815164	22.85607	18.10525	2.270211
Median	1.658734	29.71590	5.460758	23.40283	17.53838	2.090835
Maximum	15.54982	56.61203	19.57258	37.34931	52.64761	7.061020
Minimum	-29.82707	8.808302	0.066408	7.302380	1.000000	0.099061
Std. Dev.	4.142183	7.373728	3.684453	5.655279	8.622668	1.167873
Skewness	-2.428813	-0.445325	1.139024	-0.591162	0.907491	1.445530
Kurtosis	20.69971	4.263200	4.694294	3.185874	4.536147	5.859992
Jarque-Bera	2652.900	18.81285	63.47355	11.28045	44.52450	130.2351
Probability	0.000000	0.000082	0.000000	0.003552	0.000000	0.000000
Sum	245.9428	5517.265	1099.066	4319.797	3421.893	429.0699
Sum Sq. Dev.	3225.645	10221.91	2552.137	6012.649	13977.88	256.4183
Observations	189	189	189	189	189	189

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Views 10.0*.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لباقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي له قيمة موجبة خلال الفترة 1999-2019 حيث بلغ 1.30%، وقد تراوح معدل النمو ما بين -29.82% كأدنى قيمة و15.54% كأقصى قيمة، إضافة إلى ذلك، قدر متوسط نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 29.19% حيث تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 8.80% و56.61%، كما بلغ متوسط نسبة النفقات العامة الرأسمالية إلى إجمالي الناتج الداخلي حوالي 5.81% حيث تراوحت نسبة هذه النفقات ما بين 0.06% و19.57%، في حين تراوحت نسبة النفقات العامة الجارية إلى الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 7.30% و37.34% حيث بلغ المتوسط العام لهذه النفقات 22.85% من إجمالي الناتج الداخلي، أما بالنسبة لحجم الاستثمار الخاص فقد سجل قيمة متوسطة تقدر بـ 18.10% من إجمالي الناتج الداخلي حيث تراوحت نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 1% و52.64%، ومن جهة أخرى، بلغ متوسط معدل النمو السكاني في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي نسبة قدرها 2.27% خلال الفترة 1999-2019، حيث تراوح معدل نمو السكان ما بين 0.09% كأدنى قيمة و7.06% كأقصى قيمة.

#### 4-2- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1999-2019 باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية: (أنظر الملحق (33) و(34))

الجدول (4-18): نتائج التقدير باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية

المتغير التابع: GDP		
نموذج الآثار العشوائية	نموذج الآثار الثابتة	المتغيرات المستقلة
**0.106979 (0.0475)	*0.170874 (0.0614)	TGE
***0.120638 (0.0049)	0.121321 (0.1307)	PINV
***-1.137638 (0.0000)	***-1.150811 (0.0000)	POP
-1.423135 (0.4319)	-3.270817 (0.3755)	الحد الثابت C
0.139437	0.280863	معامل التحديد R-squared
0.000004	0.000000	احتمال إحصائية Fisher Prob(F-statistic)

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

تشير نتائج تقدير نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية إلى أن هناك أثر إيجابي ومعنوي للنفقات العامة الإجمالية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، يشير نموذج الآثار الثابتة إلى أن هناك أثر إيجابي وغير معنوي للاستثمار الخاص على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن هذا الاستثمار له أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك حسب نموذج الآثار العشوائية، وفيما يلي سيتم عرض نتائج اختبار Hausman الذي يسمح بالاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية (أنظر الملحق (35)).

الجدول (4-19): نتائج اختبار Hausman

ملخص اختبار Hausman	إحصائية Chi-Square	درجة الحرية	الاحتمال
	9.727366	3	0.0210

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال الجدول (4-19) أن قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية Chi-Square الخاصة باختبار Hausman تساوي 0.0210 وهي أصغر من 0.05، وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة يشكل النموذج الأمثل حسب اختبار Hausman.

#### 4-3- تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة:

يبين الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1999-2019 باستخدام طريقة العزوم المعممة: (أنظر الملحق (36))

الجدول (4-20): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة

المتغير التابع: GDP			
النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	المتغيرات المستقلة
**0.460754 (0.0481)	**0.470423 (0.0213)	**0.458960 (0.0417)	GDPP(-1)
		0.671336 (0.3175)	TGE
	3.281548 (0.3189)		GCE
0.766632 (0.2827)			GRE
0.321401 (0.3357)	0.772678 (0.1937)	0.368436 (0.2444)	PINV
-0.888853 (0.2158)	-0.566826 (0.7485)	-0.925757 (0.1874)	POP
153	153	153	عدد المشاهدات
9	9	9	عدد الدول
7	6	7	عدد المتغيرات المساعدة
0.5840	0.5585	0.5703	اختبار Arellano-Bond AR(2)، قيمة الاحتمال
0.407996	0.798219	0.383814	اختبار Hansen، قيمة الاحتمال

(.) = قيمة الاحتمال (P-value).

معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1% (\*\*\*)، 5% (\*\*)، 10% (\*).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج *Eviews 10.0*.

يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج (1) أن النفقات العامة الإجمالية لها أثر إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، وهذا يتطابق مع النتائج التي توصل إليها Kormendi و Meguire (1985)<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك، يبين النموذج (2) كذلك وجود أثر إيجابي وغير معنوي للنفقات العامة الرأسمالية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لهذه الدول، مما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من Landau (1986)<sup>2</sup>، Barro (1991)<sup>3</sup>، Connolly و Li (2016)<sup>4</sup>، كما يشير النموذج (3) إلى أن النفقات العامة الجارية لها أثر إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي.

<sup>1</sup> Kormendi, R.C. and Meguire, P.G. (1985), op.cit, pp. 141-163.

<sup>2</sup> Landau, D. (1986), op.cit, pp. 35-75.

<sup>3</sup> Barro, R.J. (1991), op.cit, pp. 407-443.

<sup>4</sup> Connolly, M. and Li, C. (2016), op.cit, pp. 386-395.

ومن جهة أخرى، يظهر معامل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي المؤخر بفترة زمنية واحدة (1-GDPP) بقيمة أقل من الواحد الصحيح في جميع النماذج الثلاثة المقدره كما أنه معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وهذا يشير إلى تحقق فرضية التقارب المطلق، إضافة إلى ذلك، تشير النماذج الثلاثة إلى وجود أثر إيجابي وغير معنوي لحجم الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، كما يتضح وجود أثر سلبي وغير معنوي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

إضافة إلى ذلك، تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول أعلاه صحة استخدام طريقة العزوم المعممة لتقدير النماذج الثلاثة السابقة، حيث يشير اختبار AR(2) Arellano-Bond إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء نظراً لأن قيمة الاحتمال الخاصة بهذا الاختبار أكبر من 0.05 وهذا بالنسبة لجميع النماذج الثلاثة، ومن جهة أخرى، يشير اختبار Hansen إلى قبول الفرضية العدمية التي تفيد بصلاحيه وملاءمة المتغيرات المساعدة المستخدمة في كل نموذج من النماذج الثلاثة، وذلك لكون قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية J الخاصة بالتحديد المفرط للقيود أكبر من 0.05.



### خلاصة الفصل الرابع:

لقد تضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في عينة مكونة من 15 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019 من خلال فحص صحة قانون Wagner (قانون تزايد النفقات العامة) في هذه الدول، وكذا اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) في إطار نماذج البائل الديناميكية.

وللتحقق من مدى انطباق فرضية قانون Wagner على الدول العربية محل الدراسة تم استخدام خمسة نماذج تمثل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وقد تم الاستعانة باختبار التكامل المشترك لكل من Pedroni و Johansen Fisher، إضافة إلى اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، حيث أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، كما أشارت نتائج تقدير المعاملات الطويلة الأجل باستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) إلى أن معامل مرونة الإنفاق العام بالنسبة للدخل له قيمة أكبر من الواحد الصحيح في حالة النماذج الثلاثة الأولى (1)، (2) و (3)، أما بالنسبة للنموذجين (4) و (5)، فقد ظهر معامل المرونة بقيمة أكبر من الصفر، وهذا يتفق مع افتراضات قانون Wagner، ومن جهة أخرى، أشارت نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل تتجه من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة بالنسبة لجميع النماذج الخمسة المستخدمة، مما يدل على تحقق قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة، حيث أن تحسن أداء النمو الاقتصادي لهذه الدول يساهم في توسع حجم النفقات العامة على المدى الطويل.

كما قامت هذه الدراسة كذلك باختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية، إضافة إلى تطبيق طريقة العزوم المعممة (GMM) لـ Arellano و Bond (1991)، حيث تم تصنيف النفقات العامة الإجمالية إلى نفقات رأسمالية والتي هي عبارة عن نفقات استثمارية، ونفقات جارية والتي تمثل نفقات التسيير، وقد تم إجراء الاختبارات في البداية على إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة والمكونة من 15 دولة عربية، ثم بعد ذلك تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت)، في حين تشمل المجموعة الثانية باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي والتي تضم 9 دول (الأردن،

تونس، الجزائر، السودان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)، حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر غير معنوي للنفقات العامة الإجمالية على النمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، كما أظهرت النتائج كذلك وجود أثر غير معنوي لكل من النفقات العامة الرأسمالية والنفقات العامة الجارية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي.

وبصفة عامة، فإن وجود أثر غير معنوي للنفقات العامة الإجمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة يدعم النتائج السابقة المتمثلة في وجود علاقة سببية طويلة الأجل (أحادية الاتجاه) تنبئ من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة والتي أكدت صحة قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة، وقد يرجع هذا الأثر غير المعنوي أساسا لكون النفقات العامة الجارية تحتل نسبة مهمة من إجمالي النفقات العامة في الدول العربية، حيث أن حصة كبيرة من هذه النفقات تشمل نفقات غير منتجة والتي تضم أساسا نفقات الأمن والدفاع، نفقات الإدارة العامة مثل الأجور والمرتبات، إضافة إلى الإعانات، فهذه النفقات لا تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص، مما يؤدي بالتالي إلى نتائج غير فعالة فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول العربية محل الدراسة تفتقر إلى وجود برامج واستراتيجيات محددة لتحسين كل من فعالية وكفاءة الإنفاق العام حيث أن العديد من الاستثمارات العامة في هذه الدول تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص أو إضعاف الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص نظرا لأنها تستخدم الموارد النادرة سواء المادية أو المالية أو تعمل على إنتاج مخرجات تتنافس فيها بشكل مباشر مع القطاع الخاص مما يكبح بالتالي وتيرة النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، فإن بعض أنواع النفقات العامة مثل نفقات التعليم، نفقات الصحة، ونفقات البنية التحتية قد تستغرق فترة طويلة نوعا حتى تحقق الآثار الإيجابية المرجوة منها على النمو الاقتصادي.



الخاتمة العامة:

يمثل الإنفاق العام شكلا من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد، وكذا أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والتي تسعى من خلالها إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبية الإنفاق الحكومي تنتج عنه آثار مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد قدمت النظريات الاقتصادية بعض التفسيرات حول كيفية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، حيث أكدت النظرية الكينزية على الأثر الإيجابي للإنفاق العام المستقل على النمو، باعتباره يساهم في رفع الطلب الكلي، مما يحقق بدوره زيادة في الناتج بناءً على مضاعف الإنفاق، ومع ظهور نماذج النمو الداخلي تغيرت وجهات النظر حول دور الدولة بشكل كبير، حيث أصبح بإمكانها التأثير على معدل النمو سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبهذا يكون للسياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص آثار واسعة النطاق على أداء النمو الطويل الأجل من خلال تأثيرها على كفاءة استخدام الموارد، معدل تراكم العوامل، ووتيرة التقدم التكنولوجي.

وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية لسياسة الإنفاق العام وكذا تحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته في أربعة فصول، تمكنت الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج نوردتها في النقاط التالية:

أ- على المستوى النظري:

◀ تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد في العمل، الادخار والاستثمار، وعلى تحويل عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق، ومن جهة أخرى، يساعد الإنفاق العام على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة الكساد، ينبغي على الدولة استخدام مختلف طرق وأشكال الزيادة في الإنفاق العام، والتي تتمثل سواء في الإنفاق التعويضي الذي يهدف إلى تعويض النقص في الإنفاق الخاص بهدف تعزيز مستوى الطلب الكلي، أو إنفاق المضخة الذي يعمل على زيادة الاستثمار الخاص من خلال حقن قوة شرائية جديدة على شكل زيادة في الإنفاق العام، أما في حالة التضخم، ينبغي أن تهدف السياسة الإنفاقية العامة إلى الحد من الإنفاق الحكومي، كما يلعب الإنفاق العام كذلك دورا حاسما وهاما في الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، إضافة إلى تسريع معدل التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال القيام بمختلف النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية من أجل المساهمة في تطوير أنشطة الدولة.

◀ يضع التفاعل بين التغيرات في سوق السلع والخدمات وسوق النقد قيوداً على فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ففي ظل الاقتصاد المغلق، تتعدى فعالية سياسة الإنفاق العام في ظروف الرواج الشديد والعمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملاً، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوماً، أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور والأسعار، تتوقف فعالية سياسة الإنفاق العام على نظام سعر الصرف السائد ودرجة حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث تكون هذه السياسة في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول كبيرة، في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف المرن، تكون سياسة الإنفاق العام كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة.

◀ يشير النمو الاقتصادي إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، ويتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية و الثقافية.

◀ اتجهت النظرية الكلاسيكية إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي استناداً على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ثم بعد ذلك ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل القصيرة الأجل، حيث أكدت هذه النظرية على دور التقدم التكنولوجي في رفع مستوى تكوين رأس المال، فقد أعطى Schumpeter أهمية بارزة لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، حاول نموذج Harrod-Domar شرح متطلبات النمو المستقر في الدول المتقدمة، حيث توصل إلى أن الاستثمار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، وبسبب عدم دقة نتائج هذا النموذج نظراً لاستنتاجه على افتراضات غير واقعية، قدم Robert Solow نموذجاً آخر للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، أدرج خلاله إمكانات إحلال عوامل الإنتاج، حيث بين هذا النموذج أن معدل نمو حالة الثبات أو الاستقرار للاقتصاد يتحدد بواسطة عاملين خارجيين وهما: معدل النمو السكاني ووتيرة التقدم التكنولوجي، وباعتبار هذين العاملين مستقلين عن قرارات الأعوان الاقتصادية، فإنه لا يمكن للسياسة المالية للدولة بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أدى فشل النموذج النيوكلاسيكي في تقديم تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم إلى ظهور نظرية جديدة للنمو تعرف بنظرية النمو الداخلي من خلال الأعمال الرائدة لـ Romer (1986)، Lucas (1988)، Barro (1990)، و Rebelo (1991)، والتي أكدت على أن معدل النمو الطويل الأجل يتم تحديده من قبل عوامل داخلية للنظام الاقتصادي والتي تحكم الفرص والحوافز لخلق التغيير التكنولوجي، وبالتالي، تغيرت وجهات النظر حول دور الدولة بشكل كبير، حيث أصبح بإمكانها التأثير على معدل النمو سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

تتوقف فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي على ما إذا كان هذا الإنفاق يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص في الاقتصاد، حيث ينطوي تمويل أي حجم للإنفاق العام على امتصاص الموارد الحقيقية من القطاع العام والتي ستكون بطريقة أخرى متاحة للقطاع الخاص، ومن وجهة نظر التخصيص، فإن هذا الامتصاص من شأنه أن يحسن الكفاءة الإجمالية إذا كانت المنفعة الاجتماعية من الإنفاق العام تفوق تكلفة الفرصة البديلة الخاصة به، ولكن، قد يحل الإنفاق العام محل إنتاج القطاع الخاص (أثر المزاحمة)، كما يمكن أيضا تحسين إنتاجية القطاع الخاص (أثر العوامل الخارجية أو أثر السلع والخدمات العامة)، وبالتالي، فإن العائد الاجتماعي الإجمالي الناتج عنه يجب أن يفسر على أنه مجموع كلا هذين الأثرين.

يكون لإنتاج القطاع العام في ظل غياب الآثار الخارجية externalities كفاءة أقل مقارنة بإنتاج القطاع الخاص، حيث أن ارتفاع مستوى الإنفاق العام في هذه الحالة يشير إلى زيادة عدم الكفاءة وانخفاض مستوى الناتج، ومن جهة أخرى، تساهم آثار العوامل الخارجية للإنفاق العام في تعزيز النمو من خلال رفع إنتاجية القطاع الخاص. طبيعة التعارض لآثار المزاحمة والعوامل الخارجية تعني أن هيكل الإنفاق العام (وليس فقط مجرد مستواه) له أهمية كبيرة في تحليل تركيبة الإنفاق العام.

قسم المنهج التقليدي هيكل الإنفاق العام بصفة عامة إلى فئتين: الاستهلاك العام Public Consumption والاستثمار العام Public Investment، حيث أن الاستهلاك العام يميل عادة إلى عرقلة أو تأخير النمو، في حين يساهم الاستثمار العام في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال زيادة تراكم رأس المال الخاص، ولكن التصنيف الأكثر أهمية والأكثر استخداما مؤخرا يقوم على تصنيف النفقات العامة إلى نفقات منتجة (وهي تلك النفقات التي تعزز النمو) وغير منتجة (وهي النفقات التي تؤخر أو تعيق النمو)، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى ومزيج كل من الموارد التي يتم امتصاصها والمخرجات التي يتم إنتاجها بواسطة برامج الإنفاق المختلفة، حيث أن تحويل النفقات العامة من الأشكال غير المنتجة إلى الأشكال المنتجة يؤثر إيجابيا على النمو.

## ب- على المستوى التطبيقي:

◀ بالنسبة لسياسة الإنفاق العام، فقد اتبعت معظم الدول العربية خلال السنوات الأخيرة سياسة ضبط واحتواء الإنفاق العام وكذا رفع مستويات كفاءته، وذلك في إطار البرامج المالية الموضوعة مسبقا والتي تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة بالشكل الذي يضمن استدامة الدين العام، حيث أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة الأخيرة إلى تراجع الإيرادات البترولية وتقليص حيز السياسة المالية مما دفع العديد من الدول إلى تخفيض وتيرة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تأثير الظروف السياسية والأمنية على أوضاعها المالية وكذا على استمرارية المشاريع والأشغال العامة، في حين سعت العديد من الدول العربية النفطية إلى الحفاظ على وتيرة نمو إيجابية للإنفاق الرأسمالي من خلال الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، وقد قامت بتمويل هذه النفقات الرأسمالية من خلال الفوائض المتراكمة إبان فترة ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ذلك، فقد طبقت العديد من الدول العربية خلال هذه الفترة مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات الدعم والإعانات مع تعزيز النفقات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وذلك بغرض تقليص عجز الموازنة العامة وتعزيز الوضع المالي.

◀ وبالنسبة لرصيد الموازنة العامة، فعلى الرغم من مواصلة معظم الدول العربية تبني سياسات ضبط وترشيد الإنفاق العام، إلا أن العجز الكلي في الموازنات العامة المجمعة قد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2019، حيث بلغ حوالي 74.1 مليار دولار، وقد مثل نسبة 3% من إجمالي الناتج الداخلي لمجموعة الدول العربية محل الدراسة، وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة لتباطؤ نمو الإيرادات العامة لإجمالي الدول العربية في ظل تراجع الإيرادات النفطية إثر استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 26.3 مليار دولار سنة 2019، وفي المقابل تراجع عجز الموازنة العامة في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 47.8 مليار دولار خلال هذه السنة، وقد استمرت الدول العربية النفطية خلال هذه السنة في الاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لغرض تلبية احتياجاتها التمويلية، إضافة إلى ذلك، حسب صندوق النقد العربي (2020)، من المتوقع أن تواجه الدول العربية تحديات كبيرة على صعيد الإيرادات العامة، النفقات العامة، وبالتالي العجز المالي ووضعية الدين العام خلال سنة 2020 جراء التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وذلك في ظل التكلفة العالية لتدابير التحفيز المالي التي تبنتها هذه الدول من أجل تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز السيولة.

◀ أما بالنسبة لأداء النمو الاقتصادي في الدول العربية، فقد تأثر بعدة عوامل خلال الفترة 1999-2019، فمن جهة ارتبطت معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط بدرجة كبيرة بحجم الانتاج النفطي في بعض تلك الدول وكذا بتذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى، تأثر أداء النمو في الدول العربية المستوردة للنفط بتغير معدلات نمو الطلب العالمي على صادراتها وكذا باستمرار الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها بعض دول المنطقة منذ سنة 2011، حيث سجل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الأخيرة، وقد بلغ حوالي 1.2% سنة 2019، إضافة إلى ذلك، فقد تأثرت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية سلبا بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة، مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الناتج الداخلي لمجموعة الدول العربية إلى حوالي 47.5%، في حين ارتفعت حصة مساهمة كل من قطاعات الخدمات الإنتاجية وكذا قطاعات الخدمات الاجتماعية إلى حوالي 24.6% و 25.7% على التوالي خلال هذه السنة، وبصفة عامة، فإن هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز على الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي للدول العربية تزيد من حدة تأثر هذه الدول بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخاصة في ظل تواضع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة، وذلك على الرغم من أهمية هذين القطاعين في عملية التنمية وتوفير فرص العمل.

◀ تم اختبار صحة فرضية قانون Wagner في 15 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) خلال الفترة 1999-2019 باستخدام خمسة نماذج تمثل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وقد تم الاستعانة باختبار التكامل المشترك لكل من Pedroni و Johansen Fisher، إضافة إلى اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، حيث أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، كما أشارت نتائج تقدير المعاملات طويلة الأجل باستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) إلى أن معامل مرونة الإنفاق العام بالنسبة للدخل له قيمة أكبر من الواحد الصحيح في حالة النماذج الثلاثة الأولى (1)، (2) و (3)، أما بالنسبة للنموذجين (4) و (5)، فقد ظهر معامل المرونة بقيمة أكبر من الصفر، وهذا يتفق مع افتراضات قانون Wagner، ومن جهة أخرى، أشارت نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل تتجه من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة بالنسبة لجميع النماذج الخمسة المستخدمة،



مما يدل على تحقق قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة، وبالتالي تقبل الفرضيتين الأولى المتمثلة فيما يلي: " يساهم تحسن أداء النمو الاقتصادي للدول العربية بشكل مباشر في توسع حجم نفقاتها العامة "، والثانية التي تفيد بأنه " توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية ".

كما قامت هذه الدراسة كذلك باختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية، إضافة إلى تطبيق طريقة العزوم المعممة (GMM) لـ Arellano-Bond (1991)، حيث تم تصنيف النفقات العامة الإجمالية إلى نفقات رأسمالية والتي هي عبارة عن نفقات استثمارية، ونفقات جارية والتي تمثل نفقات التسيير، وقد تم إجراء الاختبارات في البداية على إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة والمكونة من 15 دولة عربية، ثم بعد ذلك تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت)، في حين تشمل المجموعة الثانية باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي والتي تضم 9 دول (الأردن، تونس، الجزائر، السودان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)، حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر غير معنوي للنفقات العامة الإجمالية على النمو الاقتصادي في إجمالي عينة الدول العربية محل الدراسة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي، تقبل الفرضية الثالثة القائلة بما يلي: " لدى الإنفاق العام الإجمالي أثر غير معنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية "، كما أظهرت النتائج كذلك وجود أثر غير معنوي لكل من النفقات العامة الرأسمالية والنفقات العامة الجارية على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا في باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ينبغي على الدول العربية أن تعمل على تحقيق ما يلي:

- تعزيز الوضع المالي من خلال مواصلة سياسات ضبط واحتواء الإنفاق العام خاصة الإنفاق الجاري، ورفع كفاءته عن طريق رقمنة المعاملات الحكومية، تحسين أنظمة الدفع، وتعزيز التدفقات النقدية الحكومية، إضافة إلى تعزيز النفقات الاجتماعية كنفقات التعليم والصحة الموجهة للمستحقين من الأسر المعيشية الضعيفة، كذلك ينبغي الاهتمام بضرورة رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز نظم إدارة الاستثمارات العامة.

- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومزاحمة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية.

- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية.

- الاهتمام بتطوير أطر التخطيط المالي وتعزيز عملية إعداد الموازنة العامة، إلى جانب تحديد متطلبات الإنفاق العام وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقية، وكذا الدور التنموي، وليس لأي اعتبار آخر.

- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدول العربية المصدرة للنفط العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

- مواصلة جهود رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وإصلاح الإدارة الضريبية عن طريق تسهيل الإجراءات وتبسيطها بهدف تعزيز الإيرادات العامة للدول العربية وتنويعها، وكذا تقوية هياكل الموازنات العامة تجاه الصدمات المختلفة.

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية لمكافحة التهرب ونشر الوعي الضريبي.

- وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة والتي تتطلب سياسات حكيمة مستمرة، مؤسسات فعالة، هيكل حوكمة أفضل، إضافة إلى توفير حالة من اليقين القانوني.

- ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف مستويات البطالة خاصة لدى الشباب المتعلمين، مما يتطلب تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو المدرة لمواطني الشغل، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، إلى جانب تحسين أداء برامج التشغيل.

#### آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تُثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع، غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب، والتي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- اختبار العلاقة بين حجم القطاع العام، الدين العام والنمو الاقتصادي.
- دور الحوكمة في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول العربية ومقارنتها مع دول نامية أخرى تتمتع بحوكمة أفضل.
- اختبار أثر سياسة الإنفاق العام على باقي المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي الكلي مثل الاستقرار الاقتصادي والتشغيل.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف (2003)، " النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- حامد عبد المجيد دراز (2004)، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- زينب حسين عوض الله (1994)، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- صالح تومي (2009)، " مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- عادل أحمد حشيش (1992)، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- عادل أحمد حشيش (2006)، "اساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- عادل فليح العلي (2008)، "مالية الدولة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد المجيد قدي (2005)، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد المنعم فوزي (1972)، "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- محمد سعيد فرهود (1979)، "مبادئ المالية العامة"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا (2006)، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- محمد غالي راهي الحسيني (2018)، "التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية: دراسة تحليلية"، دار اليازوري، عمان.
- هشام مصطفى الجمل (2007)، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- وليد عبد الحميد عايب (2010)، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

الرسائل والأطروحات:

- ربيعة بلطرش (2020)، "تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2018)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.
- قندوسي طاوش (2014)، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

المقالات العلمية:

- أمال معط الله، مصطفى بلقادم (2017)، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر"، مجلة دراسات، العدد 59، جامعة عمار تليجي الأغواط. الجزائر، ص 148.
- عبد الرحيم شبيبي، سمير بطاهر (2010)، "فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 39-59.
- محمد ادريوش دحماني، عبد القادر ناصور (2012)، "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، ص 1-23.

التقارير:

- صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، 2015.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، أبو ظبي.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- Aprile, G. (1984), "Les dépenses publiques en Suisse", Genève: Librairie DROZ.
- Chanhtam, N. (1990), "Finances Publiques sénégalaises", Paris: Editions L'Harmattan.
- Darreau, P. (2003), "Croissance et Politique économique", Bruxelles, Belgique: Editions De Boeck Université.
- Massé, P. (2011), "Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XX<sup>e</sup> siècle", Tome 1, Paris : Editions L'Harmattan.
- Montoussé, M. (2006), "Macroéconomie", Paris: Editions Bréal.
- Montoussé, M. (2008), "100 Fiches de lecture : en économie , sociologie, histoire et géographie économique", Paris: Editions Bréal.
- Montoussé, M., Chamblay, D. (2005), "100 Fiches pour comprendre les sciences économiques", 3<sup>ème</sup> édition, Paris: Editions Bréal.
- Schubert, K. (2000), "La Croissance", J. O. Hairault (ed.), Analyse Macroéconomique 1, Paris: Editions la Découverte.
- Waquet, I., Montoussé, M. (2006), "Macroéconomie", Paris: Editions Bréal.

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

- Arestis, P. and Sawyer, M. (2000), "A Biographical Dictionary of Dissenting Economists", 2<sup>nd</sup> edition, Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Limited.
- Asteriou, D. and Hall, S.G. (2011), "Applied Econometrics", 2<sup>nd</sup> edition, Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.
- Baltagi, B.H. (2005), "Econometric Analysis of Panel Data", 3<sup>rd</sup> edition, Chichester, England: John Wiley & Sons Ltd.
- Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (1999), "Economic Growth", 1<sup>st</sup> edition, Cambridge, Massachusetts - London, England: The MIT Press.
- Barro, R. J. and Sala-i-Martin, X. (2004), "Economic Growth", 2<sup>nd</sup> edition, Cambridge, Massachusetts - London, England: The MIT Press.
- Baum, C.F. (2006), "An Introduction to Modern Econometrics Using Stata", College Station, Texas: Stata Press.
- Beaud, M. and Dostaler, G. (1997), "Economic Thought Since Keynes : A History and Dictionary of Major Economists", London and New York: Routledge.
- Bénassy-Quéré, A., Coeuré, B., Jacquet, P., and Pisani-Ferry, J. (2010), "Economic Policy: Theory and Practice", New York: Oxford University Press.
- Bhatia, H. L. (2008), "Public Finance", 26<sup>th</sup> edition, New Delhi: VIKAS Publishing House Pvt. Ltd..
- Biørn, E. (2017), "Econometrics of Panel Data: Methods and Applications", Oxford, UK: Oxford University Press.
- Brooman, F. and H. D. Jacoby (2009), "Foundations of Macroeconomics : Its Theory and Policy", New Jersey: Transaction Publishers.
- Chand, S. N. (2008), "Public Finance", New Delhi, India: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd..
- Croissant, Y. and Millo, G. (2019), "Panel Data Econometrics with R", Hoboken, NJ, USA: John Wiley & Sons.
- Cypher, J. M. (2014), "The Process of Economic Development", 4<sup>th</sup> edition, London and New York: Routledge.
- Dalton, H. (2003), "Principles of Public Finance", Vol. 1, London: Routledge Library Editions.
- Deepashree (2007), "Microeconomics and Macroeconomic Environment", 4<sup>th</sup> edition, New Delhi: Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited.
- Deepashree and Agarwal, V. (2007), "Macroeconomics", New Delhi: Tata McGraw-Hill Publishing Company.
- Dunn, R. M. and Mutti, J. H. (2005), "International Economics", 5<sup>th</sup> edition, London and New York: Routledge.
- Dwivedi, D. N. (2010), "Macroeconomics: Theory and Policy", 3<sup>rd</sup> edition, New Delhi, India: Tata McGraw-Hill Education Private Limited.
- Eicher, T. S., Mutti, J. H., and Turnovsky, M. H. (2009), "International Economics", 7<sup>th</sup> edition, New York: Routledge.
- Ekelund Jr., R. B. and Hébert, R. F. (2014), "A History of Economic Theory and Method", 6<sup>th</sup> edition, USA: Waveland Press, Inc..
- Ezeala- Harrison, F. (1996), "Economic development : Theory and policy applications", USA: Greenwood Publishing Group, Inc..

- Fallis, G. (2007), "Multiversities, Ideas, and Democracy", Canada: University of Toronto Press Incorporated.
- Geda, A., Ndung'u, N., and Zerfu, D. (2012), "Applied Time Series Econometrics: A Practical Guide for Macroeconomic Researchers with a Focus on Africa", Nairobi: University of Nairobi Press.
- Ghodke, N. B. (1985), "Encyclopaedic Dictionary of Economics", New Delhi: Mittal Publications.
- Goyal, A. (2007), "Business Environment", New Delhi: V.K. (India) Enterprises.
- Goyal, A. and Goyal, M. (2010), "Business Environment", New Delhi: V.K. ( India) Enterprises.
- Gupta, J. R. (2007), "Public Economics in India: Theory and Practice", New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd..
- Gupta, K. R. (2009), "Economics of Development and Planning : History, Principles, Problems and Policies", 4<sup>th</sup> edition, New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd..
- Gupta, K. R., Mandal, R. K., and Gupta, A. (2008), "Macroeconomics", 5<sup>th</sup> edition, New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd..
- Haque, M. S. (1999), "Restructuring Development Theories and Policies: A Critical Study", Albany, New York: State University of New York Press.
- Harvey, J. and Johnson, M. (1971), "Introduction to Macroeconomics", London: Macmillan.
- Hsiao, C. (2003), "Analysis of Panel Data", 2nd edition, Cambridge: Cambridge University Press.
- Jain, T. R. (2007), "Development Problems and Policies", New Delhi: V.K. Publications.
- Jain, T. R. (2007), "Macroeconomics", New Delhi: V.K. Publications.
- Jain, T. R. and Kaur, S. J. (2010), "Public Finance and International Trade", New Delhi: V.K. Publications.
- Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2007), "Macroeconomic management", New Delhi: V.K. (India) Enterprises.
- Jain, T. R. and Khanna, O. P. (2011), "Development problems and policies", New Delhi: V.K. Publications.
- Jain, T. R. and Malhotra, A. (2010), "Development Economics", New Delhi: V. K. Publications.
- Jain, T. R. and Ohri, V. K. (2007), "Development economics", New Delhi: V. K. Publications.
- Jain, T. R. and Sandhu, A. S. (2010), "Macroeconomics", New Delhi, India: V. K. Publications.
- Jain, T. R., Khanna, O. P., and Sen, V. (2010), "Development and environmental economics and international trade", New Delhi: V. K. Publications.
- Jain, T. R., Khanna, O. P., Grover, M. L., and Jain, D. K. (2006), "Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance", New Delhi: V.K. Publications.
- Johansen, S. (1995), "Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models", Oxford: Oxford University Press.
- Karagiannis, N. and Madjd-Sadjadi, Z. (2007), "Modern State Intervention in the Era of Globalisation", Cheltenham , UK: Edward Elgar Publishing Limited.
- Kennedy, M. M. J. (2011), "Macroeconomic Theory", New Delhi: PHI Learning Private Limited.
- Kennedy, M. M. J. (2012), "Public Finance", New Delhi: PHI Learning Private Limited.
- Kurz, H. D. and Salvadori, N. (2003), "Theories of economic growth : old and new", in N. Salvadori (ed.), The Theory of Economic Growth: A Classical Perspective, Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing.



- 
- Michl, T. R. (2002), "Macroeconomic Theory: A Short Course", New York: M.E. Sharpe, Inc..
  - Mukherjee, S. (2002), "Modern Economic Theory", 4th edition, New Delhi: New Age International (p) Limited, Publishers.
  - Nafziger, E. W. (2012), "Economic Development", 5<sup>th</sup> edition, New York, USA: Cambridge University Press.
  - O'Brien, D. P. (2004), "The Classical Economists Revisited", New Jersey, USA: Princeton University Press.
  - O'Connor, D. E. (2004), "The basics of economics", USA: Greenwood Publishing Group, Inc..
  - Pailwar, V. K. (2008), "Economic Environment of Business", New Delhi: PHI Learning Private Limited.
  - Pal, K. and Kumar, S. (2008), "Managerial Economics", New Delhi: EXCEL Books.
  - Pesaran, M.H. (2015), "Time Series and Panel Data Econometrics", Oxford, UK: Oxford University Press.
  - Rabe-Hesketh, S. and Skrandal, A. (2012), "Multilevel and Longitudinal Modeling Using Stata, Volume I: Continuous Responses", 3rd edition, College Station, Texas: Stata Press.
  - Rima, I. H. (1996), "Labor Markets in a Global Economy : An Introduction", New York: M.E. Sharpe , Inc..
  - Rima, I. H. (2001), "Development of Economic Analysis", 6<sup>th</sup> edition, London: Routledge : Taylor and Francis Group.
  - Rostow, W. W. (1990), "Theorists of economic growth from David Hume to the present: with a perspective on the next century", New York: Oxford University Press, Inc..
  - Salvatore, D. (1992), "Development Economics", USA: McGraw- Hill.
  - Samuelson, P. A. and Nordhaus, W. D. (1989), "Economics", 13<sup>th</sup> edition, New York: McGraw-Hill International.
  - Samuelson, P. A. and Nordhaus, W. D. (2010), "Economics", 19<sup>th</sup> edition (Special Indian Edition), New Delhi: Tata McGraw- Hill Education Private limited.
  - Sardadvar, S. (2011), "Economic Growth in the Regions of Europe : Theory and Empirical Evidence from a Spacial Growth Model", London and New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
  - Sarkar, K. R. (1978), "Public Finance In Ancient India", New Delhi: Abhinav Publications.
  - Sexton, R. L. (2013), "Exploring Macroeconomics", 6<sup>th</sup> edition, South-Western, U.S.A: Cengage Learning.
  - Shaw, G. K. (1971), "An Introduction To The Theory of Macroeconomic Policy", London: Martin Robertson and Company Ltd..
  - Snowdon, B. (2002), "Conversations on Growth, Stability and Trade : An Historical Perspective", Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing.
  - Snowdon, B. and Vane, H. R. (2005), "Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State", Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar.
  - Somashekar, N. T. (2003), "Development and Environmental Economics", New Delhi: New Age International (P) limited, Publishers.
  - Suri, R. K., Budhiraja, J. K., and Rajput, N. (2006), "A Text Book of I.S.C Economics", Vol. II, New Delhi: Pitambar Publishing Company (P) Ltd..
  - Vaish, M. C. (2009), "Essentials of Macroeconomic Management", New Delhi: VIKAS Publishing House Pvt. Ltd..
  - Verbeek, M. (2004), "A Guide to Modern Econometrics", 2nd edition, Chichester, England: John Wiley & Sons Ltd.
  - Wang, P. (2009), "The Economics of Foreign Exchange and Global Finance", 2<sup>nd</sup> edition, Berlin: Springer –Verlag.

- Weber, L. (2010), "Demographic Change and Economic Growth : Simulations on Growth Models", London and New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
- Wickens, M. (2008), "Macroeconomic Theory: A Dynamic General Equilibrium Approach", Princeton and Oxford: Princeton University Press.

#### المقالات العلمية:

- Abu-Bader, S. and Abu-Qarn , A. S. (2003), "Government expenditures, military spending and economic growth: Causality evidence from Egypt, Israel, and Syria", Journal of Policy Modeling, 25, pp. 567-583.
- Aghion, P. and Howitt, P. (1992), "A model of growth through creative destruction", Econometrica, 60(2), pp. 323-351.
- Ahmad, N. and Ahmed, F. (2005), "Does Government Size Matter ? A Case Study of D-8 Member Countries", Pakistan Economic and Social Review, 43(2), pp. 199-212.
- Akpan, U.F. and Abang, D.E. (2013), "Does Government Spending Spur Economic Growth? Evidence from Nigeria", Journal of Economics and Sustainable Development, 4(9), pp. 36-52.
- Alexiou, C. (2009), "Government spending and economic growth: Econometric evidence from the South Eastern Europe (SEE)", Journal of Economic and Social Research, 11(1), pp. 1-16.
- Al-Faris, A. F. (2002), "Public expenditure and economic growth in the Gulf Cooperation Council countries", Applied Economics, 34, pp. 1187-1193.
- Alshahrani, S.A. and Alsadiq, A.J. (2014), "Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation", IMF Working Paper 14/3, Washington: International Monetary Fund.
- Anderson, T.W. and Hsiao, C. (1981), "Estimation of Dynamic Models with Error Components", Journal of the American Statistical Association, 76(375), pp. 598-606.
- Arellano, M. and Bond, S. (1991), "Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations", Review of Economic Studies, 58(2), pp. 277-297.
- Arellano, M. and Bover, O. (1995), "Another look at the instrumental variable estimation of error-components models", Journal of Econometrics, 68, pp. 29-51.
- Attari, M.I.J. and Javed, A.Y. (2013), "Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010", Procedia Economics and Finance, 5, pp. 58-67.
- Banerjee, A. and Wagner, M. (2009), "Panel Methods to Test for Unit Roots and Cointegration", in T.C. Mills and K. Patterson (eds.), Palgrave Handbook of Econometrics, Volume 2: Applied Econometrics, Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.
- Barro, R.J. (1990), "Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth", Journal of Political Economy, 98(5), pp. S103-S125.
- Barro, R.J. (1991), "Economic Growth in a Cross Section of Countries", Quarterly Journal of Economics, 106(2), pp. 407-443.
- Bayrak, M. and Esen, Ö (2014), "Examining the Validity of Wagner's Law in the OECD Economies", Research in Applied Economics, 6(3), pp. 1-16.
- Bird, R. M. (1971), "Wagner's 'Law' of expanding state activity", Public Finance, 26(1), pp. 1-26.
- Bose, N., Haque, M. E., and Osborn, D. R. (2007), "Public expenditure and economic growth: A disaggregated analysis for developing countries", The Manchester School, 75(5), pp. 533-556.

- Bradford, D. F. (1975), "Constraints on Government Investment Opportunities and the Choice of Discount Rate", *The American Economic Review*, 65(5), pp. 887-899.
- Breitung, J. (2000), "The local power of some unit root tests for panel data", in B.H. Baltagi (ed.), *Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels*, *Advances in Econometrics*, Vol. 15, Amsterdam: JAI Press, pp. 161-177.
- Breitung, J. (2005), "A parametric approach to the estimation of cointegration vectors in panel data", *Econometric Reviews*, 24(2), pp. 151-173.
- Breitung, J. and Pesaran, M.H. (2008), "Units Roots and Cointegration in Panels", Chapter 9, in L. Mátyás and P. Sevestre (eds.), *The Econometrics of Panel Data: Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice*, 3rd edition, Berlin-Heidelberg: Springer.
- Brons, M. R., De Groot, H. L., and Nijkamp, P. (2000), "Growth Effects of Governmental Policies: A Comparative Analysis in a Multi-Country Context", *Growth and Change*, 31(4), pp. 547-572.
- Burbridge, L. C. (2005), "The Evolution of Economics : The Search for a Theory of Value", in D. Robbins (ed.), *Handbook of Public Sector Economics*, New York, USA: CRC Press, Taylor & Francis Group , LLC.
- Chen, S. T. and Lee, C. C. (2005), "Government size and economic growth in Taiwan: A threshold regression approach", *Journal of Policy Modeling*, 27, pp. 1051-1066.
- Choi, I. (2001), "Unit root tests for panel data", *Journal of International Money and Finance*, 20, pp.249-272.
- Connolly, M. and Li, C. (2016), "Government spending and economic growth in the OECD countries", *Journal of Economic Policy Reform*, 19(4), pp. 386-395.
- Dar, A. A. and Amirkhakhali, S. (2002), "Government size, factor accumulation, and economic growth : evidence from OECD countries", *Journal of Policy Modeling*, 24, pp. 679-692.
- Davidson, P. (2013), "Keynesian Foundations of Post-Keynesian Economics", in G.C. Harcourt and P. Kriesler (eds.), *The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics* , Volume 1: Theory and Origins, Oxford: Oxford University Press.
- Devarajan, S., Swaroop, V., and Zou, H. (1996), "The composition of public expenditure and economic growth", *Journal of Monetary Economics*, 37, pp. 313-344.
- Easterly, W. and Rebelo, S. (1993), "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation", *Journal of Monetary Economics*, 32, pp. 417-458.
- Erős, A. (2010), "Long Run Growth Effects of Fiscal policy- a case study of Hungary", *Club of Economics in Miskolc: Theory, Methodology, Practice*, 5(1), pp. 11-17.
- Espinosa-Vega, M. A. (2002), "How Powerful Is Monetary Policy in the Long Run ?", in J. Rabin and G. L. Stevens (eds.), *Handbook of Monetary Policy*, New York: Marcel Dekker , Inc..
- Fölster, S. and Henrekson, M. (2001), "Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries", *European Economic Review*, 45, pp. 1501-1520.
- Gary Koop, G. and Poirier, D. J. (1995), "An empirical investigation of Wagner's hypothesis by using a model occurrence framework", *Journal of the Royal Statistical Society. Series A (Statistics in Society)*, 158(1), pp. 123-141.
- Ghali, K. H. (1998), "Government size and economic growth : evidence from a multivariate cointegration analysis", *Applied Economics*, 31, pp. 975-987.
- Ghosh, S. and Gregoriou, A. (2006), "On the composition of government spending, optimal fiscal policy, and endogenous growth: Theory and evidence", *Economics and Finance Discussion Papers No.06-19*, Economics and Finance Section, Brunel University.
- Granger, C.W.J. (1969), "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods", *Econometrica*, 37(3), pp. 424-438.

- Grier, K. B. and Tullock, G. (1989), "An Empirical Analysis of Cross-National Economic Growth, 1951-80", *Journal of Monetary Economics*, 24, pp. 259-276.
- Gwartney, J., Lawson, R., and Holcombe, R. (1998), "The size and functions of government and economic growth", *Joint Economic Committee*, Washington, DC., pp. 1-32.
- Hadri, K. (2000), "Testing for stationarity in heterogeneous panel data", *Econometrics Journal*, 3, pp. 148-161.
- Hansen, L.P. (1982), "Large Sample Properties of Generalized Method of Moments Estimators", *Econometrica*, 50(4), pp. 1029-1054.
- Hansson, P. and Henrekson, M. (1994), "A new framework for testing the effect of government spending on growth and productivity", *Public Choice*, 81(3), pp. 381-401.
- Hausman, J.A. (1978), "Specification Tests in Econometrics", *Econometrica*, 46(6), pp. 1251-1271.
- Hausman, J.A. and Taylor, W.E. (1981), "Panel Data and Unobservable Individual Effects", *Econometrica*, 49(6), pp. 1377-1398.
- Holt, R. P. F. and Pressman, S. (2001), "What is Post Keynesian Economics?", in R. Holt and S. Pressman (eds.), *A New Guide to Post Keynesian Economics*, London and New York: London and New York.
- Hsieh, E. and Lai, K. S. (1994), "Government spending and economic growth: the G-7 experience", *Applied Economics*, 26, pp. 535-542.
- Im, K.S., Pesaran, M.H., and Shin, Y. (2003), "Testing for unit roots in heterogeneous panels", *Journal of Econometrics*, 115, pp. 53-74.
- Kandil, M. (2006), "Variation in the effects of government spending shocks with methods of financing: Evidence from the U.S.", *International Review of Economics and Finance*, 15, pp.463-486.
- Kao, C. and Chiang, M.H. (2000), "On the estimation and inference of a cointegrated regression in panel data", in B.H. Baltagi (ed.), *Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels*, *Advances in Econometrics*, Vol. 15, Amsterdam: JAI Press, pp. 179-222.
- Kneller, R., Bleaney, M. F., and Gemmell, N. (1999), "Fiscal policy and growth: evidence from OECD countries", *Journal of Public Economics*, 74, pp. 171-190.
- Kneller, R., Bleaney, M., and Gemmell, N. (1998), "Growth, Public Policy and the Government Budget Constraint: Evidence from OECD Countries", *Discussion Paper in Economics No. 98/14*; University of Nottingham, Nottingham; U.K.
- Kormendi, R. C. and Meguire, P. G. (1985), "Macroeconomic determinants of growth : cross-country evidence", *Journal of Monetary Economics*, 16(2), pp. 141-163.
- Kuznets, S. (1973), "Modern economic growth : Findings and reflections", *American Economic Review*, 63(3), pp. 247-258.
- Landau, D. (1983), "Government Expenditure and Economic Growth : A Cross-Country Study", *Southern Economic Journal*, 49(3), pp. 783-792.
- Landau, D. (1986), "Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-1980", *Economic Development and Cultural Change*, 35(1), pp. 35-75.
- Larsson, R., Lyhagen, J., and Löthgren, M. (2001), "Likelihood-based cointegration tests in heterogeneous panels", *Econometrics Journal*, 4, pp.109-142.
- Levin, A., Lin, C.F., and Chu, C.S.J. (2002), "Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties", *Journal of Econometrics*, 108, pp. 1-24.
- Lucas Jr, R. E. (1988), "On the mechanics of economic development", *Journal of Monetary Economics*, 22(1), pp. 3-42.

- M'Amanja, D. and Morrissey, O. (2005), "Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya", CREDIT Research Paper No. 05/06, Center for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham.
- Maddala, G.S. (1999), "On the Use of Panel Data Methods with Cross-Country Data", *Annales d'Économie et de Statistique*, 55-56, pp. 429-448.
- Mark, N.C. and Sul, D. (2003), "Cointegration Vector Estimation by Panel DOLS and Long-run Money Demand", *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 65(5), pp. 655-680.
- Musgrave, R. A. (1985), "A Brief History of Fiscal Doctrine", in A. J. Auerbach and M. Feldstein (eds.), *Handbook of Public Economics (Vol. I)*, New York: Elsevier-North Holland.
- Nafziger, E. W. (2008), "Entrepreneurship and development", in A. K. Dutt and J. Ros (ed.), *International Handbook of Development Economics, Vol. I*, Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing.
- Nasreen, S. and Anwar, S. (2014), "Causal relationship between trade openness, economic growth and energy consumption: A panel data analysis of Asian countries", *Energy Policy*, 69, pp. 82-91.
- Padhyay, T. B. (2009), "On measuring economic development", in S. Ghatak and P. Levine (eds.), *Development Macroeconomics: Essays in memory of Anita Ghatak*, London and New York: Routledge.
- Pedroni, P. (2000), "Fully modified OLS for heterogenous cointegrated panels", in B.H. Baltagi (ed.), *Nonstationary Panels, Panel Cointegration, and Dynamic Panels, Advances in Econometrics, Vol. 15*, Amsterdam: JAI Press, pp. 93-130.
- Pedroni, P. (2004), "Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series with an application to the PPP hypothesis", *Econometric Theory*, 20, pp. 597-625.
- Pesaran, M.H., Shin, Y., and Smith, R.P. (1999), "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels", *Journal of the American Statistical Association*, 94(446), pp. 621-634.
- Phillips, P.C.B. and Moon, H.R. (1999), "Linear regression limit theory for nonstationary panel data", *Econometrica*, 67(5), pp. 1057-1111.
- Pradhan, S. (1996), "Evaluating Public Spending: A Framework For Public Expenditure Reviews", *World Bank Discussion Papers 323*, Washington, D.C., U.S.A: The World Bank.
- Ram, R. (1986), "Government Size and Economic Growth : A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data", *The American Economic Review*, 76(1), pp. 191-203.
- Rebelo, S. (1991), "Long-run policy analysis and long-run growth", *Journal of Political Economy*, 99(3), pp. 500-521.
- Romer, P. M. (1986), "Increasing returns and long-run growth", *Journal of Political Economy*, 94(5), pp. 1002-1037.
- Romer, P. M. (1990), "Endogenous Technological Change", *Journal of Political Economy*, 98(5, Part 2), pp. S71-S102.
- Salih, M. A. R. (2012), "The relationship between economic growth and government expenditure: Evidence from Sudan", *International Business Research*, 5(8), pp. 40-46.
- Sargan, J.D. (1958), "The Estimation of Economic Relationships using Instrumental Variables", *Econometrica*, 26(3), pp.393-415.
- Smithies, A. (1949), "Federal Budgeting and Fiscal Policy", in H. S. Ellis (ed.), *A Survey of Contemporary Economics, Vol. I*, Philadelphia: The Blakiston Company, p. 174.
- Solow, R. M. (1956), "A Contribution to the Theory of Economic Growth ", *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), pp. 65-94.

- Sufian, F., Hassan, M.K., Kamarudin, F., and Nassir A.Md. (2017), “Country governance and the performance of Islamic and conventional banks: international evidence”, in M. Kabir Hassan (ed.), Handbook of Empirical Research on Islam and Economic Life, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, pp.306-331.
- Swan, T.W. (1956), “Economic Growth and Capital Accumulation”, Economic Record, 32(2), pp. 334-361.
- Tanninen, H. (1999), “Income Inequality, Government Expenditures and Growth”, Applied Economics, 31, pp. 1109-1117.
- Tanzi, V. and Zee, H. H. (1997), “Fiscal Policy and Long-Run Growth”, IMF Staff Papers, 44(2), pp. 179-209.
- Te Velde , R. (2004), “Schumpeter’s theory of economic development revisited”, in T. E. Brown and J. Ulijn (eds.), Innovation , Entrepreneurship and Culture : The Interaction Between Technology, Progress and Economic Growth, Cheltenham UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing.
- Thirlwall, A. P. (2013), “Keynes and Economic Development”, in G. C. Harcourt and P. Kriesler (eds.), The Oxford Handbook of Post-Keynesian Economics: Theory and Origins, Vol. I, New York: Oxford University Press.
- Townsend, Z., Buckley, J., Harada, M., and Scott, M.A. (2013), “The Choice Between Fixed and Random Effects”, in M. A. Scott, J.S. Simonoff, and B.D. Marx (eds.), The SAGE Handbook of Multilevel Modeling, London: Sage Publications.
- Wahab, M. (2011), “Asymmetric output growth effects of government spending: Cross-sectional and panel data evidence”, International Review of Economics and Finance, 20, pp. 574-590.
- Wu, S. Y., Tang, J. H., and Lin, E. S. (2010), “The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?”, Journal of Policy Modeling, 32(6), pp.804-817.
- Zagler, M. and Dürnecker, G. (2003), “Fiscal Policy and Economic Growth”, Journal of Economic Surveys, 17, pp. 397-418.

#### التقارير :

- IMF (2012), “Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia”, November, Washington, DC: International Monetary Fund.
- World Bank (2009), “Global Economic Prospects: Commodities at the Crossroads”, Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2010), “Global Economic Prospects: Crisis, Finance, and Growth”, Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2012), “Global Economic Prospects: Managing growth in a volatile world”, Vol. 5, Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2013), “Global Economic Prospects: Less volatile but slower growth”, Vol. 7, Washington, DC: World Bank.

#### مواقع الانترنت:

- IMF (International Monetary Fund), World Economic Outlook Database, October 2020, (<http://www.imf.org/>).
- World Bank, World Development Indicators , (<http://data.worldbank.org/> ): (accessed 27/01/2021).

# قائمة الجداول و الأشكال

## قائمة الجداول والأشكال:

### قائمة الجداول:

الصفحة	رقم وعنوان الجدول
60	الجدول (1-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة
111	الجدول (1-2): النماذج البديلة لقانون Wagner
122	الجدول (1-3): تطور الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
122	الجدول (2-3): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
126	الجدول (3-3): تطور الإنفاق العام الرأسمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
126	الجدول (4-3): تطور نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
127	الجدول (5-3): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
130	الجدول (6-3): تطور الإنفاق العام الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
131	الجدول (7-3): تطور نسبة الإنفاق العام الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
131	الجدول (8-3): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
136	الجدول (9-3): تطور العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
140	الجدول (10-3): تطور الدين العام الداخلي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
141	الجدول (11-3): تطور الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
144	الجدول (12-3): تطور الدين العام الخارجي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
145	الجدول (13-3): تطور الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
150	الجدول (14-3): تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)



154	الجدول (3-15): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
158	الجدول (3-16): تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
162	الجدول (3-17): تطور حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
162	الجدول (3-18): تطور القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
165	الجدول (3-19): تطور معدلات البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
168	الجدول (3-20): تطور معدل التضخم (معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك) في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
172	الجدول (3-21): تطور أرصدة موازين مدفوعات الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
203	الجدول (4-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة
204	الجدول (4-2): نتائج اختبار السببية لـ Granger
205	الجدول (4-3): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni
206	الجدول (4-4): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Fisher
207	الجدول (4-5): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (المعاملات الطويلة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)
207	الجدول (4-6): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (المعاملات الطويلة الأجل) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)
209	الجدول (4-7): تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى
210	الجدول (4-8): نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)
215	الجدول (4-9): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات
216	الجدول (4-10): نتائج التقدير باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية
217	الجدول (4-11): نتائج اختبار Hausman
218	الجدول (4-12): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة
221	الجدول (4-13): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات
222	الجدول (4-14): نتائج التقدير باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية
223	الجدول (4-15): نتائج اختبار Hausman

224	الجدول (4-16): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة
225	الجدول (4-17): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات
226	الجدول (4-18): نتائج التقدير باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية
227	الجدول (4-19): نتائج اختبار Hausman
228	الجدول (4-20): نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة

## قائمة الأشكال:

الصفحة	رقم وعنوان الشكل
26	الشكل (1-1): محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي
30	الشكل (2-1): التوازن الفعلي (أو المتوقع) للاقتصاد القومي
31	الشكل (3-1): حالة الكساد التضخمي
46	الشكل (4-1): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي
48	الشكل (5-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في الحالة الكينزية (مصيدة السيولة)
49	الشكل (6-1): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي والمزاحمة الكاملة
50	الشكل (7-1): السياسة النقدية المصاحبة للتوسع في الإنفاق الحكومي
52	الشكل (8-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال
55	الشكل (9-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال
57	الشكل (10-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال
59	الشكل (11-1): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لتتنقل رؤوس الأموال
89	الشكل (1-2): نموذج Solow-Swan
92	الشكل (2-2): نموذج Solow-Swan مع التقدم التكنولوجي
94	الشكل (3-2): نموذج AK
106	الشكل (4-2): العلاقة بين حجم الدولة ومعدل النمو
123	الشكل (1-3): تطور معدل نمو الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2019)
123	الشكل (2-3): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
127	الشكل (3-3): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
127	الشكل (4-3): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

131	الشكل (3-5): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
132	الشكل (3-6): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
136	الشكل (3-7): تطور نسبة العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
142	الشكل (3-8): تطور نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي في مجموع الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
146	الشكل (3-9): تطور نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي في مجموع الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
150	الشكل (3-10): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
155	الشكل (3-11): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
163	الشكل (3-12): تطور معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
163	الشكل (3-13): تطور القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
166	الشكل (3-14): تطور معدلات البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
169	الشكل (3-15): تطور معدل التضخم (معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك) في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)
172	الشكل (3-16): تطور أرصدة موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال الفترة (1999-2019)

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق:

### الملحق (1): تطور الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
564.1	493.8	406.5	327.3	279.5	237.5	211.0	197.8	197.7	190.3	161.9	إجمالي الدول العربية
359.5	293.1	251.4	201.6	173.7	143.9	127.8	118.7	120.3	113.2	95.4	دول مجلس التعاون الخليجي
76.5	69.9	43.5	34.3	28.4	26.2	24.2	23.6	26.0	22.9	20.2	الإمارات العربية المتحدة
5.7	5.7	8.4	7.9	7.3	3.1	2.9	2.5	2.8	2.7	2.2	البحرين
159.0	138.7	124.3	104.9	92.4	76.1	68.5	63.1	68.0	62.8	49.0	المملكة العربية السعودية
19.9	19.7	15.3	12.5	10.0	9.9	8.2	7.6	7.4	6.9	5.9	سلطنة عمان
31.5	24.6	23.7	18.4	13.9	9.9	7.4	6.3	5.6	4.9	4.8	قطر
66.9	34.6	36.2	23.7	21.6	18.7	16.5	15.6	10.4	13.1	13.3	الكويت
204.6	200.7	155.1	125.7	105.9	93.6	83.2	79.1	77.4	77.1	66.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
8.5	7.7	6.4	5.5	4.9	4.4	3.5	3.1	3.0	2.8	2.8	الأردن
13.8	13.1	11.3	9.9	9.3	8.7	7.5	6.6	6.8	6.7	6.3	تونس
60.4	66.8	46.6	34.0	28.0	24.6	21.6	20.5	17.6	17.7	14.5	الجزائر
11.0	13.5	10.4	7.5	5.7	4.2	2.8	2.4	1.6	1.4	0.9	السودان
11.4	10.1	9.1	8.3	6.9	7.1	7.2	6.9	6.1	7.3	5.4	لبنان
64.1	51.3	41.1	34.8	27.0	25.3	24.9	25.5	28.1	26.1	23.6	مصر
25.5	26.1	20.6	17.6	17.3	13.9	10.9	10.3	10.7	11.6	10.6	المغرب
0.9	1.1	0.8	0.8	0.6	0.6	0.5	0.4	0.4	0.3	0.2	موريتانيا
9.0	11.1	8.7	7.4	6.2	4.8	4.3	3.4	3.1	3.2	2.2	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	784.0	760.6	730.7	729.4	820.4	805.2	792.7	758.1	700.6	588.9	إجمالي الدول العربية
	558.7	539.4	512.3	499.2	527.6	522.6	529.4	493.0	458.8	377.4	دول مجلس التعاون الخليجي
	107.1	105.7	110.2	120.4	111.9	94.3	101.7	98.0	93.6	90.7	الإمارات العربية المتحدة
	9.5	9.8	9.4	9.4	9.6	9.4	8.9	8.7	7.6	7.0	البحرين
	279.5	274.8	248.0	221.5	253.4	259.2	248.6	232.9	220.5	174.4	المملكة العربية السعودية
	34.0	32.5	30.4	33.6	35.7	36.5	36.4	35.3	27.9	20.7	سلطنة عمان
	56.4	53.0	55.8	53.9	50.6	53.4	65.2	56.5	52.2	45.5	قطر
	72.2	63.7	58.4	60.5	66.3	69.7	68.7	61.7	57.0	39.1	الكويت
	225.3	221.1	218.4	230.2	292.8	282.7	263.3	265.2	241.9	211.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	12.1	12.1	11.5	11.2	10.8	11.0	10.0	9.7	9.5	8.0	الأردن
	11.1	11.6	11.3	11.2	14.6	13.9	14.3	15.4	15.9	13.3	تونس
	62.1	66.7	64.1	66.7	93.3	87.3	78.7	91.9	82.1	60.0	الجزائر
	4.5	4.8	13.6	11.5	12.8	9.0	7.4	8.8	12.0	11.7	السودان
	18.3	16.6	14.1	14.8	13.5	13.9	13.6	13.4	11.7	10.1	لبنان
	78.3	71.4	70.3	81.0	103.7	100.3	91.4	78.3	68.6	66.3	مصر
	33.3	32.4	29.9	29.8	33.8	34.0	33.9	33.3	31.2	30.8	المغرب
	1.4	1.4	1.3	1.2	1.6	1.5	1.5	1.4	1.1	1.0	موريتانيا
	4.2	4.1	2.4	2.7	8.8	11.7	12.7	12.9	9.6	10.3	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية للسنوات التالية: 2010، 2011، 2012، 2013، و 2015.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية) للسنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

الملحق (2): تطور معدل نمو الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
14.2	21.5	24.2	17.1	17.7	12.6	6.7	0.1	3.9	17.5		إجمالي الدول العربية
22.7	16.6	24.7	16.1	20.7	12.7	7.6	-1.3	6.2	18.7		دول مجلس التعاون الخليجي
9.5	60.7	26.8	20.6	8.5	8.4	2.5	-9.3	13.6	13.2		الإمارات العربية المتحدة
1.1	-32.4	6.3	8.2	137.4	6.9	13.3	-8.2	1.9	23.5		البحرين
14.7	11.5	18.5	13.5	21.5	11.0	8.7	-7.3	8.4	28.0		المملكة العربية السعودية
1.1	28.6	22.7	25.1	0.4	20.9	7.4	2.8	7.7	17.1		سلطنة عمان
27.9	3.9	28.4	32.3	40.6	33.6	18.5	11.2	15.9	1.8		قطر
93.2	-4.4	53.2	9.4	15.4	13.4	5.8	50.2	-20.4	-1.5		الكويت
1.9	29.4	23.4	18.7	13.1	12.5	5.3	2.1	0.4	15.9		بأقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
11.0	19.8	17.2	10.6	12.1	24.9	12.4	5.3	5.3	-0.1		الأردن
5.4	15.9	14.6	6.4	6.3	17.0	12.2	-2.4	0.9	6.7		تونس
-9.7	43.5	37.1	21.2	14.0	13.8	5.6	16.5	-0.7	22.0		الجزائر
-18.1	29.5	38.8	31.8	34.4	51.3	18.0	46.6	18.4	55.1		السودان
13.3	10.9	9.5	20.5	-3.9	-0.2	4.4	12.7	-16.1	33.5		لبنان
25.0	24.7	18.1	28.9	6.8	1.7	-2.3	-9.5	7.9	10.8		مصر
-2.3	26.7	17.2	2.0	24.6	26.8	6.3	-4.1	-7.6	9.8		المغرب
-19.7	29.5	7.7	24.1	10.2	6.0	27.3	16.0	10.7	44.5		موريتانيا
-19.1	27.3	18.0	20.2	29.1	9.9	27.0	9.2	-1.2	46.9		اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	3.1	4.1	0.2	-11.1	1.9	1.6	4.6	8.2	19.0	4.4	إجمالي الدول العربية
	3.6	5.3	2.6	-5.4	1.0	-1.3	7.4	7.5	21.6	5.0	دول مجلس التعاون الخليجي
	1.4	-4.1	-8.5	7.5	18.7	-7.2	3.7	4.8	3.2	18.6	الإمارات العربية المتحدة
	-2.8	3.8	0.1	-1.9	1.6	5.8	2.9	14.4	8.4	21.9	البحرين
	1.7	10.8	12.0	-12.6	-2.2	4.3	6.7	5.6	26.4	9.6	المملكة العربية السعودية
	4.5	6.8	-9.4	-5.9	-2.1	0.3	3.1	26.2	34.8	4.3	سلطنة عمان
	6.6	-5.1	3.6	6.5	-5.4	-18.1	15.5	8.1	14.7	44.7	قطر
	13.3	9.1	-3.4	-8.8	-4.8	1.4	11.4	8.1	45.7	-41.5	الكويت
	1.9	1.3	-5.1	-21.4	3.6	7.4	-0.7	9.6	14.4	3.4	بأقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	0.5	4.7	2.6	3.8	-1.3	10.2	2.8	1.5	19.3	-5.9	الأردن
	-4.2	3.1	0.6	-23.6	5.5	-2.8	-7.5	-2.6	19.4	-3.9	تونس
	-6.8	4.0	-3.8	-28.5	6.9	10.9	-14.4	11.9	36.8	-0.5	الجزائر
	-6.8	-64.6	18.9	-10.1	42.3	21.8	-16.7	-26.6	3.1	5.8	السودان
	10.0	18.1	-5.2	10.3	-3.2	2.1	1.7	14.3	16.3	-11.5	لبنان
	9.6	1.6	-13.2	-21.9	3.4	9.8	16.7	14.0	3.6	3.4	مصر
	2.7	8.5	0.1	-11.7	-0.7	0.5	1.8	6.7	1.2	20.7	المغرب
	-1.1	11.6	5.2	-23.6	3.1	5.4	1.6	27.4	9.2	18.4	موريتانيا
	2.9	73.0	-14.2	-68.7	-25.3	-7.6	-1.9	34.5	-6.4	14.4	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

الملحق (3): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
36.1	27.6	28.5	26.4	26.7	27.6	28.7	30.3	31.2	29.6	28.9	إجمالي الدول العربية
37.5	24.7	27.0	24.7	25.5	26.9	28.8	30.7	32.7	30.0	30.7	دول مجلس التعاون الخليجي
30.2	22.1	16.9	15.4	15.7	17.7	19.4	21.5	25.2	21.9	23.9	الإمارات العربية المتحدة
25.0	22.0	38.6	42.7	45.7	23.4	25.9	26.3	30.7	29.9	33.1	البحرين
37.1	26.7	29.9	27.8	28.1	29.4	31.8	33.3	36.9	33.1	30.3	المملكة العربية السعودية
41.1	32.3	36.3	33.5	32.1	40.1	37.9	37.9	38.2	35.4	37.6	سلطنة عمان
32.2	21.3	29.7	30.3	31.3	31.3	31.5	32.3	32.1	27.4	38.5	قطر
63.2	23.5	31.6	23.3	26.8	31.5	34.5	41.0	29.8	34.7	44.1	الكويت
33.9	33.0	31.3	29.8	28.9	28.8	28.5	29.8	29.2	29.2	26.7	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
35.7	34.9	37.4	36.2	39.2	38.6	34.6	32.7	33.2	33.4	34.7	الأردن
31.8	29.2	29.1	28.7	28.7	28.0	27.1	28.7	30.8	31.4	27.5	تونس
44.0	39.1	34.5	29.0	27.2	28.8	31.9	36.1	32.1	32.3	29.8	الجزائر
20.7	24.7	22.7	20.9	21.4	19.7	15.8	16.0	12.3	11.1	8.2	السودان
32.4	34.9	36.9	38.0	32.3	34.1	35.6	35.8	34.5	42.0	31.2	لبنان
33.9	31.5	31.5	32.4	30.1	32.1	30.0	29.0	28.8	26.1	26.0	مصر
27.5	28.2	26.1	25.6	27.7	23.2	21.0	24.3	27.2	29.8	25.4	المغرب
23.7	27.2	24.9	25.6	28.7	31.0	34.3	31.8	28.0	25.4	16.1	موريتانيا
35.8	41.3	40.3	38.8	36.8	34.4	36.9	32.0	31.8	32.9	28.2	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	32.3	31.8	33.4	33.5	36.3	31.8	32.1	31.7	31.9	32.3	إجمالي الدول العربية
	34.1	32.7	35.0	36.7	37.9	31.8	32.6	31.2	31.8	33.0	دول مجلس التعاون الخليجي
	25.4	25.0	28.6	33.7	31.3	23.4	26.0	26.2	26.7	31.3	الإمارات العربية المتحدة
	24.6	25.9	26.5	29.1	30.8	28.2	27.1	28.2	26.0	27.2	البحرين
	35.2	34.9	36.0	34.3	38.7	34.3	33.3	31.6	32.8	33.0	المملكة العربية السعودية
	44.5	40.7	43.1	51.3	51.1	45.0	46.1	46.0	41.1	35.3	سلطنة عمان
	32.1	28.9	34.7	35.5	30.7	25.9	32.8	30.2	31.1	36.4	قطر
	53.6	45.3	48.4	55.3	58.2	42.9	39.4	35.4	37.0	33.9	الكويت
	28.5	29.7	30.0	28.1	33.8	31.8	31.1	32.5	31.9	31.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	27.3	28.1	27.9	28.2	28.9	30.6	29.7	31.3	33.1	30.3	الأردن
	28.7	29.2	28.3	26.8	33.9	29.2	30.9	34.3	34.6	30.2	تونس
	36.3	38.0	37.7	41.7	56.6	40.8	37.5	43.9	41.1	37.2	الجزائر
	14.7	14.6	30.3	22.1	13.1	10.9	10.2	13.0	17.9	17.8	السودان
	35.2	30.2	26.5	29.0	28.6	30.4	30.7	31.0	29.2	26.5	لبنان
	25.8	28.6	29.8	24.4	31.2	32.8	31.7	28.0	29.1	30.3	مصر
	27.8	27.5	27.2	28.9	33.6	31.0	31.7	33.9	30.8	33.1	المغرب
	18.5	20.1	18.8	18.9	32.7	28.5	25.4	27.4	21.7	23.7	موريتانيا
	18.6	17.3	8.8	8.9	23.2	27.1	31.4	36.6	29.4	33.3	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (1) إضافة إلى معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)



الملحق (4): تطور الإنفاق العام الرأسمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
132.0	135.9	99.6	65.7	57.0	43.8	36.7	36.0	24.4	26.3	24.1	إجمالي الدول العربية
84.2	87.4	61.8	37.4	32.9	22.2	18.6	18.2	9.3	10.9	11.2	دول مجلس التعاون الخليجي
6.8	23.7	10.5	6.0	5.5	4.2	3.8	5.0	5.0	3.5	4.5	الإمارات العربية المتحدة
1.2	1.5	1.3	1.2	0.7	0.8	0.7	0.8	0.5	0.5	0.4	البحرين
48.0	35.0	31.7	18.9	16.6	10.0	8.9	8.0	0.4	4.9	4.4	المملكة العربية السعودية
8.9	8.2	5.3	3.7	2.7	3.0	2.1	1.7	1.7	1.5	1.2	سلطنة عمان
10.8	8.7	9.3	4.8	4.9	2.2	1.4	1.2	0.9	0.4	0.5	قطر
8.6	10.4	3.8	2.8	2.5	2.1	1.6	1.4	0.8	0.1	0.1	الكويت
47.8	48.5	37.8	28.4	24.1	21.7	18.1	17.8	15.1	15.5	13.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2.0	1.4	1.0	1.0	0.8	1.0	0.6	0.5	0.5	0.4	0.4	الأردن
3.0	2.8	2.1	2.0	1.9	1.9	1.6	1.6	1.6	1.6	1.4	تونس
26.8	30.6	20.4	13.5	11.0	8.3	7.1	7.4	4.8	4.8	2.8	الجزائر
1.5	1.8	1.9	1.5	1.2	1.2	0.7	0.5	0.3	0.2	0.1	السودان
0.4	...	2.7	2.4	1.6	1.8	1.3	1.3	0.8	0.8	0.7	لبنان
7.9	6.2	4.5	3.7	3.9	3.9	3.7	3.8	4.4	4.9	5.2	مصر
4.7	4.1	3.4	2.7	2.3	2.2	1.8	1.8	2.0	2.0	1.9	المغرب
0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	موريتانيا
1.3	1.5	1.6	1.5	1.3	1.1	1.1	0.7	0.5	0.6	0.4	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	136.5	143.9	146.1	146.1	217.2	212.1	181.8	169.2	170.3	146.5	إجمالي الدول العربية
	97.2	105.0	104.6	101.4	163.6	160.7	135.5	117.0	119.6	98.6	دول مجلس التعاون الخليجي
	17.2	17.0	12.2	15.2	14.4	11.6	12.5	12.1	12.5	18.5	الإمارات العربية المتحدة
	0.7	0.9	0.9	1.1	1.2	1.3	1.3	2.0	1.3	2.1	البحرين
	45.9	54.7	55.4	35.8	108.8	111.3	82.7	69.8	73.7	53.0	المملكة العربية السعودية
	6.1	7.5	8.5	9.3	16.8	15.1	13.4	12.4	12.1	8.3	سلطنة عمان
	22.6	21.4	23.6	19.7	16.3	15.4	19.1	14.2	13.8	12.2	قطر
	4.7	3.6	4.0	20.3	6.1	6.0	6.4	6.5	6.5	4.6	الكويت
	39.4	38.9	41.5	44.7	53.6	51.3	46.3	52.2	50.7	47.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	1.0	1.3	0.5	1.5	1.5	1.5	1.4	1.0	1.5	1.3	الأردن
	2.1	2.2	2.4	2.5	2.4	2.6	2.6	3.2	3.5	3.0	تونس
	23.2	23.1	22.7	24.8	31.7	30.5	23.6	29.3	27.1	24.3	الجزائر
	0.1	0.0	0.8	1.1	1.6	1.0	0.8	0.7	1.4	1.3	السودان
	0.7	0.5	0.4	0.9	0.7	0.7	3.9	4.1	3.2	1.7	لبنان
	4.4	4.2	7.4	6.9	7.8	7.4	6.1	6.0	6.8	8.8	مصر
	7.3	7.0	6.7	6.6	7.0	6.3	6.4	6.0	6.2	5.6	المغرب
	0.4	0.5	0.4	0.4	0.6	0.6	0.6	0.5	0.3	0.2	موريتانيا
	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.6	0.9	1.5	0.8	1.7	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مصادر الملحق (1)

الملحق (5): تطور معدل نمو الإنفاق العام الرأسمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-2.9	36.4	51.6	15.3	30.1	19.4	1.9	47.8	-7.5	9.3		إجمالي الدول العربية
-3.6	41.3	65.5	13.5	48.5	19.0	2.5	95.6	-14.6	-2.5		دول مجلس التعاون الخليجي
-71.3	126.2	74.0	9.4	32.0	9.1	-24.1	0.0	43.3	-22.4		الإمارات العربية المتحدة
-20.2	18.8	6.5	72.5	-8.9	12.3	-11.0	68.3	-13.5	47.8		البحرين
37.0	10.2	67.9	13.8	65.9	12.2	11.6	1791.3	-91.4	10.3		المملكة العربية السعودية
9.0	55.2	44.0	36.6	-10.5	40.9	22.5	-1.0	19.1	22.6		سلطنة عمان
24.2	-6.9	95.1	-3.4	130.0	49.3	17.7	42.8	119.2	-27.6		قطر
-17.1	176.2	34.5	12.7	19.6	27.1	14.9	82.4	859.3	-13.8		كويت
-1.5	28.4	33.3	17.7	11.2	19.8	1.4	18.3	-2.5	19.4		بالتى الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
50.7	29.1	6.0	31.6	-28.3	76.4	11.9	2.5	27.3	-3.6		الأردن
8.9	31.1	7.2	5.9	-1.7	15.6	4.7	-4.1	0.7	17.0		لبنان
-12.3	49.7	50.8	23.0	32.9	16.2	-4.4	55.9	-1.1	72.2		الجزائر
-16.3	-2.5	29.5	18.6	3.0	81.0	25.1	80.4	44.1	74.1		السودان
...	...	12.7	46.1	-10.8	38.1	-2.0	62.2	2.6	10.3		لبنان
26.6	39.0	21.8	-5.3	-0.9	6.1	-4.2	-13.1	-10.2	-4.8		مصر
15.6	18.0	28.0	16.2	3.5	23.3	1.2	-10.4	1.8	1.8		المغرب
-38.7	2.2	33.9	21.7	-15.3	13.2	-1.4	31.5	-19.6	150.9		موريتانيا
-11.6	-3.5	1.6	15.3	15.8	1.6	71.0	29.1	-12.2	65.6		اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	-5.1	-1.5	0.0	-32.7	2.4	16.6	7.5	-0.7	16.3	10.9	إجمالي الدول العربية
	-7.4	0.3	3.2	-38.0	1.8	18.6	15.8	-2.2	21.3	17.1	دول مجلس التعاون الخليجي
	1.4	39.5	-20.0	5.5	24.4	-7.2	3.7	-3.1	-32.8	173.0	الإمارات العربية المتحدة
	-23.6	-7.7	-13.7	-7.7	-8.1	-4.4	-33.9	63.0	-40.2	70.7	البحرين
	-16.1	-1.3	54.9	-67.1	-2.2	34.7	18.5	-5.3	38.9	10.6	المملكة العربية السعودية
	-18.4	-12.5	-8.7	-44.5	11.2	12.6	8.1	3.2	46.0	-7.2	سلطنة عمان
	5.7	-9.6	19.8	21.2	6.0	-19.7	35.1	2.9	13.2	12.7	قطر
	31.5	-9.3	-80.4	233.1	0.9	-6.3	-1.2	0.8	42.2	-47.0	كويت
	1.2	-6.1	-7.2	-16.6	4.4	10.9	-11.3	2.9	5.9	0.1	بالتى الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	-23.9	152.1	-63.5	-2.6	-3.7	7.6	51.2	-34.5	11.0	-35.8	الأردن
	-3.5	-11.1	-3.1	6.0	-9.2	0.4	-19.4	-6.9	16.3	-0.9	لبنان
	0.7	1.4	-8.2	-21.9	4.0	29.4	-19.7	8.3	11.5	-9.3	الجزائر
	250.0	-97.2	-31.2	-29.9	57.0	26.0	15.8	-47.9	6.1	-17.2	السودان
	43.9	33.4	-58.2	20.9	0.3	-81.2	-3.6	27.2	87.1	327.8	لبنان
	4.5	-42.7	7.7	-12.3	5.0	21.7	2.3	-12.7	-21.7	11.4	مصر
	4.7	3.9	2.4	-5.9	11.5	-1.5	6.4	-3.4	9.9	19.8	المغرب
	-19.9	18.8	1.9	-30.9	4.8	3.4	23.6	54.9	24.5	68.1	موريتانيا
	9.5	59.1	-14.3	-63.2	-65.1	-31.1	-40.4	86.9	-53.4	26.0	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (4)

الملحق (6): تطور نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
23.4	27.5	24.5	20.1	20.4	18.5	17.4	18.2	12.3	13.8	14.9	إجمالي الدول العربية
23.4	29.8	24.6	18.5	19.0	15.4	14.6	15.3	7.7	9.6	11.7	دول مجلس التعاون الخليجي
8.9	33.9	24.0	17.5	19.3	15.9	15.8	21.3	19.3	15.3	22.4	الإمارات العربية المتحدة
21.4	27.1	15.4	15.4	9.7	25.2	24.0	30.5	16.7	19.6	16.4	البحرين
30.2	25.2	25.5	18.0	18.0	13.2	13.0	12.7	0.6	7.8	9.1	المملكة العربية السعودية
44.8	41.5	34.4	29.3	26.8	30.1	25.8	22.7	23.5	21.3	20.3	سلطنة عمان
34.3	35.3	39.3	25.9	35.5	21.7	19.4	19.5	15.2	8.0	11.3	قطر
12.8	29.9	10.3	11.8	11.4	11.0	9.8	9.1	7.5	0.6	0.7	الكويت
23.4	24.2	24.4	22.6	22.8	23.2	21.7	22.6	19.5	20.1	19.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
24.0	17.6	16.4	18.1	15.2	23.8	16.9	16.9	17.4	14.4	14.9	الأردن
21.8	21.1	18.7	20.0	20.1	21.7	22.0	23.5	24.0	24.0	21.9	تونس
44.4	45.7	43.8	39.8	39.2	33.7	32.9	36.4	27.2	27.3	19.3	الجزائر
13.9	13.6	18.1	19.4	21.5	28.1	23.5	22.2	18.0	14.8	13.2	السودان
3.5	...	29.3	28.4	23.5	25.3	18.3	19.5	13.5	11.1	13.4	لبنان
12.3	12.1	10.9	10.5	14.3	15.4	14.8	15.1	15.7	18.9	21.9	مصر
18.4	15.6	16.7	15.3	13.4	16.1	16.6	17.4	18.7	16.9	18.3	المغرب
16.2	21.2	26.9	21.6	22.0	28.7	26.9	34.7	30.6	42.1	24.2	موريتانيا
14.8	13.5	17.8	20.7	21.6	24.1	26.0	19.3	16.3	18.4	16.3	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	17.4	18.9	20.0	20.0	26.5	26.3	22.9	22.3	24.3	24.9	إجمالي الدول العربية
	17.4	19.5	20.4	20.3	31.0	30.8	25.6	23.7	26.1	26.1	دول مجلس التعاون الخليجي
	16.1	16.1	11.1	12.6	12.9	12.3	12.3	12.3	13.3	20.4	الإمارات العربية المتحدة
	7.0	8.9	10.0	11.6	12.4	13.7	15.1	23.6	16.5	30.0	البحرين
	16.4	19.9	22.3	16.2	42.9	42.9	33.3	30.0	33.4	30.4	المملكة العربية السعودية
	17.9	22.9	28.0	27.8	47.1	41.5	37.0	35.3	43.2	39.8	سلطنة عمان
	40.0	40.3	42.3	36.6	32.2	28.7	29.3	25.1	26.3	26.7	قطر
	6.6	5.7	6.8	33.5	9.2	8.7	9.4	10.6	11.3	11.6	الكويت
	17.5	17.6	19.0	19.4	18.3	18.2	17.6	19.7	21.0	22.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	8.4	11.1	4.6	12.9	13.8	14.1	14.4	9.8	15.2	16.3	الأردن
	18.8	18.7	21.7	22.5	16.2	18.8	18.2	20.9	21.9	22.5	تونس
	37.4	34.6	35.5	37.2	34.0	34.9	30.0	31.9	33.0	40.5	الجزائر
	1.7	0.5	5.7	9.9	12.6	11.4	11.1	8.0	11.2	10.9	السودان
	3.9	3.0	2.7	6.0	5.5	5.3	28.8	30.4	27.3	17.0	لبنان
	5.6	5.9	10.5	8.5	7.5	7.4	6.7	7.6	10.0	13.2	مصر
	22.0	21.6	22.5	22.0	20.7	18.4	18.8	18.0	19.8	18.3	المغرب
	29.2	36.1	33.9	35.0	38.7	38.1	38.8	31.9	26.2	23.0	موريتانيا
	2.7	2.6	2.8	2.8	2.4	5.1	6.9	11.3	8.1	16.3	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحقين (1) و(4)

الملحق (7): تطور الإنفاق العام الرأسمالي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
8.5	7.6	7.0	5.3	5.4	5.1	5.0	5.5	3.8	4.1	4.3	إجمالي الدول العربية
8.8	7.4	6.6	4.6	4.8	4.1	4.2	4.7	2.5	2.9	3.6	دول مجلس التعاون الخليجي
2.7	7.5	4.1	2.7	3.0	2.8	3.1	4.6	4.9	3.4	5.4	الإمارات العربية المتحدة
5.4	6.0	6.0	6.6	4.4	5.9	6.2	8.0	5.1	5.9	5.4	البحرين
11.2	6.7	7.6	5.0	5.1	3.9	4.1	4.2	0.2	2.6	2.7	المملكة العربية السعودية
18.4	13.4	12.5	9.8	8.6	12.1	9.8	8.6	9.0	7.5	7.6	سلطنة عمان
11.0	7.5	11.7	7.8	11.1	6.8	6.1	6.3	4.9	2.2	4.4	قطر
8.1	7.0	3.3	2.7	3.1	3.5	3.4	3.7	2.2	0.2	0.3	الكويت
7.9	8.0	7.6	6.7	6.6	6.7	6.2	6.7	5.7	5.9	5.2	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
8.6	6.2	6.1	6.6	6.0	9.2	5.8	5.5	5.8	4.8	5.2	الأردن
6.9	6.2	5.4	5.7	5.8	6.1	6.0	6.8	7.4	7.5	6.0	لبنان
19.5	17.9	15.1	11.6	10.7	9.7	10.5	13.1	8.7	8.8	5.8	الجزائر
2.9	3.4	4.1	4.1	4.6	5.5	3.7	3.5	2.2	1.6	1.1	السودان
1.1	...	10.8	10.8	7.6	8.6	6.5	7.0	4.7	4.6	4.2	ليبيا
4.2	3.8	3.4	3.4	4.3	5.0	4.4	4.4	4.5	4.9	5.7	مصر
5.1	4.4	4.4	3.9	3.7	3.8	3.5	4.2	5.1	5.1	4.6	المغرب
3.8	5.8	6.7	5.5	6.3	8.9	9.2	11.0	8.6	10.7	3.9	موريتانيا
5.3	5.6	7.2	8.0	7.9	8.3	9.6	6.2	5.2	6.1	4.6	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	5.6	6.0	6.7	6.7	9.6	8.4	7.4	7.1	7.7	8.0	إجمالي الدول العربية
	5.9	6.4	7.2	7.5	11.8	9.8	8.4	7.4	8.3	8.6	دول مجلس التعاون الخليجي
	4.1	4.0	3.2	4.3	4.0	2.9	3.2	3.2	3.5	6.4	الإمارات العربية المتحدة
	1.7	2.3	2.7	3.4	3.8	3.9	4.1	6.6	4.3	8.2	البحرين
	5.8	7.0	8.0	5.5	16.6	14.7	11.1	9.5	11.0	10.0	المملكة العربية السعودية
	8.0	9.3	12.1	14.3	24.1	18.7	17.0	16.2	17.7	14.1	سلطنة عمان
	12.8	11.7	14.7	13.0	9.9	7.4	9.6	7.6	8.2	9.7	قطر
	3.5	2.6	3.3	18.5	5.3	3.7	3.7	3.7	4.2	3.9	الكويت
	5.0	5.2	5.7	5.5	6.2	5.8	5.5	6.4	6.7	7.0	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2.3	3.1	1.3	3.6	4.0	4.3	4.3	3.1	5.0	4.9	الأردن
	5.4	5.4	6.1	6.0	5.5	5.5	5.6	7.2	7.6	6.8	لبنان
	13.6	13.1	13.4	15.5	19.3	14.3	11.2	14.0	13.5	15.1	الجزائر
	0.3	0.1	1.7	2.2	1.7	1.2	1.1	1.0	2.0	1.9	السودان
	1.4	0.9	0.7	1.7	1.6	1.6	8.9	9.4	8.0	4.5	ليبيا
	1.5	1.7	3.1	2.1	2.4	2.4	2.1	2.1	2.9	4.0	مصر
	6.1	5.9	6.1	6.4	6.9	5.7	6.0	6.1	6.1	6.0	المغرب
	5.4	7.3	6.4	6.6	12.6	10.8	9.9	8.7	5.7	5.5	موريتانيا
	0.5	0.4	0.2	0.2	0.6	1.4	2.2	4.1	2.4	5.4	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (4) إضافة إلى معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)



الملحق (8): تطور الإنفاق العام الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
429.2	355.9	297.8	257.2	217.6	192.4	172.6	163.5	164.6	154.5	130.5	إجمالي الدول العربية
275.3	205.7	186.1	160.5	136.9	121.8	108.5	103.2	102.4	95.6	77.9	دول مجلس التعاون الخليجي
69.7	46.2	33.0	28.3	22.9	22.1	19.8	21.0	21.0	19.4	15.7	الإمارات العربية المتحدة
4.5	4.1	3.5	2.9	2.7	2.3	2.2	2.0	1.7	1.5	1.5	البحرين
111.1	103.7	92.6	86.0	75.8	66.0	59.6	55.1	59.6	57.9	44.6	المملكة العربية السعودية
11.0	11.5	10.0	8.8	7.3	6.9	6.1	5.9	5.7	3.3	2.9	سلطنة عمان
20.7	15.9	14.4	13.7	9.0	7.8	6.0	5.0	4.8	4.4	4.2	قطر
58.3	24.3	32.5	20.9	19.2	16.7	14.9	14.2	9.6	9.0	9.0	كويت
153.9	150.2	111.7	96.6	80.7	70.7	64.1	60.3	62.2	58.9	52.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
6.5	6.3	5.3	4.4	4.1	3.4	2.9	2.6	2.5	2.4	2.3	الأردن
10.3	10.3	9.2	8.2	7.5	6.9	5.6	5.2	5.1	5.3	5.0	كوس
31.7	34.3	24.1	19.6	17.0	16.2	14.1	12.6	12.9	12.9	11.6	الجزائر
9.5	11.6	8.5	6.0	4.5	3.0	2.1	1.8	1.3	1.2	0.8	السودان
11.0	10.1	6.4	5.9	5.3	5.3	5.9	5.5	5.3	5.3	4.7	لبنان
55.7	45.0	34.4	32.2	23.0	21.0	21.2	21.5	23.7	20.5	18.0	مصر
21.3	22.3	16.3	14.0	14.4	11.0	8.9	8.0	8.7	8.7	8.3	المغرب
0.7	0.8	0.6	0.6	0.5	0.4	0.4	0.3	0.3	0.2	0.2	موريتانيا
7.3	9.3	6.8	5.6	4.5	3.4	3.0	2.6	2.4	2.5	1.7	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	647.3	616.2	584.1	583.2	602.5	591.7	608.8	589.1	529.3	431.3	إجمالي الدول العربية
	461.5	434.5	407.6	397.7	363.9	361.8	393.9	376.0	339.1	278.8	دول مجلس التعاون الخليجي
	89.9	88.7	98.0	105.2	97.5	82.7	89.2	86.0	81.1	72.2	الإمارات العربية المتحدة
	8.8	8.9	8.5	8.3	8.4	8.1	7.6	6.6	6.3	4.9	البحرين
	233.6	220.1	192.6	185.7	144.6	147.9	165.9	163.1	146.8	121.3	المملكة العربية السعودية
	27.9	25.1	21.9	24.2	18.9	21.3	22.9	22.8	15.9	12.5	سلطنة عمان
	33.9	31.6	32.2	34.1	34.3	38.1	46.1	42.3	38.5	33.4	قطر
	67.4	60.1	54.5	40.2	60.2	63.7	62.3	55.1	50.6	34.6	كويت
	185.8	181.7	176.4	185.5	238.5	229.9	214.9	213.1	190.2	152.5	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	11.1	10.7	11.0	9.8	9.3	9.5	8.5	8.7	8.1	6.7	الأردن
	9.0	9.4	8.8	8.7	11.5	11.3	11.7	13.1	12.8	10.4	كوس
	38.9	43.6	41.4	41.9	61.5	56.8	53.5	61.7	53.2	35.7	الجزائر
	4.4	4.8	12.9	10.3	11.1	7.9	6.5	8.1	10.7	10.4	السودان
	17.6	16.1	13.7	14.0	12.7	13.2	9.7	9.3	8.5	8.4	لبنان
	73.7	66.7	62.4	74.1	95.9	91.4	84.9	72.4	62.2	57.5	مصر
	26.0	25.4	23.2	23.3	26.8	27.8	27.5	27.3	25.0	21.7	المغرب
	0.9	0.9	0.8	0.8	1.0	1.0	0.9	1.0	0.8	0.7	موريتانيا
	4.1	4.0	2.3	2.7	8.6	11.1	11.7	11.5	8.8	0.9	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مصادر الملحق (1)

الملحق (9): تطور معدل نمو الإنفاق العام الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
20.6	19.5	15.8	18.2	13.1	11.5	5.6	-0.7	6.5	18.4		إجمالي الدول العربية
33.8	10.6	15.9	17.3	12.4	12.2	5.2	0.8	7.1	22.7		دول مجلس التعاون الخليجي
50.8	39.9	16.8	23.3	4.0	11.5	-5.7	0.0	8.2	23.4		الإمارات العربية المتحدة
9.0	16.6	20.9	7.5	18.5	5.2	10.1	14.0	13.4	2.3		البحرين
7.1	12.0	7.7	13.5	14.7	10.8	8.2	-7.6	3.0	29.8		المملكة العربية السعودية
-4.6	14.6	13.9	20.8	5.1	13.9	3.0	3.9	70.4	14.4		سلطنة عمان
30.0	10.8	5.2	51.9	15.9	29.8	18.7	5.5	7.8	4.6		قطر
140.3	-25.3	55.7	8.9	14.9	11.8	4.9	47.6	6.4	0.9		الكويت
2.5	34.4	15.6	19.8	14.2	10.2	6.3	-3.0	5.5	12.0		باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
2.5	19.5	20.1	7.2	22.3	15.6	10.7	3.8	4.1	4.6		الأردن
-0.7	12.3	11.6	9.3	8.9	22.8	7.8	2.8	-3.5	6.3		تونس
-7.8	42.3	23.1	15.5	5.0	14.7	11.5	-1.9	0.3	10.5		الجزائر
-18.4	36.5	41.1	35.3	46.8	42.1	16.1	39.0	14.0	52.2		السودان
9.3	56.8	8.2	12.6	-1.6	-8.7	6.0	4.9	-0.5	12.4		لبنان
23.8	30.8	6.7	40.1	9.3	-0.5	-1.6	-9.1	15.2	14.0		مصر
-4.4	36.6	16.9	-2.6	30.7	22.9	11.3	-7.9	-0.1	4.8		المغرب
-10.0	29.2	3.0	24.5	18.1	4.7	41.4	9.2	31.6	10.5		موريتانيا
-22.0	37.4	21.2	24.5	32.2	13.6	14.5	7.3	-0.6	43.2		اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	5.1	5.5	0.1	-3.2	1.8	-2.8	3.3	11.3	22.7	0.5	إجمالي الدول العربية
	6.2	6.6	2.5	9.3	0.6	-8.1	4.8	10.9	21.6	1.3	دول مجلس التعاون الخليجي
	1.4	-9.5	-6.8	7.8	17.9	-7.2	3.7	6.0	12.4	3.5	الإمارات العربية المتحدة
	-0.8	5.0	2.0	-1.1	3.2	7.7	14.2	4.7	29.3	8.6	البحرين
	6.1	14.3	3.7	28.4	-2.2	-10.8	1.7	11.1	21.0	9.2	المملكة العربية السعودية
	11.3	14.4	-9.6	28.5	-11.5	-7.0	0.4	43.7	27.4	13.6	سلطنة عمان
	7.2	-1.9	-5.7	-0.4	-9.9	-17.4	8.9	10.0	15.3	61.3	قطر
	12.2	10.4	35.4	-33.3	-5.4	2.2	12.9	9.1	46.2	-40.7	الكويت
	2.2	3.0	-4.9	-22.2	3.8	7.0	0.8	12.1	24.7	-0.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	3.5	-2.2	12.5	4.6	-1.5	11.2	-2.4	7.9	20.9	3.5	الأردن
	-4.4	7.1	1.7	-24.8	2.4	-3.6	-10.9	2.5	22.6	1.6	تونس
	-10.8	5.4	-1.2	-31.9	8.4	6.2	-13.3	15.8	49.0	12.9	الجزائر
	-8.0	-62.6	24.4	-7.3	40.4	21.2	-19.5	-23.9	2.7	9.5	السودان
	9.0	17.7	-1.8	9.7	-3.4	35.8	4.1	9.5	1.8	-23.9	لبنان
	10.6	6.8	-15.8	-22.7	5.0	7.5	17.3	16.5	8.1	3.2	مصر
	2.1	9.8	-0.5	-13.1	-3.5	1.0	0.8	9.2	15.0	1.9	المغرب
	4.6	8.0	7.1	-19.1	2.0	6.6	-8.8	17.7	11.6	4.5	موريتانيا
	2.8	73.3	-14.2	-68.8	-23.2	-4.4	1.5	29.9	850.1	-87.2	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (8)

الملحق (10): تطور نسبة الإنفاق العام الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
76.1	72.1	73.2	78.6	77.8	81.0	81.8	82.6	83.2	81.2	80.6	إجمالي الدول العربية
76.6	70.2	74.0	79.6	78.8	84.6	85.0	86.9	85.1	84.4	81.7	دول مجلس التعاون الخليجي
91.1	66.1	76.0	82.5	80.7	84.1	81.8	88.9	80.7	84.7	77.6	الإمارات العربية المتحدة
78.6	72.9	42.2	37.1	37.4	74.8	76.0	78.2	63.0	56.6	68.4	البحرين
69.8	74.8	74.5	82.0	82.0	86.8	87.0	87.3	87.6	92.2	90.9	المملكة العربية السعودية
55.2	58.5	65.6	70.7	73.2	69.9	74.2	77.4	76.5	48.3	49.4	سلطنة عمان
65.7	64.7	60.7	74.1	64.5	78.3	80.6	80.5	84.8	91.2	88.7	قطر
87.2	70.1	89.7	88.2	88.6	88.9	90.2	90.9	92.5	69.2	67.5	الكويت
75.2	74.8	72.0	76.9	76.2	75.5	77.0	76.3	80.3	76.4	79.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
76.0	82.4	82.6	80.6	83.1	76.2	82.3	83.5	84.7	85.7	81.8	الأردن
74.3	78.9	81.4	83.6	81.4	79.5	75.8	78.9	74.9	78.3	78.6	تونس
52.5	51.4	51.8	57.7	60.5	65.7	65.2	61.7	73.3	72.6	80.1	الجزائر
86.1	86.4	81.9	80.6	78.5	71.9	76.5	77.8	82.1	85.2	86.8	السودان
96.5	100.0	70.7	71.5	76.5	74.7	81.7	80.5	86.5	72.9	86.6	لبنان
86.9	87.8	83.7	92.5	85.1	83.2	85.1	84.5	84.1	78.7	76.5	مسر
83.6	85.4	79.2	79.4	83.2	79.3	81.8	78.1	81.3	75.3	78.8	المغرب
81.8	73.0	73.1	76.4	76.2	71.1	72.0	64.8	68.9	57.9	75.8	موريتانيا
81.0	84.0	77.8	75.7	73.1	71.3	69.0	76.5	77.8	77.4	79.3	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	82.6	81.0	79.9	80.0	73.4	73.5	76.8	77.7	75.5	73.2	إجمالي الدول العربية
	82.6	80.5	79.6	79.7	69.0	69.2	74.4	76.3	73.9	73.9	دول مجلس التعاون الخليجي
	83.9	83.9	88.9	87.4	87.1	87.7	87.7	87.7	86.7	79.6	الإمارات العربية المتحدة
	93.0	91.1	90.0	88.4	87.6	86.3	84.9	76.4	83.5	70.0	البحرين
	83.6	80.1	77.7	83.8	57.1	57.1	66.7	70.0	66.6	69.6	المملكة العربية السعودية
	82.1	77.1	72.0	72.2	52.9	58.5	63.0	64.7	56.8	60.2	سلطنة عمان
	60.0	59.7	57.7	63.4	67.8	71.3	70.7	74.9	73.7	73.3	قطر
	93.4	94.3	93.2	66.5	90.8	91.3	90.6	89.4	88.6	88.4	الكويت
	82.4	82.2	80.8	80.6	81.5	81.3	81.6	80.4	78.6	72.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	91.6	88.9	95.2	86.9	86.2	86.3	85.6	90.2	84.8	83.7	الأردن
	81.2	81.3	78.3	77.5	78.8	81.2	81.8	85.0	80.7	78.6	تونس
	62.6	65.4	64.5	62.8	66.0	65.1	67.9	67.1	64.8	59.5	الجزائر
	98.3	99.5	94.3	90.1	87.4	88.5	89.0	92.1	88.8	89.1	السودان
	96.1	97.0	97.4	94.0	94.5	94.7	71.2	69.6	72.7	83.0	لبنان
	94.2	93.3	88.8	91.5	92.5	91.1	93.0	92.5	90.6	86.8	مسر
	78.0	78.4	77.5	78.0	79.3	81.6	81.2	82.0	80.2	70.5	المغرب
	67.6	63.9	66.1	64.9	61.3	61.9	61.2	68.2	73.8	72.2	موريتانيا
	97.3	97.4	97.2	97.2	97.6	94.9	91.8	88.7	91.9	9.0	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحقين (1) و(8)

الملحق (11): تطور الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
27.5	19.9	20.9	20.7	20.8	22.4	23.5	25.1	26.0	24.1	23.3	إجمالي الدول العربية
28.7	17.4	20.0	19.6	20.1	22.7	24.4	26.7	27.8	25.3	25.0	دول مجلس التعاون الخليجي
27.5	14.6	12.8	12.7	12.7	14.9	15.9	19.1	20.3	18.6	18.6	الإمارات العربية المتحدة
19.6	16.1	16.3	15.8	17.1	17.5	19.7	20.6	19.4	16.9	22.6	البحرين
25.9	19.9	22.3	22.8	23.1	25.5	27.6	29.0	32.4	30.5	27.6	المملكة العربية السعودية
22.7	18.9	23.8	23.7	23.5	28.0	28.1	29.4	29.2	17.1	18.6	سلطنة عمان
21.2	13.8	18.0	22.4	20.2	24.5	25.4	26.0	27.2	25.0	34.2	قطر
55.1	16.5	28.3	20.5	23.7	28.0	31.1	37.2	27.6	24.0	29.7	الكويت
25.5	24.7	22.5	22.9	22.0	21.8	22.0	22.7	23.5	22.3	21.1	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
27.2	28.7	30.9	29.2	32.6	29.4	28.5	27.3	28.1	28.7	28.4	الأردن
23.6	23.1	23.7	24.0	23.4	22.2	20.6	22.6	23.1	24.6	21.6	تونس
23.1	20.1	17.9	16.7	16.4	18.9	20.8	22.3	23.5	23.5	23.9	الجزائر
17.9	21.3	18.6	16.9	16.8	14.2	12.1	12.5	10.1	9.5	7.2	السودان
31.3	34.9	26.1	27.2	24.7	25.5	29.1	28.8	29.8	30.6	27.0	لبنان
29.5	27.6	26.4	30.0	25.6	26.7	25.5	24.5	24.2	20.6	19.9	مصر
23.0	24.1	20.7	20.4	23.0	18.4	17.2	19.0	22.1	22.5	20.0	المغرب
19.4	19.9	18.2	19.5	21.8	22.0	24.7	20.6	19.3	14.7	12.2	موريتانيا
29.0	34.7	31.4	29.4	26.9	24.5	25.4	24.5	24.7	25.4	22.4	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	26.6	25.7	26.7	26.8	26.7	23.4	24.7	24.6	24.1	23.6	إجمالي الدول العربية
	28.2	26.3	27.9	29.2	26.1	22.0	24.3	23.8	23.5	24.4	دول مجلس التعاون الخليجي
	21.4	21.0	25.4	29.5	27.2	20.5	22.8	22.9	23.1	24.9	الإمارات العربية المتحدة
	22.9	23.6	23.9	25.8	27.0	24.4	23.0	21.5	21.7	19.0	البحرين
	29.5	28.0	28.0	28.8	22.1	19.6	22.2	22.2	21.9	23.0	المملكة العربية السعودية
	36.5	31.4	31.0	37.0	27.0	26.3	29.0	29.8	23.4	21.2	سلطنة عمان
	19.3	17.2	20.0	22.5	20.8	18.5	23.2	22.7	22.9	26.7	قطر
	50.1	42.7	45.1	36.7	52.8	39.1	35.8	31.7	32.8	30.0	الكويت
	23.5	24.4	24.2	22.7	27.6	25.8	25.4	26.2	25.1	22.3	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	25.0	25.0	26.5	24.5	24.9	26.5	25.4	28.2	28.1	25.3	الأردن
	23.3	23.7	22.2	20.7	26.7	23.7	25.3	29.1	28.0	23.7	تونس
	22.7	24.9	24.3	26.2	37.3	26.5	25.5	29.5	26.6	22.2	الجزائر
	14.5	14.5	28.6	20.0	11.5	9.7	9.1	11.9	15.9	15.8	السودان
	33.8	29.3	25.8	27.2	27.0	28.8	21.9	21.6	21.2	22.0	لبنان
	24.3	26.7	26.5	22.3	28.8	29.9	29.4	25.9	26.3	26.3	مصر
	21.7	21.5	21.1	22.5	26.6	25.3	25.7	27.8	24.7	23.3	المغرب
	12.5	12.9	12.4	12.3	20.0	17.6	15.6	18.7	16.0	17.1	موريتانيا
	18.1	16.9	8.6	8.6	22.7	25.8	28.8	32.4	27.0	3.0	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (8) إضافة إلى معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)



الملحق (12): هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

نطاقات الخدمات العامة											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
20.1	21.7	21.5	22.4	21.6	21.7	22.2	19.1	19.6	18.6	16.6	مجموع الدول العربية
2.7	2.2	2.1	2.2	2.3	2.5	2.4	3.0	2.4	2.3	4.8	الأردن
48.5	57.7	23.0	23.0	23.0	23.0	23.0	23.0	22.8	22.8	22.8	الإمارات العربية المتحدة
9.3	9.7	13.1	13.0	21.0	21.0	21.0	20.0	20.7	30.7	19.4	البحرين
6.2	6.0	6.0	8.0	7.0	8.0	8.0	8.0	7.6	7.6	7.7	كويت
11.1	16.8	17.0	18.0	17.0	17.0	18.0	18.0	17.5	17.5	17.5	الجزائر
17.3	20.5	21.1	20.0	20.0	20.0	20.0	19.0	16.7	9.7	31.1	المملكة العربية السعودية
8.8	12.9	...	15.0	15.0	15.0	15.0	15.0	15.1	15.1	15.1	السودان
7.2	8.1	8.5	7.0	7.0	7.0	7.0	8.0	7.4	7.3	7.4	سلطنة عمان
66.6	57.8	63.3	69.1	60.0	58.4	55.3	11.0	10.7	10.8	10.8	قطر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الكويت
44.5	42.9	46.0	61.0	51.0	55.0	62.0	61.0	64.1	56.8	16.3	لبنان
24.6	27.1	31.7	27.0	34.0	33.0	32.0	32.0	41.2	39.4	42.6	مصر
4.9	10.8	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	12.8	12.9	12.9	المغرب
13.4	13.0	13.0	13.0	13.0	10.0	13.0	13.0	12.5	12.5	10.2	موريتانيا
16.4	18.5	22.0	24.4	19.6	21.0	21.0	24.0	22.3	14.6	13.6	اليمن
	<b>2019</b>	<b>2018</b>	<b>2017</b>	<b>2016</b>	<b>2015</b>	<b>2014</b>	<b>2013</b>	<b>2012</b>	<b>2011</b>	<b>2010</b>	
	16.0	15.0	17.8	17.7	20.9	20.9	18.9	20.5	22.2	32.3	مجموع الدول العربية
	4.7	5.0	2.0	1.9	2.1	1.1	1.9	1.6	1.5	2.0	الأردن
	...	...	45.2	44.4	...	...	...	45.4	41.9	44.1	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	14.2	15.0	11.6	11.0	10.3	10.9	البحرين
	9.5	8.0	5.1	6.1	6.1	6.4	7.4	7.4	6.3	6.5	كويت
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	8.0	7.1	...	...	...	...	20.7	20.7	20.7	17.0	المملكة العربية السعودية
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
	...	...	6.1	6.1	...	...	...	12.9	7.0	8.8	سلطنة عمان
	...	...	...	...	64.2	69.7	65.6	68.1	66.9	70.7	قطر
	...	...	...	21.3	18.9	17.5	17.4	16.2	21.9	...	الكويت
	...	16.1	17.3	13.4	14.2	12.5	13.4	13.7	45.9	45.9	لبنان
	47.6	38.9	38.7	37.8	30.1	31.9	32.2	30.7	30.8	30.8	مصر
	...	...	...	...	...	...	6.0	5.0	5.0	5.0	المغرب
	10.4	...	10.2	10.2	10.2	12.0	13.0	13.0	13.0	13.0	موريتانيا
	...	...	...	...	28.3	21.8	...	...	17.0	133.1	اليمن

(...) غير متوفر.

تابع" الملحق (12): هيكل التوظيف للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

نفقات الأمن والدفاع											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
25.3	21.7	24.7	23.8	24.2	24.6	25.2	26.1	25.9	25.9	25.6	مجموع الدول العربية
35.2	32.9	29.4	24.8	23.4	26.5	29.2	28.0	26.6	27.0	28.1	الأردن
9.3	9.7	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	الإمارات العربية المتحدة
31.9	31.3	31.2	32.7	34.0	34.0	34.0	34.0	34.4	34.1	31.2	البحرين
11.1	11.3	11.2	14.0	14.0	14.0	14.0	14.0	13.8	13.9	13.9	عُمان
33.6	21.5	21.5	22.0	21.0	21.0	23.0	22.0	22.3	22.3	22.3	الجزائر
33.9	34.9	34.9	38.0	38.0	38.0	35.0	35.0	31.0	39.6	29.6	المملكة العربية السعودية
41.9	21.3	...	15.0	15.0	15.0	15.0	15.0	14.5	14.5	14.5	السودان
42.3	40.2	44.4	45.0	48.0	47.0	47.0	44.0	44.1	39.9	39.3	سلطنة عمان
11.6	11.4	12.2	9.3	11.9	11.9	16.5	32.0	32.1	32.3	32.3	قطر
12.5	...	25.4	31.0	30.0	31.0	31.0	30.0	32.7	33.2	32.9	الكويت
11.7	12.4	12.5	14.0	13.0	13.0	13.0	14.0	15.4	13.4	16.5	لبنان
31.2	12.7	14.0	13.0	16.0	17.0	18.0	19.0	18.1	18.9	19.0	مصر
19.6	23.1	25.0	25.0	25.0	25.0	25.0	25.0	25.3	25.3	25.3	المغرب
26.5	20.0	29.0	20.0	20.0	20.0	20.0	20.0	19.7	19.7	20.2	موريتانيا
26.5	21.1	25.7	23.6	23.0	26.0	27.0	29.0	29.0	23.8	29.5	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	21.1	22.2	18.3	13.9	20.5	19.5	20.7	19.4	21.4	35.6	مجموع الدول العربية
	30.3	30.2	27.5	26.0	25.1	28.6	29.4	28.3	31.3	35.8	الأردن
	...	...	13.3	13.1	...	...	...	9.2	9.2	15.1	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	26.4	27.8	31.2	31.6	30.8	29.6	البحرين
	14.8	14.0	26.8	14.0	14.0	13.0	14.0	12.0	11.0	10.9	عُمان
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	28.0	32.9	...	...	...	...	32.7	32.7	32.7	31.4	المملكة العربية السعودية
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
	...	...	8.5	1.5	43.9	44.2	...	21.7	43.3	40.8	سلطنة عمان
	...	...	...	...	19.8	14.3	10.2	11.6	12.0	9.4	قطر
	...	...	...	9.5	7.9	8.4	8.8	8.6	7.8	...	الكويت
	...	18.2	19.2	13.9	14.9	13.0	18.5	13.9	13.8	13.8	لبنان
	10.2	15.7	12.0	12.3	12.0	10.7	10.6	11.6	12.5	12.6	مصر
	...	...	...	...	...	...	31.1	31.1	31.1	31.1	المغرب
	22.3	...	21.0	21.0	21.0	20.0	20.0	20.0	20.0	20.0	موريتانيا
	...	...	...	...	19.7	15.1	...	...	23.0	176.1	اليمن

(...) غير متوفر.

تابع" الملحق (12): هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

نفقات الخدمات الاجتماعية											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
34.8	33.6	32.6	33.3	31.6	31.8	32.0	33.4	32.5	32.1	32.5	مجموع الدول العربية
45.1	49.7	44.7	51.2	51.5	55.0	48.8	49.0	50.6	50.0	46.3	الأردن
18.3	22.9	10.9	11.0	11.0	11.0	11.0	11.0	10.9	10.9	10.9	الإمارات العربية المتحدة
59.8	42.7	40.4	41.7	28.0	28.0	28.0	28.0	28.3	26.1	29.4	البحرين
56.5	55.3	55.3	52.0	51.0	51.0	52.0	52.0	51.6	51.8	50.8	كوتوك
36.9	40.0	41.3	43.0	41.0	40.0	43.0	43.0	42.8	42.8	42.8	الجزائر
35.6	33.9	33.5	34.0	34.0	34.0	35.0	39.0	37.8	38.6	29.4	المملكة العربية السعودية
10.4	21.0	...	37.0	36.0	36.0	38.0	38.0	37.7	37.8	36.4	السودان
41.8	39.1	37.6	39.0	36.0	32.0	33.0	34.0	31.7	26.5	33.5	سلطنة عمان
14.2	14.7	15.7	9.8	13.4	9.8	9.7	25.0	24.4	25.1	25.1	قطر
...	...	29.1	29.0	28.0	31.0	32.0	31.0	33.1	33.2	33.2	الكويت
14.0	11.8	16.2	14.0	15.0	15.0	15.0	14.0	13.6	14.7	24.7	لبنان
58.3	55.3	49.3	56.0	46.0	44.0	45.0	44.0	33.9	35.0	33.2	مصر
36.2	31.6	27.0	27.0	27.0	27.0	27.0	27.0	27.1	27.1	27.1	المغرب
33.4	34.0	34.0	34.0	34.0	36.0	34.0	34.0	33.7	33.7	35.7	موريتانيا
26.5	18.3	20.9	21.3	22.5	27.0	29.0	32.0	30.7	27.6	29.5	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	41.5	39.3	37.0	38.0	36.2	35.9	37.9	35.9	37.9	75.5	مجموع الدول العربية
	44.2	43.2	42.5	43.0	42.6	49.1	52.1	56.8	55.1	47.3	الأردن
	...	...	28.3	27.8	...	...	...	30.3	27.7	25.1	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	42.0	41.1	40.5	43.4	42.5	42.5	البحرين
	53.1	55.0	...	52.0	52.0	51.4	50.4	52.4	56.2	59.1	كوتوك
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	36.5	35.6	...	...	...	...	38.0	36.0	36.0	37.6	المملكة العربية السعودية
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
	...	...	39.1	39.0	...	...	...	31.9	42.1	42.4	سلطنة عمان
	...	...	...	...	10.1	10.8	16.8	14.9	13.5	14.2	قطر
	...	...	42.1	41.0	40.8	41.4	38.1	29.4	31.9	...	الكويت
	...	22.1	22.3	16.8	20.1	19.1	15.4	10.3	12.1	12.1	لبنان
	35.6	40.7	45.9	46.2	54.0	53.7	53.5	53.4	52.2	51.1	مصر
	...	...	...	...	...	...	38.4	37.4	37.4	37.4	المغرب
	38.1	...	38.5	38.5	38.5	37.0	36.0	34.0	34.0	34.0	موريتانيا
	...	...	...	...	25.5	19.6	...	...	52.0	503.6	اليمن

(...) غير متوفر.

تابع" الملحق (12): هيكل التوظيف للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

نفقات الشؤون الاقتصادية											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
14.6	14.9	13.0	10.8	11.7	31.9	11.3	11.3	11.6	12.1	12.4	مجموع الدول العربية
9.7	9.8	11.8	11.5	10.8	49.6	14.0	16.0	16.5	17.9	19.3	الأردن
22.8	24.4	14.6	14.0	14.0	14.4	14.0	14.0	14.3	14.3	14.3	الإمارات العربية المتحدة
18.7	15.9	14.5	9.0	9.0	26.8	9.0	9.0	8.8	8.5	15.7	البحرين
19.6	19.2	19.2	11.7	20.0	55.3	20.0	20.0	20.0	20.1	20.0	تونس
13.0	2.5	2.2	2.0	2.0	40.0	2.0	2.0	2.3	2.3	2.3	الجزائر
8.0	6.9	6.6	6.0	6.0	33.9	6.0	5.0	5.3	6.0	5.7	المملكة العربية السعودية
19.2	23.1	...	9.0	9.0	21.0	9.0	9.0	9.1	9.1	9.1	السودان
2.1	4.0	1.9	4.0	4.0	39.1	8.0	9.0	8.7	9.5	10.1	سلطنة عمان
2.9	2.5	2.8	3.0	5.9	16.7	7.1	14.0	14.3	14.4	14.4	قطر
...	...	21.1	20.0	17.0	27.1	15.0	14.0	14.3	10.5	9.9	الكويت
19.5	21.3	17.8	4.0	6.0	11.8	4.0	4.0	3.2	5.1	15.1	لبنان
5.0	4.6	4.7	4.0	4.0	55.3	5.0	5.0	6.8	6.7	5.3	مصر
6.0	3.6	4.0	4.0	4.0	31.6	4.0	4.0	4.1	4.1	4.1	المغرب
27.6	28.1	29.0	29.0	29.0	34.0	29.0	29.0	28.5	28.5	28.4	موريتانيا
30.5	42.0	31.3	30.5	34.7	21.3	23.0	15.0	17.8	24.9	12.1	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	15.7	14.7	13.3	12.2	15.0	15.1	14.7	13.2	14.3	13.4	مجموع الدول العربية
	7.1	6.9	4.6	4.6	4.8	7.1	4.5	3.8	4.6	6.5	الأردن
	...	...	12.7	12.5	...	...	...	13.2	15.2	14.1	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	16.5	15.5	16.5	10.6	16.2	16.7	البحرين
	21.9	23.0	...	...	24.0	23.2	22.2	23.2	19.6	17.5	تونس
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	15.6	14.3	...	...	...	...	9.0	9.0	9.0	8.5	المملكة العربية السعودية
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
	...	...	2.1	2.1	...	...	...	1.5	1.8	2.3	سلطنة عمان
	...	...	...	...	2.7	1.7	1.7	1.6	3.7	3.5	قطر
	...	...	17.9	19.1	23.7	23.5	25.8	26.3	28.8	...	الكويت
	...	24.5	23.4	14.9	24.3	27.5	41.5	31.1	19.3	19.3	لبنان
	5.4	4.7	3.2	3.2	3.0	3.5	3.5	4.0	4.4	5.1	مصر
	...	...	...	...	...	...	4.8	4.9	4.9	4.9	المغرب
	28.5	...	29.0	29.0	29.0	28.0	27.0	27.0	27.0	27.0	موريتانيا
	...	...	...	...	7.2	5.5	5.2	14.8	30.8	35.8	اليمن

(...) غير متوفر .

تابع" الملحق (12): هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

النفقات الأخرى											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
6.8	9.5	10.5	10.3	11.9	11.9	11.4	12.6	13.5	13.5	15.0	مجموع الدول العربية
7.3	5.5	11.9	10.3	12.3	4.7	5.6	5.0	3.9	2.9	1.6	الأردن
1.2	16.7	22.1	22.0	22.0	22.0	22.0	21.0	22.1	22.1	22.1	الإمارات العربية المتحدة
0.3	0.3	0.8	1.0	8.0	8.0	8.0	9.0	7.9	0.8	4.4	البحرين
6.6	8.2	8.2	7.0	9.0	7.0	7.0	7.0	6.9	6.6	7.6	تونس
5.4	19.2	18.1	15.0	18.0	20.0	14.0	15.0	15.1	15.0	15.0	الجزائر
5.2	3.8	3.9	1.0	1.0	1.0	4.0	2.0	9.2	6.2	4.2	المملكة العربية السعودية
19.7	21.7	...	24.0	25.0	25.0	24.0	24.0	23.6	23.5	24.9	السودان
...	8.6	7.6	6.0	5.0	5.0	5.0	5.0	8.2	16.7	9.8	سلطنة عمان
4.7	1.7	3.4	4.3	1.8	1.5	2.9	18.0	18.6	17.5	17.5	قطر
...	...	26.2	20.0	25.0	23.0	22.0	26.0	19.9	23.1	24.0	الكويت
9.5	11.6	7.5	7.0	15.0	12.0	7.0	7.0	3.8	10.0	27.4	لبنان
0.3	0.3	0.4	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	...	...	...	مصر
21.7	30.9	31.0	31.0	31.0	31.0	31.0	31.0	30.7	30.6	30.6	المغرب
6.0	4.9	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	5.5	5.5	5.5	موريتانيا
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	...	...	...	...	9.1	15.3	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	5.6	11.0	12.4	12.3	7.0	6.2	9.2	7.9	6.1	5.6	مجموع الدول العربية
	13.7	14.6	10.5	12.1	13.8	13.7	12.2	9.5	7.5	8.4	الأردن
	...	...	2.1	2.1	...	...	...	1.9	4.5	1.6	الإمارات العربية المتحدة
	...	...	...	...	0.9	0.6	0.2	0.3	0.3	0.3	البحرين
	0.7	...	1.1	3.9	3.9	6.0	6.0	...	6.9	6.0	تونس
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الجزائر
	11.9	10.1	...	...	...	...	1.4	1.6	1.6	5.5	المملكة العربية السعودية
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
	...	...	44.2	51.3	...	...	...	...	...	...	سلطنة عمان
	...	...	...	...	4.1	3.6	5.8	3.8	3.8	2.2	قطر
	...	...	21.6	11.0	8.8	9.3	10.4	9.5	9.6	...	الكويت
	...	19.1	17.8	16.4	26.5	17.2	37.9	31.0	8.9	8.9	لبنان
	1.2	0.3	0.2	0.2	0.9	0.2	0.2	0.0	0.2	0.4	مصر
	...	...	...	...	...	...	20.6	21.6	21.6	21.6	المغرب
	0.7	...	1.3	1.3	1.3	3.0	5.0	6.0	6.0	6.0	موريتانيا
	...	...	...	...	2.8	2.2	1.9	1.9	1.9	0.9	اليمن

(...) غير متوفر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر التالي:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الملاحق الإحصائية) للسنوات الممتدة من 2005 إلى غاية 2020.



الملحق (13): تطور العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-60.3	247.8	77.0	120.1	77.9	27.7	1.4	-23.1	-17.0	1.5	-30.7	إجمالي الدول العربية
-23.2	251.5	89.9	121.5	80.8	39.1	11.8	-10.5	-9.1	6.5	-24.1	دول مجلس التعاون الخليجي
-21.6	51.8	18.8	20.5	10.7	-0.4	-3.7	-8.0	-7.3	-2.6	-8.0	الإمارات العربية المتحدة
-1.2	1.5	-3.1	-3.1	-3.0	0.3	0.1	0.1	-0.2	0.1	-0.5	البحرين
-23.1	154.9	47.1	74.8	58.1	28.6	9.6	-6.3	-7.2	6.1	-9.7	المملكة العربية السعودية
-2.3	0.2	0.1	0.5	1.8	0.6	0.4	0.2	-0.8	-1.0	-1.2	سلطنة عمان
15.0	9.8	8.7	5.2	4.1	5.2	1.0	1.6	0.6	-0.1	-0.6	قطر
10.1	33.3	18.3	23.7	9.1	4.8	4.3	1.9	5.8	4.0	-4.1	الكويت
-37.1	-3.7	-12.9	-1.4	-2.9	-11.3	-10.4	-12.7	-7.9	-5.1	-6.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
-2.1	-0.5	-1.4	-1.1	-1.4	-1.5	-1.1	-0.8	-0.7	-0.4	-0.6	الأرين
-1.2	-0.3	-0.8	-0.5	-0.8	-0.7	-0.7	-0.4	-0.6	-0.4	-0.5	تونس
-9.8	13.6	6.5	14.9	13.9	4.1	3.2	0.3	2.3	6.0	-0.3	الجزائر
-2.5	-0.8	-1.4	-1.3	-0.7	-0.3	-0.1	-0.6	-0.2	-0.1	-0.1	السودان
-3.4	-3.3	-3.3	-3.4	-2.0	-2.2	-2.7	-3.0	-3.0	-4.1	-2.2	لبنان
-13.0	-11.1	-10.3	-9.1	-9.1	-8.7	-6.3	-6.5	-6.3	-4.4	-3.1	مصر
-2.5	0.1	-0.5	-1.0	-2.3	-1.6	-1.8	-1.5	0.5	-2.1	0.3	المغرب
-0.1	-0.2	-0.1	0.03	-0.2	-0.1	-0.2	-0.05	-0.1	-0.05	-0.1	موريتانيا
-2.6	-1.1	-1.6	0.2	-0.4	-0.4	-0.6	-0.1	0.2	0.6	-0.05	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	-74.1	-73.7	-150.1	-209.2	-215.3	40.3	81.9	121.3	55.5	-8.8	إجمالي الدول العربية
	-26.3	-21.8	-101.9	-142.1	-134.7	103.8	140.9	178.1	96.8	22.8	دول مجلس التعاون الخليجي
	23.1	24.4	-0.8	-11.5	-6.6	18.7	9.3	5.2	4.3	-18.8	الإمارات العربية المتحدة
	-1.8	-2.4	-3.6	-4.4	-4.0	-1.2	-1.1	-0.6	-0.1	-1.2	البحرين
	-36.8	-33.3	-63.6	-83.0	-89.6	18.1	58.8	99.5	77.6	23.2	المملكة العربية السعودية
	-6.9	-3.9	-7.8	-13.8	-17.8	-0.9	-0.2	-0.2	-0.3	-0.1	سلطنة عمان
	0.4	4.2	-11.0	-14.2	-1.0	36.9	28.9	26.2	-3.2	-2.7	قطر
	-4.3	-10.8	-15.2	-15.3	-15.8	32.3	45.2	48.0	18.6	22.4	الكويت
	-47.8	-52.0	-48.3	-67.1	-80.6	-63.6	-59.0	-56.7	-41.3	-31.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	-2.0	-1.0	-1.1	-1.3	-1.2	-0.7	-1.8	-2.5	-2.0	-1.5	الأرين
	-0.2	-1.5	-1.3	-0.8	-4.6	-1.7	-2.1	-1.1	-1.3	-0.5	تونس
	-8.2	-10.9	-9.3	-20.9	-35.1	-14.0	-3.2	-10.1	-2.6	-1.0	الجزائر
	-1.0	-1.0	-2.1	-1.8	-3.7	-0.9	-1.2	-2.6	-3.5	1.1	السودان
	-7.7	-5.6	-3.3	-4.9	-3.9	-3.0	-4.2	-4.0	-2.4	-2.1	لبنان
	-21.9	-25.0	-25.7	-32.3	-18.4	-36.0	-37.1	-27.7	-23.1	-17.7	مصر
	-4.6	-4.8	-4.3	-4.6	-9.4	-5.4	-6.6	-7.0	-4.4	-7.8	المغرب
	0.3	0.2	0.1	0.1	-0.4	-0.5	-0.05	0.1	0.02	-0.1	موريتانيا
	-2.6	-2.4	-1.3	-0.4	-3.9	-1.4	-2.8	-1.7	-2.0	-2.0	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مصادر الملحق (1)

الملحق (14): تطور نسبة العجز أو الفائض الكلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

2009-1999											
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-3.9	13.8	5.4	9.7	7.4	3.2	0.2	-3.5	-2.7	0.2	-5.5	إجمالي الدول العربية
-2.4	21.2	9.6	14.9	11.9	7.3	2.7	-2.7	-2.5	1.7	-7.7	دول مجلس التعاون الخليجي
-8.5	16.4	7.3	9.2	6.0	-0.3	-2.9	-7.3	-7.1	-2.5	-9.5	الإمارات العربية المتحدة
-5.2	5.7	-14.1	-16.6	-18.5	2.5	1.1	1.0	-2.0	1.4	-6.9	البحرين
-5.4	29.8	11.3	19.8	17.7	11.0	4.4	-3.3	-3.9	3.2	-6.0	المملكة العربية السعودية
-4.8	0.3	0.2	1.3	5.7	2.4	1.8	0.9	-4.3	-4.9	-7.8	سلطنة عمان
15.3	8.5	10.9	8.5	9.2	16.4	4.3	8.1	3.5	-0.6	-4.7	قطر
9.5	22.6	16.0	23.3	11.2	8.1	9.1	5.1	16.6	10.6	-13.6	كويت
-6.1	-0.6	-2.6	-0.3	-0.8	-3.5	-3.6	-4.8	-3.0	-1.9	-2.7	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
-8.9	-2.2	-7.9	-7.0	-10.9	-12.8	-11.1	-8.0	-7.5	-5.0	-7.3	الأردن
-2.7	-0.7	-2.0	-1.6	-2.6	-2.3	-2.7	-1.8	-2.8	-2.1	-2.2	تونس
-7.1	7.9	4.8	12.7	13.5	4.8	4.7	0.5	4.3	10.9	-0.6	الجزائر
-4.7	-1.5	-3.1	-3.6	-2.6	-1.4	-0.7	-3.9	-1.6	-0.6	-0.8	السودان
-9.7	-11.4	-13.3	-15.8	-9.2	-10.3	-13.7	-15.6	-17.0	-23.8	-12.7	لبنان
-6.9	-6.8	-7.9	-8.5	-10.1	-11.1	-7.6	-7.4	-6.5	-4.4	-3.4	مصر
-2.7	0.2	-0.7	-1.5	-3.8	-2.6	-3.4	-3.6	1.2	-5.5	0.7	المغرب
-3.0	-6.2	-3.3	1.0	-7.8	-6.5	-9.9	-3.7	-9.0	-3.8	-3.9	موريتانيا
-10.2	-4.2	-7.5	0.8	-2.2	-2.9	-4.8	-0.9	2.5	6.0	-0.6	اليمن
2019-2010											
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
-3.0	-3.1	-6.9	-9.6	-9.5	1.6	3.3	5.1	2.5	-0.5	إجمالي الدول العربية	
-1.6	-1.3	-7.0	-10.4	-9.7	6.3	8.7	11.3	6.7	2.0	دول مجلس التعاون الخليجي	
5.5	5.8	-0.2	-3.2	-1.8	4.6	2.4	1.4	1.2	-6.5	الإمارات العربية المتحدة	
-4.7	-6.3	-10.0	-13.7	-12.9	-3.6	-3.3	-1.9	-0.3	-4.7	البحرين	
-4.6	-4.2	-9.2	-12.9	-13.7	2.4	7.9	13.5	11.6	4.4	المملكة العربية السعودية	
-9.0	-4.9	-11.1	-21.0	-25.4	-1.2	-0.3	-0.3	-0.4	-0.2	سلطنة عمان	
0.2	2.3	-6.8	-9.3	-0.6	17.9	14.6	14.0	-1.9	-2.1	قطر	
-3.2	-7.6	-12.6	-14.0	-13.9	19.9	26.0	27.6	12.1	19.4	كويت	
-6.1	-7.0	-6.6	-8.2	-9.3	-7.1	-7.0	-7.0	-5.5	-4.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي	
-4.4	-2.4	-2.6	-3.3	-3.3	-2.0	-5.5	-8.1	-6.8	-5.6	الأردن	
-0.4	-3.8	-3.2	-1.9	-10.6	-3.5	-4.5	-2.5	-2.9	-1.0	تونس	
-4.8	-6.2	-5.5	-13.1	-21.3	-6.5	-1.5	-4.8	-1.3	-0.6	الجزائر	
-3.3	-2.9	-4.7	-3.6	-3.8	-1.1	-1.6	-3.8	-5.2	1.6	السودان	
-14.8	-10.2	-6.2	-9.6	-8.3	-6.6	-9.5	-9.3	-5.9	-5.5	لبنان	
-7.2	-10.0	-10.9	-9.7	-5.5	-11.8	-12.9	-9.9	-9.8	-8.1	مصر	
-3.8	-4.1	-3.9	-4.5	-9.4	-4.9	-6.2	-7.1	-4.4	-8.3	المغرب	
3.7	2.4	1.6	1.4	-8.0	-9.9	-0.8	2.1	0.4	-1.6	موريتانيا	
-11.4	-10.2	-5.0	-1.4	-10.2	-3.1	-6.8	-4.9	-6.0	-6.6	اليمن	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق (12) إضافة إلى معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي: <http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)

الملحق (15): تطور معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
3.5	3.5	4.1	3.4	3.5	3.5	3.5	2.4	2.4	2.7	3.8	إجمالي الدول العربية
7.9	8.5	8.7	8.1	7.5	6.7	5.9	4.9	4.1	5.2	3.2	دول مجلس التعاون الخليجي
13.3	16.7	18.2	17.1	15.2	12.4	9.6	8.1	7.7	6.6	6.2	الإمارات العربية المتحدة
8.8	10.3	10.9	10.6	9.7	9.1	8.3	7.3	6.7	4.9	4.0	البحرين
3.6	3.7	4.0	4.2	4.9	5.1	5.0	4.2	3.3	5.5	2.5	المملكة العربية السعودية
8.8	7.7	7.3	6.7	5.0	4.7	4.4	3.4	2.0	0.2	-0.4	سلطنة عمان
17.9	21.1	23.2	22.3	16.7	12.4	8.6	6.4	5.8	4.0	3.5	قطر
8.3	7.2	6.5	5.8	4.6	3.8	3.6	3.2	2.9	5.2	5.6	الكويت
2.3	2.3	3.1	2.4	2.7	2.9	3.0	2.0	2.0	2.3	3.9	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
7.4	4.3	8.2	3.6	3.6	3.2	1.2	1.4	2.1	1.9	1.9	الأردن
0.4	2.1	2.5	2.5	1.2	1.3	1.3	1.3	1.4	1.6	1.6	تونس
1.9	1.9	2.0	2.1	2.3	2.3	2.3	2.4	2.5	2.4	2.5	الجزائر
1.5	1.4	1.5	1.6	2.0	2.1	2.2	2.2	2.1	2.0	1.9	السودان
2.2	1.3	2.3	3.2	4.5	5.2	6.3	5.9	4.5	4.0	3.0	لبنان
2.9	3.0	4.7	3.3	3.8	4.0	4.1	1.8	1.8	2.5	6.3	مصر
1.8	1.3	1.5	1.0	1.4	2.1	2.7	1.4	1.8	2.3	2.6	المغرب
2.9	2.8	2.8	2.8	2.9	2.9	2.9	2.9	3.0	3.5	3.3	موريتانيا
2.7	2.7	2.6	2.4	2.5	2.3	2.1	2.1	2.1	1.8	4.5	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	2.0	1.0	1.2	2.0	2.2	1.5	3.1	2.9	2.8	3.7	إجمالي الدول العربية
	2.3	1.5	2.0	5.2	4.0	4.0	4.8	5.7	6.2	8.0	دول مجلس التعاون الخليجي
	1.2	1.2	1.0	3.1	0.7	0.5	0.8	2.2	4.4	9.9	الإمارات العربية المتحدة
	5.9	6.6	6.3	5.1	2.5	1.5	1.1	1.8	1.8	6.9	البحرين
	2.6	1.3	1.7	4.7	4.8	4.6	5.7	6.8	6.6	5.9	المملكة العربية السعودية
	3.5	0.9	3.4	9.1	8.5	9.9	10.8	10.9	11.1	9.7	سلطنة عمان
	1.9	1.9	2.1	7.1	5.3	6.0	6.8	7.8	8.7	14.8	قطر
	1.8	2.1	3.1	8.4	4.3	5.4	6.2	6.1	5.8	7.9	الكويت
	1.9	0.9	0.9	0.9	1.6	0.7	2.6	2.1	1.8	2.6	باقي الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
	2.6	2.9	3.4	5.8	4.3	4.9	2.8	3.5	4.0	3.7	الأردن
	0.7	0.6	0.7	-0.7	0.8	0.6	0.7	2.6	1.9	2.2	تونس
	1.0	1.0	2.3	3.2	1.3	-3.5	4.0	2.1	2.0	2.5	الجزائر
	3.1	3.0	2.8	7.8	2.7	2.7	2.6	2.4	2.4	2.1	السودان
	1.7	1.6	2.2	10.0	5.0	6.5	7.8	7.6	6.4	4.2	لبنان
	1.7	-1.2	-0.9	-0.6	0.3	0.4	2.4	2.2	1.2	3.0	مصر
	1.4	1.5	-0.3	-4.7	1.3	1.6	1.8	0.4	1.7	1.7	المغرب
	3.1	3.4	3.0	-8.9	3.3	3.3	3.3	3.0	2.9	2.9	موريتانيا
	3.5	3.6	3.8	1.5	4.9	1.7	1.7	1.6	1.5	2.7	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك العالمي المتوفرة على الرابط التالي:

<http://data.worldbank.org/> (تاريخ زيارة الموقع: 2021/01/27)



الملحق (16): تطور القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان في الدول العربية خلال الفترة (1999-2019)

(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
33.2	32.9	32.5	32.0	31.6	31.2	30.8	30.4	30.3	30.2	30.0	إجمالي الدول العربية
44.9	43.7	42.5	41.1	39.9	38.8	37.8	37.0	36.3	35.9	35.1	دول مجلس التعاون الخليجي
69.9	68.6	67.1	65.4	64.0	62.2	60.4	58.8	57.4	56.2	55.6	الإمارات العربية المتحدة
56.4	55.1	53.7	52.3	51.0	49.8	48.6	47.6	46.7	46.0	45.8	البحرين
34.8	34.6	34.2	33.8	33.4	32.7	32.1	31.5	31.1	30.8	29.9	المملكة العربية السعودية
44.2	42.5	40.9	39.3	37.9	37.0	36.3	35.5	34.9	34.7	34.8	سلطنة عمان
73.4	71.3	68.7	65.7	62.8	61.3	60.1	59.1	58.1	57.2	57.2	قطر
51.3	50.5	50.2	50.0	49.9	49.9	49.7	49.2	48.9	49.0	48.5	الكويت
31.1	30.9	30.8	30.4	30.3	30.0	29.7	29.4	29.4	29.3	29.2	بالتى الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
26.8	26.2	26.3	25.4	25.4	25.4	25.2	25.4	25.5	25.4	25.4	الأردن
35.4	35.6	35.3	34.8	34.2	34.1	33.9	33.8	33.6	33.4	33.2	تونس
30.6	30.6	30.5	30.4	30.2	29.9	29.6	29.3	29.0	28.6	28.3	الجزائر
27.1	27.2	27.4	27.6	27.8	27.9	28.0	28.1	28.2	28.4	28.5	السودان
34.7	34.6	34.3	33.8	33.3	32.9	32.6	32.3	31.9	31.7	31.3	لبنان
33.1	32.8	32.4	31.5	31.0	30.5	29.8	29.2	29.2	29.3	29.1	مصر
35.5	35.3	35.3	35.1	35.2	35.1	34.7	34.2	34.1	33.9	33.5	المغرب
29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.3	29.2	موريتانيا
22.8	22.8	22.8	22.8	22.9	23.0	23.1	23.3	23.5	23.6	23.9	اليمن
	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
33.2	33.1	33.4	33.7	33.7	33.7	33.7	34.0	33.8	33.7	33.6	إجمالي الدول العربية
51.0	50.8	51.0	51.2	50.2	49.5	49.0	48.3	47.3	46.4	46.4	دول مجلس التعاون الخليجي
70.0	70.1	70.4	70.6	70.1	70.2	70.4	70.6	70.9	71.2	71.2	الإمارات العربية المتحدة
59.8	59.1	58.2	57.4	56.7	56.8	56.9	56.9	56.9	56.9	57.6	البحرين
42.0	41.6	41.8	41.9	41.2	40.3	39.6	38.5	37.1	35.9	35.9	المملكة العربية السعودية
53.9	53.6	55.0	55.4	54.2	53.0	51.4	49.7	48.0	46.0	46.0	سلطنة عمان
75.0	75.0	75.1	75.5	75.5	74.9	74.5	74.4	74.6	75.3	75.3	قطر
57.7	57.7	57.6	57.3	53.7	53.4	52.9	52.4	52.1	52.2	52.2	الكويت
29.5	29.5	29.9	30.2	30.4	30.6	31.1	31.0	31.1	31.2	31.2	بالتى الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي
26.2	25.9	25.7	25.4	25.0	25.0	24.9	25.5	26.0	26.4	26.4	الأردن
35.2	35.3	35.5	35.7	36.0	36.2	36.4	36.5	36.0	35.8	35.8	تونس
29.5	29.8	30.1	30.0	29.6	29.8	31.5	30.9	30.9	30.8	30.8	الجزائر
29.0	28.9	28.7	28.6	27.3	27.2	27.2	27.1	27.1	27.1	27.1	السودان
35.4	34.8	34.4	34.2	35.7	35.5	35.4	35.2	35.1	34.9	34.9	لبنان
29.7	29.7	30.7	31.7	32.1	32.6	33.2	33.2	33.2	33.5	33.5	مصر
33.1	33.1	33.0	33.5	35.5	35.5	35.5	35.4	35.8	35.6	35.6	المغرب
27.3	27.2	27.0	27.0	29.5	29.4	29.3	29.2	29.2	29.3	29.3	موريتانيا
23.3	23.0	22.7	22.4	22.3	21.8	22.0	22.2	22.5	22.7	22.7	اليمن

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس مصدر الملحق (14)

## الملحق (17): اختبارات جذر الوحدة

### LNGE

#### Level

Panel unit root test: Summary

Series: LNGE

Sample: 1999 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.71978	0.9573	15	285
Breitung t-stat	3.04573	0.9988	15	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.75955	1.0000	15	285
ADF - Fisher Chi-square	7.13364	1.0000	15	285
PP - Fisher Chi-square	15.7170	0.9850	15	300

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity

Series: LNGE

Sample: 1999 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 315

Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	9.23454	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.68917	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

#### 1<sup>st</sup> difference

Panel unit root test: Summary

Series: D(LNGE)

Sample: 1999 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.54158	0.0002	15	270
Breitung t-stat	-4.22166	0.0000	15	255
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.47890	0.0000	15	270
ADF - Fisher Chi-square	83.5567	0.0000	15	270
PP - Fisher Chi-square	185.934	0.0000	15	285

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity  
 Series: D(LNGE)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 300  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	1.94093	0.0261
Heteroscedastic Consistent Z-stat	8.94479	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

## LNGDP

Level

Panel unit root test: Summary

Series: LNGDP

Sample: 1999 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.45468	0.9929	15	285
Breitung t-stat	0.42537	0.6647	15	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.12747	1.0000	15	285
ADF - Fisher Chi-square	12.3701	0.9981	15	285
PP - Fisher Chi-square	6.07783	1.0000	15	300

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity

Series: LNGDP

Sample: 1999 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 315

Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	7.92751	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	6.96733	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

1<sup>st</sup> difference

Panel unit root test: Summary

Series: D(LNGDP)

Sample: 1999 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.10430	0.0010	15	270
Breitung t-stat	-2.43635	0.0074	15	255
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.50117	0.0062	15	270
ADF - Fisher Chi-square	50.5819	0.0108	15	270
PP - Fisher Chi-square	83.0467	0.0000	15	285

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity  
 Series: D(LNGDP)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 300  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	0.02827	0.4887
Heteroscedastic Consistent Z-stat	3.23928	0.0006

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.  
 \*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

## LNPERGE

Level

Panel unit root test: Summary

Series: LNPERGE  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 User-specified lags: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.38066	0.9163	15	285
Breitung t-stat	3.29118	0.9995	15	270
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.22911	1.0000	15	285
ADF - Fisher Chi-square	6.39042	1.0000	15	285
PP - Fisher Chi-square	9.67746	0.9998	15	300

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity

Series: LNPERGE  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 315  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	9.33630	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.87867	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.  
 \*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

1<sup>st</sup> difference

Panel unit root test: Summary

Series: D(LNPERGE)  
 Date: 05/27/21 Time: 23:52  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 User-specified lags: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.75349	0.0001	15	270
Breitung t-stat	-3.63603	0.0001	15	255
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.99909	0.0000	15	270
ADF - Fisher Chi-square	76.9555	0.0000	15	270
PP - Fisher Chi-square	178.897	0.0000	15	285

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity  
 Series: D(LNPERGE)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 300  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	1.40218	0.0804
Heteroscedastic Consistent Z-stat	5.92028	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

## LNPERGDP

### Level

Panel unit root test: Summary

Series: LNPERGDP  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<b>Null: Unit root (assumes common unit root process)</b>				
Levin, Lin & Chu t*	0.31073	0.6220	15	288
Breitung t-stat	-1.29056	0.0984	15	273
<b>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</b>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.17010	0.9992	15	288
ADF - Fisher Chi-square	18.1297	0.9564	15	288
PP - Fisher Chi-square	7.23098	1.0000	15	300

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity

Series: LNPERGDP  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 315  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	7.45294	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.07964	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

### 1<sup>st</sup> difference

Panel unit root test: Summary

Series: D(LNPERGDP)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<b>Null: Unit root (assumes common unit root process)</b>				
Levin, Lin & Chu t*	-7.87493	0.0000	15	281
Breitung t-stat	-4.49094	0.0000	15	266
<b>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</b>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.33488	0.0000	15	281
ADF - Fisher Chi-square	97.6666	0.0000	15	281
PP - Fisher Chi-square	96.6968	0.0000	15	285

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.



Null Hypothesis: Stationarity  
 Series: D(LNPERGDP)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 300  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	2.77967	0.0027
Heteroscedastic Consistent Z-stat	3.31939	0.0005

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

## LNSGE

### Level

Panel unit root test: Summary  
 Series: LNSGE  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 User-specified lags: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<b>Null: Unit root (assumes common unit root process)</b>				
Levin, Lin & Chu t*	1.34614	0.9109	15	285
Breitung t-stat	2.44953	0.9928	15	270
<b>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</b>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.78481	0.9999	15	285
ADF - Fisher Chi-square	8.29745	1.0000	15	285
PP - Fisher Chi-square	18.3261	0.9530	15	300

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity  
 Series: LNSGE  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 315  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	9.10864	0.0000
Heteroscedastic Consistent Z-stat	8.09968	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

### 1<sup>st</sup> difference

Panel unit root test: Summary  
 Series: D(LNSGE)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 User-specified lags: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<b>Null: Unit root (assumes common unit root process)</b>				
Levin, Lin & Chu t*	-4.29377	0.0000	15	270
Breitung t-stat	-3.58385	0.0002	15	255
<b>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</b>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.36994	0.0000	15	270
ADF - Fisher Chi-square	82.1737	0.0000	15	270
PP - Fisher Chi-square	182.399	0.0000	15	285

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity  
 Series: D(LNSGE)  
 Sample: 1999 2019  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 300  
 Cross-sections included: 15

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	1.71081	0.0436
Heteroscedastic Consistent Z-stat	7.53413	0.0000

\* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

## الملحق (18): اختبار السببية لـ Granger

### النموذج (1)

Pairwise Granger Causality Tests  
 Sample: 1999 2019  
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNGE)	270	14.0352	2.E-06
D(LNGE) does not Granger Cause D(LNGDP)		2.72010	0.0677

### النموذج (2)

Pairwise Granger Causality Tests  
 Sample: 1999 2019  
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNPERGDP) does not Granger Cause D(LNPERGE)	270	20.0055	8.E-09
D(LNPERGE) does not Granger Cause D(LNPERGDP)		3.54725	0.0302

### النموذج (3)

Pairwise Granger Causality Tests  
 Sample: 1999 2019  
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNPERGDP) does not Granger Cause D(LNGE)	270	18.1906	4.E-08
D(LNGE) does not Granger Cause D(LNPERGDP)		3.12856	0.0454

### النموذج (4)

Pairwise Granger Causality Tests  
 Sample: 1999 2019  
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNSGE)	270	12.3382	8.E-06
D(LNSGE) does not Granger Cause D(LNGDP)		2.18711	0.1143

## النموذج (5)

Pairwise Granger Causality Tests  
Sample: 1999 2019  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNPERGDP) does not Granger Cause D(LNSGE)	270	20.8049	4.E-09
D(LNSGE) does not Granger Cause D(LNPERGDP)		2.34062	0.0983

## الملحق (19): اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni

### النموذج (1)

Pedroni Residual Cointegration Test  
Series: LNGE LNGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Cross-sections included: 15  
Null Hypothesis: No cointegration  
Trend assumption: Deterministic intercept and trend  
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3  
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	4.703593	0.0000	0.487579	0.3129
Panel rho-Statistic	-1.213468	0.1125	-1.672654	0.0472
Panel PP-Statistic	-2.845802	0.0022	-4.184443	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.879002	0.0001	-5.724366	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.254488	0.3996
Group PP-Statistic	-3.700398	0.0001
Group ADF-Statistic	-4.951372	0.0000

### النموذج (2)

Pedroni Residual Cointegration Test  
Series: LNPERGE LNPERGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Cross-sections included: 15  
Null Hypothesis: No cointegration  
Trend assumption: Deterministic intercept and trend  
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3  
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.311712	0.6224	-0.137709	0.5548
Panel rho-Statistic	-0.342205	0.3661	-1.334280	0.0911
Panel PP-Statistic	-2.458773	0.0070	-3.527048	0.0002
Panel ADF-Statistic	-3.636729	0.0001	-3.907593	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.096620	0.4615
Group PP-Statistic	-3.474828	0.0003
Group ADF-Statistic	-3.829304	0.0001



### النموذج (3)

Pedroni Residual Cointegration Test  
Series: LNGE LNPERGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Cross-sections included: 15  
Null Hypothesis: No cointegration  
Trend assumption: Deterministic intercept and trend  
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3  
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Weighted Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Panel v-Statistic	1.465851	0.0713	2.403508	0.0081
Panel rho-Statistic	-0.226160	0.4105	-1.414276	0.0786
Panel PP-Statistic	-2.004248	0.0225	-3.669992	0.0001
Panel ADF-Statistic	-2.894503	0.0019	-4.103259	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Group rho-Statistic	-0.209220	0.4171
Group PP-Statistic	-3.417218	0.0003
Group ADF-Statistic	-3.736956	0.0001

### النموذج (4)

Pedroni Residual Cointegration Test  
Series: LNSGE LNGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Cross-sections included: 15  
Null Hypothesis: No cointegration  
Trend assumption: Deterministic intercept and trend  
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3  
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Weighted Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Panel v-Statistic	4.862272	0.0000	0.593520	0.2764
Panel rho-Statistic	-1.207418	0.1136	-1.636925	0.0508
Panel PP-Statistic	-2.877642	0.0020	-4.170874	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.947632	0.0000	-5.750299	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Group rho-Statistic	-0.285271	0.3877
Group PP-Statistic	-3.816094	0.0001
Group ADF-Statistic	-5.070663	0.0000

### النموذج (5)

Pedroni Residual Cointegration Test  
Series: LNSGE LNPERGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Cross-sections included: 15  
Null Hypothesis: No cointegration  
Trend assumption: Deterministic intercept and trend  
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 3  
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Weighted Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Panel v-Statistic	-1.065294	0.8566	-0.426514	0.6651
Panel rho-Statistic	-0.468872	0.3196	-1.977204	0.0240
Panel PP-Statistic	-2.630797	0.0043	-4.431622	0.0000
Panel ADF-Statistic	-2.895511	0.0019	-4.516957	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Group rho-Statistic	-0.558137	0.2884
Group PP-Statistic	-4.967353	0.0000
Group ADF-Statistic	-4.352220	0.0000

## الملحق (20): اختبار التكامل المشترك لـ Johansen Fisher

### النموذج (1)

Johansen Fisher Panel Cointegration Test  
Series: LNGE LNGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)  
Lags interval (in first differences): 1 2

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	77.07	0.0000	67.26	0.0001
At most 1	34.52	0.2605	34.52	0.2605

\* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

### النموذج (2)

Johansen Fisher Panel Cointegration Test  
Series: LNPERGE LNPERGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)  
Lags interval (in first differences): 1 2

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	101.1	0.0000	90.89	0.0000
At most 1	42.58	0.0638	42.58	0.0638

\* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

### النموذج (3)

Johansen Fisher Panel Cointegration Test  
Series: LNGE LNPERGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)  
Lags interval (in first differences): 1 2

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	88.01	0.0000	80.09	0.0000
At most 1	35.91	0.2111	35.91	0.2111

\* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

#### النموذج (4)

Johansen Fisher Panel Cointegration Test  
Series: LNSGE LNGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)  
Lags interval (in first differences): 1 2

##### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	76.68	0.0000	66.43	0.0001
At most 1	34.79	0.2502	34.79	0.2502

\* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

#### النموذج (5)

Johansen Fisher Panel Cointegration Test  
Series: LNSGE LNPERGDP  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 315  
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)  
Lags interval (in first differences): 1 2

##### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	67.89	0.0001	60.24	0.0009
At most 1	31.02	0.4147	31.02	0.4147

\* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

الملحق (21): تقدير المعاملات الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية  
(DOLS)

#### النموذج (1)

Dependent Variable: LNGE  
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)  
Sample (adjusted): 2002 2017  
Periods included: 16  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 240  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for  
coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	1.037677	0.134873	7.693744	0.0000
R-squared	0.982463	Mean dependent var		23.60416
Adjusted R-squared	0.971870	S.D. dependent var		1.285314
S.E. of regression	0.215571	Sum squared resid		6.924171
Long-run variance	0.050100			

## النموذج (2)

Dependent Variable: LNPERGE  
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)  
Sample (adjusted): 2002 2018  
Periods included: 17  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 255  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPERGDP	2.193510	0.426577	5.142125	0.0000
R-squared	0.985717	Mean dependent var		7.546091
Adjusted R-squared	0.977878	S.D. dependent var		1.528044
S.E. of regression	0.227273	Sum squared resid		8.471095
Long-run variance	0.053096			

## النموذج (3)

Dependent Variable: LNGE  
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)  
Sample (adjusted): 2002 2018  
Periods included: 17  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 255  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPERGDP	1.970082	0.451992	4.358662	0.0000
R-squared	0.978483	Mean dependent var		23.59181
Adjusted R-squared	0.966676	S.D. dependent var		1.311965
S.E. of regression	0.239499	Sum squared resid		9.407012
Long-run variance	0.059611			

## النموذج (4)

Dependent Variable: LNSGE  
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)  
Sample (adjusted): 2002 2018  
Periods included: 17  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 255  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	0.720987	0.154550	4.665085	0.0000
R-squared	0.859659	Mean dependent var		3.283647
Adjusted R-squared	0.782643	S.D. dependent var		0.475095
S.E. of regression	0.221497	Sum squared resid		8.045972
Long-run variance	0.048393			

## النموذج (5)

Dependent Variable: LNSGE  
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)  
Sample (adjusted): 2002 2018  
Periods included: 17  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 255  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPERGDP	0.358066	0.114629	3.123701	0.0021
R-squared	0.893634	Mean dependent var		3.283647
Adjusted R-squared	0.849067	S.D. dependent var		0.475095
S.E. of regression	0.184575	Sum squared resid		6.098159
Long-run variance	0.048073			

الملحق (22): تقدير المعاملات الطويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)

## النموذج (1)

Dependent Variable: LNGE  
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)  
Sample (adjusted): 2000 2019  
Periods included: 20  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 300  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNNGDP	1.080358	0.037526	28.78994	0.0000
R-squared	0.981020	Mean dependent var		23.52660
Adjusted R-squared	0.980017	S.D. dependent var		1.340862
S.E. of regression	0.189545	Sum squared resid		10.20335
Long-run variance	0.071386			

## النموذج (2)

Dependent Variable: LNPERGE  
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)  
Sample (adjusted): 2000 2019  
Periods included: 20  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 300  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPERGDP	1.071193	0.044793	23.91456	0.0000
R-squared	0.984977	Mean dependent var		7.501110
Adjusted R-squared	0.984184	S.D. dependent var		1.562020
S.E. of regression	0.196445	Sum squared resid		10.95974
Long-run variance	0.078623			

### النموذج (3)

Dependent Variable: LNIGE  
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)  
Sample (adjusted): 2000 2019  
Periods included: 20  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 300  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPERGDP	1.942783	0.344637	5.637193	0.0000
R-squared	0.952293	Mean dependent var		23.52660
Adjusted R-squared	0.946973	S.D. dependent var		1.340862
S.E. of regression	0.308769	Sum squared resid		25.64594
Long-run variance	0.196455			

### النموذج (4)

Dependent Variable: LNSGE  
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)  
Sample (adjusted): 2000 2019  
Periods included: 20  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 300  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	0.565291	0.091163	6.200889	0.0000
R-squared	0.776340	Mean dependent var		3.250302
Adjusted R-squared	0.751397	S.D. dependent var		0.524255
S.E. of regression	0.261394	Sum squared resid		18.37997
Long-run variance	0.131939			

### النموذج (5)

Dependent Variable: LNSGE  
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)  
Sample (adjusted): 2000 2019  
Periods included: 20  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 300  
Panel method: Pooled estimation  
Coefficient covariance computed using default method  
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPERGDP	0.888147	0.054536	16.28543	0.0000
R-squared	0.812369	Mean dependent var		3.250302
Adjusted R-squared	0.802459	S.D. dependent var		0.524255
S.E. of regression	0.233008	Sum squared resid		15.41918
Long-run variance	0.116550			



## الملحق (23): تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى

### النموذج (1)

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: LNGE LNGDP  
Exogenous variables: C  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 285

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-746.8857	NA	0.656774	5.255338	5.280970	5.265613
1	246.9598	1966.768	0.000632	-1.690946	-1.614051	-1.660121
2	292.1675	88.82929*	0.000473*	-1.980123*	-1.851965*	-1.928748*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

### النموذج (2)

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: LNPERGE LNPERGDP  
Exogenous variables: C  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 285

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-526.2046	NA	0.139589	3.706699	3.732331	3.716974
1	302.7568	1640.471	0.000427	-2.082504	-2.005610	-2.051679
2	341.1660	75.47070*	0.000336*	-2.323972*	-2.195815*	-2.272597*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

### النموذج (3)

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: LNGE LNPERGDP  
Exogenous variables: C  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 285

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-942.2402	NA	2.586985	6.626247	6.651879	6.636522
1	284.1130	2426.888	0.000487	-1.951670	-1.874776	-1.920845
2	324.3578	79.07756*	0.000378*	-2.206020*	-2.077862*	-2.154645*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

#### النموذج (4)

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: LNSGE LNGDP  
Exogenous variables: C  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 285

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-690.7658	NA	0.442976	4.861515	4.887146	4.871790
1	249.8809	1861.490	0.000619	-1.711445	-1.634550	-1.680620
2	291.3966	81.57467*	0.000476*	-1.974713*	-1.846555*	-1.923338*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

#### النموذج (5)

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: LNSGE LNPERGDP  
Exogenous variables: C  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 285

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-698.9484	NA	0.469157	4.918936	4.944568	4.929211
1	299.7305	1976.333	0.000436	-2.061267	-1.984372	-2.030442
2	327.1836	53.94286*	0.000370*	-2.225850*	-2.097692*	-2.174474*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion



الملحق (24): اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

النموذج (1)

Vector Error Correction Estimates  
Sample (adjusted): 2002 2019  
Included observations: 270 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LNGE(-1)	1.000000	
LNGDP(-1)	-1.074536 (0.04209) [-25.5315]	
C	3.061241	

Error Correction:	D(LNGE)	D(LNGDP)
CointEq1	-0.074705 (0.03998) [-1.86873]	0.089451 (0.02958) [ 3.02440]
D(LNGE(-1))	-0.003325 (0.07187) [-0.04626]	0.058181 (0.05318) [ 1.09413]
D(LNGE(-2))	0.126040 (0.07218) [ 1.74631]	0.064036 (0.05340) [ 1.19921]
D(LNGDP(-1))	0.628450 (0.09262) [ 6.78554]	0.404997 (0.06852) [ 5.91054]
D(LNGDP(-2))	0.033926 (0.09652) [ 0.35148]	0.088566 (0.07141) [ 1.24021]
C	-0.000273 (0.01035) [-0.02640]	0.004193 (0.00766) [ 0.54753]

R-squared	0.279510	0.325103
Adj. R-squared	0.265864	0.312321
Sum sq. resids	7.265916	3.977124
S.E. equation	0.165899	0.122739
F-statistic	20.48343	25.43420
Log likelihood	104.9423	186.2981
Akaike AIC	-0.732906	-1.335541
Schwarz SC	-0.652941	-1.255576
Mean dependent	0.016668	0.017627
S.D. dependent	0.193622	0.148010
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000309
Determinant resid covariance		0.000296
Log likelihood		330.7879
Akaike information criterion		-2.346577
Schwarz criterion		-2.159992
Number of coefficients		14

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Sample: 1999 2019

Included observations: 270

Dependent variable: D(LNGE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNGDP)	47.36865	2	0.0000
All	47.36865	2	0.0000

Dependent variable: D(LNGDP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNGE)	2.268002	2	0.3217
All	2.268002	2	0.3217

## النموذج (2)

Vector Error Correction Estimates  
 Sample (adjusted): 2002 2019  
 Included observations: 270 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNPERGE(-1)	1.000000
LNPERGDP(-1)	-1.033036 (0.03343) [-30.9048]
C	1.492699

Error Correction:	D(LNPERGE)	D(LNPERGDP)
CointEq1	-0.091212 (0.04483) [-2.03469]	0.096510 (0.03387) [ 2.84909]
D(LNPERGE(-1))	0.022414 (0.07444) [ 0.30111]	0.066751 (0.05625) [ 1.18673]
D(LNPERGE(-2))	0.155105 (0.07403) [ 2.09527]	0.036280 (0.05594) [ 0.64858]
D(LNPERGDP(-1))	0.538575 (0.09310) [ 5.78481]	0.419715 (0.07035) [ 5.96602]
D(LNPERGDP(-2))	-0.001711 (0.09747) [-0.01756]	0.108736 (0.07365) [ 1.47631]
C	-0.008173 (0.01031) [-0.79253]	-0.009383 (0.00779) [-1.20412]

R-squared	0.234618	0.321169
Adj. R-squared	0.220122	0.308312
Sum sq. resids	7.491340	4.277455
S.E. equation	0.168453	0.127289
F-statistic	16.18518	24.98077
Log likelihood	100.8176	176.4702
Akaike AIC	-0.702353	-1.262742
Schwarz SC	-0.622388	-1.182777
Mean dependent	-0.017407	-0.017659
S.D. dependent	0.190750	0.153051

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000332
Determinant resid covariance	0.000317
Log likelihood	321.4007
Akaike information criterion	-2.277042
Schwarz criterion	-2.090458
Number of coefficients	14

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Sample: 1999 2019

Included observations: 270

Dependent variable: D(LNPERGE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNPERGDP)	33.83209	2	0.0000
All	33.83209	2	0.0000

Dependent variable: D(LNPERGDP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNPERGE)	1.603574	2	0.4485
All	1.603574	2	0.4485

### النموذج (3)

Vector Error Correction Estimates  
 Sample (adjusted): 2002 2019  
 Included observations: 270 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNGE(-1)	1.000000
LNPERGDP(-1)	-1.643542 (0.42087) [-3.90509]
C	-9.199367

Error Correction:	D(LNGE)	D(LNPERGDP)
CointEq1	-0.018078 (0.00552) [-3.27466]	-0.004682 (0.00424) [-1.10450]
D(LNGE(-1))	-0.013085 (0.06800) [-0.19243]	0.106401 (0.05221) [ 2.03795]
D(LNGE(-2))	0.126429 (0.06946) [ 1.82016]	0.065950 (0.05333) [ 1.23657]
D(LNPERGDP(-1))	0.518494 (0.09054) [ 5.72681]	0.387215 (0.06952) [ 5.57004]
D(LNPERGDP(-2))	-0.009083 (0.09568) [-0.09493]	0.080196 (0.07347) [ 1.09162]
C	0.020966 (0.01083) [ 1.93572]	-0.015308 (0.00832) [-1.84063]

R-squared	0.259567	0.301365
Adj. R-squared	0.245544	0.288133
Sum sq. resid	7.467029	4.402243
S.E. equation	0.168179	0.129132
F-statistic	18.50965	22.77595
Log likelihood	101.2564	172.5881
Akaike AIC	-0.705603	-1.233986
Schwarz SC	-0.625638	-1.154021
Mean dependent	0.016668	-0.017659
S.D. dependent	0.193622	0.153051
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000367
Determinant resid covariance		0.000351
Log likelihood		307.6805
Akaike information criterion		-2.175411
Schwarz criterion		-1.988827
Number of coefficients		14

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Sample: 1999 2019

Included observations: 270

Dependent variable: D(LNGE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNPERGDP)	33.40835	2	0.0000
All	33.40835	2	0.0000

Dependent variable: D(LNPERGDP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNGE)	5.460915	2	0.0652
All	5.460915	2	0.0652

## النموذج (4)

Vector Error Correction Estimates  
 Sample (adjusted): 2002 2019  
 Included observations: 270 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CoIntEq1
LNSGE(-1)	1.000000
LNGDP(-1)	-0.201961 (0.12192) [-1.65652]
C	1.725769

Error Correction:	D(LNSGE)	D(LNGDP)
CoIntEq1	-0.016881 (0.02536) [-0.66572]	0.041448 (0.01949) [ 2.12623]
D(LNSGE(-1))	-0.054219 (0.06779) [-0.79985]	0.045325 (0.05211) [ 0.86977]
D(LNSGE(-2))	0.089975 (0.06900) [ 1.30393]	0.057071 (0.05305) [ 1.07588]
D(LNGDP(-1))	0.604240 (0.08496) [ 7.11231]	0.390921 (0.06531) [ 5.98555]
D(LNGDP(-2))	0.037233 (0.08946) [ 0.41622]	0.084073 (0.06877) [ 1.22255]
C	-0.034286 (0.01056) [-3.24633]	0.009194 (0.00812) [ 1.13235]

R-squared	0.228778	0.305204
Adj. R-squared	0.214171	0.292045
Sum sq. resid	6.928153	4.094393
S.E. equation	0.161997	0.124535
F-statistic	15.66276	23.19348
Log likelihood	111.3685	182.3751
Akaike AIC	-0.780507	-1.306482
Schwarz SC	-0.700542	-1.226517
Mean dependent	-0.021395	0.017627
S.D. dependent	0.182744	0.148010

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000352
Determinant resid covariance	0.000336
Log likelihood	313.4745
Akaike information criterion	-2.218330
Schwarz criterion	-2.031745
Number of coefficients	14

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Sample: 1999 2019

Included observations: 270

Dependent variable: D(LNSGE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNGDP)	54.34744	2	0.0000
All	54.34744	2	0.0000

Dependent variable: D(LNGDP1)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNSGE)	1.668910	2	0.4341
All	1.668910	2	0.4341

## النموذج (5)

Vector Error Correction Estimates  
 Sample (adjusted): 2002 2019  
 Included observations: 270 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LNSGE(-1)	1.000000	
LNPERGDP(-1)	-0.164369 (0.08346) [-1.96937]	
C	-1.841764	

Error Correction:	D(LNSGE)	D(LNPERGDP)
CointEq1	-0.045983 (0.02711) [-1.69587]	0.040413 (0.02123) [ 1.90354]
D(LNSGE(-1))	-0.013920 (0.06806) [-0.20451]	0.069666 (0.05329) [ 1.30718]
D(LNSGE(-2))	0.128562 (0.06887) [ 1.86672]	0.052201 (0.05393) [ 0.96802]
D(LNPERGDP(-1))	0.549003 (0.08498) [ 6.46051]	0.400099 (0.06654) [ 6.01314]
D(LNPERGDP(-2))	0.029996 (0.09004) [ 0.33313]	0.093470 (0.07050) [ 1.32579]
C	-0.011691 (0.01013) [-1.15367]	-0.008992 (0.00793) [-1.13323]

R-squared	0.203233	0.303594
Adj. R-squared	0.188143	0.290404
Sum sq. resids	7.157628	4.388200
S.E. equation	0.164658	0.128926
F-statistic	13.46783	23.01781
Log likelihood	106.9694	173.0195
Akaike AIC	-0.747922	-1.237181
Schwarz SC	-0.667957	-1.157216
Mean dependent	-0.021395	-0.017659
S.D. dependent	0.182744	0.153051

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000376
Determinant resid covariance	0.000360
Log likelihood	304.2985
Akaike information criterion	-2.150359
Schwarz criterion	-1.963774
Number of coefficients	14

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests  
 Sample: 1999 2019  
 Included observations: 270

Dependent variable: D(LNSGE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNPERGDP)	44.57137	2	0.0000
All	44.57137	2	0.0000

Dependent variable: D(LNPERGDP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNSGE)	2.383962	2	0.3036
All	2.383962	2	0.3036

الملحق (25): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel Least Squares  
Sample: 1999 2019  
Periods included: 21  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 315

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.122553	1.454436	0.771813	0.4408
TGE	-0.007662	0.041264	-0.185670	0.8528
PINV	0.085133	0.040829	2.085108	0.0379
POP	-0.550182	0.114281	-4.814283	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.201563	Mean dependent var	0.617336
Adjusted R-squared	0.155861	S.D. dependent var	4.264416
S.E. of regression	3.918019	Akaike info criterion	5.624495
Sum squared resid	4559.210	Schwarz criterion	5.838927
Log likelihood	-867.8579	Hannan-Quinn criter.	5.710169
F-statistic	4.410388	Durbin-Watson stat	1.373439
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (26): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Sample: 1999 2019  
Periods included: 21  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 315  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.667378	1.227053	1.358847	0.1752
TGE	-0.030873	0.032927	-0.937626	0.3492
PINV	0.096332	0.032810	2.936011	0.0036
POP	-0.561078	0.097651	-5.745765	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.898066	0.0499
Idiosyncratic random	3.918019	0.9501

Weighted Statistics

R-squared	0.105894	Mean dependent var	0.425665
Adjusted R-squared	0.097270	S.D. dependent var	4.109989
S.E. of regression	3.904988	Sum squared resid	4742.418
F-statistic	12.27789	Durbin-Watson stat	1.316548
Prob(F-statistic)	0.000000		

## الملحق (27): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.742630	3	0.0209

الملحق (28): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية محل الدراسة باستخدام طريقة العزوم المعممة  
النموذج (1)

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel Generalized Method of Moments  
Transformation: First Differences  
Sample (adjusted): 2003 2019  
Periods included: 17  
Cross-sections included: 15  
Total panel (balanced) observations: 255  
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.293215	0.129657	2.261460	0.0246
TGE	-0.011130	0.166252	-0.066947	0.9467
PINV	0.599792	0.289352	2.072876	0.0392
POP	-1.281681	0.354038	-3.620178	0.0004

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.072160	S.D. dependent var	4.647521
S.E. of regression	5.731447	Sum squared resid	8245.220
J-statistic	1.531345	Instrument rank	7
Prob(J-statistic)	0.675055		

Arellano-Bond Serial Correlation Test  
Equation: Untitled  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 255

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-5.540767	3982.599016	718.781181	0.0000
AR(2)	0.594725	321.310225	540.266921	0.5520

## (2) النموذج

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Generalized Method of Moments  
 Transformation: First Differences  
 Sample (adjusted): 2003 2019  
 Periods included: 17  
 Cross-sections included: 15  
 Total panel (balanced) observations: 255  
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.282752	0.119452	2.367083	0.0187
GCE	0.385612	0.551833	0.698784	0.4853
PINV	0.486146	0.265782	1.829116	0.0686
POP	-1.195324	0.313782	-3.809411	0.0002

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.072160	S.D. dependent var	4.647521
S.E. of regression	5.530352	Sum squared resid	7676.783
J-statistic	2.621183	Instrument rank	7
Prob(J-statistic)	0.453788		

Arellano-Bond Serial Correlation Test  
 Equation: Untitled  
 Sample: 1999 2019  
 Included observations: 255

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-6.000935	3853.280607	642.113372	0.0000
AR(2)	1.186777	592.797008	499.501686	0.2353

## (3) النموذج

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Generalized Method of Moments  
 Transformation: First Differences  
 Sample (adjusted): 2003 2019  
 Periods included: 17  
 Cross-sections included: 15  
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.276265	0.139687	1.977741	0.0491
GRE	-0.253515	0.162067	-1.564260	0.1190
PINV	0.724867	0.320561	2.261242	0.0246
POP	-1.462803	0.408120	-3.584243	0.0004

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.072160	S.D. dependent var	4.647521
S.E. of regression	5.869482	Sum squared resid	8647.157
J-statistic	2.300218	Instrument rank	7
Prob(J-statistic)	0.512479		

Arellano-Bond Serial Correlation Test  
 Equation: Untitled  
 Sample: 1999 2019  
 Included observations: 255

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-5.344726	3958.855887	740.703187	0.0000
AR(2)	0.456139	237.357401	520.361674	0.6483



الملحق (29): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي  
 باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Least Squares  
 Sample: 1999 2019  
 Periods included: 21  
 Cross-sections included: 6  
 Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.42853	2.455245	4.247451	0.0000
TGE	-0.235269	0.060558	-3.884996	0.0002
PINV	0.047725	0.070030	0.681495	0.4969
POP	-0.489396	0.122796	-3.985451	0.0001

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.225750	Mean dependent var	-0.408588
Adjusted R-squared	0.172810	S.D. dependent var	4.255342
S.E. of regression	3.870233	Akaike info criterion	5.613256
Sum squared resid	1752.508	Schwarz criterion	5.815847
Log likelihood	-344.6351	Hannan-Quinn criter.	5.695562
F-statistic	4.264255	Durbin-Watson stat	1.570752
Prob(F-statistic)	0.000160		

الملحق (30): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي  
 باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Sample: 1999 2019  
 Periods included: 21  
 Cross-sections included: 6  
 Total panel (balanced) observations: 126  
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.945442	1.850552	2.672414	0.0086
TGE	-0.121926	0.043302	-2.815700	0.0057
PINV	0.044269	0.052559	0.842274	0.4013
POP	-0.453590	0.113477	-3.997195	0.0001

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.026040	0.0000
Idiosyncratic random	3.870233	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.134069	Mean dependent var	-0.408394
Adjusted R-squared	0.112776	S.D. dependent var	4.255280
S.E. of regression	4.008158	Sum squared resid	1959.970
F-statistic	6.296297	Durbin-Watson stat	1.424101
Prob(F-statistic)	0.000524		

Unweighted Statistics

R-squared	0.134040	Mean dependent var	-0.408588
Sum squared resid	1960.093	Durbin-Watson stat	1.424011

## الملحق (31): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.850434	3	0.0079

الملحق (32): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام طريقة العزوم المعممة

## النموذج (1)

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel Generalized Method of Moments  
Transformation: First Differences  
Sample (adjusted): 2002 2019  
Periods included: 18  
Cross-sections included: 6  
Total panel (balanced) observations: 108  
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.125492	0.198524	0.632125	0.5287
TGE	-0.150300	0.180608	-0.832187	0.4072
PINV	0.492215	0.552987	0.890102	0.3755
POP	-1.346631	0.478671	-2.813270	0.0059

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.014696	S.D. dependent var	4.823319
S.E. of regression	5.457842	Sum squared resid	3097.956
J-statistic	0.005928	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.938630		

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 108

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-2.988070	1413.091169	472.910944	0.0028
AR(2)	1.257342	387.746688	308.385965	0.2086

## النموذج (2)

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Generalized Method of Moments  
 Transformation: First Differences  
 Sample (adjusted): 2003 2019  
 Periods included: 17  
 Cross-sections included: 6  
 Total panel (balanced) observations: 102  
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.142662	0.203565	0.700818	0.4851
GCE	-0.296549	0.595357	-0.498102	0.6195
PINV	0.256596	0.673843	0.380795	0.7042
POP	-0.998161	0.600829	-1.661306	0.0998

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.014298	S.D. dependent var	4.904664
S.E. of regression	5.486850	Sum squared resid	2950.341
J-statistic	0.025735	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.872549		

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled  
 Sample: 1999 2019  
 Included observations: 102

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-3.670667	1352.390937	368.431930	0.0002
AR(2)	1.045504	229.255696	219.277593	0.2958

## النموذج (3)

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Generalized Method of Moments  
 Transformation: First Differences  
 Sample (adjusted): 2002 2019  
 Periods included: 18  
 Cross-sections included: 6  
 Total panel (balanced) observations: 108  
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.125413	0.200617	0.625136	0.5333
GRE	-0.219233	0.219434	-0.999082	0.3201
PINV	0.595741	0.583209	1.021489	0.3094
POP	-1.475043	0.528939	-2.788682	0.0063

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.014696	S.D. dependent var	4.823319
S.E. of regression	5.542504	Sum squared resid	3194.812
J-statistic	0.036097	Instrument rank	5
Prob(J-statistic)	0.849316		

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled  
 Sample: 1999 2019  
 Included observations: 108

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-3.002264	1467.457329	488.783513	0.0027
AR(2)	1.533220	494.878606	322.770827	0.1252

الملحق (33): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel Least Squares  
Sample: 1999 2019  
Periods included: 21  
Cross-sections included: 9  
Total panel (balanced) observations: 189

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.270817	3.681582	-0.888427	0.3755
TGE	0.170874	0.090781	1.882265	0.0614
PINV	0.121321	0.079894	1.518538	0.1307
POP	-1.150811	0.158249	-7.272176	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.280863	Mean dependent var	1.301285
Adjusted R-squared	0.236171	S.D. dependent var	4.142183
S.E. of regression	3.620157	Akaike info criterion	5.472299
Sum squared resid	2319.680	Schwarz criterion	5.678124
Log likelihood	-505.1322	Hannan-Quinn criter.	5.555684
F-statistic	6.284395	Durbin-Watson stat	1.425750
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (34): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Sample: 1999 2019  
Periods included: 21  
Cross-sections included: 9  
Total panel (balanced) observations: 189  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.423135	1.806834	-0.787640	0.4319
TGE	0.106979	0.053629	1.994789	0.0475
PINV	0.120638	0.042405	2.844919	0.0049
POP	-1.137638	0.272194	-4.179518	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	1.248105	0.1062
Idiosyncratic random	3.620157	0.8938

Weighted Statistics

R-squared	0.139437	Mean dependent var	0.695951
Adjusted R-squared	0.125482	S.D. dependent var	3.914391
S.E. of regression	3.660568	Sum squared resid	2478.956
F-statistic	9.991881	Durbin-Watson stat	1.322838
Prob(F-statistic)	0.000004		

Unweighted Statistics

R-squared	0.124172	Mean dependent var	1.301285
Sum squared resid	2825.110	Durbin-Watson stat	1.160754

## الملحق (35): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.727366	3	0.0210

الملحق (36): تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في باقي الدول العربية محل الدراسة خارج مجلس التعاون الخليجي باستخدام طريقة العزوم المعممة

### النموذج (1)

Dependent Variable: GDPP  
Method: Panel Generalized Method of Moments  
Transformation: First Differences  
Sample (adjusted): 2003 2019  
Periods included: 17  
Cross-sections included: 9  
Total panel (balanced) observations: 153  
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.458960	0.223468	2.053801	0.0417
TGE	0.671336	0.669288	1.003060	0.3175
PINV	0.368436	0.315273	1.168625	0.2444
POP	-0.925757	0.699020	-1.324365	0.1874

#### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.110734	S.D. dependent var	4.483936
S.E. of regression	6.157436	Sum squared resid	5649.189
J-statistic	3.051094	Instrument rank	7
Prob(J-statistic)	0.383814		

Arellano-Bond Serial Correlation Test  
Equation: Untitled  
Sample: 1999 2019  
Included observations: 153

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-3.612917	2461.405627	681.279361	0.0003
AR(2)	-0.567668	-254.717607	448.708375	0.5703

## النموذج (2)

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Generalized Method of Moments  
 Transformation: First Differences  
 Sample (adjusted): 2003 2019  
 Periods included: 17  
 Cross-sections included: 9  
 Total panel (balanced) observations: 153  
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.470423	0.202190	2.326638	0.0213
GCE	3.281548	3.281196	1.000107	0.3189
PINV	0.772678	0.591840	1.305552	0.1937
POP	-0.566826	1.764753	-0.321193	0.7485

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.110734	S.D. dependent var	4.483936
S.E. of regression	7.814087	Sum squared resid	9097.933
J-statistic	0.450745	Instrument rank	6
Prob(J-statistic)	0.798219		

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Sample: 1999 2019

Included observations: 153

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-2.980974	2673.186333	896.749416	0.0029
AR(2)	-0.585079	-439.515825	751.207716	0.5585

## النموذج (3)

Dependent Variable: GDPP  
 Method: Panel Generalized Method of Moments  
 Transformation: First Differences  
 Sample (adjusted): 2003 2019  
 Periods included: 17  
 Cross-sections included: 9  
 Total panel (balanced) observations: 153  
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP(-1)	0.460754	0.231196	1.992916	0.0481
GRE	0.766632	0.711035	1.078193	0.2827
PINV	0.321401	0.332749	0.965898	0.3357
POP	-0.888853	0.715086	-1.243002	0.2158

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-0.110734	S.D. dependent var	4.483936
S.E. of regression	6.298556	Sum squared resid	5911.099
J-statistic	2.895644	Instrument rank	7
Prob(J-statistic)	0.407996		

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Sample: 1999 2019

Included observations: 153

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-3.646489	2673.828856	733.261278	0.0003
AR(2)	-0.547510	-275.917405	503.949863	0.5840

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في 15 دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن) خلال الفترة 1999-2019 من خلال فحص صحة قانون Wagner (قانون تزايد النفقات العامة) في هذه الدول باستخدام اختبارات جذر الوحدة على بيانات البانل، اختبار التكامل المشترك لكل من Pedroni و Johansen Fisher، واختبار سببية Granger بناءً على نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، وكذا اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في هذه الدول باستخدام مُقدّر طريقة العزوم المعممة (GMM) لـ Arellano-Bond (1991). يمكن تلخيص النتائج الرئيسية كالتالي:

- وجود علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة، مما يعكس صحة قانون Wagner في الدول العربية محل الدراسة، حيث أن تحسن أداء النمو الاقتصادي لهذه الدول يساهم في توسع النفقات العامة على المدى الطويل.
- النفقات العامة الإجمالية، النفقات العامة الجارية والرأسمالية لها أثر غير معنوي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لهذه الدول العربية.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، الدول العربية، بيانات البانل.

## Resumé

Cette étude vise à analyser l'impact de la politique de dépenses publiques sur la croissance économique dans 15 pays arabes (Jordanie, Émirats Arabes Unis, Bahreïn, Tunisie, Algérie, Arabie Saoudite, Soudan, Oman, Qatar, Koweït, Liban, Egypte, Maroc, Mauritanie et Yémen) durant la période (1999-2019) en vérifiant la validité de la loi de Wagner (loi d'augmentation des dépenses publiques) dans ces pays par l'utilisation des tests de racine unitaire en panel, tests de cointégration de Pedroni et de Johansen Fisher et le test de causalité de Granger basé sur un modèle vectoriel à correction d'erreur (VECM), et en testant la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique dans ces pays à l'aide de l'estimateur de la méthode des moments généralisée (MMG) d'Arellano-Bond (1991). Les résultats principaux peuvent être résumés comme suit:

- L'existence d'une relation causale à long terme allant de la croissance économique vers les dépenses publiques, reflétant la validité de la loi de Wagner dans les pays arabes étudiés, car l'amélioration de la performance de croissance de ces pays contribue à l'expansion des dépenses publiques à long terme.
- Les dépenses publiques totales, les dépenses publiques courantes et en capital ont un impact insignifiant sur le taux de croissance du PIB réel par habitant de ces pays arabes.

**Mots clés:** Dépenses publiques, croissance économique, pays arabes, données de panel.

## Abstract

This study aims to analyze the impact of public expenditure policy on economic growth in 15 Arab countries (Jordan, United Arab Emirates, Bahrain, Tunisia, Algeria, Saudi Arabia, Sudan, Oman, Qatar, Kuwait, Lebanon, Egypt, Morocco, Mauritania, and Yemen) during the period 1999-2019 by checking the validity of Wagner's law (law of increasing public expenditures) in these countries through the use of panel unit root tests, Pedroni and Johansen Fisher cointegration tests, and Granger causality test based on vector error correction model (VECM), and also by testing the relationship between public spending and economic growth in these countries using the Arellano-Bond (1991) generalized method of moments (GMM) estimator. The main findings can be summarized as follows:

- The existence of a long-term causal relationship running from economic growth to public expenditures, reflecting the validity of Wagner's law in the Arab countries under study, as the improvement in these countries' growth performance contributes to the expansion of public expenditures in the long run.
- Total public expenditures, government current and capital expenditures have an insignificant impact on real GDP per capita growth rate of these Arab countries.

**Keywords:** Public expenditure, economic growth, Arab countries, panel data.